

د. الغالي غربي

دراسات في تاريخ
الدولة العثمانية والمشرق العربي
1288 - 1916

ديوان المطبوعات الجامعية

د. الغالي غربي
أستاذ بجامعة الجزائر

دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288- 1916)

الطبعة الثانية



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.07.4921
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1104.1
رقم الإيداع القانوني: 4159/ 2007

سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

يصدرها ديوان المطبوعات الجامعية

تحت إشراف نخبة من أساتذة التعليم العالي

تهدف هذه السلسلة بالدرجة الأولى إلى تمكين الطلبة من التمتع بتجربتهم الجامعية والنجاح فيها، وذلك بأن توفر لهم كتبا ثرية بالمعارف في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن فائدة هذه الكتب تتعدى فئة الطلبة لتشمل مختلف أطراف الشريحة الجامعية من أساتذة وباحثين.

إن اللجنة العلمية المشرفة على هذه السلسلة يسرها أن ينشر أساتذة الجامعة وأصحاب الفكر أعمالهم البحثية فيها وذلك للمساهمة في إثراء المكتبة الوطنية والجامعية وفي توطين هذه العلوم في ربوع الجزائر والبلدان العربية.

مدير السلسلة

أ.د. بوسنه محمود

تلعب اللجنة العلمية دورا استشاريا هاما في هذه السلسلة، حيث أنها تقرأ وتناقش مشاريع الكتب المقترحة للنشر قبل صدورها. مع العلم أنها تتكون من مجموعة من أساتذة التعليم العالي ينتمون إلى مختلف التخصصات ويعملون بمختلف الجامعات الجزائرية.

الإهداء

إلى شهداء الجزائر الأبرار

إلى أبي وكل المجاهدين الجزائريين

إلى المقاومين في فلسطين والعراق

إلى أبنائي أسامة، أسماء، هاوية، زينب

مقدمة

إن هذا الكتاب محاولة متواضعة من طرفنا، ارتأينا من خلالها، سد النقص الذي تعانيه المكتبة الجزائرية في ميدان الدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ العرب الحديث والمعاصر. وهذه الفترة من تاريخنا عرف فيها العالم العربي والإسلامي وحدة سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية كان قد افتقدها لفترة من الزمن، بسبب النزاعات والصراعات الداخلية، والمؤامرات الخارجية التي استفحل أمرها وشاعت في العالم العربي مع نهاية العهد العباسي في المشرق، والموحدي في بلاد المغرب وهي الوحدة، التي أعيد لها الاعتبار مع مجيء العثمانيين وبسط سيطرتهم السياسية والعسكرية على كامل البلاد العربية الإسلامية باستثناء المغرب الأقصى. ومن خصوصيات هذه المنطقة، في هذه الفترة هو ذلك التنوع والاختلاف في مجالات الحياة المتعددة رغم أن القوة السياسية المسيطرة عليها هي قوة سياسية واحدة ممثلة في الدولة العثمانية.

إن مثل هذه الوحدة ذات المجالات المختلفة والأبعاد المتنوعة التي ميزت العهد العثماني لم تلق منا اهتماما وعناية، بحيث لا يزال المؤرخون من المشرق يدرسون ويبحثون في تاريخ المشرق وكذا الحال بالنسبة للمغاربة مع التاريخ المغربي، وظل هؤلاء أكثر انغلاقا وتقوقعا قياسا بزملائهم المشارقة، الذين في بعض الأحيان يكون اهتمامهم في مجال الدراسات التاريخية أكثر اتساعا وشمولية. وربما يفسر هذا العزوف من جانب المغاربة بالترسبات التي تركتها المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية وتوجهاتها، في مناهجهم التعليمية. ومن هنا فالدعوة موجهة للاهتمام في الدراسات الأكاديمية بهذا الجانب من الدراسات المقارنة، لإبراز صلات الترابط والتواصل والتفاعل بين مختلف مناطق البلاد العربية. محاولتنا هذه ليست دراسة مقارنة ولا بحثا جديدا ولكنها مجرد إسهام للوقوف على معالم وأحداث تاريخ المشرق العربي من خلال تناولنا لبعض

المحطات التاريخية في الفترة الممتدة 1288-1908. أي منذ نشوء الدولة العثمانية في شكل إمارة في بلاد الأناضول إلى تحول هذه الإمارة إلى سلطنة فإمبراطورية لتنتهي إلى ملكية دستورية. وفي تناولنا لهذه الحقبة من تاريخ المشرق العربي حاولنا أن يكون تطرقنا لتطور أحداثه انطلاقا من النظرة الشمولية للتاريخ فلم نركز على التاريخ السياسي أو العسكري فحسب وإنما أفردنا حيزا من الدراسة للمواضيع الحضارية الأخرى كالاقتصاد والفكر والمجتمع والدين، لأنه لا يمكن دراسة التاريخ وفهمه دون هذه المعطيات مجتمعة فمثلا في دراستنا للتطور السياسي والعسكري للدولة العثمانية لا يمكن إهمال مكانة الدين، ودور المتصوفة ورجال الدين في هذا التطور.

وفي كل هذا، حاولنا قدر المستطاع تجنب الأحكام والأوصاف المسبقة التي ألصقت بالدولة العثمانية والتي روجت لها المدارس الغربية ووجدت صداها لدى الكثير من مؤرخي المدرسة العربية وخاصة المشرقية منها. التي يغلب على بعض تحليلاتها وتوجهاتها الانحياز والتحامل والسعي لتجريد العثمانيين من أية مساهمة حضارية في المسار التطوري للبلاد العربية وتنافست أقلام هذه المدرسة في الحط من مكانة العثمانيين من خلال نعتهم بكل أنواع النعوت والأوصاف. التي تتناقض في كثير من الأحيان مع حقيقة المعطيات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في العهد العثماني. وقد يفسر هذا التحامل، بكون رموز هذه المدرسة الأوائل عاصروا تلك اليقظة القومية الجارفة التي واكبت فترة الانحطاط العثماني واستبداد تيار التتريك الذي مثلته جماعة الاتحاد والترقي، انجرفوا وراء هذا التيار العلماني وراحوا يؤلبون الشعوب العربية على العثمانيين.

إلا أن ظهور دراسات علمية وتحاليل أكاديمية في الآونة الأخيرة عن الدولة العثمانية، زعزع دعائم وأسس هذه المدرسة، من خلال تجريدها من كل الحجج والادعاءات الواهية التي اعتمدتها في تفسير أحداث التاريخ العثماني. وقد كانت استفادتنا جد معتبرة من هذه الدراسات، التي سلك أصحابها المناهج العلمية في استقراء الأحداث وتحليلها تحليلا علميا مبتعدين بذلك عن مناهج المدرسة

التقليدية الآنفة الذكر. وفي هذا السياق نشير على سبيل المثال لا الحصر، إلى الدراسة الروسية القيمة؛ الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574 للمؤلف نيكولاي إيفانوف NICOLAY IVANOV ودراسة قيس جواد العزاوي الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط. وكتاب؛ تاريخ الإمبراطورية العثمانية من تأليف روبير مونتران ROBERT MANTRANT وآخرون .

أما عن الفترة الزمنية المدروسة، فهي تمتد من القرن الثالث عشر الميلادي إلى العشرينيات من هذا القرن.وهي فترة مليئة بالأحداث والتطورات التي سوف تتحكم في تحديد ملامح مصير العالم العربي خصصنا الفصل الأول والثاني للتطور السياسي والحضاري للدولة العثمانية أما الفصل الثاني والثالث والخامس، فقد خصصناهما للتوسع العثماني في البلاد العربية أسبابه ومراحله ونتائجه و التغييرات الإدارية والقضائية التي استحدثوها دون إهمال خصائص ومميزات الحكم العثماني في البلاد العثمانية. وفي الفصل الرابع تعرضنا للحياة الاقتصادية، من أنشطة صناعية وزراعية وتجارية، ومساهمة الدولة العثمانية فيها مع التركيز على السياسة الاقتصادية العثمانية المنتهجة ومدى مسئوليتها في التدهور، الذي أصاب البلاد العربية من خلال الآثار المدمرة لمعاهدات الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية. واستعرضنا في الفصل الخامس، أهم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية إبان القرن الثامن عشر في البلاد العربية والناتجة عن الضعف الذي بدأ يدب في أوصال الدولة من جراء كثرة الحروب التي أنهكتها، وتوالي الهزائم العسكرية في مختلف الجبهات القتالية، مما أضعف الحكومة المركزية وقوى ظاهرة ازدياد النفوذ المحلي الذي وجد في الدعم الخارجي السند القوي.

أما الفصل السادس، فخصصناه للحديث عن بداية الاستفاقة العثمانية لإصلاح أوضاعها المتدهورة، فكانت مرحلة ما يعرف بالإصلاحات والتنظيمات الخيرية، التي كانت في حقيقة أمرها بداية لتحديث النظام العثماني وعلمنته، من خلال اقتباس الأنماط الحضارية الأوربية في ميادين الجيش والتعليم والاقتصاد

والقانون ورغم ما حققته هذه الإصلاحات من نجاحات محدودة، خاصة في ميدان التعليم والمواصلات إلا أنها بقيت معزولة عن أي سند شعبي هذا الأخير الذي سيطر عليه تيار المحافظين من العلماء ورجال الدين، الذين رأوا في هذه الإصلاحات تهديدا خطيرا لمصالحهم وامتيازاتهم لذا أوجبوا محاربتها وإفشالها زيادة على عدم جدية الدول الأوربية في مساعدة الدولة العثمانية، للخروج من أزمتها والتفرغ لعملية الإصلاح. وموازاة مع موجة الإصلاحات العثمانية، خصصنا، الفصل السابع للتجربة التحديثية التي عرفتها مصر في القرن التاسع عشر، في عهد محمد علي باشا. والتحولات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية ، التي رافقت هذه التجربة وموقف الدولة العثمانية والدول الأوربية منها.دون إهمال اثر الحملة الفرنسية في تهيئة الأرضية التي قامت عليها هذه التجربة. ونأتي في الفصل الثامن، إلى تتبع عوامل ضعف الدولة العثمانية الداخلية والخارجية ومظاهرها، والتي لعب فيها العامل الخارجي الدور الأساسي، مستغلا أزمات الدولة المتعددة كالأزمة المالية وقضية الامتيازات وحقوق الأقليات المسيحية.

أما الفصل التاسع، فخصصناه، لموضوع النهضة العربية وبداياتها وخلفياتها وتياراتها ورموزها، ومحاولة الوقوف على طبيعة الإشكاليات الفكرية والإيديولوجية التي طرحتها على الساحة في تلك الحقبة التاريخية، وموقف السلطة العثمانية. أما الفصل العاشر وهو الفصل الأخير من الكتاب، فقد خصصناه، للمشاريع الاستعمارية الأوربية التي بدأت تتضح معالمها من خلال تعميق الهوة بين العرب والأتراك، بزرع بذور الاختلاف بين القوميتين، العربية والتركية وإقناع العرب بحسن نوايا الغرب في مساعدة العرب لأخذ استقلالهم وتكوين كيانهم السياسي الذي يروق لهم إلا أن الحرب العالمية الأولى كشفت نفاق وكذب الأوربيين بعد أن انسلخوا من كل الالتزامات والوعود والعهود التي أعطوها للعرب في حالة دخولهم غمار الحرب بجانب الحلفاء. واستفاق العرب على عدد من المشاريع والتسويات سايكس بيكو، وعد بلفور، الانتداب، بددت

آمال العرب في إقامة دولة عربية واحدة تشمل الجزيرة العربية، بما فيها بلاد الشام والعراق. وكانت النتيجة نجاح الاستعمار الأوربي في تفتيت وتجزئة العالم العربي، بإعادته إلى عصر ما قبل العثمانيين. وفي الأخير، نتمنى أن تكون هذه المساهمة المتواضعة، قد فتحت المجال أمام المؤرخين الجزائريين للاهتمام بهذا النوع من الدراسات التاريخية العربية، لما لها من امتدادات على الكثير من حقب تاريخنا الوطني، وخاصة في فترتيه الحديثة والمعاصرة. وتندرج هذه المساهمة أيضا، تلبية لدعوة ديوان المطبوعات الجامعية لتحسين مستوى التعليم العالي، وإثراء رصيد المكتبة الجامعية الجزائرية.

وفي الأخير، علي أن أنوه بالجهد و التضحية الذي بذلته الأستاذة نادية طرشون رفيقة دربي لترى هذه الدراسة النور، فلها مني كل الشكر والعرفان والامتنان، دون أن أنسى مؤازرة زميلي الدكتور جمال يحياوي مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر بالأبيار.

د. الغالي غربي

الفصل الأول

التطور السياسي والحضاري للدولة العثمانية

- الأناضول قبيل ظهور العثمانيين
- العبور إلى أوربا وفتح القسطنطينية
- عوامل نمو الدولة العثمانية.
- ملامح التطور السياسي والعسكري والديني

الأناضول قبل ظهور العثمانيين :

عرفت منطقة الأناضول Anatolie في نهاية القرن الثالث عشر وبداية الرابع عشر، فترة فراغ سياسي، كان ناتجا عن حالة الإنهاك والإعياء الذي أصاب أكبر كيانين سياسيين متصارعين على النفوذ فيها، وهما دولة **سلاجقة الروم** Seldjoukide والإمبراطورية البيزنطيةEmpire Byzantin. أما دولة سلاجقة الروم ،فان معركة كوسة طاغ سنة 1243 ضد المغول Mongol كانت بالنسبة لها بداية النهاية . وأما الدولة البيزنطية فقد تحول صراعها مع المسلمين إلى صراع مع المسيحيين الكاثوليك، فمنذ الحملة الصليبية الرابعة، بدأت هذه الأخيرة في تركيز جهودها واهتماماتها على شبه جزيرة البلقان وما وراء البلقان أكثر من تركيز جهودها على خطر الإمارات الإسلامية التركية النامية على حسابها في الأناضول، زيادة على الضعف والتدهور الذي أصاب نظام الدولة من جراء كثرة الفتن والقلاقل الداخلية بين أفراد البيت الحاكم وكذلك للطبيعة الأرستقراطية للحكم البيزنطي والمركزية الشديدة(1).

ويمكننا، وصف خريطة التشكيلات السياسية التي كانت سائدة في بلاد الأناضول في هذه الفترة من تاريخ المنطقة أي القرن الثالث عشر كالتالي؛ في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي تقوم مملكتان مسحيتان هما **طرابيزون** في الشمال **وسيليسيا** أو أرمينيا الصغرى في الجنوب، وما حولها أي الوسط كانت دولة سلاجقة الروم. وفي الركن الشمالي انحصرت الدولة البيزنطية، وشملت شريطا ضيقا حول **بحر مرمرة** حتى مضيق **لبوسفور**. ومن هذه المعطيات نقول؛ إن كل الظروف كانت ممهدة ومهيأة لظهور دولة قوية تملأ الفراغ السياسي الذي خلقته هذه الدول الهرمة والمتداعية، وكانت هذه الدولة، هي الدولة العثمانية (2).

يقول أحد المؤرخين، عن أصل هذه الدولة، "...إنها ليست كيانا سياسيا مستقلا، ولا تشكيل اثنوقراطي أو سياسي مستقل عن الدولة السلاجقة المنقرضة وعن الإمارات التي خلفتها وإنما هي بالعكس تركيب من العناصر التركية تمخض

عن التطور السياسي الاجتماعي في الأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. وهذه العناصر هي التي أسست دولة سلاجقة الروم ودولة الداشمانديين وإمارات الأناضول..." [3]. والمتفق عليه أن قبيلة بني عثمان وصلت منطقة الأناضول نتيجة اكتساح **جنكيزخان** Gengis khan ملك المغول منطقة ماهان موطن القبيلة والتي تركها سليمان Suleiman جد عثمان المؤسس الأول للدولة العثمانية قاصدا بلاد الروم حيث الدولة السلجوقية. وكان لسليمان ثلاثة أولاد أشهرهم **أرطغرل** Artugrul. وقد آثر أخواه العودة إلى مواطنهم الأصلية أما هو فقد استأذن السلطان السلجوقي علاء الدين ملك **قونية وسيواس**، في الدخول إلى بلاده طالبا منه موضعا يستوطن فيه هو وعشيرته، فلبى السلطان له طلبه وعين له جبال **طومانيج** وجبال **ارمانك** والسهول التي بينهما. فنزل أرطغرل ومن معه وكانوا أربع مائة أسرة في مكان يدعى **قره جه طاغ**. وقد تكون هذه الرواية أقرب إلى الحقيقة باعتبار أن هروب قبيلة عثمان بفعل ضغط "المغول" في القرن الحادي عشر كان جزءا من ظاهرة عامة شملت قبائل تركمانية أخرى لجأت إلى مناطق الثغور المشهورة عند جبال **طوروسو الفرات**، التي فصلت بين البيزنطيين والعرب وهناك شكلوا إمارات غزو من بينها **صاروخان**، **جرميان**، **قره سي** وإمارة عثمان، وقد اعترفت هذه الإمارات بسيادة السلاجقة ،ولكنها كانت مستقلة في واقع الأمر[4]. ومكافأة لخدماته الحربية منح السلطان علاء الدين، **أرطغرل** لقب: **محافظ الحدود** الذي لم يقتنع به وراح يهاجم باسم السلطان ممتلكات الدولة البيزنطية ،بل صار يشترك مع السلطان في كل حروبه ضد البيزنطيين حتى لقبت قبيلته بـ **مقدمة السلطان**، لوجودها دائما في مقدمة الجيوش السلجوقية. وأثناء ذلك استطاع **أرطغرل** أن يضم إلى منطقته مدينة **أسك شهر** وأمام تدهور أوضاع دولة سلاجقة الروم بعد وفاة السلطان **علاء الدين**، وازدياد الفتن والاضطرابات كان ذلك إيذانا على إنهاء تبعية الإمارة العثمانية للدولة السلجوقية وبداية استئثار **عثمان** خليفة **أرطغرل** بالمقاطعات التي كانت تابعة السلاجقة متخذا أسك شهر عاصمة له[5]. في عهد عثمان OsmanIer

(1288-1326)، أخذت الإمارة تتوسع على حساب البيزنطيين والإمارات الإسلامية التركمانية المجاورة. مما مكنها من السيطرة على المنطقة الممتدة بين أسك شهر وسهول نيقية و بورصة [6].

بدأت مدن وقلاع الإمبراطورية البيزنطية تسقط الواحدة تلو الأخرى بيد الجيش العثماني فسقطت نيقوميديا بورصة نيقية. واعتمادا على المصادر التاريخية ؛ فان سقوط المدن البيزنطية الثلاثة ، بيد العثمانيين لم يكن نتيجة تفوق حربي من جانب العثمانيين، بل كان مجرد تسليم من جانب البيزنطيين ولم يكن هذا التسليم، إلا نتيجة شعور سكان هذه المدن، بأن الهيئة الحاكمة في القسطنطينية لم تعد تهتم ببذل المساعدة للسكان، فكان من الطبيعي أن يستسلم أهلها وأن ينخرطوا في سلك العثمانيين. وهناك ملاحظة هامة يجب الإشارة إليها وهي أن كل انتصار للعثمانيين كان يأتي إلى صفوفهم بغزاة آخرين. ازدادت الإمكانيات العسكرية لإمارتهم بأكثر مما تتحمله مواردها أو مساحتها فكان لزاما عليها متابعة عملية الغزو لإشغال الغزاة. ولما كان مجال ذلك ضيقا وربما مستحيلا في منطقة الأناضول لوقوع معظم المناطق في أيدي أمراء الغزاة الآخرين[7]. ولتعزيز البيزنطيين الدفاع عن الرقعة الصغيرة التي بقيت لهم، تطلع العثمانيون إلى التوسع في أوربا. وكان استنجاد الإمبراطور يوحنا السادس Jean VII^er^ بأورخان Orhan (مات في 1290)، خليفة عثمان بداية الاجتياز والعبور إلى بلاد القارة الأوربية أو ما يعرف عند الأتراك العثمانيين، الروم أيلي.

العبور إلى أوربـــا :

كانت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والإمبراطورية البيزنطية حسنة ، خاصة في عهد أورخان والإمبراطور يوحنا السادس. هذا الأخير استنجد بأورخان سنة 1355 وعرض عليه تزويجه بابنته إذا ما ساعده في صد هجوم حربي بقيادة دوشان Dushan ملك الصرب والذي استولى فيه على بلاد البلغار ثم أخذ يزحف نحو القسطنطينية Constantinople على أن يزوجه ابنته تيودورا. فأجابه

أورخان إلى طلبه. وعبر الجيش العثماني إلى الساحل الأوربي لكنه لم يلبث أن عاد دون قتال، بسبب موت ملك الصرب. وكان هذا العبور - إلى الشاطئ الأوربي - قد جعل العثمانيين يدركون مدى الضعف الذي وصلته الإمبراطورية البيزنطية ومدى الأهمية الإستراتيجية لهذا الساحل.ومن هذا التاريخ بدأت الدولة العثمانية تعد العدة للعبور للضفة الأخرى .و بعد عامين من العبور الأول تمكن ولي العهد سليمان من العبور إلى الشاطئ الأوربي بجيش بلغ تعداده ثلاثون ألف مقاتل حيث استولى على قلعة **غالى بولى** Gallipoli فكانت أول منطقة في قارة أوربا تضم إلى الدولة العثمانية.

وهكذا انتقلت الفتوحات الإسلامية العثمانية إلى القارة الأوربية المسيحية بعد أن كانت حروبها السابقة داخل شبه جزيرة الأناضول لتبدأ صفحة جديدة من الانتصارات المتتالية ضد الإمبراطورية البيزنطية والدول الأوربية الأخرى، مما أكسب العثمانيين إعجاب وتقدير العالم الإسلامي ومهد الطريق لافتاك العثمانيين للشرعية التي سوف تمكنهم من قيادة العرب والمسلمين لحقبة زمنية طويلة لم تصلها أية دولة إسلامية من قبل.

استغل أورخان الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها أوربا في تلك الحقبة التاريخية لترسيخ وتدعيم التواجد العثماني على الأرض الأوربية. وكان على رأس هذه الأوضاع انتشار الوباء في أوربا الذي كان من أسباب انشغال الممالك الأوربية عن الأخطار المحدقة بالبيزنطيين في الشرق، زيادة على هذا، فان الوباء كان وراء انقطاع المواصلات البحرية بين الغرب والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، حتى أن الكثير من المؤرخين شبه الوباء بأنه من أهم حلفاء السلطان أورخان لبسط سيادته ونفوذه. ومن الأمور الأخرى التي استغلها أورخان الصراع الدموي الذي استفحل أمره بين أفراد الأسرة البيزنطية الحاكمة. كان أول عمل قام به؛ أنه نقل أعدادا كبيرة من مسلمي الأناضول إلى البلاد الأوربية التي صارت بحوزته، لاسيما البدو الذين في إمكانهم التوطن والتأقلم بسهولة في الأرض الجديدة. وقد استمر العثمانيون ينتهجون هذا الأسلوب في كل البلاد

التي كانوا يفتحونها في الروم أيلي Romeli [8]. وقد استمرت الفتوحات العثمانية في القارة الأوربية بعد أورخان، ففي عهد مراد الأول Murad Ier 1360-1389 تم فتح مدينة أنقرة Ankara وأدرنه Andrianople ذات الأهمية الإستراتيجية العظيمة، والتي كانت تعد ثاني مدينة بيزنطية بعد القسطنطينية وقد اتخذها العثمانيون عاصمة لهم، لكونها قريبة من ميادين القتال في أوربا. ورغم التحالف الأوربي بقيادة البابا اوربان الخامس Orban Ver لاستعادة المدينة، إلا أن القوات الأوربية المتحالفة تعرضت لشر هزيمة سنة 1363. وكان من نتائج الانتصار العثماني، وقوع بلغاريا Bulgarie كلها في أيدي العثمانيين، مما فتح المجال أمامهم للسيطرة على صوفيا ونيش بين سنوات 1385 - 1386. وكان أكبر انتصار عسكري حققه العثمانيون على الأوربيين في معركة قوسوه Kossovo سنة 1389 في عهد السلطان بايزيد الأول Bayezid I^{er} Yildrem (1389-1402) وقد جاءت هذه المعركة، بعد النداءات المتكررة من الكنيسة المسيحية بروما وأفلحت في تكوين حلف عسكري أوربي لقهر العثمانيين وإخراجهم نهائيا من القارة الأوربية. وتقابل الطرفان في سهل قوصوه سنة 1389 وكانت معركة مهولة ومروعة سقط فيها الكثير من القتلى من الطرفين ولكنها انتهت بانتصار العثمانيين. كان من نتائج هذه المعركة؛ ضياع استقلال بلاد الصرب la Serbie ودخولها في حوزة الدولة العثمانية، بالإضافة إلى انتشار الدين الإسلامي بين الصربيين. ومن المعارك البارزة أيضا معركة نيقوبوليس Nicopolis سنة 1396 التي جاءت بعد وصول نبأ ضرب العثمانيين الحصار على القسطنطينية . فقامت ضجة دينية تحض أوربا على المسارعة التصدي لهذا الخطر فتكون حلف أوربي مسيحي تزعمه سيغموند Sighmond ملك المجر باعتبار أن الخطر أصبح قاب قوسين أو أدنى من دولته ،وقد باركه البابا بوني فاس Bonifase. وتدعم هذا الحلف بقوات من إنكلترا وفرنسا وألمانيا واسكتلندا ولكسمبورغ والأراضي المنخفظة الجنوبية وبعض الإمارات الإيطالية. قدمت البندقية الأموال والقطع الحربية اللازمة، كما أنظمت إلى الحملة قوات من بولندا وإقليم ويلاشيا، زيادة

على مساهمة فرسان القديس **يوحنا** Hospitallers بأسطولهم وفرسانهم . وقد بلغ التجمع الأوربي في هذه المعركة حوالي عشرون ألف مقاتل من مختلف الجنسيات. إلا أن السلطان العثماني **بايزيد الأول** (1390-1402)، كبد هذا التحالف هزيمة أخرى وخرج العثمانيون بغنائم كثيرة وعددا كبيرا من الأسرى كان من بينهم كثير من مشاهير الفرسان والنبلاء الصرب الأمر الذي جعل **بايزيد الأول** يحصل على فدية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم، ويدعم نفوذ الدولة العثمانية في شبه جزيرة البلقان. إن النصر في **نيقوبوليس** لم يدعم الحكم العثماني في البلقان وحسب، بل رفع أيضا من مكانة العثمانيين في العالم الإسلامي. ومن المعارك الشهيرة أيضا التي خاضتها الدولة العثمانية ؛ معركة **فارنا** Varna سنة 1444 التي أسر فيها الجيش العثماني ما بين 800 و900 جندي مسيحي وقتل فيها **لاديس لاس الثالث** ملك بولونيا والكاردينال **جيساريني**. ونظرا لأهمية هذا الانتصار أمرت الدولة المملوكية خطباء المساجد، بذكر اسم السلطان العثماني مراد الثاني بعد اسم الخليفة العباسي، والدعاء لأرواح الشهداء العثمانيين في كامل الأقطار المملوكية(9).

ومن أشهر المعارك، التي أظهر فيها العثمانيون مقدرتهم العسكرية والقتالية ؛ معركة **كسوفا** Kossova سنة 1448 ، التي كان تعداد الجيش الأوربي فيها 100.000 مقاتل يمثلون، المجر ألمانيا بولونيا صقلية، نابولي، البابوية مولدا فيا. ومرة أخرى كان النصر فيها حليف العثمانيين. واعتمادا على المصادر التاريخية الأوربية فان عدد القتلى في الجانب الأوربي كان سبعة عشرة ألف قتيل وأسر الباقي. وبلغ شهداء الجيش الإنكشاري العثماني les Janissaires الذي كان يقوده **مراد الثاني** Murad II^{er} (1446-1451) أربعة آلاف شهيد (10) . وبهذا كانت معركة كسوفا آخر محاولة عسكرية يقوم بها الأوربيون لإخراج الأتراك العثمانيين من شبه جزيرة البلقان . و تحولوا بعدها إلى مدافعين لفترة طويلة من الزمن.

فتح القسطنطينية :

أدرك الغزاة والفاتحون الإسلاميون منذ أقدم العصور، الأهمية الإستراتيجية لمدينة القسطنطينية، فهي الجسر الحيوي الذي يربط ويصل بين القسم الأسيوي للإمبراطورية والقسم الأوربي .فهي عقدة المواصلات وطريق الملاحة العالمية مما حدا بنابليون Napoléon إلى الإشادة بهذه المدينة بقوله : "... لو كانت الدنيا مملكة واحدة لكانت القسطنطينية أصلح المدن لتكون عاصمة لها..." [11]. وفي هذا السياق تندرج محاولات المسلمين المتكررة لفتحها. وقد أراد العثمانيون أن يكون التوفيق حليفهم. وقد مهد السلطان **محمد الفاتح** Mohàmed II[er] Fatih (1444- 1446) لهذا الفتح بالقيام بعدة إجراءات ؛ منها أولا ؛ عقد مجموعة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع بعض الدول الأوربية، لعزل الإمبراطور قسطنطين باليوجاس عن حلفائه. ثانيا، ضرب الحصار الاقتصادي على المدينة، لمنع أي نوع من الإمدادات الغذائية والعسكرية لتحطيم معنويات سكانها. ثالثا الرفع من وتيرة القدرة القتالية لدى الجيش العثماني وتجهيزه بمعدات حربية متطورة كان على رأسها إدخال سلاح المدفعية الثقيلة والبعيدة المدى، بالإضافة إلى الاهتمام برفع معنويات الجنود بتعميق روح الإيمان لديهم وحب الجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمته. وكانت النتيجة لهذه التربية العقائدية ظهور الجيش العثماني كتلة واحدة متماسكة، كانت مضرب المثل في الانضباط والطاعة. أما من الجانب البيزنطي، فان الإمبراطور باليوجاس سارع إلى مواجهة خطوات محمد الفاتح بالمسارعة إلى مناشدة حلفائه من الدول الأوربية وعلى رأسها بابوية روما، إرسال المساعدات والنجدات العسكرية والمادية لمواجهة الخطر المحدق بالمدينة حتى أنه وافق على توحيد الكنيستين الشرقية والغربية، إلا أن هذا الموقف من جانب الإمبراطور لم يحقق النتائج المرجوة [12].

الحصار وسقوط المدينة :

ضرب السلطان الحصار على المدينة بجيش قوامه مائة ألف جندي من المشاة والفرسان المسلحين بالبنادق ترافقهم المدفعية الثقيلة.وكان يتقدم هذا الجيش

الشيوخ والعلماء والدراويش. وفي 27 ربيع الأول سنة 857 /هـ / 6 إبريل 1453 بدأ في محاصرة المدينة برا ووبحرا بأربع مائة سفينة، وكان هذا الحصار التاسع والعشرون والأخير للمدينة. وفي 29 مايو من نفس السنة أعطيت الأوامر بالهجوم. ومن هول الهجوم العثماني الكاسح والمفاجئ لم تصمد دفاعات وتحصينات المدينة. وقد أظهر الإمبراطور البيزنطي مقاومة باسلة، إلا أن سقوطه أثناء المعركة، أثر على معنويات المدافعين الذين بدءوا يتقهقرون تاركين المدينة تواجه مصيرها المحتوم.

أما عن أسباب الانتصار العثماني، فيمكن إرجاعها إلى عوامل عديدة تمثلت في سوء الأحوال الاقتصادية واضطراب عمليات تموين المدينة، بسبب الحصار البحري الذي فرضه الأسطول العثماني. زيادة على الشرخ الذي تعمق بين العامة والسلطة الحاكمة التي يمثلها الإمبراطور البيزنطي، وما تقاعس السكان في الدفاع عن مدينتهم إلا تجسيد للتباعد والنفور الذي استفحل أمره في الأيام الأخيرة من حياة الإمبراطورية. عامل آخر كان وراء هذا الانتصار الباهر، يكمن في قوة الجيش العثماني، هذه القوة التي يمكن أن تفسر، بأثر الحماسة الدينية الفياضة والتعبئة التي أشرف عليها العلماء ومشايخ الطرق الصوفية مما أثر إيجابيا على معنويات الجيش، زيادة على ضخامة القوة العددية لأفراد الجيش الإنكشاري مدعمة بأسطول قوامه مائة وثمانون سفينة وأربعة عشر مربض للمدفعية، كان وزن القذيفة الواحدة اثني عشرة قنطارا ومداها حوالي ميل واحد. هذه العوامل مجتمعة كانت وراء انهزام البيزنطيين وسقوط عاصمتهم، التي لم تنفعها أسوارها هذه المرة ولا عزيمة إمبراطورها الذي لم تتعد سلطته أسوار مدينته، بسبب اقتطاع جيرانه لأرضه مقابل بعض المال لتعويض عجزه المالي الذي كان سببه استنزاف خيرات الإمبراطورية من أجل الترف وبناء القصور الضخمة والكنائس العظيمة للتظاهر بمظاهر الأبهة الزائفة كل ذلك والكثير غيره، قد فت عضدها ونخر جسدها وجعلها سهلة المنال[13].

كان من النتائج البارزة لسقوط القسطنطينية، تحول نظرة الأوربيين للخطر العثماني الإسلامي من خطر محدود إلى خطر مستفحل أضحى يهدد أوربا

بأجمعها. ومن النتائج أيضا اعتبار هذا الفتح عند الكثير من المؤرخين؛ أنه منعطف تاريخي، أنهى العصور الوسطى وفتح العصور الحديثة[14]. وقد توج هذا الانتصار باتخاذ العثمانيين القسطنطنية عاصمة لهم بدلا من أدرنه وحول اسمها إلى استانبول Istanboul أي دار الإسلام(*). وسرعان ما تحولت هذه الأخيرة إلى المركز الفكري الأول في العالم الإسلامي، وعمل السلطان على تعميرها بإقامة المستشفيات والمدارس والفنادق والمساجد والمصانع، وجلب إليها أمهر الصناع والفنيين من مختلف أنحاء الإمبراطورية. وهنا تجدر الإشارة إلى سياسة التسامح الديني التي انتهجها السلطان تجاه المسيحيين، مما مكن من عودة أعداد كبيرة من سكان المدينة الذين هجروها أثناء الحصار ولا يخفى مدى الخدمات التي قدمها هؤلاء لتنشيط مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتجارية والثقافية في عصر السلطان محمد الفاتح.

لم يكن فتح القسطنطينية، آخر طموحات الدولة الغثمانية، وإنما استمرت في سياسة التوسع في شبه جزيرة البلقان ومنطقة الأناضول. فالسلطان محمد الفاتح، كان مؤمنا بضرورة إيصال حدود إمبراطوريته - وهي حسب اعتقاد العثمانيين وريثة الإمبراطورية البيزنطية - إلى الحدود التاريخية لهذه الإمبراطورية في آسيا. وهذه الحدود تمتد بين سلسلة جبال طوروس في الجنوب والبحر الأسود في الشمال .لهذا راح السلطان يتوسع على حساب إمارة طرابيزون الإغريقية ثم إمارة كرمان وقد وصلت جيوش هذا السلطان إلى شبه الجزيرة الإيطالية حتى مدينة ترانتو Toronto[14]. وبذلك يكون محمد الفاتخ قد أوصل حدود الإمبراطورية العثمانية غربا إلى الأدرياتيكي، وشرقا إلى الهضبة الإيرانية واضعا بذلك أسس الحكم العثماني في الأناضول والروم أيلي[15]. ونتيجة لهذا أعتبر محمد الفاتح، لدى الكثير من المؤرخين والدارسين؛ بالمؤسس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية، وغدا لقب سيد الأرضيين الروم أيلي والأناضول والبحرين المتوسط والأسود، هو اللقب الرسمي للسلطان العثماني [16]. وقد وصفه زائر بندقي معاصر بقوله؛ **بأنه كان عالما شاعرا يجيد عدة لغات متتبع**

للمعرفة وموهوب بالأفكار يسمع كل يوم تواريخ الرومان ومدونات الباباوات والأباطرة ... هذا هو الرجل الذي علينا معشر المسيحيين أن نواجهه.... ولكن هذا العظيم لم تخلو حياته وأعماله من سلبيات وأخطاء انتقدته فيها بشدة المؤسسة العسكرية والدينية، ومن ذلك مسألة الامتيازات التي منحها للأرثوذكس وللكنيسة الأرثوذكسية .وانتهاجه أيضا سياسة سحق الأرستقراطية التركية وإعطائه الأولوية للدشرمة من خلال فتح أبواب الوظائف أمامها وتوزيع الأراضي عليها في شكل إقطاعيات أي تيمارات وهي الأراضي التي أممها ونزعها من الأوقاف. وكمثال على ذلك إبعاده لأسرة جندرلي التي قدمت خدمات جليلة لأسلافه. وبذلك لم تتكون في الدولة العثمانية أرستقراطية حقيقية كما في أوربا. وجاء بعده ابنه بايزيد الثاني Bayezid II[éme] (1481- 1512)، الذي حضي بتأييد العلماء والانكشارية ولكنه كان أكثر ميلا لحياة القناعة والزهد حتى لقب ب الولي. ورغم أن عصر هذا الأخير عرف توقفا للتوسعات العثمانية، إلا أنه من جهة أخرى عرف ظهور وبروز القوة البحرية الغثمانية في البحر الأبيض المتوسط، مما نشط الحياة الاقتصادية والتجارية، ونمت المدن العثمانية مثل استانبول، بروسة، ازمير، أدرنه. ومن الأحداث البارزة التي عاصرها هذا السلطان اندلاع المواجهة بين العثمانيين والبنادقة والتي انتهت باستيلاء العثمانيين على كامل الموانئ التجارية التابعة للبندقية في شبه جزيرة المورة. وقد نجح في عقد اتفاقات صلح مع كل من المجر، فرنسا، إنكلترا، أسبانيا، البرتغال، بولونيا رودس، ودام هذا الصلح حوالي عشرون سنة، مما مكن الدولة من الالتفات إلى الجبهة الشرقية، حيث بدأ الاحتكاك العثماني ـ الصفوي والعثماني المملوكي بسبب التنافس على السيطرة على الإمارات الإسلامية الواقعة في منطقة الأناضول مثل كليكيا البستان، تكة ،مرعش. وفي عهده عملت الدولة العثمانية على اتخاذ موقف من مسألة الأندلس بحيث تحرك الأسطول بقيادة كمال ريس kamel rais سنة1487 لنجدة مسلمي الأندلس لكن هذا التحرك كان بدون جدوى، إذ فشلت المحاولة العثمانية في تقديم العون والمساعدة لمسلمي الأندلس.

عوامل نمو الدولة العثمانية :

إن نجاح العثمانيين السريع لا يكمن في الانتصارات العسكرية، قدر ما يكمن في الأساليب المتعددة التي استخدموها لتحقيق تلك الانتصارات، والتي مكنتهم في ظرف زمني قياسي من التحول السريع من قبيلة متنقلة باحثة عن الكلاء والمرعى إلى إمارة مستقرة ثم إلى دولة ومنها إلى إمبراطورية كبرى مترامية الأطراف، امتدت أقاليمها في آسيا وأوربا وأفريقيا وأضحت من أكبر الدول الإسلامية التي شهدها التاريخ[16]. حيث استغرقت ستة قرون وأدمجت في أطر تكوينها ومسار تطورها مصادر ثقافية وسياسية متنوعة؛ تركية، يونانية، فارسية عربية وكانت على احتكاك ومنافسة مع النهضة الأوربية من جهة والمشروع الإسلامي الصفوي من جهة أخرى، لهذا يمكن إجمال عوامل تطور الدولة العثمانية في النقاط التالية :

1 - اتخاذ العثمانيين الدين الإسلامي ومبادئه نبراسا ومرجعا لحكمهم. وهذا من خلال سياسة التسامح والعدل التي انتهجوها تجاه مختلف الشعوب الأوربية. فقد قدموا لأعدائهم أمثلة صادقة وحية تمثل سماحة الإسلام وعظمة المسلمين وكانت النتيجة؛ إقبال الكثير من المسيحيين على الدخول في الدين الإسلامي، وقد عبر عن ذلك **كلود كاهن** Claude Cohen بالقول: "بعض أهالي البلاد سواء اعتنقوا الإسلام أم لم يعتنقوه، يهبوا لنصرة أوائل العثمانيين" [17]. لهذا يقر أحد المعاصرين وهو **استافريانوس** Istavarianos، بأن نصر أرطغرل ومن بعده عثمان ومن جاء بعدهم، لم يكن بالإمكان تحقيقه لولا عظمة الإسلام وما غرسه في قلوبهم من حب عميق للقتال في سبيل الله ورغبة صادقة في نشر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم[18]. وقد اكتسبت الدولة العثمانية هذه الهالة الدينية من خلال الدور الريادي الذي لعبته منظمات **الأخيات** و **الفتوة** في منطقة الأناضول في تحفيز التوسع العثماني وجعله يتخذ شكل حرب مقدسة[19] خاصة وأن هذه المنظمات كانت تتمتع بنفوذ واسع وقوي ومؤثر في منطقة الأناضول مما أوصلها في بعض الأحيان إلى تسلم الحكم [20]. وتقوت الدولة العثمانية أيضا في الوسط

الإسلامي، من خلال سياسة التقرب لرجال الطرق الصوفية والتودد لهم وأثمرت هذه السياسة بعد اللقاء التاريخي الذي جمع عثمان والشيخ أده بالي، الذي انتهى إلى ارتباط عثمان بابنة الشيخ. وقد قلده الشيخ كما تذكر المصادر العثمانية سيف الجهاد في سبيل الله، وبذلك قويت حركة العثمانيين روحيا وأصبح لها دعاة مهمتهم تقوية الروح المعنوية بين أفراد الجيش العثماني. وقد حافظ خلفاء عثمان على علاقة الارتباط والود مع رجال الطرق الصوفية الذين كانوا يقومون بدور الوسيط بين السلاطين والرعية. وقد أدرك سلاطين الدولة العثمانية أنهم في حالة فض الارتباط، فانهم يفقدون تلك الشرعية التي أكسبها إياهم رجال الطرق الصوفية[21].

2 - كان للعامل الجغرافي الأثر الفعال في نمو الإمارة العثمانية وتوسعها فقد كانت الإمارات؛ التي نشأت على الحدود أوفر حظا في عوامل النمو والتطور من إمارات الداخل التي لم يكن باستطاعتها أن تتطور وتنمو بنفس السرعة التي تطورت وتمت بها إمارات الحدود [22]. وهذا يعني أن العامل الجغرافي كان له الأثر الفعال في نمو الإمارة العثمانية. ذلك أنها قد نشأت في الجزء الشمالي الغربي لشبه جزيرة الأناضول على الحدود بين العالمين المسيحي والإسلامي وقد فرض عليها هذا الموقع سياسة حربية معينة ؛تمثلت في التوسع على حساب دار الكفر حفاضا على كيانها السياسي بين القوى المحيطة بها. ويعمق هذه الفكرة أيضا المؤرخ **بارناردلويس** bernard louis بقوله : "... ان وضعهم في أقصى الغرب على حدود الأقاليم البيزنطية وعلى مقربة من القسطنطينية أعطاهم أهدافا كبرى وفرصا عظمى وسببا في انجذاب العون والمتطوعين من جميع الأناضول..." [23].

3 - سهلت عليهم طرقهم في الحرب، إحراز النصر؛ فهم ليسوا في حاجة لزمن طويل للاستعداد للهجوم، ولذلك كان من الصعب على العدو تحديد الوقت الذي يقومون فيه بالهجوم وتحديد الجهة التي يهاجمونها. فقد تعودوا على الإغارة والرحيل والتخلص من الحمل الثقيل الذي يعوق عملية الكر والفر هذا الأسلوب القتالي اعتمده العثمانيون في بداية أمرهم ولما شيدوا الدولة، كان

لزاما عليهم خلق جيش نظامي، يكون طوع أمرهم يحمي أراضي الإمبراطورية المترامية الأطراف.فاهتدوا إلى تأسيس الجيش الإنكشاري الذي كان محل إعجاب الكثير نتيجة الانضباط والتنظيم والقوة. وأضحى العمود الفقري الذي تعتمد عليه أسس الإمبراطورية، وكان هذا الجيش وراء كل الانتصارات الباهرة والساحقة التي حققها العثمانيون في أوربا وآسيا وأفريقيا.

4- قوة السلاطين: تميزت شخصية السلاطين العثمانيين الأوائل بمواصفات وخصائص فريدة، منها القدرة على التخطيط والحركات العسكرية المحسوبة والمدروسة، التي تستهدف كل منها هدفا معينا [24]. فقد كانوا أنفسهم يقودون الجيوش في مختلف المعارك والمواقع العسكرية التي كانت تخوضها الدولة العثمانية ضد جيرانها من الدول الأوربية أو الدول الإسلامية، وهذا الأمر، كانت له انعكاسات إيجابية على المقاتلين.

5 - من العوامل الأخرى التي كانت وراء الاندفاع العثماني القوي على مسرح الأحداث التاريخية، اعتماد العثمانيين أسلوبا مغايرا في التعامل مع أهل البلاد المفتوحة فقد أنشأ العثمانيون إدارة مركزية بدلا من المركزية الإقطاعية البيزنطية القديمة، زيادة على اتخاذهم لإجراءات تنظيمية عامة بدلا من الضرائب المجحفة التي سلطت على طبقة الفلاحين، وبذلك وفرت الإدارة العثمانية الحماية للفلاح ضد استغلال السلطات المحلية. أما موقفهم من الطبقات النبيلة والعسكرية المحلية البيزنطية فقد ضموا من رغب في خدمتهم في الميدان العسكري والمدني ومكنوهم من نفس الامتيازات Capitulations التي تمتع بها الأتراك أنفسهم.

ملامح التنظيم السياسي والعسكري والديني:

استمدت النظريات العثمانية أصولها وتفسيراتها؛ في مفهومها للدولة والسلطة السياسية الحاكمة من النصوص التراثية الإسلامية. التي يجمع أصحابها على اعتبار الحاكم أو الخليفة أو السلطان ممثلا للإرادة الإلهية فوق الأرض. ومن أهم المفكرين المسلمين القدامى الذين اعتمدهم التشريع العثماني نذكر، الماوردي (991 – 1031)

وابن تيمية (1263 – 1328)، إذ ذهب الأول إلى القول أن القرآن فرض على الناس طاعة أولي الأمر منهم باعتبار الحاكم خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم يعتني بحماية الدين وسياسة الدنيا وتنفيذ الأحكام الشرعية[25]. أما ابن تيمية، فقد أقر حق الحاكم في أن يفرض الطاعة على رعاياه، وعلى الرعية أن تطيع الحاكم حتى ولو كان ظالما بحجة أن ذلك خير من الفتنة وانحلال الأمة[26]. وهكذا، فان السلطان في القانون العثماني، يعتبر الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح الإسلام والمسلمين، فكانت تضرب السكة باسمه، ويخطب له في منابر المساجد فهو يدافع عن دولة الإسلام ويحمي الأماكن المقدسة، وينظم الحج بعنايته وإشرافه. وكل هذا في إطار التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، التي كانت وحدها القانون المكتوب، وكذا بعض الأعراف والتقاليد[27]. ونجد هذه النظرة العثمانية لشخصية السلطان في مقدمة كتاب **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لطاش كبري زادة** (1520 - 1566)، فمن خلالها تظهر معاني التقديس والتدين جنبا إلى جنب مع معاني التعظيم والتفخيم[28]. ويتفق الكثير من المؤرخين أن سلاطين بني عثمان تميزوا عن جميع أسلافهم، في جعل الشريعة الإسلامية القانون الفعلي في الدولة مع التأكيد الدائم على أن يتسم حكمهم بالعدل والمساواة وأن تكون تصرفاتهم وأعمالهم وقراراتهم خاضعة ومطابقة لمبادئ هذه الشريعة. والمتتبع لتاريخ الإمبراطورية العثمانية يلاحظ أنـه خلال قرنين من الزمن شهدت مؤسسات السيادة العثمانية تطورا نوعيا [29]. فقد مـرت بثلاث مراحل بارزة ؛ مرحلة أمراء الثغور والتي كان فيها لقب **الغازي** Ghazi على أمير الإمارة وهذا خلال القرنين (13 - 14)، ثم استبدل هذا اللقب **بسلطان الروم** Sultan du Romes وذلك إبان القرنين الرابع عشر والخامس عشرون [16] ونشير في هذه المرحلة إلى التسمية التي جاءت في مقدمة قانون نامة Kanoun–Nama لسليمان القانوني Suleiman le Magnifique (1520 - 1566) والتي يصف نفسه فيها **بسلطان العرب والعجم والروم**[30]. وبعد أن توسعت الإمبراطورية جاءت مرحلة **باد شاه إسلام** Badishah-Islam أي إمبراطور الإسلام. أما لقب **الخليفة** Khalifa فلم يتخذه السلطان العثماني إلا ابتداء من سنة 1774 في معاهدة **كوجاك كاينارجة**

Kheinarja Kajak ؛ بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية. فقد اتخذ السلطان هذا اللقب لنفسه، من أجل الحفاظ على الرباط المعنوي مع مسلمي شبه جزيرة القرم التي تخلى عنها لصالح روسيا بموجب هذه المعاهدة. كما استعمل هذا اللقب أيضا في عهد **السلطان عبد الحميد الثاني** Abdul amid II (1876 - 908)، حيث أراد من ورائه تأجيج العاطفة الدينية لدى الشعوب العربية والإسلامية للتصدي للتحديات الأوربية وتكالبها على الولايات العربية [31].

أما عن نظام وراثة الحكم، فقد كان الابن الأكبر، يخلف أباه عادة في الحكم، وكان سلاطين بني عثمان يرسلون أبنائهم بعد بلوغهم سن الرشد لحكم المقاطعات في الأناضول حيث كانت سيرهم وكفاءتهم مراقبة من جانب السلطان. وخلال الفترة المعنية كان السلطان يختار أحدهم ليكون وريثا في الملك. وكانت هذه العادة التي سنها البلاط العثماني جد إيجابية، إذ أكسبت الأبناء خبرات إدارية أفادتهم في الحكم. لكن هذا الإجراء لم يمنع هؤلاء الأبناء والأمراء في رفع راية العصيان والتمرد رغبة منهم في التطلع إلى ولاية العرش؛ حتى أن السلاطين أنفسهم لم يعودوا آمنين على حياتهم من خطط أبنائهم. ولوضع حد لهذه الأطماع التي كادت أن تطيح بالدولة وتدخلها في الحرب الأهلية 1402 1412؛ اعتمد **محمد الفاتح** قانونا شهيرا يعرف بنظام قتل الإخوة وهو قانون كان يعمل به عند البيزنطيين فأدرجه العثمانيون ضمن القوانين الأساسية للإمبراطورية وقد جاء في الشكل التالي... وأي واحد من أولادي تسلم له السلطنة يصح له أن يقتل إخوته وذلك للاحتفاظ بنظام العالم ومعظم العلماء يجيزون ذلك ولذا فعليهم أن يتصرفوا بمقتضاه. وقد استمر سلاطين بني عثمان في السير على هذا النهج قرن ونصف قرن من الزمن. ورغم ما أثاره هذا القانون في نفوس الناس إلا أنه حفظ الإمبراطورية العثمانية من كافة الأخطار التي قد يث[illegible] أفراد البيت الحاكم وما يترتب عليها من إنهاك لقوة الدولة، مما يجعلها فريسة للأطماع الخارجية هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فان هذا القانون [illegible] فيما بعد في ظهور سلاطين ضعاف[32].

وما يلاحظ على سلاطين الدولة العثمانية، أنهم، صنفان: الأوائل أولهم عثمان وآخرهم سليمان القانوني. كانوا أقوياء بصفة عامة ثم جاء من بعدهم جيل من السلاطين لم يرتقوا إلى المرتبة التي وصلها الأوائل. فقد مال أغلبهم إلى الخمول والاستكانة والانزواء عن الحياة العامة، وذلك في أعقاب توقف الفتوحات، ولم يظهر منهم من يستحق الشهرة سوى السلطان مراد الرابع. وراحت الأغلبية من هؤلاء السلاطين يقضون حياتهم في القصور برفقة جواريهم وخدامهم بعيدين كل البعد عن مجريات الأحداث الداخلية والخارجية التي تعيشها دولتهم. وهكذا انقلبت الأمور وتحكم في مقاليد الدولة، سلاطين كان أغلبهم ضعيف الفكر والجسم والعقل، وفي بعض الأحيان فاسدين خطيرين. وترك تصريف شئون الإمبراطورية إلى الصدر الأعظم، الذي سوف تزداد أهميته السياسية في العصور المتأخرة من تاريخ الإمبراطورية. وفي كثير من الأحيان تمتع بنفس الصلاحيات والسلطات الواسعة التي يخولها القانون العثماني للسلطان نفسه.

الصدر الأعظم:

وهو رئيس الوزراء، ويعود تاريخ ظهور هذه الوظيفة إلى عهد السلطان أورخان حين تولاها أخوه علاء الدين[33] وهو النائب العام للسلطان العام في الأمور المختلفة للدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية Grand Vizir. لكن رغم هذه الصلاحيات الواسعة المخولة له، إلا أن هيئتان هامتان في جهاز الدولة لم يكن له عليهما أية سلطة مباشرة وهما؛ الخدمة في قصور الإمبراطورية والمؤسسة الدينية. وبعيدا عن هاتين الهيئتين المستقلتين، فان الصدر الأعظم كان يتمتع بسلطات واسعة فهو الذي يشرف على كل التعيينات الوظيفية العسكرية والمدنية على مستوى الإدارة المركزية أو في إدارة الولايات، زيادة على هذا كان على تطبيق القانون والنظام في العاصمة، ويتولى قيادة الجيش عندما لا يشترك السلطان بشخصه في الحملة بمساعدة قاضيين للجيش ويصدر الأحكام باسم السلطان[34]. ومع مرور الأيام أصبحت شخصية الصدر الأعظم، تغمر شخصية

السلاطين أنفسهم الذين كانوا في السابق يترأسون اجتماعات مجالس الديوان. وكان **محمد الفاتح** ؛ أول من تخلى عن هذا الواجب تاركا إياه للوزير الأعظم ومنذ ذلك الزمن، برزت شخصية الصدر الأعظم، كشخصية مسيطرة ذات نفوذ واسع في الحكومة العثمانية [35].كان الصدر الأعظم قبل عصر محمد الفاتح يختار من المسلمين الأحرار؛ واشتهرت في هذا الإطار أسرة جندرلي المسلمة. لكن في عهد السلطان محمد الفاتح، أصبح الصدر الأعظم يختار من مماليك أو عبيد السلطان. وأول من أصبح وزيرا من العبيد؛ كان **محمود باشا** أحد المسيحيين من البلقان، وبقي في منصبه من 1453 -1466. ومنذ هذا التاريخ تعاقب على الصدارة العظمى، وزراء كانت الغالبية منهم من أصول مسيحية جندوا أطفالا عن طريق نظام **الدفشرمة** Devchirmé ودربوا في المدارس السلطانية والقصر. وبسبب نمو الدولة منح هذا الأخير صلاحيات واسعة دون الرجوع في كثير من الأحيان إلى استشارة السلطان. وبذلك جعله مجمد الفاتح وصيا فعليا على الإمبراطورية. وهذا ما نجده في الفقرة الأولى من القانون الأساسي **قانون نامة**، الذي وضعه للدولة "...ليعلم أولا أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، إنه أعظمهم جميعا وصاحب الصلاحية الواسعة في إدارة شؤون الدولة... " [36]. وكان الهدف من وراء هذا الإجراء، ضمان ولاء وطاعة الصدر الأعظم وبتوسع مسئولياته في أعقاب انقطاع السلطان إلى حياة القصر أصبح له مقرا خاصا اشتهر باسم **"الباب العالي"** وهذا ابتداء من سنة 1654. ويفسر المؤرخان جب وباون هذا الأمر؛ بأنه دلالة ملفتة للنظر على انتقال الزعامة في العصور المتأخرة من تاريخ الإمبراطورية العثمانية من السلاطين الضعاف إلى الصدور العظام [37].

الديـوان الهمايونـي:

كان بمثابة مجلس للوزراء، فهو يضم جميع رؤساء الدوائر في الدولة، وكان يجتمع مرتين في الأسبوع للبحث والتداول في القضايا الحكومية الهامة كإقرار الحرب والسلم وفي بداية أمر هذا الديوان، كان السلاطين أنفسهم

يترأسونه لكنهم ترفعوا عن ذلك بعد تفتح الدولة على البلاطات الملكية المجاورة، وخاصة البيزنطية منها. واقتصرت أحقية المشاركة في حضور اجتماعات هذا الديوان على موظفين أطلق عليهم لقب أركان الدولة وهم: **قاضيا العسكر**، قاضي عسكر الروم أيلي وقاضي عسكر الأناضول، **آغا الانكشارية** L'agha yaniçeri **وأميرال البحرية** Amiral de la Marine أو الأسطول، **الدفتردارين** Daftardariani للروم أيلي والأناضول وهما المسئولان على الشؤون المالية . وأضيف لهما ثالث في القرن السادس عشر (التشايجي) Tachayji، وهو الذي يتحقق ويتأكد من أن الأوامر والرسائل الصادرة من الديوان الهمايوني متفقة ومطابقة لقوانين وتنظيمات وتشريعات الدولة. وأشتهر هذا الأخير بلقب **صاحب التوقيع**. وأهم حضوه تمتع بها هؤلاء الموظفون، أنهم كانوا يدخلون على السلطان مباشرة وهم مسئولون تجاهه. أما عن اجتماعات مجلس الديوان فكانت تجرى في قاعة **السراي** وكان يسمح لأي شخص من الرعية أن يمثل أمام المجلس عارضا مطالبه أو مظالمه لتحال فيما بعد إلى الجهات المختصة لتدارسها. ومع مرور الأيام توسعت اختصاصات المجلس فأصبح مؤسسة تناقش جميع شؤون الدولة والتعيينات في مختلف الوظائف، وبذلك تكون مهامه سياسية وقضائية ومالية، ورغم العناية التي أولتها الدولة العثمانية لمنصب الصدارة العظمى والشروط والمواصفات التي حددها المشرع العثماني وإجبارية توفرها في المرشح الذي سينوب السلطان في إدارة شؤون الحكم، إلا أن هذه القاعدة لم تحترم خاصة مع ابتعاد السلاطين عن الحكم. وانتقلت عملية تعيين الصدور العظام للحريم والخدم السلطاني. لهذا وصل هذا المنصب، أشخاص لم تتوفر فيهم أدنى شروط المسئولية وإنما وصلوا له إما بالدسيسة أو بتقديم الرشاوى للعناصر الآنفة الذكر، وهذا ما أثر سلبا على هيبة الدولة ومكانتها الدولية واستقرارها السياسي [38].

الهيئة الدينية الإسلامية:

من المؤسسات الجديرة بالدراسة لفهم التطور التاريخي للإمبراطورية العثمانية، الهيئة الإسلامية لما لها من أهمية تاريخية وحضارية، فقد كانت الدعامة الأساسية في نجاح وتشكل المشروع العثماني - الإسلامي، زيادة على أنها

نموذجا فريدا من نوعه فيما يخص استقلالية قراراتها، وتميزها عن بقية الأجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى الخاضعة لإرادة السلطان أو الصدر الأعظم. ويمكن القول أن هذه المواصفات التي كانت تتمتع بها هذه الهيئة كانت سائدة قبل القرن السادس عشر. وكانت هذه الهيئة تتمتع بصلاحيات واسعة من بينها مراقبة القانون ومدى تطابقه مع الشريعة الإسلامية مراقبة القضاء والشؤون الدينية والتعليم بدون أي تدخل من الدولة، زيادة على تمتعها بالاستقلالية المالية فلم يكن أفرادها أو موظفوها يتلقون أية رواتب من الحكومة وإنما من إيرادات الأوقاف الخيرية الضخمة [39]. التي تؤخذ منها الاعتمادات المالية للإنفاق على جميع أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة ومن نفس الإيرادات، كان ينفق على مختلف المنشآت الدينية والتعليمية والاجتماعية[40] ويستثنى من أعضاء الهيئة الإسلامية القضاة والذين لم يكونوا يتلقون معاشات من إيرادات الأوقاف الخيرية، لأنهم كانوا يفرضون لأنفسهم رسوما معينة على القضايا التي ترفع إليهم أو على الوثائق التي يصادقون عليها [41].

تتشكل الهيئة الإسلامية من شيخ الإسلام، وهو أعلى منصب في الهيئة ومن مهامه الإشراف على القضاة في سائر أنحاء الإمبراطورية. ولمواجهة زيادة الأعباء التي نجمت عن التوسع الإقليمي للدولة أنشأت ثلاثة مناصب لقاضي القضاة أو قاضي العسكر، الأول خاص بالأناضول والثاني بالروم أيلي والثالث بالأقاليم الإفريقية. بالإضافة إلى هؤلاء القضاة هناك طبقة أخرى من القضاة تعرف بفئة المولا الكبير Moula - Kabir وبلغ عددهم سبعة عشر قاضيا. وكان شيخ الإسلام هو الذي يعين هؤلاء القضاة. زيادة على هذا، هناك طبقة العلماء السنة الملحقين بجناح السلطان. ويمكن أن نضيف بقية القضاة والذين بلغ عددهم في نهاية القرن الثامن عشر حوالي 450 قاضيا، ويأتي بعدهم المفتون الذين يعينون في المدن المهمة بجانب القضاة. وكان يتبع هذه الهيئة أيضا موظفو المساجد من أئمة وخطباء ومؤذنون ووعاظ وقيمون والمدرسون في مختلف مراحل التعليم. والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا الإطار أن وظائف هذه الهيئة كانت مقتصرة

فقط على المسلمين الأحرار بشرط توفرهم على المؤهلات العلمية لتولي مناصب الهيئة المختلفة. لعبت شخصية **شيخ الإسلام** Cheikh el Islam دورا سياسيا ودينيا هاما باعتباره الشخصية الأكثر مهابة وتقديرا في الدولة بعد شخص السلطان فله وحده إصدار فتاوى تتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة، كإعلان الحرب أو التنازل عن أقاليم إسلامية أو عزل السلطان الحاكم لسبب أو لآخر.. ورغم أن سلطة شيخ الإسلام كانت سلطة اسمية ومعنوية إلا أن السلاطين كانوا يحرصون دائما على تأييدهم باعتبارهم يضفون الصفة الشرعية على الحكم، فيشكلون بذلك جزءا من تحالف القوى الحاكمة وجزءا أساسيا من جهاز الدولة العام [42].

وبرزت شخصية **شيخ الإسلام** بصفة ملفتة وازدادت تألقا في عهد السلطان سليمان القانوني حتى أنه وصل كما يشير أحد المؤرخين، من الناحية الافتراضية التقديرية ندا للصدر الأعظم. وربما يفسر هذا البروز؛ إلى كثرة التشريعات والقوانين التي صدرت في عهد السلطان، مما استلزم اللجوء لشخصية شيخ الإسلام، لصياغة هذه القوانين والإشراف عليها، والتأكيد على مدى انسجامها وعدم مخالفتها للشريعة الإسلامية.

كان شيخ الإسلام يباشر مهامه في إدارة تعرف بباب **المشيخة** ملحقة بها إدارة أخرى هي **فتوى خانة**، وظيفتها البحث في المسائل الشرعية والفقهية التي يطلب إلى شيخ الإسلام إصدار رأيه أو فتواه فيها. من أهم الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الهيئة الإسلامية الإعفاء من دفع الضرائب. بالإضافة إلى أن ممتلكاتهم لا تخضع للمصادرة من جانب الهيئات الحكومية ولا تؤول ملكيتها على الإطلاق للسلطان أو للدولة. فمثلا كان القاضي يتمتع بالحصانة ضد العزل والنقل وتنزيل الرتبة وله صلاحيات مراقبة الوالي والدفتر دار وجميع موظفي الجهاز الإداري [43].

لكن هذه الهيئة، لم تبق تلك الهيئة المهابة الجانب والتي يحسب لها ألف حساب لمواجهة قراراتها والتشكيك فيها من جانب المسئولين الحكوميين. فمع نهاية القرن السادس عشر ركزت الدولة العثمانية في علاقتها بالعلماء، ولاسيما

بعد تشكل هذه المؤسسة وانتظامها في قوانين وأجهزة ومؤسسات، اثر تشريعات السلطان **سليمان القانوني** على استيعاب العلماء في سلطات محلية واكتسابهم وإغرائهم، وبذلك بدأت المؤسسة تفقد استقلاليتها تدريجيا، بعد أن تقولبت في هياكل ومؤسسات وتنظيمات حدت من حريتها وكبلتها بقيود لم تستطع أن تتخلص منها وتحولت مهمتها من مهمة الفقيه إلى مهمة تبرير سلوكيات السلطة وذلك من خلال نشر نمط محافظ ومكرر من الثقافة السائدة في كل أنحاء الدولة العثمانية[44]. وانتقلت وظيفة الإفتاء من دورها ذي الطابع الإسلامي الاجتهادي المستقل، إلى دور ذي طابع إداري ومؤسسي منضبط داخل قوانين الدولة ومراكز القوى فيها[45]. ويصف لنا أحد المؤرخين وضعية الهيئة الإسلامية وعلمائها بعد تدابير **سليمان القانوني** فيقول: "...بدأت الدولة منذ دور سليمان القانوني بالرسميات وأخذت تلقي الشغب بين العلماء وذلك برتب اخترعتها لهم وجرايات أدرتها عليهم، فزادت لأجل هذه النفقات والضرائب والخراج على الأمة وكثر التنافس بينهم وقل القوالون بالحق من رجال الغلم، وأنشأ معظمهم يدلسون ويمتدحون السلطان مهما ضل وغوى وسهل بعده ربط العلماء بروابط الرتب والرواتب ويصدر السلاطين فتاوى بقتل الأبرياء لمن تغضب عليهم الدولة..."[46]. ومن أهم المصادر التاريخية التي خصصت حيزا لنقد الهيئة الإسلامية؛ رسالة فوجيه بك التي وجهها لسلطان "مراد الرابع" في عام 1630 بصفته مستشارا لهذا الأخير. وقد بدأ قوجي بك رسالته بالإشادة بدور طبقة العلماء في منعة الدولة، **وهذا أيام كان يتم اختيار المفتي والقاضي "... من بين الأشخاص الأكثر علما والأشد إيمانا بالله.. "** وأيام كان **المفتون لا يخفون الحقيقة** أبدا عن السلاطين ويقدمون لهم النصائح دون توقف ويجتهدون لخير الدين والدولة". ويصل إلى عصره فيصف حال هذه المؤسسة بقوله: "... **لكن هذا النظام قلب منذ عام 1594 وعزل "علاء أفندي" من الإفتاء دون سبب ونفس الأمر حصل لقاضي العسكر، فاضطروا إلى مواراة الحقيقة عن السلطان ليحفظوا مناصبهم وليكسبوا صداقة الوزراء. ومؤخرا فان منصب المفتي قد أعطي**

لأناس ليست لهم الكفاءة بالتضاد مع القوانين والأعراف التي كانت متبعة سابقا وكذلك الأمر بالنسبة لقضاة العسكر. وبيع المناصب انتقلت عدواه إلى الملازمين الذين ليسوا إلا كتابا بسطاء والى غيرهم من الأشخاص الذين يصيرون بواسطة المال مدرسين وقضاة وقد سهلت هذه التجاوزات انتشار الجهل الذي سيطر حاليا فلا نقدر أن نميز الحسن من السيئ ومن هنا يأتي التعسف والاختلاس..." [47].

ومن العوامل التي سارعت في إضعاف المؤسسة الدينية وتدهورها انغلاقها على علماء المجتمع إلا لذوى القربى وأهل المنافع. ومن الأمثلة التاريخية التي توضح هذا الأمر تلك الفتوى التي تجيز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولو كان طفلا رضيعا[48]. وكانت النتيجة أن أصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث كما تورث الأموال والعقارات، مما أدى إلى ضعف في طلب العلم. فتصدى للتدريس والخطابة والإمامة، الجهلة وأنصاف المتعلمين[49]. وأخيرا سوف تصطدم حركة الإصلاحات التي باشرتها الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر - والتي تزعمها رعيل من العلماء والمفكرين المجددين في مجال الفكر الإسلامي - بالتيار المحافظ التقليدي المدعم بهذه الهيئة الإسلامية التي شعر أفرادها أن رياح التغيير هذه قد تفقدهم تلك الامتيازات والعلاوات والمراتب السامية وتفقدهم أيضا نظرة الاحترام والتقدير التي كانوا يتمتعون بها لدى العامة من الناس.

المؤسسة العسكرية:

لعبت المؤسسة العسكرية دورا رائدا في تاريخ السلطنة العثمانية. وبرزت الانكشارية les Janissaires كأهم تشكيل عسكري في هذه المؤسسة. فقد كانت وراء تلك الانتصارات الساحقة والفتوحات الباهرة التي حققها الجيش العثماني إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر على الجيوش الأوربية[50]. وتجمع آراء وتحليلات المؤرخين المعاصرين لحقبتي للقرن الخامس عشر والسادس عشر، على مدى القوة والانضباط والطاعة الذي تحلى بها أفراد هذا التشكيل العسكري. وتعود أهمية الانكشارية أيضا، إلى أن أفرادها كانوا يتقلدون الوظائف الإدارية

السامية ومراكز القيادة في الدولة فهي بذلك تعيد إنتاج السلطة المركزية والسلطات في الإمبراطورية حيث كان الولاة المحليون يتم تعيينهم من داخل هذا التنظيم أيضا[51]. وللاستدلال على هذا نشير فقط أنه من أصل تسع وأربعين صدر أعظم تولوا مهامهم ما بين(1453 - 1623) خمسة فقط كانوا من أصل تركي والباقون اختارهم السلاطين من التنظيم الإنكشاري. ولكن ما فتئت الفوضى والفساد في نخر دعائم وأسس هذه المؤسسة. وأصبح هم سلاطين بني عثمان إيجاد السبل والحلول للتخلص من ويلات الانكشارية التي ازدادت مؤامراتها ودسائسها مع مرور الزمن. واستخدمت الانكشارية من طرف مختلف أجنحة البلاط العثماني المتصارعة لخدمة أهداف ومصالح هذه الأجنحة. وقبل الإجابة عن ملابسات وخلفيات هذا الفساد العسكري، يجدر بنا التعرف على الأصول الاجتماعية والعرقية لهذا الجيش، وتنظيماته وقوانينه ثم النهاية المأساوية التي آل إليها في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

قبل القرن الرابع عشر، لم يكن للدولة العثمانية جيشا نظاميا بمعنى الكلمة وإنما اعتمدت في عملية توسعاتها الأولى على قوة الخيالة والإقطاعيين يؤازرهم عدد من المتطوعين والباحثين عن الغنائم بالإضافة إلى جيش البيادة Biada الذي كان أفراده يتعيشون من إقطاعيات محصورة في منطقة الأناضول. وينظر إلى هذا الجيش على أنه أول جيش مشاة أقره السلاطين العثمانيون على قاعدة منتظمة[52]. ولما كان هذا الجيش غير المتجانس يعوزه الاستعداد للخضوع والقابلية للتوجيه، ولما كان أفراده من المشاة وإقطاعيين في نفس الوقت، لم يكن من الممكن الركون إليه في عمليات قتالية بعيدة عن إقطاعياته دون التعرض لبعض المشاق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان غالبية هذا الجيش كان من أصل تركي، وهذا ما سبب الكثير من المشاكل والصعوبات للدولة. وأضحت قضية الجيش الإقطاعي من الهواجس التي تؤرق راحة السلاطين. لهذا كان من الطبيعي أن يفكر السلاطين في استبدال هذا الجيش بجيش نظامي يجند أفراده وينظمون بطريقة تكفل تحاشي الصعاب. وفي هذا الإطار، يذكر أحد المؤرخين: "أن من

الدوافع التي دفعت السلاطين العثمانيين إلى خلق جيش نظامي هو خشية الدولة من تحزب كل فريق من الجند إلى القبيلة التابع إليها وانفصام عرى الوحدة العثمانية... " [53]. والجديد في هذا كله أن العثمانيين ساروا في جمع الجنود المشاة على طريقة تخالف الطريقة التي سار عليها غيرهم كل المخالفة حتى كان نظام الانكشارية فريدا من نوعه في التاريخ الإسلامي والعالمي.

لمحة عن نظام الجيش الجديد:

بدأ العثمانيون في تطبيق نظام **الديوشرمة** أو **الدفشرمة** Devchirmé ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر ويقصد بهذا النظام ضريبة الغلمان أو ضريبة الدم. وهي الضريبة التي كانت تجبى من سكان القرى المسيحية. وتذكر الروايات التاريخية أن أول من اهتدى إلى هذه الفكرة كان **قره خليل جندرلي** واستحسنها الأمير علاء الدين رئيس وزراء السلطان أورخان. وتعتمد هذه الفكرة على تجميع الأطفال المسيحيين الأرثوذكس، ثم فصلهم عن كل ما يذكرهم بأصولهم الاجتماعية والعرقية والدينية وتربيتهم تربية إسلامية عثمانية. كانت **ضريبة الغلمان** تجمع كل خمس سنوات ثم تحولت هذه المدة الزمنية إلى مرة كل سنة في جميع البلدان البلقانية وبلاد اليونان والمجر. ولم يعف من هذه الضريبة إلا قليل من المناطق المتمتعة بمعاهدات مثل رودس، مع الإشارة أن المدن غالبا ما كانت مستثناة من هذه الضريبة التي اقتصرت على سكان الريف حيث يوجد عادة الشبان الأشداء ذوي البنية القوية. كان هؤلاء الشبان يلحقون بمدارس **السرايا الجديدة** والسرايا القديمة بأدرنة وبروصة حيث يتلقون نوعا صارما من التدريب العقلي والجسمي يتمثل في؛ تربية عسكرية ودينية، ويتعلمون مبادئ الدين الإسلامي واللغة العثمانية والتاريخ الإسلامي والنظم، وذلك كله وفق مناهج وضعها رجال البلاط العثماني بعناية فائقة. ويطلق على هؤلاء الشبان بعد تخرجهم من هذه المدارس لقب **قابي قولارى** kapu kullari ومعناها عبيد السلطان، وهذا لتمييزهم عن المسلمين الأحرار الذين منع عليهم الانخراط في مؤسسة الانكشارية. وفي الأخير تتم عملية الفرز للدفعة التي أنهت مرحلة

الدراسة. وتقسم الدفعة المتخرجة إلى ثلاث مجموعات ؛ المجموعة الأولى تلتحق بالقصر السلطاني وهؤلاء هم **غلمان السلطان**. المجموعة الثانية يعين أفرادها في المناصب المدنية العليا في الدولة. والمجموعة الثالثة تلتحق بفرق المشاة في الجيش العثماني وأطلق عليهم يني **تشري** Yeni Ceri أو **الجيش الجديد**"[54].

من الفوائد التي جنتها الدولة العثمانية من وراء نظام **الديوشرمة** - رغم ما أثاره من سخط واسع واستنكار أوربي وحتى إسلامي - أن الدولة ضمنت بواسطة هذا النظام التزود المستمر بالعدد الكافي من المماليك، لسد احتياجات جيش السلطان وقصره [55]، إذ أصبح السلطان بواسطة هذا النظام، قادرا على جمع عدد كبير من الجنود المدربين والإداريين الموالين له. فقد كان الإنكشاري ينظر إلى السلطان على أنه والده والثكنة مأواه، والحرب وظيفته والقرآن عقيدته، وعلى أعداء السلطان، على أنهم أعداء الله يجب محاربتهم، لهذا كان يدخل المعركة لتحقيق هدفين أما الشهادة في سبيل الله أو الانتصار لأجل رضى السلطان، الذي كان يدين له بالولاء والطاعة فلا سند له في المجتمع العثماني إلا السلطان ولي نعمته [56]. ومن النتائج أيضا، ولعل أهمها أن هذا النظام عثمن العبيد المعبئين عن طريق الديوشرمة عثمنة تامة وموازية للعملية التي تمت بها عثمنة الأناضول وجزء من الضفة الغربية للبوسفور[57]. أما عن تنظيمات مؤسسة الانكشارية، فقد قسمت إلى 196 فرقة عسكرية أو أورطه Ortas وتضم الأورطة وفقا للظروف من 100 إلى 300 إلى 500 إنكشاري وكانت تقيم في ثكنات تسمى **أورطه** [57]. وكان لكل أورطة شارة تميزها على أعلامها وعلى أبواب ثكناتها. وجرت العادة عند الانكشارية على نقشها على سيقانهم وأذرعهم. وقسمت الانكشارية إلى ثلاثة أقسام (101) من هذه الأورط تكون **جماعت** و61 تكون **البلوكات** Bölük و34 تكون فرق **السكمنات** Sebkans. وكان يرأس هذه الفصائل **آغا الانكشارية** Agha yaniçeri، كقائد عام لهذه الفصائل بمساعدة قائد **السكمنات** وقائد **البلوكات**. واشتهرت شخصية آغا الانكشارية، وذلك للمكانة العسكرية والسياسية التي كان يتمتع بها، باعتبار أن

قواته كانت أقوى أداة عسكرية تحت تصرف السلطان. فبالإضافة إلى عضويته في المجلس الهمايوني والتي مكنته أن يكون مقدما على كل الوزراء وأن يكون أيضا المسئول الأول عن حفظ الأمن و النظام وحماية أملاك الأشخاص في معظم أنحاء **اسطانبول** أو في الجهات التي تعمل الفرقة فيها[58]. زيادة على إشرافه على قيادة الجيوش السلطانية في حالة توجه السلطان بنفسه للمشاركة في المعركة. كان الآغا يختار من ضمن أفراد الانكشارية، لكن حدث بعد معركة جال ديران سنة 1514 وما سببته الانكشارية من مشاكل للسلطان سليم الثاني، أن تغيرت هذه العادة وأصبح الآغاوات les aghas يختارون من بين رجال القصر وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني.

تدهور الانكشارية:

مع مرور الزمن بدأ الوهن يتسرب إلى صفوف الانكشارية وتفشت روح التمرد والعصيان بين مختلف أجنحتها وهذا بسبب العوامل التالية:

- اختلال نظام الانكشارية: بعد سنة 1566 سمح لأفراد هذه المؤسسة بالزواج، فبدأ الجيش يفقد بالتدريج كل ما كان له من مزايا. إذ أصبحوا يكونون طبقة وراثية متميزة وبدءوا يفقدون روحهم العسكرية بعد أن سمح لأفراده بالإقامة خارج الثكنات، فزاد ارتباطهم بالحياة المدنية. ولم تعد حرفتهم الجندية الصرفة كما كان أمرهم إبان قوة الدولة العثمانية وإنما أصبحت الجندية بالنسبة لهم مهنة ارتزاق فلم يعودوا يذهبون إلى الثكنات إلا لاستلام جرايتهم (مرتباتهم) مما قوى فيهم روح الجشع والطمع وأصبحوا لا يجتمعون إلا للمطالبة بزيادة هذه المرتبات والعطايا أو لعزل وزير أو شنق جماعة من الوزراء. وقد عود السلاطين الأوائل عند ارتقاء العرش أن يمنحوا الانكشارية منحة الجلوس الملكي السعيد، وهو ما يمثل اعترافا بثقل هؤلاء الأخيرين في عملية الوراثة... فمثلا عندما ارتقى سليم الثاني، اضطر إلى منح 2000 اسبره لكل إنكشاري و1000 اسبر لكل فارس من فرسان الباب العالي. إن الأوضاع الاقتصادية لعبت دورا في

إفساد أفراد هذه المؤسسة وانحرافها. فقد اضطرت أعداد كبيرة من الانكشاريين لزيادة مداخلهم، إلى ممارسة بعض المهن اليدوية في حين حاول ضباطهم الترفيه عن أنفسهم عن طريق الالتحاق بخدمة السفراء الأجانب.

تدهور نظام الديوشرمة:

بدأ تدهور هذا النظام ابتداء من سنة 1582، عندما سمح مراد الثالث Murad III بدخول عدد كبير من المجندين غير المدربين إلى الانكشارية. ومنذ ذلك العهد صار الناس على اختلاف ألوانهم يحاولون الانخراط في سلك الانكشارية، مستعنين بأهل الجاه ليتمتعوا بما لرجال هذه الفرق من امتيازات[60]. وهكذا شيئا فشيئا، بدأت الدولة العثمانية في إهمال نظام الديوشرمة بعد أن سمح لعدد كبير من الترك ومن أبناء الانكشارية بالالتحاق بهذه الفرق، وأصبح هذا النظام لا ينفذ إلا في فترات متباعدة في أوربا دون غيرها[61]. وكانت النتيجة؛ إن المجتدين من غير مجندي الذيوشرمة بدءوا يبدون قدرا أقل بكثير من الخضوع للنظام من سابقيهم من مجندي الديوشرمة بسبب اضمحلال نظام التدريب العسكري والإداري وهو النظام الذي كان يثير الإعجاب والتقدير[62] وهكذا راحت الدولة تنفق أموالا طائلة، كانت الخزينة الحكومية تخصصها لدفع رواتب الانكشارية دون أن يعود منها شيء على الدولة. وأي تماطل من جانب الحكومة أو رفض في تلبية مطالبهم كان يقابله الثورة والتمرد والمطالبة برؤوس الوزراء وفي بعض الأحيان رأس السلطان نفسه. وهذا ما حدث مع السلطان عثمان الثاني، الذي حاول الوقوف في وجه أطماعهم، وانتهى الأمر بخلعه ثم قتله سنة 1622. وبهذا العمل من جانب الانكشارية، أصبح لهذه المؤسسة شأن سياسي وعسكري يرهبون به السلاطين، وكانوا يولون من يرتضونه من الوزراء ويعزلونهم متى شاءوا، ولم يكتفوا بذلك بل تحولوا إلى أداة طيعة في يد أهل الفتن والأغراض والمصالح الذين كانوا يؤثرون اللعب وراء الستار فأفلتوا من التبعة [63].

نهاية الانكشارية:

ترتب عن كل ما سبق ذكره؛ أن ازدادت متاعب الدولة العثمانية الداخلية والخارجية وكثرت هزائمها من جراء قلة التدريب العسكري، وأرهقت خزانة الدولة بعد استنزاف أموالها التي أنفقت في إرضاء خواطر الانكشاريين وتهدئتهم. ورغم بعض محاولات الإصلاح التي بدأها بعض السلاطين العثمانيين، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع بل انتهت في كثير من الأحيان، بخلع السلاطين وقتلهم[64]. حتى أنه بلغ عدد المخلوعين والمقتولين من السلاطين بأيدي الانكشارية تسعة عدا العشرات من الوزراء ورجال الدولة الذين كانت تسفك دمائهم في أثناء حركات الانكشارية. وهكذا ظلت الانكشارية عقبة في وجه الإصلاحات العسكرية الحديثة حتى مجيء السلطان محمود الثانيMahmud II (1808- 1839) الذي نجح في القضاء على الانكشارية نهائيا سنة 1826 واستبدل الجيش الإنكشاري بجيش حديث لا يختلف عن بقية الجيوش الأوربية.

الأسطول العثماني:

لم يول العثمانيون عناية بالبحرية وصناعة السفن إلا في عهود متأخرة، وسبب ذلك أنها لم ترث تقاليد بحرية تمكنها من الاهتمام بهذا المجال الحيوي، زيادة على أن الحرب البرية كانت أساس استراتيجيات الفتح العثمانية. إلا أن تطورات الأحداث في البحر الأبيض المتوسط فرضت على الدولة إنشاء أسطول لمواجهة أسطول البندقية. وكان الأساس الذي قام عليه الأسطول العثماني هو سفن القراصنة من رعايا الدولة الذين كانوا يفضلون الاستيلاء على السفن المملوكة لغير المسلمين، باعتبار أنّ مهام الأسطول لم تكن تتعدى حينئذ الدفاع عن البوسفور و الدردنيل وسواحل الإمبراطورية ونقل الجنود.

وباستلام خير الدين بارباروسا kheir -el- dine- barbaroussa مهمة الإشراف على قطع الأسطول العثماني اكتملت عملية تنظيمه وتطويره إلى درجة سيطرته على حوض البحر الأبيض المتوسط لفترة زمنية معتبرة أعادت موازين

القوى لصالح الدولة العثمانية. إلا أن التدهور أصاب هذا الأسطول بعد خير الدين، وكانت معركة ليبانتو lepante 1571 الشهيرة حدا لنهاية عصر السيطرة البحرية العثمانية. وكان سبب ذلك هو تعيين رجال من البلاط العثماني من غير المتمرسين في البحرية في وظيفة أمير البحر.

خصائص التنظيم السياسي والعسكري:

1 - كانت مبادئ الشريعة الإسلامية، هي الأساس الذي تقوم عليه الأحكام في الدولة العثمانية، لهذا يظهر حرص أغلب سلاطين هذه الدولة على تطابق وتماثل إرادتهم السلطانية وقوانينهم الوضعية وفرمانا تهم مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا ما يفسر احتلال الهيئة الدينية الإسلامية لمكانة مرموقة في تسيير شؤون الدولة، وراحت هذه الأخيرة من جانبها تهتم بطبقة العلماء والمتصوفة [65]. وأول عملية تقنين كانت تلك التي أمر بها السلطان محمد الفاتح والمعروفة باسم **قانون نامة** kanoun- nama والذي هو وثيقة الانتقال الحاسم للعثمانيين من مجتمع الرعي والترحال إلى الحضارة الطبقية الاجتماعية [66]. "...فبعد إطلاع محمد الفاتح على التراث البيزنطي وغربلة القيم الموجودة في ذلك التراث بغر باله الإسلامي بادئ الأمر وعرضها بعد ذلك على محك غريزته التاريخية الناجمة عن تقاليده العشائرية وبعد ذلك قلب الجوهر الذي تسبب في انهيار بيزنطة ألا وهو: محتوى العلاقات الزراعية المتفسخة الفاسدة، رأسا على عقب ولكنه لم يتردد ولم يفزع من ترجمة أو تبني شكل التنظيم المتحضر لبيزنطة، أي قواعد وقوانين ونظم الدولة ترجمة حرفية أحيانا لوضعها موضع الاستخدام" [67]. وقد تضمن هذا القانون، قانون العقوبات والنظام المالي والوضعية القانونية لرعايا السلطان [68]. إلا أن الشيء الذي يمكن أن نشير إليه؛ أنه مع مرور الزمن فان القوانين التي وضعها السلاطين لم تتطور، مما جعلها لا تخدم حاجات المجتمع خاصة في مراحله الأخيرة. والعثمانيون لم يبذلوا جهدا في تطوير هذه القوانين لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية.

2 - إن هذا التنظيم الحضاري استمد ملامحه وسماته وعناصره العامة من النظم الفارسية والسلجوقية والبيزنطية والعباسية والمملوكية، مما جعل هذا التنظيم يحمل الطابع التقليدي.

3 - تغلب الطابع العسكري على هذا التنظيم، باعتبار أن نقطة الاستناد الكبرى في قيام الدولة العثمانية؛ كان الجهاد وتوسيع دار الإسلام. لهذا كانت القوانين الإدارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمور الحربية. وهذه الصفة العسكرية ضلت غالبة على نظمها السياسية والإدارية وحتى الاقتصادية.

4 - اعتماد هذا التنظيم على نظام الرق أو العبيد. فكل الوزراء والصدور العظام والولاة والقادة العسكريين كانوا من خريجي سرايا السلطان، بعد أن أخضعوا لنظام تربوي صارم يمكنهم من تسيير شؤون الدولة الإدارية والعسكرية والسياسية. وفسر اعتماد الدولة العثمانية على العبيد؛ بأنه وسيلة اتبعها العثمانيون للتقرب من رعاياهم وضمان إخلاصهم بتسليم شؤون الدولة لهم. أما التفسير الثاني، فيرى بأنه ضمان للسلطان في القبض التام على شؤون الدولة وخضوع إدارتها له وقطع دابر المعارضة وبخاصة التركية التي قد تظهر مستقبلا. ولهذا فاعتبارا من عهد محمد الفاتح وحتى أواخر القرن السابع عشر، كان من شغلوا منصب الصدر الأعظم منحدرين من تجنيد الدفشرمة، ومن ثم منحدرين من قرى البلقان المسيحية [69].

مراجع ومصادر الفصل الأول:

1- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي1516-1914. مكتبة الأنجلو مصريـة. القاهرة ص 11.

2 - اختلفت المصادر التاريخية حول أصل العثمانيين، وهذا الاختلاف مرده أن العثمانيين لم يكتبوا تاريخا قبل سقوط القسطنطينية. والسبب الثاني؛ أن المؤرخين الأوربيين ولاسيما البيزنطيين لم يكن في أذهانهم في أوائل القرن الرابع عشر تفرقة واضحة بين العثمانيين وغيرهم من الأتراك الذين كانوا يهاجمون الدولــة البيزنطية في أوائل هذا القرن. أنظر؛ عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516- 1916. مكتبة دمشق، 1974. ص 27

3 - كوبريلي، محمد فؤاد: قيام الدولة العثمانيـة. ترجمة أحمد السعيد سليمان القاهرة؛ دار الكتاب بيروت . 1967. ص(55 - 57).

4 - للتوسع أكثر أنظر

TURAN : ANATOLIA IN THE PERIOD OF THE SELJUKS AND THE BEYLICKS. IN CAMB. HIST OF ISLAM. Vol II 1970. PP253-251.

5 - كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلاميـــة . ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي دار العلم للملايين ، بيروت 1977.

6 - أنظر الخريطة الملحقة بالكتاب .

7 - يذكر المؤرخ GIBBON في كتابه " تأسيس الإمبراطورية العثمانية"؛ بأن الأمراء الأتراك في آسيا الصغرى لم يبذلوا أي جهد لمساعدة العثمانيين الذين كان اتجاههم منهم اتجاها عدائيا أكثر منه وديا. ورغم هـذا الموقف العدائي من جانب الأمراء، إلا أنه اتضح للعثمانيين أنه لن يستطيعوا المحافظــة على مركزهم إلا بقوة السلاح، وأن أحسن طريقة للدفاع عنه؛ هي التوســع الذي رسم اتجاهه المبدأ الإسلامــي القاضي بتوسيع رقعة دار الإسلام " نقلا عن؛ هاملتون جب و هارولد باوون : المجتمع الإسلامي والغرب ج 1 /2 . دار المعارف بمصر 1970 ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى.

8 - لا ينطبق ذلك على البلاد العربيـة، ولكن على بلاد الروم أيلي فقط باعتباره وسيلة من وسائل نشر الإسلام. فقد كان من خصائص الإستراتيجية العثمانية وسياستها البعيدة النظر؛ إتباع سياسـة الاستيطان بحيث عملت على نقل أعداد كبيرة من مسلمي الأناضول وحتى قبائل

بكاملها إلى المقاطعات الأوربية المفتوحة حديثا، ولاسيما البدو الذين بإمكانهم التوطن بسهولة في الأرض الجديدة أنظر؛ أحمد صادق أسعد: تاريخ العرب الاجتماعي (تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي). دار الحداثة. بيروت 1981.

9 - يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. استنبول. 1988. ص 127

10 - يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ص (128 - 129).

11 - يلماز أوزتونا: نفسه، ص 129.

12 - قد أثار هذا الموقف من جانب الإمبراطور معارضة شديدة من رجال الدين والشعب البيزنطي؛ حتى قيل أن تعبير الخيانة كان يتردد على ألسنة العامة في شوارع المدينة. وجسد هذا الموقف " نوفاراس" رئيس وزراء بيزنطة بقوله:"... إنني أفضل أن أشاهد في ديار بيزنطة عمامة الأتراك، على أن أشاهد القبعة اللاتينية..."، يلماز أوزتزنا، نفسه ص 132.

13 - حول الإمبراطورية البيزنطية يرجى الرجوع إلى؛

CHARLES. D: BYZANCE GRANDEUR ET DECADENCE. PARIS. 1919

ملحق بكتاب؛ الإمبراطورية البيزنطية. لنورمان بيتز. ترجمة حسين مؤنس ومحمود يوسف زايد. القاهرة 1967.

(*)- انظر، مخطط مدينة اسطانبول في الملحق.

14 - أما المؤرخ HENRY PIRRENNE فيشير إلى نتيجة أخرى لهذا الفتح بقوله: " ...إن قبول أوربا جميعها بعد فتح اسطانبول، لسلاح المدفع ووضعه على السفن، وأخذ الإسطرلاب من العرب؛ أجبروا أوربا التي اختنقت بالفتوحات التركية وقطع الطريق عليها؛ أن ترمي بنفسها بكل قوة نحو البحار المفتوحة وأن تبحث عن إيجاد طرق جديدة وتعويض احتياطي ذهبها الذي نفذ ..."

15 - للتوسع في فترة محمد الفاتح، أنظر؛ محمد مصطفى صفوت: السلطان محمد الفاتح. دار الفكر العربي، القاهرة، 1948

16 - إبراهيم شحاتة: أطوار العلاقات المغربية العثمانية. منشأة المعارف للطباعة الإسكندرية 1981. أيضا أنظر الخريطة الملحقة بالكتاب، ملحق رقم :

17 - إبراهيم شحاتة : نفسه ، ص 98.

18 - محمد رمضان : العالم الإسلامي. ج / 2. ص 57.

19 - كلود كاهن: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية. دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت.ص 272

20 - رافق عبد الكريم : المرجع السابق ، ص 32.

21 - من الكتب التي درست ظاهرة التصوف في العهد العثماني ؛ توفيق الطويل : التصوف في مصر إبان العصر العثماني. القاهرة 1946 .

22 - عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث (الشرق العربي). دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1971. ص 35.

23 - بارنا رد لويس :_اسطانبول وحضارة الخلافة الإسلامية . تعريب رضوان السيد علي . الدار السعودية للنشر والتوزيع 1982. ص 35.

24 - يلماز أوزتونـا : المرجع السابق ، ص 90.

25 - الماوردي : الأحكام السلطانية. ط 3 ، القاهرة 1973 .

26 - ابن تيمية : السياسة الشرعية

27 - محمد مخزوم : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة معهد الإنماء العربي.

28 - جاء فيها "... خلاصة أرباب الخلافة في العالمين ، شرف الإسلام ، ملاذ المسلمين أخص الخواقين العظام وقطب السلاطين الكرام مطاع الملوك والسلاطين مطيع أحكام الشريعة والدين " طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت 1975.

29 - خصص بارنا رد لويس في كتابه " استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة رضوان السيد فصلا كاملا عن السلاطين والحكام . ص (59 - 94). الدار السعودية للنشر والتوزيع الرياض 1982.

30 - بارنا رد لويس : نفسه ، ص 69.

31 - ألبرت حوراني : الأسس العثمانية للشرق الأوسط. لونجمانز 1969. ص11.

32 - نقلا عن قانون نامة آل عثمان أنظر ؛ جب وباوون : المرجع السابق ، الهامش 1 ص54.

33 - أفرد عبد العزيز الشناوي فصلا مطولا عن هؤلاء السلاطين. أنظر ؛ كتابه الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. ج 1 ، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة 1981.

34 - جب وباوون : المرجع السابق، ج 1 ، ص 157.

35 - جب وباوون : نفسه، ص 166.

36 - بارنا رد لويس : المرجع السابق ص 117.

37 - بارنا رد لويس : نفسه، ص 117.

38 - جب وباوون : المرجع السابق، ج 1، 159.

39 - جب وباوون : نفسه 162.

40 - ليلى صباغ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مطبعة ابن حيان، دمشق 1982 ص 114.

41 - يذكر محمد أنيس في كتابه السابق أن هذه الأوقاف بلغت مساحتها ما يقرب من ثلث أراضي الدولة العثمانية المزروعة وأغلب أوقاف الهيئة الإسلامية كانت منحا من السلطان العثماني وبعضها أوقافا من أفراد ويقوم بالإشراف عليها متولي أو ناظر وقف. المرجع السابق ص 10.

42 - عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق، ج 1، ص 430.

43 - حسن صبحي : العالم العربي . دار النهضة العربية ، بيروت 1967. ص 21.

44 - وجيه كوثرانى : العثمانيون من السلطة إلى الدولة القومية . مجلة الفكر العربي المعاصر العدد الثالث سنة 1980 ، الكويت.

45 - محمد مخزوم : المرجع السابق، ص 15

46 - وجيه كوثراني : الفقيه والسلطان. المركز العربي الدولي. القاهرة 1982. ص 86.

47 - وجيه كوثراني : نفسه، 84.

48 - كرد علي : خطط الشام. ج 2 . دار العلم للملايين، بيروت 1969. ص 334.

49 - ورد نص الرسالة في ؛ خالد زيادة : اكتشاف التقدم الأوربي ، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر. دار الطليعة بيروت 1981. ص 23 - 24.

50 - عدنان الخطيب : الشيخ الطاهر الجزائري. معهد البحوث والدراسات العربية. 1970 ص 17.

51 - عدنان الخطيب : المرجع السابق ، ص 17.

52 - من الدراسات المهمة عن الانكشارية ، نذكر :

NAHOUME.W. LES JANISSAIRES ETUDE DE L'ORGANISATION MILITAIRE DES OTTOMANS. PARIS 1964.

ومقال " الانكشارية " لهوار كليمان ، المنشور بدائرة المعارف الإسلامية ، المجلد 3 ، ص 76-81 كذلك ما كتبه عبد الكريم رافق .حول الجيش الإنكشاري في كتابه " الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون 1516 - 1798. دمشق 1968.

53 - سهيل القش : في البدء كانت الممانعة (مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي) . دار الحداثة بيروت 1980. ص ، 128.

54 - هوار كليمان : المرجع السابق .ص 76.55 . فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية دار الجيل. بيروت 1977. ص 42

55 - يذكر روبير مونتران ، أن العثمانيين لم يهدفوا من وراء هذه الممارسة غسل أدمغة الفتيان المسيحيين ولا حتى فصلهم عن بيئاتهم الأصلية بل توفير خدم مخلصين للسلطان يعتمد مستقبلهم عليه دون سواه. روبير مونتران : تاريخ الإمبراطورية العثمانية ، ج 1 ص 73.

56 - يقول المؤرخ الإنكليزي Fisher : " إن الإمبراطورية العثمانية قامت ، وظلت قائمة ، ليس بفضل رجال من العثمانيين فحسب - حيث لم يكن هؤلاء يشكلون أغلبية في الجيوش العثمانية - ولكن أيضا بفضل رجال معظمهم من أصل صقالبي ولدتهم أمهاتهم مسيحيين ثم جئ بهم الى مدارس الانكشارية حيث طبعوا بطابع الخضوع العسكري والعقيدة الإسلامية . " ه . أ . ل : تاريخ أوربا في العصور الوسطى ، ج 2 ، ص 445-450. أما المؤرخ الأمريكي LYBER فيقول : " إن الجيش العثماني كان يجمع بين أفراده شعور الولاء العميق للسلطان ... فالسلطان هو المحور الرئيسي الذي ينظم عمليات التشكيلات المقاتلة ، والجميع يدينون له بالولاء التام جسما وعقلا وروحا "

Lyber A : the Gouvernement Ottoman Empire in the time of Suleiman the Magnificient , Harvard univ , express m 1933 pp 22-23.

انظر أيضا فصل الديوشرمة دائرة المعارف الإسلامية . ج 1 ص 319-322 .

57 - جب وباوون : المرجع السابق، ص 83.

58 - جب وباوون : نفسه، ص 88.

59 - سهيل القش : المرجع السابق، ص 57.

60 - أسعد صادق : المرجع السابق، ص 57.

61 - هوار كليمان : المرجع السابق، ص 77.

62 - هوار كليمان : نفسه، 78.

63 - هوار كليمان : نفسه، 80.

64 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص 254. وهوار كليمان المرجع السابق ص 80.

65 - يرجع المؤرخ " عبد الرحمان الجبرتي" ؛ قوة الدولة العثمانية في مراحلها الأولى الى الطابع الديني الذي ميزها ، والذي يظهر في " ...اهتمام السلاطين العثمانيين بإقامة الشعائر الدينية الإسلامية والسنن المحمدية وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفين والتمسك بالأحكام والوقائع والقوات والشرائع . فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم وهابتهم الملوك وأنقاد لهم المالك والمملوك..." نقلا عن عبد العزيز الشناوي : دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان العصر العثماني أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة . منشورات دار الكتاب 1970. ص 677.

66 - حكمت قفلجملي : التاريخ العثماني رؤية مادية . تعريب فاضل لقمان ، دار الجليل للطباعة ، دمشق 1978. ص 76

67 - نفسه، ص 59.

68 - جاء في مقدمة القانون مايلي " ... حين شرف محمد خان بن مراد بن محمد خان عرش السلطنة ... وبعد النجاح في كل الفتوحات وتحقيق فتح القسطنطينية. ومن أجل استكمال النواقص والثغرات الحاصلة في القوانين التي لم تكن مدونة في الدفاتر في عهد آبائه العظماء بالإفادة من صلاحه ونبوغه وجعل هذه القوانين معمولا بها إلى أبد الآبدين من خلال كتابه القانون نامة . المرجع السابق ص 73.

69 - روبير مونتران والآخرون : تاريخ الإمبراطورية العثمانية . ج 1 ، ص 203.

الفصل الثاني

المشرق العربي والتوسع العثماني

- المشرق العربي قبل التوسع العثماني
- التوسع العثماني في المشرق العربي
- العلاقات العثمانية المملوكية
- معركة مرج دابق 1516
- فتح مصر وانضمام الحجاز
- التوسع في اليمن والعراق
- خصائص الحكم العثماني في البلاد العربية

المشرق العربي قبيل الفتح العثماني :

كان لسقوط بغداد، عاصمة الخلافة العباسية عام 1258، بيد هولاكو Houlagou Khan آثار سيئة، على مصير منطقة المشرق العربي، وأبرز هذه الآثار؛ فقدان هذه المنطقة لوحدتها السياسية ذلك السلاح الذي واجهت به مختلف التحديات والتعديات التي جابهتها داخليا وخارجيا - وتجزئتها لكيانات وإمارات ودويلات فسيفسائية متصارعة متطاحنة جعلتها مطمعا لكل طامع.وفي خضم هذه الأحداث - منتصف القرن الثالث عشر- ظهرت على مسرح الأحداث السياسية والدولية دولة كان لها شأن عظيم . وهي دولة المماليك التي استطاعت إلى حد ما، أن تعيد للمشرق العربي والإسلامي مكانته التاريخية والحضارية السابقة. إلا أن محاولتها في هذا المضمار لم يكتب لها الدوام لعدة اعتبارات داخلية وخارجية.رغم تحامل البعض على دولة المماليك ومحاولة الإنقاص من أهمية دورهم في تطور أحداث المشرق العربي والإسلامي، إلا أن الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة تقر لهذه الأخيرة بعدة مزايا يمكن إجمالها فيما يلي :

1 - نجاح سلطنة المماليك في إنقاذ المشرق العربي من أعظم خطر ظل يهدد هذه المنطقة والمتمثل في الاجتياح المغولي في القرن الثالث عشر. ومن الواضح أنه لولا اتحاد بلاد الشام ومصر في ذلك الوقت ما أمكن تحقيق الانتصارات على المغول وردعهم عن بلاد الشام، اثر انتصارهم في معركة **عين جالوت** Ain Djalout عام 1250.

2 - تزعم المماليك للعالم الإسلامي عامة حتى وان كانت هذه الزعامة اسمية، في كثير من الأحيان ، وتأكدت هذه الزعامة بانتقال الخلافة العباسية إلى القاهرة باستقدام الخليفة العباسي **المستنصر بالله** سنة 1262 إلى القاهرة، وبقيت مصر قاعدة الخلافة الإسلامية ومحط أنظار المسلمين.

نبذة عن دولة المماليك (1250- 1517):

كان المماليك Mamelouks عبيد، يتم جلبهم من مناطق القبجاق على سواحل البحر الأسود أو من القوقاز جنوب روسيا، وهم في سن الشباب، ثم

يباعون في الأسواق فيقوم السلاطين والأمراء الأيوبيين بشرائهم، ويدخلونهم في مدارس خاصة حيث يلقنونهم مبادئ الدين الإسلامي ويدربونهم على فنون الفروسية وعلى مختلف أنواع القتال وفي نهاية المطاف يعتقون بموجب صك أو وثيقة. ويمنحون إقطاعيات وأحصنة وملابس ورواتب شهرية وهكذا يتضح لنا أن سلاطين بني أيوب استجلبوا هؤلاء المماليك عندهم ليكونوا جندا لهم وعونا. وأمام التدهور الذي بدأ يصيب الدولة الأيوبية من جراء الحملات الصليبية المتكررة على المنطقة وتفاقم الصراعات الداخلية؛ فسح المجال واسعا أمام المماليك لقبض زمام الأمور في مصر وكان قتل آخر سلطان أيوبي طوران شاه بمثابة ظهور العنصر المملوكي في الحياة السياسية المصرية، وكانت تولية شجرة الدر، بداية حكمهم لمصر.

ويقسم المؤرخون التطور التاريخي لدولة المماليك إلى مرحلتين أساسيتين؛ الأولى تمتد من سنة 1250 - 1382 وتعرف بمرحلة المماليك البحرية. والثانية من سنة 1382 - 1517، وتعرف بمرحلة **المماليك البرجية**. كان أشهر سلاطين المرحلة الأولى **الضاهر بيبرس** 1260 -1278 وهو رابع سلاطين المماليك، ينظر إليه على أنه المؤسس الحقيقي لدولة المماليك فقد حارب الإمارات الأيوبية في بلاد الشام وصد هجمات الفرنجة وأعاد الخلافة العباسية إلى القاهرة، زيادة على أعماله العمرانية والحضارية، كان أشهرها المكتبة الظاهرية بدمشق. أما الفترة الثانية أي فترة المماليك البرجية، فقد تعرضت فيها الدولة لعدة مصاعب سياسية واقتصادية عجلت في سقوطها واندثارها. ويمكن إجمال عوامل انحطاط دولة المماليك في القرن السادس عشر فيما يلي:

1 - فقدانها، مع مرور الأيام لصفة الدولة العسكرية وهي الصفة، التي ميزتها عن كثير من الدول الإسلامية السابقة. ومرد ذلك ابتعاد الجيش عن ميادين المعارك منذ معركة عين جلوت الشهيرة ضد المغول. وهكذا فان فترة الهدوء التي ميزت نوعا ما القرنين (14-15) جعلت المماليك يهملون التدريبات العسكرية وميادين القتال ويركنون إلى الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية.

2 - انتشار الفساد والرشوة ومظاهر الطغيان بين أفراد الطبقة الحاكمة مما قلل من تأثيرهم الفعال على مختلف فئات المجتمع.

3 - ضعف الخلفاء العباسيين، الذين كانوا تحت سيطرة الحكام المماليك .حيث ساد الاعتقاد لدى الطبقة الشعبية ؛ أن المسلمين أضحوا بلا خليفة وأصبح الخلفاء العباسيين اسما بلا مسمى.

4 - كان المماليك يخشون البدء بالأعمال الحربية، ولم يبادروا إلى الدفاع بشجاعة على العالم الإسلامي ضد تحديات البرتغال والصفويين الشيعة، كما لم يسعوا إلى إنقاذ مسلمي الأندلس.

5 - إضافة إلى انتشار محبة العثمانيين بين الطبقات الشعبية وحتى بين المماليك الذين تحول بعض منهم إلى موالين للعثمانيين ضد الدولة المملوكية، مما هدد بناء المجتمع المملوكي، حيث قدم العثمانيون بديلا للأزمة الخلقية والاجتماعية التي عرفها العالم العربي آنذاك.

6 - الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن تحول الطرق التجارية بعد اكتشاف طريق الرجاء الصالح عام 1492. وفقدان مصر لدور الوسيط التجاري بين التجارة الآسيوية والأوربية. وكانت النتيجة أن أرغمت الدولة على البحث على مصادر مالية تعوض بها خسائرها. ولم تجد أمامها سوى انتهاج سياسة ضرائبية مجحفة أثارت سخط الطبقات الاجتماعية، زيادة على إجراءات أخرى مثل احتكار الدولة لمادة السكر، إذ أغلقت جميع مصافي السكر الخاصة، وأرغمت جميع صانعي الحلوى والمستهلكين على شرائه من مؤسسات الدولة بسعر ثابت. وقمعت أية محاولة من جانب السكان لزراعة هذه المادة. ونفس الإجراء طبقته الدولة على الحبوب واللحم والتوابل وكانت النتيجة ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا وانتشار روح التذمر بين الأوساط الشعبية مما عمق هوة النفور والعداء والكره وتطلع الجميع إلى يوم الخلاص.

التوسع العثماني في البلاد العربية :

كان الفتح العثماني للبلاد العربية في بداية القرن السادس عشر، نتيجة من نتائج الصراع السياسي والمذهبي بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية [1]. فظهور هذه الأخيرة على مسرح الأحداث السياسية كان وراء تحول وجهة العثمانيين من الغرب إلى الشرق. لأن ظهور الصفويين، معناه منافسا خطيرا وعنيدا وصلبا لم تعهده الدولة العثمانية من قبل وهذا للاعتبارات التالية ؛

1 – منافسة العثمانيين في منطقة الأناضول ومحاولة إثارة القلاقل وتأليب أوضاعها الداخلية على العثمانيين.

2 - محاولة الاتصال بالبندقية والبرتغال، لإيجاد حلفاء لها.

3 - إلا أن تبني الدولة الصفوية للمذهب الشيعي وسعيها الحثيث والدءوب لنشره خارج حدود إيران خاصة في شرق الأناضول.وهذا الأخير هو أكثر العوامل إثارة لحفيظة العثمانيين وعزمهم وضع حد لطموحات هذه الدولة [2]. وكانت محاولة الشاه اسماعيل Shah Ismail في إثارة قبائل التركمان الشيعية سنة 1511 من خلال قيام أتباعه بانتفاضة في الأناضول الغربية للسيطرة على السلطنة العثمانية من الداخل. ونجحوا في احتلال مدينة **كوتاهية** ومحاصرة بورصة ؛ بداية الاصطدام العثماني الصفوي إذ بعد هذه الحادثة سارع العثمانيون إلى اعتماد سياسة اضطهاد ديني واسع ضد الشيعة المقيمين في بلادهم[3]. واتجهت العلاقات العثمانية - الصفوية نحو التأزم ،عندما أستلم السلطان **سليم الأول** selim I 1512 - 1520، زمام الأمور في الدولة الغثمانية. هذا الأخير كان قد طالب منذ البداية بعمل قوي ضد الشاه إسماعيل مؤيدا من طرف المؤسسة العسكرية. لهذا أجبر أباه **بايزيد الثاني**، الذي كان يعرف عنه انه ميال للصلح، على التنازل له عن السلطة. ثم أخذ يستعد لملاقاة الصفويين مستثمرا عائدات سنوات الاستقرار والأمن والتطور الاقتصادي الذي كانت تعيشه الدولة في تلك الحقبة التاريخية[4]. وكانت أولى خطواته حصوله من شيخ الإسلام **صاري جوريز**، وهو أعلى مرجع

ديني في الإمبراطورية، على فتوى تخرج الشاه إسماعيل وأتباعه من الجماعة الإسلامية، وتجيز ذبحهم حتى آخر رجل واسترقاق نسائهم وأطفالهم، ومن ثم فان هذه الفتوى أضفت الشرعية التي يريدها السلطان قبل دخوله الحرب مع الصفويين. وجاء فرار الأمير أحمد، أخ السلطان سليم الأول إلى الصفويين - الذين استغلوه لتأليب المعارضة داخل أراضي الدولة العثمانية - ليشعل نار الحرب بين الدولتين. وبالفعل التقى الطرفان في جال ديران سنة 1514 Tchaldiran شمال تبريز عاصمة الصفويين. وكانت نتيجة المعركة انكسار القوة الصفوية وتشتتها. وبعد أسبوعين دخل السلطان العثماني سليم الأول مدينة تبريز في احتفال كبير حيث خطب باسمه في المساجد، وقد بدا السلطان لسكان المدينة السنيين فاتحا محررا لهم من الضغط الشيعي لا فاتحا قاهرا.

كان من نتائج الانتصار العثماني في جال ديران انضمام منطقة ديار بكر والمدن الشرقية المتبقية في الأناضول إلى الدولة العثمانية زيادة على شمال العراق وأجزاء من أذربيجان وهذا ما سوف يمهد لتكملة فتح العراق كله في عهد سليمان القانوني. ومن النتائج أيضا تلك الفوائد الاقتصادية والإستراتيجية التي استفاد منها العثمانيون، فبعد هذا الانتصار تحولت الهضبة الأناضولية إلى سد مانع يحمي الحدود الشرقية للعثمانيين من أية محاولة غزو تنطلق من آسيا. هذا عن الناحية الإستراتيجية، أما اقتصاديا، فان سيطرة العثمانيين على طرق الحرير الفارسي (تبريز - حلب) و(تبريز - بورصة)، أدت إلى تدفق مبالغ مالية معتبرة إلى خزانة الدولة[5]. والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن الجيش العثماني لم يتم عملية فتح بقية أراضي بلاد فارس. واختلفت تفسيرات المؤرخين في ذلك الانسحاب العثماني، وأحسن تفسير، ذلك الذي أورده المستشرق الإنكليزي أرنولد تونبي Arnold Toynbee ومفاده؛ أن الجيش العثماني كان أوربيا قلبا وقالبا ومن العسير عليه أن يستوطن أرضا آسيوية، فهو عندما أتجه صوب الشرق، وراء الحدود القديمة للمجتمع الأرثوذكسي المسيحي في الأناضول فإضافة إلى صعوبة اختراق الهضبة الإيرانية وسياسة الأرض المحروقة التي اتبعها الشاه الصفوي بعد انسحابه شعر بأنه غريب تماما عن تلك البلاد، لهذا ضغطت الانكشارية على السلطان سليم الأول

،للانسحاب إلى المعاقل الشتوية في الأناضول الوسطى[6]. وأثناء عودة الجيش العثماني استولى سليم الأول على المدن الواقعة على طريقه وكان على رأسها **إمارة البستان وذي الغادر** وهي المناطق التي كانت تفصل بين الدولة العثمانية ودولة المماليك شرقي الشام وغربي الفرات، فأصبحت الدولة العثمانية بحدودها الجديدة في مواجهة دولة المماليك وبات الخطر وشيكا.

العلاقات العثمانية ـ المملوكية :

تأرجحت العلاقات العثمانية - **المملوكية** -، بين الود والتكريم المتبادل هذا الأخير الذي وصل إلى حد تبادل الهدايا والتهاني بالانتصارات العسكرية، وبين النفور والتنازع الذي وصل إلى حد الصدام العسكري على الحدود بينهما. وكمثال على علاقات حسن الجوار تبادل التهاني في عهد السلطان محمد الفاتح وإعلان الزينات في مدينة القاهرة احتفالا بفتح القسطنطينية وبسبب التهديدات البرتغالية لكل منهما تحسنت العلاقات بين الطرفين؛ إذ استنجد المماليك بالعثمانيين وطلبوا المساعدة منهم[7]، بعد انتصار الأسطول البرتغالي على المماليك في موقعة ديو Diou سنة 1509. لهذا سارع العثمانيون في إرسال مساعدات تتمثل في سفن حربية، محملة بمدافع وأخشاب. إلا أن هذه المساعدة لم تصل المماليك بسبب استيلاء **فرسان القديس يوحنا** عليها. وقد أفلح العثمانيون في سنة 1510 في إيصال حوالي (400) مدفع و(40) قنطار من البارود إلى القاهرة. كما أرسلوا سنة 1512 عددا من ضباط البحرية العثمانية إلى مصر للإشراف على الأسطول المصري. أما خلفيات الموقف العثماني فيمكن إرجاعها إلى حرص العثمانيين على حماية مؤخرتهم في البلاد العربية من خطر البرتغاليين، والذي بدأ يهدد إستراتيجيتهم، وحتى زعامتهم المنتظرة للعالم الإسلامي[8]. وهناك خطر آخر كان وراء التقارب العثماني المملوكي والمتمثل في الخطر الصفوي. فقد أثار تبني الصفويين للمذهب الشيعي بصورة رسمية قلق الدولتين، زيادة على محاولة الشاه إسماعيل التحالف مع الأوربيين ضد الدولة العثمانية[9].

الاصطدام العسكري :

إن تسارع الأحداث في منطقة الشرق الإسلامي، عجلت في اصطدام القوتين الإسلاميتين السنيتين .و يرى **أرنو لد تونبي** أن الحرب التي قامت بين المماليك والعثمانيين، ما هي إلا المرحلة الثانية من مراحل النزاع بين "الصفويين والعثمانيين". وهذا معناه أن السلطان سليم الأول كان مدفوعا نحو فتح بلاد الشام بعوامل سياسية تجاه الدولة الصفوية، أي ليمنع وصولها إلى البلاد العربية المشرقية، وإغلاقها لشرقي البحر الأبيض المتوسط في وجه الدولة العثمانية. وليضع حدا لانتشار المذهب الشيعي خارج الحدود الإيرانية[10]. ومن العوامل الأخرى وراء التحرك العثماني ؛ تلك الاتصالات التي كشفها العثمانيون، بين الصفويين والمماليك، والتي تصب في خانة تكثيف الجهود للحيلولة دون سقوط المنطقة المشرقية بيد العثمانيين. وفي هذا الإطار قام السلطان **قنصوه الغوري** Kansawh Ghouri بالاتصال بالشاة إسماعيل ، وتعهده له بإرسال قواته إلى الحدود السورية الشمالية في حالة تحرك الجيش العثماني . ويذكر المؤرخ ابن **أبي السرور البكري الصديقي في كتابه الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة** أنه في سنة 1516 عندما جهز سليم الأول حملة عسكرية ضد أحد الأقاليم الصفوية، تحرك الجيش المملوكي من القاهرة متوجها نحو الحدود الشمالية السورية وقد أعتبر هذا التحرك العسكري من جانب المماليك، السبب المباشر في نشوب معركة **مرج دابق** Marg Dabik [11]. إلا أن هناك أسباب أخرى وراء هذا الاصطدام العسكري من بينها ؛ أنه بعد **معركة جال ديران**، اختل ميزان القوى في منطقة الشرق الإسلامي لصالح العثمانيين، خاصة بعد أن أزاحوا حاكم إمارة ذي قادر حليف المماليك بسبب أحجامه عن مد يد المساعدة للسلطان العثماني سليم الأول، في حربه ضد الصفويين، ووضعوا في مكانه شخصا مقربا لهم وهذا ما زاد في تعميق هوة الخلاف والريبة والشك لدى المماليك. زيادة على هذا، فان سليم الأول كان يرغب في بسط السيطرة العثمانية على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا كجزء من سياسة الدولة العثمانية البحرية التي أرسى

دعائمها في مد الفاتح. فبسيطرة العثمانيين على بلاد الشام ومصر يكون السلطان العثماني قد قبض على ناصية الحال في شرقي المتوسط وأبعد عنه نفوذ البنادقة والجنويين وعبث قراصنة البحر الأوربيين كفرسان القديس يوحنا. ومن الأسباب الأخرى التي دفعت بالعثمانيين إلى إزاحة المماليك عن طريقهم هو الإسراع في منع تطويق البرتغال للعالم الإسلامي وإنقاذ الأماكن المقدسة من الوقوع بأيديهم بعد أن ثبت لديهم عجز و إخفاق المماليك في توفير الحماية اللازمة لها. وكان العثمانيون يشعرون بأن إنقاذ الأماكن المقدسة من أوجب واجباتهم. وقد يفسر هذا برغبة السلطان سليم الأول، في إخضاع العالم الإسلامي والأماكن المقدسة الإسلامية لدولة واحدة تكون تحت سيادته ،و يعطي للدولة العثمانية الصبغة الإسلامية السنية في مواجهة أوربا المسيحية من جهة، ودولة الصفويين الشيعية من جهة أخرى.

معركة مرج دابق :

قرر السلطان سليم الأول تكسير حالة الجمود القائم بين العثمانيين والصفويين بحسم أمر المماليك. هذا عن الجانب العثماني. أما عن الجانب المملوكي، فان السلطان الغوري لم ير مفرا من القتال خاصة وأن قواته ليست ببعيدة عن موقع تمركز الجيش العثماني. لهذا أمر جيشه بالخروج من مدينة حلب والاستعداد للمواجهة المفروضة عليه. اصطدم الطرفان في آب من سنة 1516 في مرج دابق Marg Dabik شمال مدينة حلب. وما هي إلا جولة واحدة وتشتت الجيش المملوكي. وسقط السلطان الغوري من فوق حصانه من هول الصدمة وضاعت جثته بين آلاف الجثث. وقيل أن أتباعه عندما وجدوه ساقطا على الأرض قطعوا رأسه وألقوها في بئر حتى لا يجدها العثمانيون. وتعود أسباب الانكسار المملوكي في هذه الواقعة إلى العوامل التالية :

1 - استخدام الجيش العثماني السلاح الناري اليدوي مثل ؛ البنادق وإقحام سلاح المدفعية المجرورة في ميدان المعركة، مقابل تمسك المماليك بسلاحهم

التقليدي العادي مثل السيف والحربة والاعتماد على قوة الفرسان. هذا الأمر رجح الكفة لصالح الجيش العثماني.

2 - تفشي الخيانة، بعد انضمام خاير بك Kheir Bik نائب مدينة حلب إلى صفوف الجيش العثماني أثناء المعركة، وهذا الانضمام كان له دور في تثبيط معنويات وفاعلية الجيش المملوكي. ويقال أن الاتصالات بين هذا النائب والعثمانيين كانت قد بدأت قبل اندلاع المعركة بمدة من الزمن ويذكر أيضا، أن العثمانيين من أجل إغراء هذا الأخير في الانضمام إلى صفوفهم وعدوه بمنصب سياسي في حالة انتصارهم.

3 - فقدان الجيش المملوكي لسند شعبي يسانده ويدعمه ويكون له عونا في هذا النوع من الحالات العصيبة. وهذه الهوة بين المماليك وشعوب المنطقة تعود إلى السياسة الجائرة التي باشرها المماليك ضدهم، زيادة على تأثر السكان بالدعاية العثمانية التي وعدتهم بنشر العدل والمساواة وبالحياة الرغيدة.

4 – حرص السلطان الغوري على سلامة مماليكه وتخصيصهم لحمايته، فلم يدفع بهم إلى القتال وبالمقابل رمى في لضى المعركة بمماليك السلاطين القدماء والأمراء. وذلك للتخلص منهم وكانت النتيجة أن تقاعس هؤلاء المماليك في خوض غمار المعركة. ومنه يتضح أن الجيش المملوكي كان يفتقد إلى الوحدة والانسجام والترابط والانضباط. عكس الجيش العثماني الذي تميز بالانضباط والقوة والطاعة والولاء لقيادته العسكرية، زيادة على ارتفاع معنوياته، بعد الانتصار الساحق الذي حققه على الجيش الصفوي في واقعة جال ديران سنة 1514. وأقام السلطان سليم الأول في وطاق الغوري، واستولى على ما فيه من سلاح ومال وتحف وأرزاق. ونزل كل قائد من قواده في وطاة أمير مملوكي. وكانت مغانم العثمانيين كثيرة ولا حصر لها. وراح الجيش العثم ي يتوغل جنوبا يتعقب فلول المماليك، فسقطت المدن السورية تباعا، ومن أ مدينة حلب التي دخلها دون قتال. وكان سكان المدينة قد استقبلوه بحفاوة ئائقة وخرجوا

لاستقباله حاملين المصاحف ؛ وكأنهم يسلمون له مفاتيح المدينة. وعن موقف السكان، يقال أنهم لم يكتفوا بعدم المقاومة أو اعتراض الجيش العثماني، بل ساهموا فعليا في انتصار العثمانيين على المماليك حيث يذكر المؤرخ **ابن اياس** Ibn Iyas ؛ **أن سكان مدينة حلب قاطبة وثبوا على المماليك وقتلوا جماعة من العسكر، ونهبوا سلاحهم وخيولهم وسروجهم وبروقهم ووضعوا أيديهم على ودائعهم التي كانت بحلب وجرى عليهم من أهل حلب ما لم يجر عليهم من عسكر بني عثمان** . ويفسر ابن اياس ؛ هذا الموقف الذي بدر من السكان على أنه رد فعل طبيعي منهم على سياسة المماليك التي حسب قوله كانوا قد نزلوا في بيوت أهل حلب غصبا، وفسقوا في نسائهم وأولادهم وحصل منهم غاية الضرر والأذية ...[12].

التوسع في مصر وأعمال سليم في القاهرة [13] :

بدأ العثمانيون زحفهم نحو مصر، رغم بعض الصعوبات التي واجهوها أثناء اجتيازهم لصحراء سيناء من جراء المناوشات التي سببتها لهم القبائل البدوية. وقد وصلت الأنباء إلى القاهرة بأن العثمانيين قد استولوا على مدينة غزة، بعد أن هزمت الحملة العسكرية التي أرسلها **طومان باي** Toman Bey بقيادة **جان بردى الغزالي** للدفاع عنها .وقد أثرت هذه الأنباء على معنويات المماليك بخاصة بعد ورود أنباء عن مذبحة قام بها العثمانيون، راح ضحيتها 1000 من سكان المدينة التي حاولت المقاومة .كانت خطة **طومان باي** ، أن يتقدم للقاء الجيش العثماني قبل أن يصل إلى موارد المياه، وقبل أن يسترجع أنفاسه من مشاق عبور الصحراء إلا أن أمراء المماليك رفضوا هذه الخطة وقرروا أن يكون ميدان المعركة قرب القاهرة. وقد حاول السلطان المملوكي في هذه المرة أن يواكب التطورات في ميدان تسليح الجيش، لهذا قام بتسليح قواته بالأسلحة الحديثة من بنادق ومدفعية، لكن هذا الإجراء كان محدود ،وعلى نطاق ضيق بسبب الموقف الرافض من غالبية المماليك. التقى الطرفان في يناير عام 1517 **في الريدانية**

Raydania لكن نتيجة المعركة كانت لصالح الجيش العثماني. هذا الأخير الذي راح يتعقب الفلول الهاربة حتى مدينة القاهرة، التي فتحت أبوابها أمام العثمانيين المنتصرين، الذين قاموا من جانبهم بأعمال السلب والنهب، واقتحموا بيوت الأمراء واستولوا على ما فيها. وفي هذه الأثناء نقل السلطان العثماني سليم الأول معسكره من الريدانية إلى بولاق التي اتخذها، مركزا لقيادته وأعماله الحربية. حاول طومان باي استرداد المدينة، فنشب قتال عنيف، وبسبب معرفة المماليك لمداخل المدينة ومخارجها، فقد حققوا بعض الانتصارات المؤقتة[14]. ولكن النتيجة النهائية كانت الهزيمة لهم والانتصار لسليم. ولجأ السلطان طومان باي إلى شيخ بدو البحيرة حسن مرعي إلا أن هذا الأخير سلمه إلى العثمانيين. وحسب الروايات التاريخية فإن السلطان سليم الأول استقبل طومان باي استقبالا حارا وكان معجبا بشجاعته وذكائه وحادثه طويلا في شؤون مصر وإدارتها . وتقول نفس الروايات أن سليما كان يريد الإبقاء علي حياة طومان باى لولا أن خاير بك وجان بردي الغزالي أوغرا صدره عليه، فأمر بشنقه. بقي سليم الأول في القاهرة ليدرس أحوالها بنفسه فأحسن استقبال سفراء مدينة البندقية وعقد معهم معاهدة تجارية. ثبت لهم فيها امتيازاتهم السابقة. كما اجتمع وزراء السلطان وطالبوا كبارالتجار والوراقين والبناءين والنجارين والمرممين والبلاطين والحدادين وغيرهم من أرباب الحرف، وكتبوا أسماءهم وألزموهم بالسفر إلى العاصمة. أما عن المماليك، فقد اصدر أمره بعدم التعرض لهم ولممتلكاتهم والاستمرار في صرف مرتباتهم كما جرت العادة ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد. وقدرت مدة إقامة السلطان سليم في القاهرة حوالي 6 أشهر ورغم قصر المدة إلا أنه وضع فيها الأسس والدعائم الأولى لنظام الحكم العثماني في مصر وبقية البلدان العربية. وهذه الأسس تقوم على الحكم غير مباشر اعتمادا على وظائف ثلاثة للدولة أمام رعاياها وهي :

1 - توفير الأمن والحماية للرعية والدفاع عنها، بإنشاء جيش.

2 - خلق جهاز قضائي للفصل بين الناس.

3 - خلق جهاز مالي لتحصيل الضرائب المفروضة على مصادر الإنتاج. وهذه المبادئ التي سنها السلطان سليم، يمكن تعميمها على بقية مواصفات الحكم العثماني في بقية البلاد العربية والإسلامية. وسوف نتوسع في هذا الموضوع بالتفصيل أثناء تعرضنا لميزات وخصائص الحكم العثماني في الولايات العربية. وفي سبتمبر 1517 بدأ السلطان في رحلة العودة حيث قضى أشهر الشتاء في دمشق. وكان قد اصدر أمرا إلى الخليفة المتوكل بالسفر إلى اسطنبول التي ضل بها في إقامة جبرية حتى أفرج عنه السلطان سليمان عام 1520، وأرسله إلى مصر التي بقي بها حتى تاريخ وفاته في عام 1543. وهنا يجدر بنا طرح السؤال التالي؛ هل يصح القول أن الخليفة المتوكل تنازل للسلطان سليم الأول عن الخلافة؟

اختلفت أراء وأحكام المؤرخين حول هذا الموضوع، فمنهم من قال بالتنازل استدلوا على ذلك بكون السلطان قد حمل إلى استنبول الآثار الخاصة بشعار الخلافة. ولكن غالبية المؤرخين ينفون حصول مثل هذا التنازل بدليل كتابات المؤرخين المعاصرين مثل ابن اياس الذي لم يذكر شيئا عن انتقال الخلافة. فقد تناول ابن اياس أخبار السلطان بالتفصيل، ولكنه في كل مرة يسمي المتوكل بالخليفة ويسمي سليما باسم السلطان، إضافة إلى عدم وجود أية وثيقة تاريخية تشير إلى وقوع ذلك الحدث الهام.

انضمام الحجاز:

ترتب على سقوط الدولة المملوكية، أن دخل الحجاز تحت السيادة العثمانية سلميا دون حرب. فقد بادر شريف مكة، بإعلان ولائه للعثمانيين، من خلال إرسال ابنه إلى القاهرة يحمل التهاني ومفاتيح الحرمين الشريفين. فأستقبله السلطان أحسن استقبال ومنحه تفويضا بحكم الحجاز وقرأ هذا التفويض بمكة وخطب باسم السلطان سليم. واحتفت الدولة العثمانية بنظام الشرافة كما كان أيام دولة المماليك. وأنشئت صنجقية عثمانية في جدة. وقد ترتب على بسط

السيادة العثمانية على إقليم الحجاز، ظهور العثمانيين في البحر الأحمر وحمايته من الخطر البرتغالي الزاحف على المحيط الهندي.

التوسع في اليمن :

دخل اليمن تحت النفوذ العثماني في بداية الأمر سلميا، إلا أن النزاع بين المماليك على حكم اليمن ، أدى إلى زعزعة النفوذ العثماني ؛ الأمر الذي دفع العثمانيين إلى تجريد حملة بقيادة سليمان الباشا الخادم سنة 1538 ، انتهت بدخول منطقة عدن تحت النفوذ العثماني بعد أن رحب حاكمها **عامر بن داود الطاهري** بالباشا، الذي كان في نزاع مع إمام **الزيدية** باليمن. إلا أن الباشا غدر بهذا الحاكم فيما بعد. وأزداد التوتر بين اليمنيين والعثمانيين بعد أعمال النهب التي مارسها الجيش العثماني في المدينة. واستغل الزيديون هذا الوضع وأعلنوا التمرد والثورة على الوجود العثماني في اليمن. وانتهى هذا الصراع بطرد العثمانيين منها. الأمر الذي أضطر الدولة العثمانية إلى إرسال حملة لاستعادة نفوذها في اليمن بقيادة سنان باشا 1568 1569 الذي استولى على عدن ثم دخل في حرب عنيفة مع الزيدية حتى توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بأن يحكم الزيديون اليمن مع اعترافهم بالسيادة العثمانية. غير أن النزاع ما لبث أن تجدد بعد ذلك ونجح الزيديون في تخليص صنعاء وعدن وتعز، وأخرجوا العثمانيين من اليمن سنة 1636 أما منطقة الخليج العربي، فقد دخلت اسميا تحت النفوذ العثماني، إذ احتفظ الأمراء ومشايخ العرب باستقلالهم الداخلي وبقيت هذه المنطقة على هذه الوضعية.

التوسع في العراق :

بدأت عملية ضم أجزاء من العراق إلى الدولة العثمانية مبكرا، إذ تعود عقب انتصارهم على الصفويين في معركة " جال ديران 1514 ". فقد ضم السلطان سليم الأول المناطق الشمالية منه، وهي كردستان وديار بكر والموصل. أما العراق الجنوبي والأوسط فقد ظل تحت السيطرة الصفوية حتى عهد السلطان

سليمان القانوني ؛ الذي قاد بنفسه حملة عسكرية واتجه بها إلى العراق. وخلال هذه الحملة قضى على أمراء الحدود المؤيدين الصفويين وقصد بغداد سنة 1534 وأقام بها أربعة أشهر، رتب خلالها الإدارة الداخلية، وقام بزيارة قبور أئمة الشيعة لكسب تعاطفهم وفي هذه الأثناء قدم حاكم البصرة مفتاح المدينة رمزا للخضوع والولاء وبذلك ضمت البصرة إلى الممتلكات العثمانية، وأصبح العراق بشماله وجنوبه خاضعا للدولة العثمانية.إلا أن محاولات الصفويين لم تتوقف في استرداد نفوذهم على العراق . ففي عهد الشاه عباس وقعت بغداد تحت النفوذ الصفوي، فأرسل **مراد الرابع** Murad IV (1623-1640) عدة حملات متتالية لاسترجاع المدينة، باءت كلها بالفشل حتى خرج بنفسه على رأس الجيش للعراق، إذ ضرب الحصار على مدينة بغداد لأكثر من شهر. وكان ذلك سنة 1638. إلا أن الصراع بين الصفويين والعثمانيين حول العراق لم ينته حتى سنة 1847 حين خلص العراق نهائيا للحكم العثماني. وتفرغ العثمانيون لمواجهة الخطر البرتغالي الزاحف على المحيط الهندي[15].

خصائص الحكم العثماني في البلاد العربية :

من الأوصاف المتداولة كثيرا بين المؤرخين عن الحكم العثماني صفة السطحية. والدارسون لطبيعة الوجود العثماني في البلاد العربية، يرجعون خلفيات وأسباب هذه السطحية لتمسك العثمانيين الشديد، بمبدأ المحافظة والإبقاء على النظم الحضارية التي وجدوها أمامهم في البلاد التي فتحوها والاقتصار فقط على إدخال بعض التحويرات والتعديلات الطفيفة التي يفرضها مبدأ السيادة العثمانية [16].

ورغم الحقبة التاريخية الطويلة للتواجد العثماني في البلاد العربية من (1516 - 1916). فقد بقي العثمانيون سلطة حاكمة خارج المجتمع العربي، بعيدين كل البعد على إحداث تغيير في بنية هذا المجتمع[17]. وكان لهذا التباعد والانفصال بين الحاكم والمحكوم، أن ازدادت الهوة بين الطرفين، مما ولد نوعا من النفور

والعداء، سوف تستغله قوى داخلية وخارجية ابتداء من القرن الثامن عشر للانقضاض على الدولة العثمانية. فوظيفة الدولة لدى العثمانيين تقتصر على تأمين الحماية لممتلكاتها من الأطماع الخارجية وهذه مهمة تقع على عاتق المؤسسة العسكرية. والمهمة الثانية؛ جمع الضرائب وتوزيعها، وهذا يستلزم إدارة مالية. أما الوظيفة الثالثة والأخيرة فكانت الفصل في الخصومات بين الناس، وهذا يتطلب وجود إدارة قضائية. أما ما هو وخارج نطاق هذه الواجبات الحكومية فقد جعلته الدولة من مهام الطوائف والمؤسسات الاجتماعية والدينية[18]. هذه الأخيرة التي ازدادت أهميتها ومكانتها في الفترة العثمانية بفضل الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أنيط بها، والنتيجة المترتبة عن ذلك؛ أن ازدادت الشعوب تمسكا بمؤسساتها الخاصة التي أضحت مع مرور الأيام حصنا تلوذ به من بطش الحاكمين، وقد جعلت من تلك المؤسسات أدوات تنظيم لمجتمعاتها حتى تقوم بما تقصر عن القيام به سلطات الحكومة. ونمت هذه المؤسسات الطائفية واستقرت حتى أصبح الولاء للطائفة يعلو فوق كل ولاء[19]. وهكذا فشلت الدولة العثمانية في عثمنة البلاد الغربية وإذابتها في بوتقة الإمبراطورية الواحدة، وبذلك بقيت هذه البلاد محافظة على سماتها العامة التي كانت موجودة قبل الفتح العثماني لها. فالأطر الإدارية التي كانت سائدة ورائجة في الفترة العثمانية، ما هي إلا استمرار لمثيلاتها السلجوقية والبيزنطية والمملوكية والفارسية. ويلاحظ، أن المؤثرات العثمانية انحصرت في الأوساط الحاكمة والأسر الأرستقراطية المتنفذة وانعدمت بالمقابل بين الأوساط الشعبية[20].

ومن الخصائص أيضا لهذا الحكم، أنه كان حكما غير مباشر بمعنى أن السلطة العثمانية - لإدارة شؤون ولاياتها ورعاية مصالحها - استعانت بعدة وسائط بينها وبين رعاياها. ومنها الأسر المحلية والإقطاعية والشخصيات الدينية والأعيان والوجهاء وشيوخ القبائل والعشائر. ومنذ أن وطئت أقدام العثمانيين البلاد العربية أبدت هذه الفعاليات تعاونا، وفي بعض الأحيان تنافسا فيما بينها لتقديم خدماتها للدولة العثمانية. وفي المقابل اعترفت الدولة العثمانية بحقوق

وامتيازات هذه الفعاليات المتنفذة على أتباعها وبسيطرتها على مناطقها طالما أنها بتقديم فروض الطاعة والخضوع وتلتزم بتقدم المفروض عليها من المغارم والضرائب. وفي هذا الخصوص تذكر الروايات التاريخية تلك المقابلة التي جمعت بين السلطان العثماني سليم الأول، ووفد من أمراء لبنان في مدينة دمشق كان على رأسه فخر الدين المعني من منطقة الشوف وجمال الدين التنوخي من الغرب وعساف التركماني من كسروان. وكانت نتيجة هذه المقابلة أن ثبتهم في إقطاعياتهم، وترك لهم الامتيازات التي طالما نعموا بها في عهد المماليك، وفي المقابل رتب عليهم جزية [21]. ولشعور الدولة العثمانية بمدى قوة وسطوة الأسر المحلية والإقطاعية والبدوية، وتلك التي تعتمد على أسس دينية. فقد منحتهم حق الإشراف الإداري وممارسة السلطة المطلقة على رعاياهم . فكانوا يجبون الضرائب والرسوم على هواهم مع عدم الالتزام بأية واجبات عسكرية تجاه السلطنة[22]. فمثلا انتهجت هذا النوع من السياسة مع مماليك مصر، والأكراد في شمال العراق، ومع إقطاعيي لبنان والأشراف في الحجاز والقبائل في الخليج العربي، ومع الزيديين في اليمن. وبذلك أظهرت الدولة العثمانية على أنها لا تريد إدخال تغييرات جوهرية في نظم الحكم والإدارة في تلك البقاع، بل تود فقط ضمان ولائها ونفوذها فيها[23]. ومحاولة منها - لتقليم أظافر هذه القوى المحلية وتجريدها من عوامل قوتها - أقامت الدولة العثمانية، لونا من ألوان التوازن بين هذه القوى حتى لا تطغى إحداها على الأخرى، فيزداد نفوذها، مما يعرض السيادة العثمانية للخطر والزوال. واعتمدت الدولة العثمانية أيضا، مبدأ فرق تسد، الذي يقوم على إثارة الضغائن والنعرات والأحقاد والصراعات الداخلية بين هذه الفعاليات[24].

لكن هذا التوازن في التعامل مع هذه القوى المحلية، الذي حرصت عليه الدولة العثمانية وكان من دعائم سياستها في الولايات العربية، بدأ يتعرض للاضطراب والاختلال منذ بداية القرن الثامن عشر مع ضعف سلطة الدولة على أقاليمها.ويشير المستشرقان جب وباوون Jeeb et Bown أن عدم وجود سياسة واضحة المعالم ومحددة تجاه رعايا الدولة العثمانية، كان من نقاط الضعف الهامة

والرئيسية في الحكم العثماني في الولايات الآسيوية العربية، إذ انه رغم التنازلات الواسعة التي أظهرتها الدولة تجاه هذه الأخيرة، "خلق سناجق وراثية خاصة حكومات شبه مستقلة" إلا أنها من جهة أخرى، حرمت خزينة الدولة من مداخل وموارد اقتصادية كانت قد تكون هامة. لأن هذه الفعاليات السياسية والدينية المحلية كانت لا تدفع أية مبالغ للحكومة المركزية، كما كانت أيضا معفاة من الخدمة العسكرية[25].

ومن خصائصه أيضا؛ أنه كان حكما ذا طابع عسكري. إذ لعبت فيه المؤسسة العسكرية دورا بارزا عبر مختلف حقب تاريخ الدولة العثمانية. فمنذ البداية كان الجيش عند العثمانيين أداة للحرب وأداة للحكم معا [*]. وهذا الاختصاص الثنائي للمؤسسة العسكرية جعل كافة المناصب الحكومية تدار من قبل العسكريين، سواء كانت هذه المناصب قيادية أو ما دونها ويستثنى من هذه المناصب القضاء والوظائف الدينية [26]. ويتجلى لنا الطابع العسكري للحكم العثماني في تمسك الدولة العثمانية بالنظام الإقطاعي. هذا الأخير الذي ضمنت الدولة بواسطته زراعة الأرض من جهة والحصول في أوقات الحرب على قوات لازمة رديفة للجيش الإنكشاري دون تكاليف ومصاريف مالية [27]. وغلبة الطابع العسكري على الحكم، يمكن تفسيرها أيضا ،بأن نقطة الاستناد الكبرى في قيام الدولة العثمانية، كان الجهاد وتوسيع رقعة دار الإسلام، كانت النتيجة الحتمية لهذا أن أضحت الأمور الإدارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمور الحربية . وهذه الصفة العسكرية ضلت غالبة على نظمها السياسية والإدارية حتى زوال الخلافة.

ويضيف **عبد العزيز** الشناوي Abdelaziz El Chanaoui : "...**أن النزعة العسكرية** أو الحربية لدى العثمانيين لم تكن نزعة طارئة، بل كانت نزعة أصيلة، استمدوها من بيئتهم الأولى في أواسط آسيا، قبل أن يتجهوا إلى آسيا الصغرى... وعلى ذلك فإن الحياة العسكرية بكل ما تنطوي عليه من معاني النظام والصرامة والشجاعة واسترخاص الموت والطاعة العمياء كانت مصاحبة لنشأة إمارتهم. واستمر العثمانيون في هذه الحياة، فالتصقت بهم والتصقوا بها

عبر العصور والأدهار... " [28]. ويجمل لنا نفس المؤرخ، الآثار السيئة لإيثار العسكريين بالمناصب المدنية القيادية والمتوسطة في النقاط التالية :

1 - سوء التسيير الإداري الناجم على ما أتصف به هؤلاء العسكريون من صفات دميمة مثل الاستعلاء والغرور والجهل بالمسائل الفنية التي تحتاج إلى الفطنة والذكاء والعلم.

2 - حدوث الانفصال والانعزال بين الحكام والرعية، مما أدى إلى انعدام الثقة بين الطرفين وانصراف معظم المدنيين، عن الاشتغال بقضايا السياسة والحكم، وبذلك ترك المجال لاستحواذ العسكريين على مقاليد الأمور في الدولة[29]. إن خاصية المحافظة والجمود، كانتا أيضا من خصائص الحكم العثماني، وتمثلت في الاحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم والمظاهر الحضارية التي كانت موجودة قبل مجيء العثمانيين للبلاد العربية، أو تلك التي حملوها معهم وهذا التمسك بنفس الأنماط والأساليب دون إدخال أي تطوير أو اجتهاد عليها رغم مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية، لم يحل دون استمرار تمسك الدولة، بمجموعة القوانين التي وضعت في عهدي سليمان القانوني وسليم الأول كتوجهات أساسية لسياسة سلاطين الدولة العثمانية وموظفيها لعهود طويلة، رغم عدم صلاحيتها في كثير من النواحي والقضايا. وهكذا لم تكن الدولة العثمانية ترحب كثيرا بأي تجديد في نظم الحكم السائدة وهذه الحقيقة كانت تشل يد ممثلي السلطة[30]. وأزداد هذا الجمود وتجذر في حياة المجتمعات العربية وأصبح من سماتها العامة، بعد أن أقامت الدولة العثمانية سياجا من العزلة على المنطقة حالت دون احتكاك الشعوب العربية بالمستجدات التي كانت تعيشها الشعوب الأخرى في تلك الحقبة التاريخية، مما زاد في تقوقع وسلبية هذه المجتمعات[31]. وقد تسببت هذه العزلة، في حرمان الشعوب العربية من الاتصال بالحضارة الأوربية الناهضة بدعوى الخوف على الأقطار العربية من أطماع الدول الأوربية الاستعمارية[32]. واتسم بذلك تاريخ الولايات العربية في العصر الحديث بطابع المحلية؛ بازدياد الصراعات الداخلية التي استفحل أمرها بين مختلف القوى المحلية، كالانكشارية والقوات الموازية لها واستمرت هذه الظاهرة

طوال العهد العثماني مما حرم العالم العربي والإسلامي من التفاعل مع أحداث العالم. ولم تكن هده العزلة سياسية واقتصادية فحسب بل كانت حضارية . وعلى حد قول المؤرخ محمد أنيس Mohamed Annis في كتابه **الدولة العثمانية والمشرق العربي "...لم يصل الشرق الأوسط عنصر واحد من العناصر المكونة للحضارة الغربية والتي كانت تسير بخطى سريعة في طريق التقدم فيما بين القرن السادس عشر وأواخر الثامن عشر ...** " [33].

ويمكن أن نضيف إلى هذه الخصائص، خاصية الاستعلاء التي حالت دون انصهار واندماج الشعوب التي انضوت تحت السيادة العثمانية، في بوتقة واحدة قادرة على تقوية أواصر اللحمة بين الطرفين مما جعل العثمانيين بمنأى عن الشعوب العربية والإسلامية. ولولا الوشيجة الدينية التي كانت تربط بين الفريقين، لكان التباعد بينهما تاما. وهكذا كون العثمانيون في مجتمعات الشرق العربي، أرستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع بحكم فهمها لوظيفتها وإحساسها بذاتيته"[34]. ومنه سيطرت على مقاليد الأمور في الولايات العربية أقلية غريبة انقطعت الصلة بينها وبين الأكثرية [35].

وفي الأخير، من الجور وعدم الموضوعية، أن لا نقر ونعترف - والوقائع التاريخية تفرض ذلك - بإيجابيات هذا الحكم، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1 - تمتعت البلاد العربية تحت السيادة العثمانية، بنوع من الاستقرار السياسي ولو كان نسبيا، بعد الفوضى والاضطراب الذي عرفته البلاد العربية أيام التتار وأواخر عهد المماليك وهذا حتى بداية القرن الثامن عشر. واستطاع هذا الحكم خلال هذه الحقبة، أن يخفف من أعباء الضرائب، واستدام نظام إدارة منتظم لدرجة معقولة [36].

2 - استعاد العالم العربي وحدته السياسية، بعد التشرذم والفرقة الذي أعقب سقوط الخلافة العباسية وحافظت الدولة العثمانية على هذه الوحدة السياسية لفترة أطول من أية دولة إسلامية أخرى.

3 - كان المبدأ الأساسي في الحكم هو أن البلاد جميعها ملك السلطان، لا ينظر إلى الانتفاع منها بل رتب مصرفها على قدر جبايتها، وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق في عمارتها وما ينعم به الناس [37]. وبذلك كانت القاعدة؛ أن كل ايالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانـة الدولة قدرا معقولا من الجزية. لهذا بمكن أن نقول أن الجهاز الضريبي العثماني لم يكن مرهقا لرعايا الدولة [38].

4 - ترسخ مبدأ التضامن الإسلامي بين البلاد العربية والدولة العثمانية، من خلال مشاركة الولايات العربية في الحروب والمعارك التي خاضتها الدولة في الجبهات القتالية ضد الأوربيين كان إرسال وحدات من المحاربين، للانضمام إلى الجيوش العثمانية التزاما لم يكن بوسع الولايات العربية التخلص منه عندما كانت خاضعة لسلطة الباب العالي، وسوف يضل مفروضا عليها حتى عندما يتسنى لهذه الولايات الحصول على قدر اكبر من الاستقلال [39].

مراجع ومصادر الفصل الثاني :

1 - تنتسب هذه الدولة إلى الطريقة الصفوية التي أسسها الشيخ صفي الدين، كان متصوفا سنيا خالصا توفي 1334 ولكن حفيد حفيده شيخ الطريقة الخامس "جنيد" اعتنق المذهب الشيعي. وقد تفوق على المماليك عسكريا واقتصاديا. وأصبح الشيخ إسماعيل حاكم الدولة الثانية في المنطقة بعد الدولة العثمانية . كانت الدولة الصفوية، دولة تركية كذلك، فالجيش بكامله يتكون من الأتراك وجميع ولاة الإيالات. كان الشاه إسماعيل في نظر أتباعه إماما معصوما . كان الأمراء التركمان في الأناضول قد فقدوا امتيازاتهم تحت وطأة الإدارة المركزية العثمانية، ولأن مسألة الإمارة أهم من المذهب لم يترددوا في اعتناق المذهب الشيعي، وسعوا إلى إضعاف وكسر شوكة الدولة العثمانية في الأناضول عن طريق الفوضى والإرهاب. وللوقوف في وجه هذه الأخيرة سعى الصفويون للاتصال بالبندقية وعرض التحالف معهم ضد الدولة العثمانية ولكن بدون جدوى. كما سعوا إلى التحالف مع المماليك، الذين رفضوا العرض الصفوي. عن تاريخ هذه الدولة أنظر؛ دائرة المعارف الإسلامية. ج 1.

2 - عن العلاقات العثمانية ـ الصفوية، أنظر؛ وجيه كوثر انى : الفقيه......

3 - Toynbee. A / A Study of history. pp 282-285.

4 - إبراهيم شحاتة : المرجع السابق، ص 101.

5 - رافق عبد الكريم : المرجع السابق، ص 57.

6 - Toynbee. OP.CIT.368

7- Inalcik. H. OP. CIT. 317.

8 - رافق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 60.

9 - وهذا ما يؤكده " ابن إياس؛ في أن المماليك اكتشفوا مكاتبات تمت بين الصفوين البنادقة أنظر؛ ابن أباس: بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق محمد مصطفى القاهرة 1960-1962. ص 191، 205.

10 - أر نولد تونبي : دراسة في التاريخ

11 - البكري : الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة . ص 13.

12- ابن إياس : المصدر السابق ، ج3، ص 49.

13 - من بين الدراسات الجادة ، التي درست حركة التوسع العثماني في البلاد العربية ، دراسة المؤرخ الروسي نيكولاي ايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 ـ 1574. دار الفارابي بيروت1988. يختلف المؤرخون في استعمال بعض المصطلحات الخاصة بالفترة العثمانية في البلاد العربية وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر مصطلح الفتح ، الذي فضلنا أن نستعمل بدله مصطلح التوسع أو التواجد وذلك لأن مصطلح الفتح أو الفتوح مصطلح مرتبط بفترة زمنية معينة في التاريخ الإسلامي . وبالمقابل يجوز لنا استعمال هذا المصطلح عند الحديث عن التوسع العثماني في بلاد البلقان فنقول الفتح العثماني لبلاد البلقان.

14 - يذكر:

Histoire de l'empire ottoman depuis son Origin jusqu' a Nos Jour Paris 1836

أنه في ليلة 29 يناير 1517 ، أندفع طومان باي على رأس مجموعة من المماليك فجأة إلى القاهرة الغارقة في النوم وأشعل انتفاضة فيها . واندلعت المعارك في شوارع المدينة واستمرت الاشتباكات ثلاثة أيام بلياليها في الشوارع وعلى سطوح المباني..." ص 306.

15 - عن انضمام العراق للدولة العثمانية أنظر؛ عباس الغزاوي: تاريخ العراق بين الإحتلالين. المجلد 4 العهد العثماني الأول. بغداد 1949.

16 - جب وباوون : المرجع السابق ، جـ 1 ، ص 226.

17 - ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص 130.

18 - محمد أنيس : المرجع السابق، ص 142.

19 - أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث. دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1970. ص 182. يقول المؤلف؛ "...لعب نظام الطوائف دورا هاما في حياة الناس فقد أتاح لكل فرد وضعا اجتماعيا أتاح له هذا الوضع مجالا للعمل والنشاط دون تدخل من جانب الهيئة الحاكمة .." ص 150.

20 - يشير المرادي في كتابه " حلية البشر..." أنه حتى الأسر الأرستقراطية من بين علماء دمشق كانت تكره إدخال العادات التركية .." نقلا عن جب وباوون؛ المرجع السابق، ج2 ص 20.

21 - اسكندر معلوف : تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني. خونية ، 1934.ج 1 ، ص 9.

22 - فيليب حتي : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. ج2، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة بيروت 1972. ص 310. وجلال يحي : مصر الحديثة 1517 ـ 1805. الإسكندرية، 1969. و

Belin. M: Du regimes des fiefs militaries. Dans J.A X.V.1870. PP- 187-301..

23 - ليلى صباغ : المرجع السابق ، ص 131.

24 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص10.

25 - عبد العزيز الشناوي :الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. ج 1، مكتبة الأنـجلو مصرية القاهرة 1980. ص 50.

26- محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 143.

27 - يقول المؤرخ الإنكليزي " أر نولد تونبي " "...إن ممارسة الرعي كانت تتكون من ثلاثة عناصر الراعي والماشية وكلب الحراسة. فالسلطان في رأيـه ؛ هو الراعي، أما الماشية فهي الشعوب التي خضعت للدولة، أما كلب الحراسة فهو الجيش العثماني ..

Arnold. T/ A study of history. LONDON.1945. Vol 3. P 28.

28- عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 49.

29 - عبد العزيز الشناوي : نفسه، ص 189.

30 - محمد أنيس : المرجع السابق، ص 144.

31 - عن الاتصالات الحضارية، أنظر ؛ لويس يونغ : العرب وأوربـا . ترجمة ميشيل أزرق . دار الطليعة بيروت 1979. ص 80.

32 - محمد أنيس : المرجع السابق

33 - محمد أنيس : نفسه، ص 149.

34 - عبد الكريم غرايبية :تاريخ العرب الحديث . الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984. ص26.

35 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص 16.

36 - عبد الكريم غرايبية : المرجع السابق ، ص 47.

37 - محمد أنيس : المرجع السابق، ص 144.

38 - روبير مونتران : المرجع السابق ، ج1 ص 552.

الفصل الثالث

التقسيمات الإدارية العثمانية للولايات العربية

- التنظيمات والسلطات الإداريـــة
- النظام القضائي العثماني وخصائصه
- أسبـــاب فساد الإدارة العثمانيـــة

التقسيمات الإدارية العثمانية للولايات العربية :

لم تكن التقسيمات الإدارية التي فرضها العثمانيون، لتسيير شؤون البلاد العربية ثابتة ونهائية، وذلك لأسباب مختلفة. فقد جزئت الولايات لخلق ولايات جديدة وهذا ما حدث عندما برزت ولاية شهر زور واختفى اسم ولاية الرقة من بين الولايات العربية [1]. والجدير بالملاحظة هنا أن العثمانيين في بداية أمرهم قد حافظوا على نفس التقسيمات الإدارية السابقة وفيما بعد فإن التغييرات الإدارية التي أدخلها العثمانيون على البلاد العربية لم تكن شاملة فقد استثني من هذه التغييرات كل من ولاية مصر واليمن اللتان تمتعتا بوضع خاص، فأبقيت لهما تقسيماتهما الإدارية السابقة .

لم تظهر سمات النظام الإداري العثماني إلا في عهد السلطان مراد الثاني Murad II(1574 - 1595) الذي في عهده تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى ايالات [2] أو باشاوات، تتكون كل ايالة من أقسام إدارية تعرف بالسناجق أو الألوية وهذه الأخيرة قسمت إلى وحدات إدارية أصغر مساحة تسمى أقضيه وكانت الأقضية أحيانا تقسم إلى أقسام ثانوية تسمى ناحية [3]. وتجمع الوثائق العثمانية الرسمية إلى أن عدد الإيالات El Iyalate في الإمبراطورية كان؛ 36 ايالة منها 12 في الجزء العربي[4]. ولإتمام السيطرة على كامل هذه المناطق الشاسعة، عينت الدولة العثمانية موظفين كانوا في حقيقة الأمر ممثلين لجهاز السلطة المركزية، الذي يشرف عليه السلطان منحتهم سلطات واسعة على مستوى أقاليمهم تماثل تلك التي كان يتمتع بها الصدر الأعظم فيما يتعلق بالإمبراطورية ككل[5]. وكان أبرز هؤلاء الموظفين، الذين يمثلون السلطة المركزية العثمانية، في مركز كل ايالة أو نيابة أو ولاية حاكم يلقب عادة الباشا bacha وهو ممثل السلطان في الولاية. أما السناجق (الألوية) Sanjak، فكان يعين على رأسها بكوات bikhaouate (أمراء) [6].
وكان الباشا يعين من طرف السلطان، أما **البك** Bik فيعينه الباشا وفي حالة السناجق الممتازة كغزة والقدس، فإن السلطان هو الذي يعينه.وهناك سناجق يتولاها متسلمون يكونون في غالب الأحيان من أصحاب السيوف البارزين في

أوجاقات الولاية أو من أصحاب العصبيات المحلية البارزة [7]. وكانت التقسيمات الإدارية للولايات العربية في العهد العثماني على الشكل التالي :

النظام الإداري في مصر :

أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني، تشريعا عرف باسم؛ قانون نامة مصر تم بمقتضاه تنظيم الطريقة التي تدار بها شؤون مصر العسكرية والمدنية والإدارية والشيء الجدير بالملاحظة في هذا القانون،أنه أبقى على الكثير من التنظيمات المملوكية السابقة. ففي الناحية الإدارية ، قسم القانون مصر إلى أقسام إدارية عرفت بالكوشفيات، وكان عددها 15 كشوفية. لكن هذا العدد تضاعف عند نهاية القرن الثامن عشر[8]. ويرأس هذه الكشوفيات كشافا حدد لهم قانون نامة واجباتهم المتمثلة في، الإشراف على جسور الترع وإصلاحها وعلى جمع الضرائب والأموال في كشوفياتهم ثم إرسالها إلى الخزانة العامة في القاهرة، زيادة على هذا كان من مهامهم مراقبة الصيارفة ،وتعقب المتهربين من دفع الضرائب [9].
وتناول هذا القانون أيضا مشكلة الضرائب النقدية والعينية، ومشكلة جباية الضرائب عن الأراضي ومشكلة الأوقاف، ومن ثم فإنه يعتبر لوحة كاملة عن إدارة مصر حددت حقوق وواجبات السكان وحكامهم.وكان يحكم ولاية مصر "باشا" من رتبة وزيريقيم بالقلعة. وفي حالة غيابه ينوب عنه القائم مقام. وإشترط "قانون نامة" على الباشا دعوة الديوان للاجتماع أربع مرات في الأسبوع للمشاورة .ويتكون الديوان من الدفتدار، وهو الذي يشرف على الشؤون المالية، وسردار وهو الذي يقود الحملات العسكرية داخل وخارج مصر. وهناك أيضا أمير الحج الذي يقود سنويا قافلة الحج إلى مكة، وأمير الخزينة الذي يرافق الضريبة السنوية الموجهة إلى الأستانة والقاضي الحنفي وبعض الأعيان والضباط السامون والشخصيات الدينية البارزة في البلد. [10] ومحاولة من الدولة العثمانية القضاء على السيطرة المملوكية على شؤون مصر نص "قانون نامة" ؛ على إلغاء الإقطاعيات العسكرية في مصر وجعل مصر ولاية من نوع سلياني وطبق هـذا الإجراء كذلك على ولاية اليمن وبغداد. وسلياني (سنوي)،كلمة فارسية، تعني أن موظفيها يتقاضون رواتبا.

وكانت هذه الرواتب تستخلص من موارد دخل الولاية، وبعد دفع النفقات المحلية الأخرى كان الفائض يرسل إلى الآستانة.أما عن الناحية العسكرية، فقد ذكر القانون ستة طوائف عسكرية، أغلب عناصرها من المماليك وكانت مهمتهم توطيد الأمن في الأقاليم. وحماية القلاع وجباية الضرائب [11].

النظام الإداري في بلاد الشام :

في بداية الأمر حافظ العثمانيون على التقسيم الإداري المملوكي لبلاد الشام الذي قسمها إلى ست مقاطعات، أطلق على كل واحدة اسم نيابة.. ولما فتح السلطان سليم الأول هذه البلاد قسمها إلى ثمانية سناجق رئيسية؛ حلب دمشق، حمص، طرابلس، القدس. وعين عليها حكاما أتراكا. وهكذا نلاحظ أن سليم الأول إتخذ الوحدة الإدارية العثمانية (السنجق) بدلا من الوحدة الإدارية المملوكية نيابة.إلا أن الأمور تغيرت في عهد سليمان القانوني، الذي أعاد النظر في الحدود الترابية والجغرافية وفي صلاحيات حكام المقاطعات وذلك لاعتبارات سياسية بحتة. فوضع نظاما جديدا للإدارة في بلاد الشام ومرد ذلك؛ تلك الثورة التي تزعمها نائب السلطان على بلاد الشام جان بردي الغزالي الذي حاول أن يجر في فلكه والي مصر خاير بك. لكن معركة القابون التي جمعت الجيش العثماني وجيش جان بردي الغزالي، وضعت حدا لأهداف هذا التمرد والعصيان على سلطة العثمانيين. ومن الأمور التي رعاها السلطان سليمان في وضع قانونه هذا، أنه احتفظ بنفس سمات القانون المملوكي، مع الإقرار والاعتراف بالعصبيات البدوية والتركمانية والدرزية في مناطقها، والاعتراف لزعمائها بالإشراف على أتباعهم وجمع المال منهم). وبموجب هذا القانون قسمت بلاد الشام إلى أربع ولايات؛ ولاية الشام، حلب، طرابلس، صيدا. وكانت ولاية الشام أهم هذه الولايات لإمتداد مساحتها الترابية، ومركزها الاستراتيجي والروحي. واستمر هذا التقسيم الإداري قائما حتى الاجتياح المصري لبلاد الشام إذ عرف عدة تطورات بين1832 و1840. وقد حرصت الدولة العثمانية على أن تفصل بين هذه الولايات وتمنع أي تقارب قد يهدد وجودها.

لكن في كثير من الأحيان قد اضطرتها الظروف السياسية، إلى أن تجمع كل هذه الولايات تحت سلطة وزير واحد[13]. أما المناطق الجبلية، فقد كانت علاقتها بالسلطة المركزية، علاقة غير مباشرة. فالمنطقة الشمالية مثل عين تاب وملاطية وبهنسى وقلعة الروم، كانت تحت سيطرة أمراء وراثيون في إقطاعياتهم تعودوا الحياة المستقلة، ونظموا شؤونهم الإدارية تنظيما عشائريا ينسجم مع طبيعتهم الجبلية ونمط حياتهم القبلي[14]. ومن المناطق التي سرى عليها تنظيم غير التنظيم الإداري العثماني العادي منطقة لبنان، فقد كان هذا الأخير يحكمه أمراء إقطاعيون من العرب التركمان والأكراد الذين يدينون بذاهب مسيحية وإسلامية. أما المناطق الجنوبية من بلاد الشام، فقد كانت تحت سيطرة القبائل البدوية العربية. هذه القبائل التي فشلت الإدارة العثمانية في إخضاعها رغم الإمكانيات التي سخرتها لذلك لهذا أعفاها السلطان من الضرائب ومنح لشيوخها استقلالهم السياسي والاقتصادي إلا أنها كانت تقدم بعض الخيول هدايا للسلطان وللأمراء وتساعد الإقطاعيين أثناء الحرب بتقديم الفرسان لهم[15]. واستمر هذا التقسيم الإداري قائما حتى الاجتياح المصري لبلاد الشام.

النظام الإداري في العراق:

قسم هذا الأخير إلى أربع ولايات؛ بغداد وتضم ثمانية عشر سنجقا، ستة منها تضم إقطاعيات من نوع زعامات Zaamat وتيمار Timar، والبقية تضم إقطاعيات من نوع خاص khass. ولاية البصرة، كانت بدون سناجق أو إقطاعيات بل تجبى ضرائبها بواسطة الالتزام ولاية الأحساء، لا يوجد فيها إقطاعيات ولاية الموصل، تضم ستة سناجق. ولاية شهر زور، وفيها واحد وعشرون سنجقا[16]. وقد تشابهت الولايات العراقية، مع مثيلاتها الشامية، من ناحية نوعية الوظائف، والموظفين الإداريين الموجودين فيها. ويمكن أن نستثني هنا كل من ولاية البصرة والأحساء، اللتان سيطرت على أمورهما أسر محلية بدوية والتي لا تخضع لنفس المقاييس الإدارية.

النظام الإداري في اليمن :

أما عن اليمن، فإن الأمور لم تستقر للعثمانيين، بسبب الثورات المحلية المستمرة التي واجهها الوجود العثماني في هذا الأخير، لم تستقر أحواله في اليمن أكثر من قرن واحد من الزمان (1538-1638)[17]. والمعروف أن العثمانيين، قسموا اليمن إلى ولايتين الأولى تضم؛ بيد والتهائم والسواحل والثانية تضم، تعز وصنعاء. إلا أن الأهداف التي كان يتوخاها العثمانيون من وراء التقسيم الإداري هذا كانت له آثار سيئة وعكسية العواقب. إذ انقسمت العساكر وتشتت الإمكانيات الاقتصادية مما وفر فرصة سانحة للناقمين عليهم من الزيديين لإعلان الثورة عليهم. وقد خلت اليمن من الإقطاعيات والتيمارات إذ كان موظفوها يتقاضون رواتب سنوية، لهذا عرفت بأنها ولاية من نوع "سلياني" Siliani.

النظام الإداري في الحجاز :

خصت الدولة العثمانية إقليم الحجاز بعدة امتيازات، باعتباره يضم الأماكن المقدسة الإسلامية. فقد أبقت على نظام الشرافة، الذي كانت تدار به شؤون حكم هذا الإقليم في عهد المماليك. وبموجب هذا النظام، كان يحكم الحجاز أحد الأشراف من السلالة الإدريسية الحسينية. وفي القرن السادس عشر تمكنت أسرة بركات وهو من السلالة الأنفة الذكر من الإشراف على إدارة أمور إقليم الحجاز. وقد اعترفت هذه الأسرة بالسيادة العثمانية، بعد هزيمة المماليك في مصر استمرت هذه الأسرة في حكم الحجاز حتى القرن الثامن عشر. ومن الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للحجاز ما يلي: - إعفاءه من أداء الضرائب الشخصية والعقارية، ما عدا الضرائب على أصحاب الأغنام والجمال[18] بل أقر له السلطان سليم الأول ثلث ما كان يجبى من مصر، كما أوقف خراج اليونان عند فتحه على خدمة الحرمين الشريفين، زيادة على إعفاء سكان الحجاز من الخدمة العسكرية[19]. وكذلك كان الحجاز لا يقدم جزية سنوية للدولة على الرغم من أن السلطان كان يحرص على فرض الالتزام على معظم

الولايات العثمانية، أما ولايـة الحجاز، فكانت تتلقى كل عام اعتمادات مالية وهبات ضخمة ترصد في ميزانية الحكومة المصرية[20].

زيادة التزام الدولة العثمانية، بإرسال الخلعة والسيف المرصع بالذهب إلى شريف مكة سنويا في أيام الحج، ويرفق مع هذه الخلعة مرتبات الأشراف والقبائل والصدقات الموجهة لفقراء الحرمين الشريفين. وهذا الحرص الشديد من جانب الدولة العثمانية على الناحية الدينية أشار إليه المؤرخ المصري المعاصر **عبد الرحمان الجبرتي** Abderahman el Djabarti بقوله: "إن الدولة العثمانية اهتمت بإقامة الشعائر الإسلامية والسنن المحمدية وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفـين والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع" وكانت النتيجة المترتبة عن هذه السياسة الإسلامية حسب ما ذكر الجبرتي: "أن تحصنت دولتهم، وطالت مدنهم وهابتهم الملوك وانقـاد لهم المالك والمملوك" [21] أما عن بقية المناطق كالسودان وبلدان الخليج العربي، فإن الوجود العثماني كان اسميا ، باعتبارها كانت مناطق بعيدة عن السلطة المركزية، إلا أنها كانت تعترف بتبعيتها الروحية للسلطان.

السلطات الإداريـة :

1 – **الوالي** wali : عهد إليه بالإدارة العليا لشؤون الولاية، وبالإدارتين المالية والسياسية وشؤون الأمن في الولاية وتنفيذ أحكام العقوبات الصادرة عن السلطة القضائية... وأن ينفذ القوانين العامة المطبقة في جميع أنحاء الإمبراطورية وأن ينفذ في حدود السلطات الممنوحة له القوانين التي تخضع إدارة الولاية لها" [22].

وللحيلولة دون ممارسة الولاة، أي شكل من أشكال الإدارة الفردية وضعت الدولـة عدد من الموظفين والإدارات المختلفـة في كل ايالة بجانب الولاة[23]. ورغم أن الوالي كان ممثلا للسلطان إلا أن سلطته لم تكن شاملة من الناحية النظرية. فمن جهة لم تكن عملية تنفيـذ أحكام الشريعة في أيديهم، بل في أيدي قاضي ولايته، ومن جهة أخرى كانت كل المسائل الاقتصادية بما فيها

بالنظام الإقطاعي توضع في أيدي موظفين مختصين يعينون لكل ولاية [24]. وكانت سلطة الوالي على الناحية العسكرية، أيضا محدودة ومنعدمة في أغلب الأحيان باعتبار أن المؤسسة العسكرية على مستوى كل ولاية ، كانت مؤسسة مستقلة تخضع لأوامر قائدها العسكري آغا الانكشارية المعين من الآستانة مباشرة، وكثيرا ما اعتمدت هذه المؤسسة على قوتها لكي تعلن عن عصيانها في تنفيذ أوامر الوالي أو تعتدي على الأهـالي دون أن يتمكن الوالي من كبح جماحها[25]. ففي مصر مثلا، كان رؤساء الفرق العسكرية وبقية البكوات يفرضون على الوالي أسماء من يرشحونهم لشغل المناصب الشاغرة ويضطر الوالي للموافقة على من يختارونه[26].

قامت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، بخطوة في تجاه الحد من سلطة الوالي في الولاية عندما جعلت منصبه لعام واحد، حتى لا تكون لديه فرصة كافية لوضع الخطط والمشروعات لتحقيق أطماعه الخاصة، لهذا انتزعت منه من الناحية العملية الكثير من اختصاصاته[27]. وقبل هذه الحقبة التاريخية، لم تكن مدة الولاية محددة وإنما كانت تنتهي بالإعفاء لكبر السن أو الموت، لكن بعد حكم السلطان مراد الرابع مباشرة كان الولاة يفصلون كل ثلاث سنوات ولكن سرعان ما اعتبرت هذه المدة طويلة، فتقررت العادة الخاصة بوجوب إجراء التعيينات لسنة واحدة لا أكثر وإن كانت تمد في الواقع أحيانا عن طريق التجديد[28].. ومن الامتيازات التي منحتها الدولة للوالي منحه إقطاعا على شكل سليانة لسد نفقاته مع حاشيته. وكان هذا الإقطاع من درجة خاص يدر ما لا يقل عن ستة مائة ألف أقجة. ومع ذلك فإن هذا الدخل لم يكن ليكفي الوالي في أحسن الظروف، أكثر من 2 إلى 3 أشهر ناهيك عن الأموال الواجبة عليه للحكومة المركزية لإرضاء الأصدقاء الذين يثبتونه في منصبه[29]. لهذا كان لابد له من جمع مبالغ ضخمة لسد تلك النفقات، ولتأمين القرش الأبيض للأيام المقبلة التي قد تكون سوداء بعد العزل[30]. سلك الولاة طرقا مختلفة لجمع المال ففرضوا المغارم في كل مناسبة واحتكروا بعض الصناعات في دمشق. ومن الامتيازات الأخرى التي منحت لبعض الولاة وهذا على نطاق ضيق مثلا والى بغداد والقاهرة، كان

يسمح لهما باستعمال سفن شبيهة بتلك التي يستعملها السلطان وذلك بحكم أن كلا من هاتين المدينتين كانت عاصمة ملكية، كما كان لهما حق استخدام حرس وأن يعينوا الموظفين دون الرجوع إلى الباب العالي[31]. والمتتبع لتاريخ الولايات العربية في العهد العثماني يلاحظ انتشار ظاهرة تغيير الولاة في أواخر القرن السادس عشر وذلك بسبب تفشي بيع الوظائف الحكومية وانتشار الرشوة، مما ولد نوعا من الفوضى وعدم الاستقرار. وزادت الأمور سوءا، عدم كفاية هؤلاء الولاة. الذين لم يصلوا إلى مناصبهم بجدارتهم وإنما بواسطة الهدايا والرشاوى التي قدموها ثمنا لها [32].

الدفتر دار daftar dar :

كان الشخصية الثانية في النظام العثماني الإداري بعد الوالي، كان يشرف على الشؤون المالية للولاية، وكان يتم تعيينه مباشرة من الآستانة . وهو بذلك يمثل السلطة المركزية العليا في كل ماله علاقة بمالية الولاية. وكان يقوم بجمع ضريبة الأرض (الميري) Miri والجمارك وضريبة الخراج ويكلف بنظارة أوقاف بعض المنشآت الدينية، وهو مسئول أمام السلطة المركزية أي يرتبط مباشرة بوزير المالية عن أموال الولاية، وكان لا يسمح لأي موظف ولو كان الوالي نفسه بمغادرة منصبه الحكومي إلا بعد التأكد من ذمته المالية تجاه الدولة. وفي هذا الإطار كان يمنح شهادة تسمى "براءة ذمة" تعلن في الديوان الذي يعقد بحضور الوالي الجديد الذي يتم تعيينه[33]. ومن الوظائف الأخرى التي كان يقوم بها الدفتر دار جباية المكوس في الولاية ومنها يدفع رواتب الانكشارية وحراس الحصون والقلاع القائمة على طريق الحج إلى مكة [34]. وكان يساعده في مهامه هذه عدد من الضباط والموظفين والكتاب ينتشرون في أرجاء الولاية وصناجقها لهذا الغرض[35]. وحتى نهاية حكم سليمان القانوني، وجد هناك دفتر دار واحد لولايات بلاد الشام والعراق مركزه حلب، ولقب بدفتر دار عرب وعجم ثم أقيم دفتر دار خاص بكل ولاية نظرا لتشعب الأمور المالية فيها [36].

ويورد لنا المؤرخ التركي **أحمد جودت** Ahmed Djaoudet، المصير الذي آلت إليه وظيفة الدفتر دار فيقول: ...إن وظيفة جابي المال في حلب كانت منذ أربعين سنة مطمح أنظار الموظفين في الدولة، لأنها تعود عليهم بثروات طائلة، إذا حملوها إلى الآستانة ينالون بها رتبة الوزارة ورتبة ميرامار جرى هذا لأحمد باشا الجزار، فأخذ العلم الطوغ وأشتهر شهرة عظيمة، وما برحت هذه الوظيفة تباع وتشترى بالمزاد. وكثيرا ما كانت الدولة ترسل مفتشين يشاركون في المغنم هؤلاء المرتشين من الجباة...[37]. وتشير المصادر التاريخية الشامية، إلى حياة الرفاهية التي كان يعيشها الدفتريون إذا ما قيسوا ببقية أفراد الهيئة الحاكمة، فقد امتلكوا الثروات الطائلة والقصور والجواري والعبيد. ومن الأجهزة الإدارية العثمانية، على مستوى الولاية؛ الدفتر خانة وهي إدارة تعنى بالشؤون الإقطاعية يرأسها الدفتر أميني Daftar amini ويساعده موظفان؛ واحد يشرف على التيمارات وهو **دفتر تيمار** Daftar timar والثاني يشرف على الزعامات، وهو **دفتر زعامات** Daftar zaamat. ومن الهيئات التي لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية العثمانية **المقطاعجية**. وهم الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حق جمع الضرائب من المقاطعات، وعرفوا ب **الملتزمين** Moultazimine والذين كان يرأسهم **المحصل**. وهو المسئول عن جمع الضرائب منهم. وكان هذا المنصب في بعض الأحيان مندمجا مع منصب الوالي في الولاية، كما كان الأمر في ولاية الشام مثلا، أو منفصلا كما كان في ولاية حلب، وحين كان الوالي هو المحصل فإنه استخدم قوات الولاية لجمع مال الالتزام من الملتزمين. وكانت مدة الالتزام في بداية الأمر سنة واحدة ومع ضعف السلطة المركزية، بدأ أصحاب الالتزام يحتكرون هذا المنصب لعدة سنوات وقد يورثونه لأولادهم. ازدادت سلطة وسطوة الملتزمين بعد انغماس أصحابها في الحياة السياسية.

آغا الانكشارية :

وهو الذي يرأس حامية الانكشارية في مركز كل ولاية، ويتم تعيينه من طرف آغا الانكشارية في الآستانة. وكانت هذه الحامية تقيم في القلعة عادة،

ويعهد إليها بحراسة الأسوار وأبواب المدينة وفي بعض الأحيان الاشتراك في حملات الوالي المحلية أو حملات السلطان في الجبهات الرئيسية. كانت كل ولاية تتمتع بوحدة أو أورطه أو عدة وحدات من اوجاق Ojacks الانكشارية يجري تمييزها بأرقام ترتيب. وبشكل إجمالي فان حاميات الانكشارية في ست وثلاثين مدينة عربية كبيرة في عام 1685 كانت تتألف من 13793 رجلا(38). وقد اعتمدت السلطة المدنية في فرض سيادتها في مناطق نفوذها على المؤسسة العسكرية الانكشارية. لهذا لعبت هذه الشخصية دورا سياسيا واقتصاديا بارزا في الولايات العربية العثمانية في العصر الحديث. وقد تغاضت السلطات المركزية للولاة، عندما تشكلت فرقا عسكرية موازية لفرق الانكشارية لمساعدتها أو للحد من سطوتها(39). ولهذا استفحلت ظاهرة استخدام الجند المرتزقة في بلاد الشام ومصر مما زاد في عدم استقرار الأوضاع وانتشار أعمال الفوضى والنهب والصراعات بين مختلف القوى المتنفذة في المنطقة بخاصة في القرن الثامن عشر.

النظام القضائي العثماني ومميزاته :

كان القضاء من المهام الرئيسية للهيئة الإسلامية الدينية التي كان يمثلها **شيخ الإسلام**. هذا الأخير الذي لعب دورا أساسيا وبارزا في المسار التاريخي للدولة العثمانية على المستوى العام أما على مستوى كل ولاية، فإن الذي ترأس النظام القضائي كان القاضي وهنا علينا أن نشير أن القضاة في الولايات العربية لم يكونوا من درجة واحدة. فقد كان قضاة دمشق القاهرة القدس، مكة المكرمة، المدينة المنورة، حلب، من القضاة الذين عرفوا بفئة **المولا الكبير** ويتميزون بقدرات علمية كبيرة، وكان عددهم الإجمالي على مستوى كل الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، سبعة عشر قاضيا. وكان **شيخ الإسلام** هو الذي يعينهم في مناصبهم بموجب توجيه فرماني لمدى الحياة . أما الفئة الثانية من القضاة فكانت القضاة العاديون وهؤلاء يتم تعيينهم من طرف قاضي **عسكر الأناضول**Kadi Asker Anatolie. وكان يساعد القاضي في كل ولاية، قضاة من المذاهب السنية الأربعة، كانوا بمثابة

نواب القاضي، وهم تابعون له. بالإضافة إلى عدد من الموظفين في هذا الجهاز كرؤساء الكتاب والكتاب والمترجمين والمقيدون، المسودون، المحضرون البوابون وكلاء المتخاصمين في المحاكم. وكان للقاضي، نائبا ينوب عنه في حالة مرضه أو عزله ففي حالة وفاة القاضي العام وهو في منصبه، يقوم نائبه بتسيير أعمال القضاء حتى نهاية مدة ولايته[40]. والملاحظة التي يمكن أن نشير إليها في هذا الإطار، أن معظم القضاة العامين في الولايات العربية كانوا من أصل رومي إلا أن نوابهم أو قضاة الأقسام الإدارية الصغيرة، كانوا يعينون من العرب. فمثلا في مصر سنة 1798، كان يوجد بها 56 يعملون في مجال القضاء، 36 كانوا أتراكا، من بينهم قاضي عسكر، والباقي كانوا يعينون من العلماء المصريين[41]. وكانت الولايات العربية مقسمة إلى عدة دوائر قضائية، فقد كان في مصر ست عشر محكمة إقليمية. و مدينة القاهرة نفسها كان بها خمس عشرة محكمة، محكمة الباب العالي والشعبة العسكرية والشعبة العربية، واثنا عشر محكمة محلية.

كان القضاة يمثلون الدعامة الأساسية في البنية الإدارية العثمانية، لهذا أولتهم السلطات العثمانية كل الاهتمام ووفرت لهم كل الإمكانيات المادية والمعنوية لتأدية مهامهم. بكل حرية واستقلالية بعيدا عن كل الضغوطات. ولهذا نجد من الناحية النظرية، أن القاضي كان يتمتع بنوع من الحصانة القانونية ضد العزل والمتابعة والنقل وتنزيل الرتبة [42]. ومن الناحية العملية فإن هذه القاعدة لم تراع بدقة، إذ نجد من القضاة الذين لم يبقوا في مناصبهم أكثر من عام واحد إلا في حالات استثنائية. ويمكننا أن نجمل وظائف القاضي فيما يلي:

1 - النظر في القضايا التي تشمل المناكحات والطلاق الولادات الوفيات مكان الإقامة وإقرار الأحوال الشخصية، كالهبة والوصية والنفقة والملكية وشؤون الأوقاف وغيرها من الأمور.

2 - تعيين أساتذة المدارس وموظفي الأوقاف ورجال الإفتاء. وبذلك أشرف القاضي إشرافا عاما على سير العدالة في منطقته، بحيث غدا رقيبا على

تصرفات الولاة والدفترداريين والجند والأوقاف والجمارك والحسبة وتسجيل العقود وتصديق الوثائق. ومكنته صلاحياته هذه من إنصاف الناس من الولاة الظالمين، واستطاع أحيانا نقل أو عزل أمثال هؤلاء الولاة، بالإضافة لمراقبة الأسعار ومكافحة الاحتكار في المواد الغذائية والإشراف على الأخلاق العامة.

3 -كان عليهم أيضا، التأكد من تنفيذ الأوامر الصادرة من استانبول إلى الولاة، في إطار احترام قوانين الشريعة الإسلامية، التي كان العلماء حراسها ومفسريها وكان القضاة يطلعون الحكومة المركزية على مسالك الولاة، وكان بوسعهم في نهاية الأمر شجب تصرفاتهم عندما يرون أنها تستحق التدخل، وهو عمل كان في بعض الأحيان يدفع السلطان إلى عزل هؤلاء الولاة، ومن ثم فإن تدخل القاضي في النزاعات الداخلية بين القوى الرئيسية التي تتنازع على السلطة يمكن أن يكون حاسما. ويظهر تسامح الدولة العثمانية في الناحية القضائية، فرغم أن المذهب الرسمي للدولة كان المذهب الحنفي، إلا أنها سمحت لرعاياها؛ الشافعيين والمالكيين والحنابلة والدروز باختيار قضاة يحكمون اعتمادا على مذاهبهم الخاصة بهم [43]. هذا عن رعاياها المسلمين، أما عن غير المسلمين فإن الشريعة الإسلامية أباحت لكل ملة من الملل، أن تطبق في ناحية الأحوال الشخصية قوانينها الخاصة بها [44].

لم يكن القضاة يتلقون من الدولة أجورا معينة ومحددة مقابل القيام بمهامهم القضائية، وإنما كانت الدولة تسمح للقاضي، أن يأخذ 2، 5 من قيمة المعاملات القضائية التي يتم التقاضي بشأنها ويسمى هذا المبلغ "تكاليف المحكمة". وكانت إيرادات هذه المعاملات ضخمة، وبخاصة في المدن الكبرى التي تكثر فيها القضايا [45]. إلا أن القضاة لم يكتفوا بهذه النسبة بل سعوا لزيادتها، كما سعوا للحصول على دخول أخرى من خلال بيعهم للمناصب التابعة لهم مقابل مبالغ مالية، وقد استطاع القضاة امتلاك بعض الإقطاعيات في دمشق [46].

وفي القرن الثامن عشر، كان قضاة الولايات العادون يعينون لسنة واحدة وفي بعض الأحيان يتم تجديدها والمرشحون لهذه الوظائف كانوا يدفعون حقوق التوظيف وفي أغلب الأحيان كانت هذه الحقوق ضخمة وهامة[47]. وهكذا كان أغلب القضاة يحصلون على مناصبهم من استانبول ليس بكفاءتهم بل بقدر ما يدفعونه للمسئولين من رشوة حيث كان منصب القضاء يباع ويشترى بعد عرضه في سوق المزايدة والمساومة. وكان هذا المنصب يرسو على من يدفع الثمن الأعلى وكانت هذه السوق تعقد سنويا.

أما الشخصية الثانية التي برزت في النظام القضائي فهو؛ المفتي Mufti الذي أعتبر المرجع الرئيسي في المسائل والقضايا الفقهية والمفسر لأي إشكال أو اختلاف قانوني. وكانت مهمة المفتي زيادة على هذا؛ مراقبة القرارات التي تتخذها المحاكم العثمانية على مستوى الولايات بالإضافة إلى أن حكام الولايات كانوا يستعينون بهم لإبداء الرأي في المسائل العامة من حيث تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية [48]. وكان المفتي مثل القاضي، يعين من قبل "شيخ الإسلام في اسطانبول"، وقد يبقى في منصبه حتى وفاته إلا إذا استعفي أو عزل[49]. وكان له مساعدون في تأدية وظيفته كالكتاب والمسودون وأمناء الفتوى.

أسباب فساد الإدارة العثمانية:

يفسر كل من **جب وباوون**، في كتابهما **المجتمع الإسلامي والغرب** أسباب فساد الإدارة العثمانية بالقول: كان عالمهم (موظفو الإدارة) ينقسم إلى حكام ورعايا وهؤلاء الأخيرين مهمتهم توفير حاجيات الفئة الأولى وفقا للمشيئة الإلهية، وكانت النتيجة العملية لهذه النظرة الشرسة؛ أن حلت القيم المالية في كل مكان محل قيم الكفاءة القديمة. فالباشا الصالح، هو الذي يسارع في تقديم الكميات والمنقولات النوعية التي تتطلبها الخزانة الإمبراطورية، ولم يكن هذا سوى خطوة نحو الفساد...[50]. وبذلك ترك المجال واسعا لانتشار ظاهرة الفساد في جميع مجالات الإدارة العثمانية، وتغاضى العثمانيون على شيوع ظاهرتي

المحسوبية والرشوة وبيع الوظائف الإدارية بل حتى القضائية والدينية وأصبحت هذه السلوكيات من الأمور الطبيعية فتعود عليها الناس وألفوها [51]. وأسباب شيوع الرشوة يفسرها "كرد علي" بقوله: "أن الموظفين والعمال كانوا يعفون على الغالب من العقوبات مهما أجرموا، لا يعاقبون بأكثر من أن ينقلوا من ولاية إلى أخرى فيمثلون في الثانية ما مثلوه في الأولى [52]. وقد لاحظ المؤرخ المغربي **أبو القاسم الزياني** Abou el kassem el Ziani صاحب كتاب **الترجمانة الكبرى** تفشي الرشوة في المجال القضائي، إذ قال "...هذه عادة قضاة المشرق كلهم نسأل الله السلامة العامة في هذه الورطة فقد عمت البلوى في الدولة العثمانية في القسطنطينية وبلاد الترك ومصر وبلاد الشام والعراق... وباعوا أخرتهم بدنياهم متفقين على ذلك من غير توقف ولا تأمل ولا تخوف ولا استحياء ولا تستر فإنهم عندهم جباية في أصول يسمونها بالمحصول، فنجد القاضي يناضل على قبضه من غير ارتياء ولا استحياء ولا حشمة ولا اعتبار لشفقة أو رحمة كأنه حق واجب ويزاد الجليس والحاجب فيا حسرة على الأحكام الشرعية المرضية المرعية فقد ضاعت حقوقها وشاع عقوقها" [53].

والآفة الثانية، هي بيع المناصب الحكومية على مختلف مستوياتها ودرجاتها من الصدر الأعظم إلى الوالي إلى الدفتر دار إلى القاضي حتى آخر منصب في السلم الإداري. ويعود تاريخ بيع المناصب إلى عهد سليمان القانوني. وفي تقرير أحد قناصل البندقية، في أوائل القرن الثامن عشر؛ أن الباشوات السورية كان كل منهما يكلف صاحبها من 80 إلى 100 ألف دوقة ومنصب الدفتر دار من 40 إلى 150 ألفا، وأقل من هذه القيمة للقاضي[54]. وبذلك طبق المزاد العلني، على الوظائف والأراضي والامتيازات من كل نوع. فكانت النتيجة؛ أن المسئول الذي يفوز بمنصب يكون همه الأوحد تعويض الأموال والمبالغ التي دفعها للحصول على منصبه وذلك بشتى الطرق والأساليب الممكنة. وكان لهذا الموقف الاستهتاري واللامبالاة من جانب الإدارة العثمانية، أثرا في الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية والعسكرية والاجتماعية التي حلت بالمجتمعات العربية في المشرق العربي في القرن الثامن عشر.

مصادر ومراجع الفصل الرابع :

1 ـ عبد الكريم غرايبية : المرجع السابق، ص 144.

2 ـ عن مصطلح الإيالة . أنظر؛

- INALCIK .H / DANS ENCY... DE L ISLAM

3 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص 217.

4 . وهي : الرقة، بغداد، البصرة، الموصل، حلب، الشام، طرابلس، اليمن، مصر طرابلس الغرب تونس، الجزائر. أنظر؛

RAYMOND ANDR : LES GRANDES VILLES ARABES A LEPOQUE OTTOMAN . SINDIBAD. PARIS 1985.

5 ـ جب وباوون : المرجع السابق ، ص 194.

6 . أحمد مرسي الصفصا في : الدولة العثمانية والولايات العربية . في كتاب؛ الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. تونس 1984. ص 324 الهامش56.

7 ـ أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص 116.

* ـ عن الإدارة العثمانية في مصر، أنظر :

SHAW. SIR : THE FINANCIAL AND ADMINISTRATION ORGANISATION OF OTOMAN EGYPTE. PRINCETON. 1962. PP.1-2

8 ـ جلال يحى : المرجع السابق، ص 164.

9 ـ جلال يحي : نفســه، ص 165.

10- RAYMOND. A / op. cit. p 26.

11 ـ رافق عبد الكريم : المرجع السابق، ص 98.

12 ـ عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص 112.

13 ـ عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص 114.

14 ـ ليلى الصباغ : المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني .وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق .1973. ص21.

15 ـ عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص 114.

16 ـ أحمد الصفصافي: المرجع السابق، ص 331.

17 ـ فاروق عثمان أباضة: الحكم العثماني في اليمن 1872 - ١٩١٨. 1918. بيروت 1979. ص 20.

18 ـ حسين بن محمد : ماضي الحجاز وحاضره ، جدة ، 1930. ص 94.

19 ـ عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 65.

20 ـ عبد العزيز الشناوي : نفسه ، ص 65.

21 ـ عبد الرحمان الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار . ج 2 . القاهرة ، مطبعة بولاق ص21

22 ـ عبد الكريم غرايبية : المرجع السابق، ص 60.

23 ـ جب وباوون : المرجع السابق، ص 7 ، ج 1.

24 ـ جب وباوون : نفسه ، ص 210.

25 ـ جلال يحي : المرجع السابق، ص 61.

26 ـ جلال يحي : المرجع السابق ، ص 161.

27 ـ محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 142.

28- BELIN.LAPROPRIETE FONCIERE.DANSENCYOFISLAM.P 24-04.

في دراسة قيمة للمؤرخ الفرنسي ANDRE REMOND ، لوحظ أن النسبة المئوية للولاة الذين يبقون في مناصبهم لمدة ثلاث سنوات أو اكثر تهبط من 47.9 بين عامي 1568 ـ 1574 إلى 10/ بين عامي 1632 ـ 1641. وغالبا ما كانت هذه الممارسة الخاصة باستبدال الولاة على مدد قصيرة تزداد احتدادا من جراء التوترات السياسية المحلية التي كانت تؤدي إلى تعاقب سريع للولاة . وهكذا ، فبين عامي 1760 و 1765 شهدت القاهرة تعاقب ثمانية ولاة، وفي حلب تعاقب أربعة ولاة ما بين 1688 ـ 1689. روبير مونتران : المرجع السابق ج 1 ، ص 531.

29 ـ يشيرميخائيل الدمشقي، "تاريخ حوادث الشام ولبنان " في ص 45 أنه ؛عندما عزل الباشا يوسف

الكلنج عن ولاية دمشق ، بلغ الذهب الذي أصطحبه 12 صندوقا.

30- RUSSEL. SEE/ THE NATURAL HISTORY OF ALLEPO. LONDON PP. 315-316

31 ـ جب و باوون : المرجع السابق ، ص 216.

32 ـ ليلى صباغ : المرجع السابق ، ص 132.

33 ـ يوسف تعيسة : مجتمع مدينة دمشق ما بين 1772 ـ 1840. دار طلاس دمشق 1986. ج1، ص 215 .

34 ـ يوسف نعيسة : نفسه ، ص 215.

35 - RUSSEL. SEE . op. cit. p 322..

36 ـ عبد الكريم غرايبية : المرجع السابق ، ص 10.

37 ـ نقلا عن كرد علي ؛ حضارة الإسلام . ج2 ، ص 309.

38 -RAYMOND. A. op cit. p 24

39 ـ روبير مونتران : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 537.

40- : THE PROVINCE DF DAMASCUS . 1723 –1783. RAFEK . A KHAYAT. BEIROUT. 1966. P. 44.

41- RAYMOND A . op cit. p. 29.

42- ALBERT H LYBER. THE GOUVERNEMENT OF THE OTTOMAN EMPIRE IN THE TIME OF SULEIMAN THE MAGNIFICENT. HARVAR UNIV. PRESS 1913. PP. 217-218

43 ـ المشرق : 31 ، 77 ، 86.

44 ـ عبد الكريم غرايبية : سوريا في القرن التاسع عشر . القاهرة 1962. ص 54.

45 ـ عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ن ص 32.

46 ـ يوسف نعيسة : المرجع السابق ، ض 442.

47- RAYMOND . op cit. .p 28.

48 ـ عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 432.

49 ـ يوسف نعيسة : المرجع السابق . ص 444.

50 ـ جب وباوون : المرجع السابق ، ص 15.

51 ـ محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 148.

52 ـ كرد علي : تاريخ الحضارة الإسلامية. ج 2 ص 309.

53 ـ يوسف نعيسة : المرجع السابق ، ص 279- 278.

54- LAMMENS. H/ LA SYRIE. PRECIS HISTORIQUE. 2 VOL. BEIRUT 1914.P61.

الفصل الرابع

الوضع الاقتصادي في الولايات العربية العثمانية

- التجارة ودور الجاليات الأجنبية
- الصناعة ونظام الطوائف
- الزراعـة ونظام الإقطاع الالتزام
- خصائص ومميزات الزراعة في العهد العثماني

التجارة والمبادلات التجارية :

كان لطبيعة الحكم العثماني دورا في تطور وازدهار التجارة ؛ إذ أن الدولة العثمانية ألغت القيود والعراقيل، التي كانت تعيق حركة الأفراد في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة في أي بلد من البلدان، التي انضوت تحت السيادة العثمانية وكانت النتيجة لهذا الموقف من جانب الدولة العثمانية ؛ استمرار التبادل الاقتصادي بين المناطق العربية، وتطور وتيرة العلاقات الاجتماعية والحضارية بين البلدان العربية الإسلامية[1]. وهكذا يتضح، أن حركة التجارة والمبادلات التجارية بين الولايات العربية، إبان العهد العثماني كانت مستمرة ومزدهرة دون أن تصادف عوائق تحد منها بل أنها وجدت التشجيع الدائم من جانب السلطة المركزية في الآستانة. ومن الأمثلة التاريخية التي تظهر لنا الموقف الإيجابي للدولة العثمانية ؛ هو تلك العناية الفائقة بالطرق التجارية الإستراتيجية وبناء الخانات لخدمة القوافل وتوفير الحماية العسكرية لبعض الممرات والمعابر المائية وتخفيض الرسوم الجمركية ومنح الامتيازات والتسهيلات للتجار الأوربيين لتنشيط الجانب التجاري. زيادة على هذا الأمر نجد أن فريضة الحج كانت قد ارتبطت بالنشاط التجاري في البلاد العربية والإسلامية في الحقبة العثمانية. فمن خلال احترام العثمانيين للتقاليد الإسلامية، ازدهرت العمليات التجارية في المجتمع الإسلامي إبان مواسم الحج. ومن الصور التي تؤكد هذا ؛ إعفاء التجمعات الاقتصادية الموسمية الصغرى، التي كانت تقام على هامش المناسبات الدينية. ثانيا، إعفاء بضائع الحجاز من الرسوم وعدم تفتيشها من طرف السلطات الجمركية، سواء أكانت هذه البضائع التجارية تأتي مع القوافل البرية أو البحرية [2]. لهذا نجد قليلا من الحكام العثمانيين من كانت لديهم الجرأة اللازمة لوضع العقبات في طريق الحج إلى البقاع المقدسة، بل كانت السلطات العثمانية تجند كل إمكانياتها المادية والبشرية والمعنوية، لاستقبال هذه الظاهرة وإنجاحها حتى قبل انطلاقها وتشدد السلطة المركزية في الآستانة على ولاتها على توفير كل الشروط الضرورية والمتاحة لإنجاحها دون أية قلاقل أو اضطرابات[3]. وعملت في هذا الإطار على

تحسين الحصون والقلاع التي تحمي طرق القوافل وتهيأة نقاط الاستراحة والتزود بالماء والغذاء، زيادة على تخصيص جانب من ميزانيات الولايات لتمويل القافلة بما تحتاج. ففي أواخر القرن الثامن عشر، جرى تخصيص نحو 125.000.00 بارة كتكاليف انتقال وإعاشة لألف جندي مكلفين بحراسة القافلة، وإعانات مالية للبدو، سعيا إلى كسب مساعدتهم وودهم.

تظهر آثار السياسة العثمانية في تطور التجارة في عدة ميادين ومجالات كان أهمها؛ عودة النشاط الاقتصادي إلى السوق العربية منذ القرن السادس عشر بعد أن عرفت هذه الأخيرة ركودا نتيجة التطورات والمتغيرات التي رافقت اكتشاف طريق الرجاء الصالح. وبدأت المدن العربية مثل دمشق بغداد، القاهرة، طرابلس دمياط، تشهد نشاطا تجاريا متزايدا، وبدأت تعود إلى هذه المدن عمليات التبادل التجاري فيما بينها. فبدأت تظهر في هذه الأخيرة أسواق متخصصة داخل أسواقها، كما عرفت تطورا آخر، هو ظهور الوكالات التجارية والمهنية والخانات المتخصصة كذلك أصبحت هذه الأسواق والوكالات والخانات بمثابة منظمات تجارية كبيرة لكل منها أسلوبها في التعامل التجاري[4]. وقد انتظم التجار كل حسب تخصصه في مجموعة من الطوائف مثل بائعو الطباق، الصابون، الأقمشة البن، البهارات... الخ. وتمركز تجار كل سلعة معا عادة في الأسواق. وكان يرأس كل سوق، شيخ مسئول، مهمته الإشراف على كل التجار وأرباب الحرف وتسوية المنازعات التي تحدث بينهم، والمحافظة على تنظيماتهم الداخلية [5]. زيادة على المحافظة على مهنة العمل التجاري، والتدخل لمنع ارتكاب أي عمل يمس بشرف المهنة من غش وتزوير واحتيال، وكان يساعده في مهامه هذه في حالة غيابه نقيب التجار Amine el Toujar. وكان يرأس هؤلاء الشيوخ الشاه بندر التجار Shah Bandar el Toujar. وتذكر المصادر أن هذا المنصب كان في حقيقة الأمر، منصبا فخريا ليس إلا. وكان من مهام صاحبه، الفصل في المنازعات بين التجار الكبار، ولذا فإن شغل هذا المنصب كان يحتاج إلى موافقة السلطات الحكومية[6].

دور الجاليات الأجنبية:

زيادة على دور الدولة العثمانية في تسيير سبل التجارة وتنشيطها في مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية، والاهتمام بطرق المواصلات وبخاصة البرية منها ورعايتها، ببناء الكثير من القلاع والحصون، كنقاط حماية لهذه الطرق من الهجمات المباغتة من جانب البدو وترميم وبناء الكثير من الخانات على جوانب هذه الطرق، كنقاط استراحة للمسافرين وهذا الاهتمام من جانب الدولة بشبكة المواصلات البرية أثار إعجاب الأوربيين أنفسهم(7).

كان لتوافد الجاليات الأجنبية للبلاد العربية، دور في الانطلاقة الاقتصادية التي عرفتها البلاد العربية في العهد العثماني. وهذا بسبب التسهيلات المشجعة التي منحتها الدولة العثمانية لاستقطاب الأجانب إلى أراضيها. وتذكر بعض الدراسات أن الحكم العثماني، بإيجاده علاقات تجارية مع دول أوربا، أعاد لهذه البلاد تدريجيا حركة أسواقها النشيطة ومنع الانحطاط الكلي لتجارتها الخارجية الذي أصابها إثر اكتشاف طريق الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين. وكان مدخل هذه التسهيلات المعاهدة التجارية الشهيرة، التي أبرمها سليمان القانوني مع فرا نسوا الأول، والتي بموجبها فتحت الدولة العثمانية موانيها وولاياتها بترحاب وتسامح كبيرين أمام التجار من كافة البلدان الأجنبية، دون قيد أو شرط (8). وتلت هذه المعاهدة، معاهدة1581 مع بريطانيا، التي أنشئت بموجبها **شركة الشرق الأدنى أو الليفانت** Levant. وأجبر التجار الإنكليز في الشرق للانضمام إليها والخضوع لقوانينها. كما أن أي تاجر فرنسي لا يستطيع أن يتاجر في الشرق إلا إذا كان ينتمي إلى **غرفة التجارة بمرسيليا** Chambre de Commerce de Marseille . وقد تشابهت النظم التي تسير هذا النوع من الشركات، فقد كان التجار ينتظمون في شكل جاليات تقيم في **أساكل** Escales، وكان يرأس الجالية قنصل يتبع شركة. وبهذا الشكل، فإن القنصل كان يمثل الشركة ومصالحها في المنطقة أكثر مما يمثل حكومته. فهو يرعى المصالح التجارية أكثر مما يرعى المصالح السياسية. وقد كان القناصل الفرنسيون يعينون من هؤلاء التجار أنفسهم، ثم تحول الأمر مع القرن

السادس عشر في تحويل القناصل إلى موظفين ملكيين وحرم عليهم الاشتغال بالتجارة.

هذه بعض ملامح السياسة التجارية للدولة العثمانية، وسوف تثبت الأيام مدى خطأ هذه السياسة، بعد أن ألحقت الضرر بالبلاد والعباد. فالمتتبع لتطور النشاط الاقتصادي وبخاصة التجاري منه في العهد العثماني يلاحظ؛ أن الانفتاح الاقتصادي الذي أظهرته الدولة العثمانية كانت له أثار إيجابية وحسنة في نمو الحياة الاقتصادية في مراحلها الأولى أي في القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى إلى بداية القرن الثامن عشر. لكن طفت على السطح عوامل أخرى ساهمت من جانبها في الانهيار الاقتصادي الذي سوف تشهده الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر[9]. ومن هذا يمكننا، أن نجمل أثر الجاليات الأجنبية في تطور النشاط التجاري فيما يلي:

1 - عودة التجارة الخارجية إلى حركتها، من خلال إحياء الطرق التجارية البرية القديمة التي كانت تربط المنطقة العربية بأقصى آسيا وإفريقيا. حيث عجت طرق الصحراء بالقوافل الضخمة التي كانت تنقل السلع والبضائع من الهند وفارس والعراق، إلى مدن الشام الداخلية كدمشق وحلب. والبضائع الأوربية والشامية والمصرية والحجازية إلى بلاد العراق وفارس وشرقي آسيا. هذا عن الطرق البرية أما من جانب البحر ، فإن الموانئ العربية عرفت نشاطا كبيرا وأكتضت بالمراكب والسفن من مختلف الأحجام .وأخذت بلاد الشام تتصل بمصر من جهة و أزمير و القسطنطينية من جهة أخرى. فكثرت المراكب الأوربية وتعددت رحلاتها مما أوجد حركة أوسع مدى بين الساحل السوري والساحل المصري، لاسيما أن الجاليات الأوربية أخذت على عاتقها أن تقوم بجزء من التجارة الداخلية بين هذه المناطق[10].

2 - اشتهار عدة مدن ومناطق وسيطرتها على التجارة الداخلية والخارجية في المشرق العربي، ومن هذه المدن التي وصلت إلى أوجها نذكر، القاهرة والمدن

الشامية، وبخاصة حلب دمشق بغداد البصرة. وتعود شهرة مدينة حلب لاعتبارها بوابة للطريق التجاري إلى بغداد وهو الطريق الرئيسي للمبادلات التجارية القائمة مع بلاد فارس والخليج العربي والهند. ولهذا كانت صادرات هذه المدينة للدول الأوربية تشمل بضائع مستوردة من بلاد فارس وبلاد العرب كالجوز والنحاس والقطن والحرير[11]. وقد لعبت المدن المصرية دورا أساسيا في تنشيط الحركة التجارية بفضل الموقع الإستراتيجي الذي كانت تحتله مصر، مما رشحها أن تلعب الدور المحوري والرئيسي الذي تتم عن طريقه عملية التبادل التجاري والاستثمارات الاقتصادية بين البلدان العربية. فمن مصر كانت تخرج القوافل التجارية إلى مختلف المناطق العربية في المغرب والمشرق على السواء وإليها تعود هذه القوافل محملة بمنتجات هذه المناطق، وهي بذلك تعتبر مركزا لعمليات التصدير والاستيراد مع كل البلدان الإفريقية والآسيوية والأوربية[12]. وقد كانت مصر تصدر بضائع تأتي أصلا من بلاد العرب وتقوم بتصديرها من جديد. ومن بين هذه البضائع البن، والبخور، الصمغ العقاقير. وتستورد من أوربا المنتجات الثقيلة والسانان والورق والأواني الزجاجية والمعادن والبضائع المصنوعة من الحديد والأسلحة والتوابل والأخشاب[13].

اشتهرت القاهرة، كأكبر وأغنى مدينة تجارية في منطقة الشرق العربي وذلك بفضل أسواقها التي كانت تعج بالتجار الأوربيين من مختلف الجنسيات، زيادة على التجار المغاربة والشوام والحجازيين الذين كان كل منهم يعد بمثابة شركة استثمارية تقوم بأنشطة اقتصادية متعددة، على مستوى السوق المصرية المحلية من ناحية والسوق العربية من ناحية أخرى، وفوق ذلك تقوم هذه الأسواق بعملية الاستيراد والتصدير من والى أوربا والهند وبلدان الشرق الأقصى والقارة الإفريقية[14].

كان ينتظر من سياسة الانفتاح التجاري التي أظهرته الدولة العثمانية تجاه الأجانب، أن ينتج عن هذه الأخيرة تيارات داخلية تتفاعل وتتجاذب مع أعماق المجتمع وآلياته. إلا أن تأثيرات الجاليات الأجنبية في الولايات العربية كانت محدودة

ومقتصرة على جزء من هذا المجتمع وليس المجتمع برمته. فقد كان المستفيد الوحيد من هذا النشاط الاقتصادي التجار الأوربيون وبعض الجماعات المحلية العاملة معها كالطائفة المسيحية واليهودية وبعض الأسر الأرستقراطية المسلمة. لهذا نلاحظ، أن التجارة الخارجية في القرن السابع عشر بالذات على الرغم من ازدهار بعض المدن ورخائها الظاهر، لم تحقق تقدما حقيقيا لا في أساليبها المتبعة ولا في انفتاح أفقها أو زيادة رؤوس أموالها الوطنية.... بل تراجعت عما كانت عليه وخرجت تدريجيا من أيدي أصحابها الوطنيين، لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأجنبية[15].

كان يمكن تفادي هذه الآثار المدمرة التي مست بنية الاقتصاد العربي في الصميم لو كان هناك تنظيم حكومي يدافع عن مصالح المجتمع من الأخطار المحدقة به، لو لم يقف المجتمع العربي نفسه موقفا منكمشا وسلبيا ونافرا نابذا كل تطوير في الحياة التجارية وأساليبها ونظمها، فبقي محافظا على طرقه العتيقة متقوقعا حول نظمه السابقة البدائية تاركا الأمور تفلت من يديه دون أن يشارك أو يحرك ساكنا. وصفوة القول؛ أن تجارة الجاليات الأجنبية قد أنعشت دون شك التجارة الخارجية، وحولتها إلى تجارة عالمية وأوجدت حركة اقتصادية عامة في البلاد العربية وبخاصة في القرن السادس عشر، ولكن هذا الإنعاش كان محدودا وسطحيا ولصالح قلة ضئيلة جدا من مجموع السكان[16].

اعتمدت التجارة الداخلية على المسالك البرية والبحرية، فالمسالك البرية هي الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية وقوافل الحجاج. وأولى الطرق كانت تلك التي تربط بين بلدان المغرب العربي ومصر ثم الحجاز مرورا بأقاليم المغرب العربي المختلفة[17]. وثاني هذه الطرق كان ذلك الذي يربط بلاد الشام ومصر عبر صحراء سيناء. وثالث طريق بري ذاك الذي يربط شبه الجزيرة العربية بالبلدان العربية الأخرى. وأشتهر كذلك الطريق البري بين بغداد ودمشق. هذا عن أهم المسالك البرية التي اشتهرت بها المنطقة العربية. أما عن المسالك البحرية فهي محصورة في الرحلات البحرية بين مختلف الموانئ العربية الواقعة على الساحل المتوسط من ناحية وكذلك بين الموانئ العربية الواقعة على سواحل البحر الأسود

من ناحية ثانية وموانئ الخليج العربي من ناحية ثالثة.وهناك ملاحظة، يجدر بنا أن نشير إليها هنا وهي أن السفن التي كانت تقوم بنقل البضائع بين الموانئ العربية الواقعة على سواحل المتوسط في غالبها كانت سفن يونانية وتركية وأوربية. وكان التجار يقومون باستئجارها لنقل البضائع إلى الموانئ التي يرغبون في نقل بضائعهم إليها. أما عن السفن التي كانت تقوم بنفس المهمة في سواحل البحر الأحمر والخليج العربي فقد كانت سفنا عربية إسلامية[18]. وقد اشتهرت الحركة التجارية التبادلية بين مصر وبلاد الشام عبر المسالك البرية عن طريق القوافل وعن الطريق البحري بين موانئ بلاد الشام مثل اللاذقية وبيروت وعكا إلى موانئ مصر على المتوسط مثل دمياط، الإسكندرية، الرشيد. وقد أشرنا سابقا، إلى أهمية الحج في تنشيط الحياة التجارية بين البلاد العربية في العهد العثماني، وفي هذا الإطار استفادت كل من دمشق والقاهرة من مواسم الحج السنوية وبخاصة مدينة دمشق، التي كانت تجني أرباحا أكثر، إذ أن القافلة السورية كانت في المقدمة من حيث حجمها وأهميتها... مما أدى في الواقع إلى وضع أسس الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به مدينة دمشق في العصر العثماني. كان الحجاج بصفة عامة يقومون بالتجارة في طريقهم إلى الحجاز، إذ يبيعون بضائع بلادهم أثناء الرحلة ويستعملون ما يقبضونه من أموال في شراء التوابل والآلي وبن بلاد العرب والموسلين والفلفل من مكة ثم يبيعون ذلك في طريق عودتهم[19]. فمثلا كان الحجاج المغاربة يحملون معهم السلع المغربية ليبيعونها في المدن والقرى المصرية التي يمرون بها أثناء رحلتهم وكذلك يفعلون في المدن الشامية والحجازية وفي طريق عودتهم يحملون معهم السلع المشرقية من حجازية وهندية وشامية ومصرية ليبيعونها في بلدانهم [20].

وعن طبيعة المبادلات التجارية بين البلدان العربية في غير موسم الحج فيمكن الإشارة إلى كثافة المبادلات التجارية وضخامتها بين بلاد الشام ومصر، فقد كانت هذه الأخيرة تستورد من سورية كميات كبيرة من غزل الحرير ومواد خام مما تحتاج إليه مصانع النسيج مثل النيلة وكمية من المنسوجات السورية، والصابون وزيت

الزيتون والتين والمشمس والشمع. وكانت هذه البضائع تنقل بالبحر من الموانئ السورية إلى دمياط. وكانت سورية تستورد الفول والعدس والقمح وبعض المنسوجات الكتانية والحريرية والسكر والجلود [21].

الصناعة ونظام الطوائف:

ارتبط النشاط الصناعي في الدولة العثمانية، بنظام الطوائف أو الحرف الذي كان سائدا في المجتمعات العربية الإسلامية. وكانت الطوائف عبارة عن هيئات مستقلة ذات تنظيم خاص وكيان معين، ينظم إليها في أغلب الأحيان كل مشتغل بالصناعة أو بالتجارة. ومنه، فإن الطائفة هيكل يضم أصحاب الحرفة أو المهنة الواحدة. ونظام الطائفة يعتبر تطور تاريخي لنظام الفتوة؛ الذي عرفته بعض أقطار العالم الإسلامي والذي شهد تطورا ونضوجا في نهاية العصر العباسي. وكانت منظمات الفتوة عبارة عن تنظيمات اجتماعية شعبية ضمت إليها أصحاب الصنائع في المدن الإسلامية وتميزت بضوابط أخلاقية رفيعة مثل المروءة والكرم والإيثار[22] وتذكر بعض المصادر؛ أن تاريخ نشأة الطوائف العربية يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة العثمانية بوقت طويل أي إلى القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي. وتؤكد هذه المصادر أن هذا النظام إرتبط ارتباطا وثيقا في ظهوره، بحركة ثورية إسلامية هي حركة القرامطة، حيث ظهرت طوائف الحرف كهيئات معارضة للسلطة الحاكمة [23].

وبعد انضمام البلاد العربية للدولة العثمانية، حافظت المنطقة العربية على طبيعة هذه التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بها، باعتبارها من التراث الحضاري لهذه البلاد. الذي يجب المحافظة عليه. ومن جهة، فقد سهل هذا التنظيم من مهمة الدولة في تسيير شؤون المجتمعات العربية الإسلامية، لأن الفرد لم يكن يعرف السلطة الحكومية، إلا من خلال طائفته التي يتولى **شيخ الطائفة** مهمة الوساطة زيادة على أن نظام الطوائف كان يعمل على تماسك المجتمع وصموده وتربية الناس وتهذيبهم والترفيه عنهم. أما عن النظام الداخلي لطوائف

الحرف، فرغم تعداد أصنافها إلا أنها كانت تتبع نفس النظام العام فقد كان لكل نوع من الأصناف قانون خاص، يعرف ب الدستور تتعلق أحكامه بالقضايا المالية للحرفة وبخاصة ما يتعلق بتحديد أجور العمال والصناع، وتقدير كمية الضرائب المفروضة على الحرفة. فمثلا تكشف سجلات ولاية البصرة في القرن السادس عشر عن وجود عدد كبير من دساتير العمل مثل دستور للقصابين والدباغين والعطارين [24]. بالإضافة إلى تميز الطوائف بقوانين تنظيمية خاصة حددت العلاقة داخليا بين أعضائها فيما بينهم وخارجيا بينهم وبين السلطة الحاكمة. كان لكل طائفة دستورها غير المكتوب من عادات وتقاليد موروثة من القدم [25]. أما عن تمركز هذه الطوائف الحرفية في المدن فقد كانت كل صناعة تتركز في حي خاص وبذلك وجدت شوارع بكاملها تقوم فيها صناعة واحدة مثل حي الدباغين النحاسين وأخرى تتركز فيها مصانع الحلوى. وقد حافظت الحرف على درجاتها التقليدية الثلاث المبتدئ - الصانع - المعلم، وكان لكل حرفة وطائفة (شيخ) أو (كاخيا) ومن مهامه:

1- تمثيله للطائفة لدى السلطات الحكومية يدافع عن مصالحها. فكلما أرادت الدولة النظر في نظم تلك الطوائف أو تحصيل ما تفرضه عليها من ضرائب أو الفروض الإجبارية، خاطبت في ذلك شيخ الطائفة الذي بدوره يقوم بتوزيع المطلوب إلى أفراد الطائفة وجمعه وتسليمه للسلطة الحاكمة [26].

2 - إشرافه على الشؤون الإدارية والمالية للطائفة وحل المنازعات الداخلية ورعاية المراسيم والحفلات التي تقيمها الطائفة، بالإضافة على المحافظة على النظام الداخلي ووحدة الطائفة، ومعاقبة المذنبين وتعيين الأسطوات والمعلمين [27]. وقد يكون للحرف جميعا رئيس أعلى يمثلها باسم شيخ المشايخ، كما هو الحال في مدينة دمشق [28].

أما عن أثر نظام الطوائف في النشاط الصناعي؛ فقد بقي هذا الأخير محافظا على سماته وخصائصه العامة التي كان عليها قبل مجيء العثمانيين إلى البلاد

العربية. ويشير كل من "جب وباوون" ؛ أن الصناعة بقيت أكثر النظم الاجتماعية في الشرق الإسلامي حفاظا على تنظيمها وطرائقها التقليدية، ومنه حافظ الصناع على ما درج عليه أسلافهم في العصور الوسطى من طرائق الحرف وعمليات الصناعة[29]. ورغم التحديات الخارجية التي واجهت الصناع والصناعة في العهد العثماني من جراء المتغيرات التي رافقت الثورة الصناعية في العالم. إلا أن الحرفيين بقوا يتبعون نفس الأساليب القديمة في ميدان الصناعة ولم يقبلوا بأي تغيير أو تجديد، بل في كثير من الأحيان راحوا يستنكفون من استعمال الآلات الحديثة التي كان يستعملها أقرانهم في الصناعة من الأجانب. لهذا ارتفعت تكاليف المنتجات الصناعية في الولايات العربية عن مثيلاتها من الصناعات الأجنبية [30]. وبذلك نجد أن الطوائف قد حافظت على مستوى الحرف وأوقفت المنافسة الخفية وخدمت أهداف مجتمع يقوم على تأمين احتياجات أفراده فقط لا غير.

ومن السلبيات التي ألحقها نظام الطوائف بالنشاط الصناعي، أنه لم يكن بإمكان صاحب الحرفة أو الصنعة أو التاجر، أن يصنع أو يبيع شيئا خارج النطاق المسموح به لطائفته، أو إدخال أي إجراء أو تغيير في الطرق القائمة، وإن حاد عن ذلك يعاقب أشد العقاب ليكون عبرة لمن تخول له نفسه التطاول على قوانين الحرفة. أن يتطاول على قوانين الحرفة أما عن التدخل الحكومي في سير النشاط الصناعي فقد كان في بداية الأمر قليلا. إلا أن الحكومة العثمانية كانت تتدخل لتحديد أسعار المصنوعات، ولهذا لم يكن من الممكن أن تباع سلعة ما بسعر أعلى من التسعيرة الحكومية المحددة. وكان البائعون أحرار في أن يبيعوا بأسعار تقل عن التسعيرة الحكومية إذا أرادوا ذلك. إلا أن الرقابة الحكومية على الحرف الصناعية ازدادت وكثر تدخل الدولة في شؤون الحرف، واشتد هذا التدخل في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، مما أفقد هذه الحرف تلك الاستقلالية التي كانت تتمتع بها سابقا بالإضافة إلى أن هذا التدخل قلل من كفاءة ومن دور هذه الحرف في الحياة العامة [31].

والشيء الملفت للانتباه، أنه رغم الأهمية التي كانت تتمتع بها الحرف الصناعية في حياة المجتمعات العربية؛ كان ينتظر من هذه الأصناف القيام بدور فعال في التوجيه السياسي والحكومي وذلك بفضل انسجام أفرادها وتعاونهم لكن انصراف الطوائف إلى أعمالها وغلبة الصبغة الدينية المحافظة عليها جعلها بعيدة عن حركات التمرد والعصيان. إلا أن الأمر الذي يجب أن نقر به، هو أن هذه الأصناف أو الطوائف استطاعت أن توفر الحماية للسكان المدنيين ضد أعمال الطغيان والاستغلال وأعمال الاضطهاد التي كانت تصدر بين الفينة والأخرى من جانب الحكام [32]. وفي هذا الإطار يجدر بنا الأمر أن نشير؛ أن أهمية الطوائف ازدادت بعد اندماج أفراد الانكشارية والأوجاقات المحلية في أوائل القرن الثامن عشر، في سلك طوائف الحرف، وذلك في كل من دمشق، حلب، القاهرة بغداد، حتى أضحت الطوائف الحرفية مثلا في القاهرة، محتكرة تقريبا على الجند وأبناء الجند وقد سجل لنا هذه الظاهرة الرحالة الفرنسي VOLNEY في رحلته[33].

كانت أهم المصنوعات الرائجة إبان العهد العثماني في الولايات العربية المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية، واشتهرت بها كل من العراق وسورية ومصر، زيادة على هذه الصناعات راجت أيضا صناعة الزيت وصناعة الزيتون والصابون والشمع وصناعة القوالب، بالإضافة إلى صناعة حرفة النقش على الخشب وعلى المعادن. لكن علينا أن نشير هنا أن المواد الأولية لهذه الصناعات الأخيرة كانت تستورد من أوربا.ورغم ما قيل عن مستوى ومردودية الصناعة في العهد العثماني، إلا أنها بقيت متطورة وبعيدة عن التأزم والتدهور حتى نهاية القرن الثامن عشر. ونستدل على ذلك، أن الصناعة النسيجية من القطن والحرير كانت في وضع حسن، وكان إنتاجها يكفي جاجة المستهلك والأسواق العربية، بل ويصدر بعضه إلى الخارج. لكن أساليب الصناعة بقيت تقليدية وبدائية معتمدة على الجهد العضلي، لهذا بدا أنها لا تستطيع مجاراة الصناعات الأوروبية التي اعتمدت على المكننة والتقنيات الفنية الحديثة التي تقلل من الجهد العضلي مقابل مردود أوفر. وسرعان ما بدأ الانحدار والتدهور في مطلع القرن التاسع عشر حين بدأت

الصناعات الأوربية تغزو الأسواق العربية وبخاصة بعد الحرب النابليونية. إلا أن أحد المؤرخين المعاصرين ينفي هذا الأمر بقوله: "... إن العثمانيين حتى وهم في أحسن أحوالهم كانوا متخلفين كثيرا عن معاصريهم من الأوربيين فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية واستيعابها ويرجع ذلك من ناحية إلى تخلف الفكر الاقتصادي وإلى الإنخفاظ المستمر لقيمة العملة من ناحية أخرى، وهي عملية بدأت في الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر قبل تدفق الذهب والفضة من أمريكا بوقت طويل... ويرجع أيضا إلى انعدام أي محاولات جادة لتطوير قوى الإنتاج وعدم انتهاج أي سياسات تجارية محددة المعالم" [34].

وقد ساهمت عدة عوامل في تدفق البضائع الأوربية على الأسواق العربية بخاصة في القرن التاسع عشر نذكر منها: السلام واستقرار الأمن في البحر الأبيض المتوسط تحسن وسائل النقل البحري التي سهلت في وصول تلك البضائع إلى المنطقة بتكلفة متحفظة، زيادة على ما تمخض عن مختلف المعاهدات التجارية، التي جمدت الرسوم على الواردات عند مستوى منخفض وفتحت أبواب هذه الأسواق على مصراعيها وكانت النتيجة؛ أن أصبحت الرسوم الداخلية التي يدفعها المنتجون المحليون في الدولة العثمانية أعلى من الرسوم التي يدفعها الأجانب على الواردات. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل؛ سلبية الدولة العثمانية تجاه النشاط الصناعي. ويظهر لنا ذلك واضحا؛ في انعدام التشجيع الإيجابي للصناعة من جانب السلطة الحاكمة. وتجلت هذه السلبية أيضا؛ في عدم تحرك الدولة العثمانية، لإيجاد الصيغ الكفيلة لمواجهة الأزمة التي بدأت صناعتها مع مطلع القرن التاسع عشر، تتعرض لها وذلك بإيجاد أو خلق صناعات حديثة. وما إن جاء منتصف القرن التاسع عشر، حتى تدهورت الصناعة وأخذت أنوال النسيج في مدينة الموصل وحلب تتقلص[35]. ولم يعد إنتاجها يكفي السوق المحلية نفسها. وتدريجيا، نافست الصناعة الأوربية الحديثة الصناعة الشامية والمصرية والعراقية التقليدية، التي لم تنفتح لمتطلبات السوق الأوربية وللتقنية الحديثة، فخبا بريقها وانكمشت على ذاتها حتى أنها عجزت عن تموين نفسها مكبلة ببنود

اتفاقيات الامتيازات التي تمنع الدولة من فرض ضرائب مباشرة على الأجانب، وأضحت الدولة عاجزة تحت الضغوط الخارجية عن تقديم أي مساعدات أو معونات للصناع. ولم تتمكن الدولة إلا بعد مفاوضات عسيرة طالت عشرات السنين من زيادة رسومها زيادة طفيفة وذلك في عام 1908 [36]. وأمام هذا الوضع الخطير، قامت الدولة العثمانية ببعض التدابير الهدف منها تشجيع الصناعة، إلا أن هذه التدابير كانت بسيطة وغير مجدية. فقد حاولت تكوين جمعيات للمنتجين وأنشأت لجنة لتشجيع الصناعة بإعفاءات من الضرائب وبإعفاءات للأدوات المستوردة وبتفضيل الصناعة المحلية. لكن الأوضاع المالية والأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الدولة حالت دون استمرارية هذه السياسة الصناعية، التي كانت تحتاج إلى رأس مال ضخم لتمويلها وإلى خبرة فنية تعمل على تطويرها. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية على الدولة وبدأت تنحدر في طريق التبعية لرأس المال الأجنبي. وجاء مرسوم 20 كانون الأول سنة1881 ليعطي السيطرة الكاملة على اقتصاد الدولة لمؤسستين أوربيتين هما؛ **المصرف الإمبراطوري العثماني** Banque Imperiale othomane **والدين العام العثماني**le Credit Generale Othomane. وكانت النتيجة، أن ازدادت القبضة الأوربية في تحديد مصير الدولة العثمانية [37].

الزراعة في العهد العثماني:

كانت الزراعة من بين الميادين التي وقعت فريسة الاضطرابات السياسية والعسكرية التي اجتاحت البلاد العربية في العهد العثماني مثلها مثل المنافع والمرافق العامة اللازمة للرخاء الاقتصادي التي لم تعطها السلطات العثمانية الاهتمام الأوفر وقبل دراسة الزراعة وسماتها العامة ودورها في الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية يجدر بنا الأمر دراسة نظام الإقطاع لما له من علاقة أساسية بقضايا الأرض والفلاح باعتباره من الأنظمة الحضارية التي رافقت التواجد العثماني في الولايات العربية في العصر الحديث، الذي استخدمته السلطة العثمانية كأداة فعالة في تقوية السيادة العثمانية، ونفوذها على المناطق التي ضمتها إليها.

النظام الإقطاعي الحربي:

لم يكن النظام الإقطاعي من اختراع الدولة العثمانية، بل عرف وساد قبل ظهور هذه الأخيرة على مسرح الأحداث السياسية. فقد كان سمة بارزة عند البيزنطيين والسلاجقة والمماليك ودول أوربا الغربية [38]. إلا أنه يختلف في عدد من السمات التي تبين أصالته وخصوصيته سيأتي ذكرها لاحقا. أما عن تحديد الفترة التاريخية التي باشر فيها سلاطين بني عثمان في الأخذ بالنظام الإقطاعي؛ فالأرجح أنه طبق منذ بداية حكمهم أي في القرن الرابع عشر. إذ كان السلطان يقوم بمنح صاحب الإقطاع حق جباية الضريبة الحكومية على الأرض، مقابل الالتزام من جانب الإقطاعي بالخدمة الحربية أو المدنية وبتوفير عدد من الجنود أو البحارة يتناسب مع إيراد الإقطاع الممنوح له. أما الهدف المتوخى من وراء هذا النظام فهو حسب جب و باوون؛ توفير أسباب العيش لفئات مختلفة من الجند بدلا من النفقة عليهم باعتبارهم قوة ثابتة. وبهذا الإجراء تستطيع الدولة، أن تخفف على الإدارة المالية للدولة مهمة وعبء جمع الضرائب وأداء مرتبات الجند نقدا[39]. ولإظهار خصوصيات النظام الإقطاعي العثماني، عن النظام الإقطاعي السلجوقي أو المملوكي وحتى الأوربي، نورد بعض هذه الخصوصيات:

أ - إن الجنود الذين يكلف الإقطاعي بتجنيدهم أيام الحرب لم يكونوا فقط من الإثنية الحاكمة العثمانية - المنفصلة عن العامة- بل من الرعية على العموم وهذا ما أدى إلى تقوية الارتباط الاجتماعي بين الإقطاعي وبين الفلاحين.

ب - كان الإقطاعي العثماني في غالب الأحيان يقيم على أرضه، أي لم يكن بعيدا عن أرضه فيتمتع بامتيازات قانونية إزاء الرعية، ويمثل سلطة في إقطاعه، ويقيم علاقات مباشرة مع رعاياه.

ج - يختلف الإقطاعي العثماني عن الإقطاعي الأوربي؛ في أن الإقطاعيين العثمانيين لم يكن لهم حق الرقبة في إقطاعياتهم وبمعنى آخر، لم يكن لهم حق

الملكية الفردية وإنما لهم فقط حق الانتفاع، وحتى إذا ورث الجندي أباه لا يرث غير هذا الحق، ولا يملك الرقبة [40].

أنواع الإقطاعيات:

لم تطبق الدولة العثمانية الإقطاع الحربي على كل أقاليم الإمبراطورية وإنما طبقته فقط على الإيالات التابعة مباشرة للحكومة المركزية والمحكومة من إستا نبول رأسا سواء في الجزء الأوربي أو الآسيوي. والمناطق العربية التي مسها هذا النظام كانت **ديار بكر، دمشق، بغداد شهر زور**. وبعد الفتح العثماني للبلاد العربية أقرت الدولة العثمانية ثلاثة أنواع من الإقطاعيات على الأراضي الأميرية (الحكومية) وهي:

التيمار: قدر وارده بأقل من عشرين ألف أقجة. ووزع على أفراد الجيش من الفرسان السبايهية ليكون معاشا لهم. وهو نوعين؛ تيمار بتذكرة وتيمار بدون تذكرة. والمقصود بالنوع الأول الذي يمنح بموجب براءة من السلطان، ولا يقل مردود هذا التيمار عن ستة آلاف أقجة[40] التيمار بدون تذكرة منحه من صلاحيات الوالي. وكان مردوده أقل من ستة آلاف أقجة. وكان يطلق على التابع الإقطاعي **تيمارجي**. وكان يطلب منه أن يقدم للجيش وقت الحرب عددا من الفرسان يتراوح بين إثنين وأربعة بخيولهم وأسلحتهم.

الزعامات: يزيد وارده عن عشرين ألف أقجة. وأعطي هذا النوع من الإقطاع للضباط الكبار وكان الزعيم عند الحرب عليه أن يقدم تابعا عن كل خمسة آلاف أقجة[41]. عرف مجموع هذا الجيش الذي منح الإقطاع من النوعين الأخيرين **الزعامات التيمار بجنود السبايهية** sapahi[42]. وكان هذان النوعان من الإقطاع يخضعان للتفتيش الحكومي من قبل الدفتر داريين وللإشراف على شؤون وأمور الإقطاع الحربي أنشئت الدولة العثمانية إدارة **الدفتر خانة** يرأسها الدفتر أميني ويساعده موظفان واحد يعتني بأمور التيمار ويسمى **الدفتر دار تيمار** وآخر بأمور الزعامات يسمى **كاخيا دفتر**.

الخاص: يقدر وارده بما يزيد على مائة ألف، وأعطي هذا النوع من الإقطاع لأفراد الأسرة العثمانية وكبار الموظفين وألحق بهم الولاة لينفقوا من وارداته على مناصبهم. ويتميز عن النوعين السابقين بعدم خضوعه لتفتيش الدفتدار أو غيره من موظفي الحكومة. وكان هذا النوع يمنح للمنصب وليس للشخص بمعنى أن القابضين على هذه الإقطاعيات يتغيرون بتغير المعينين لهذه المناصب [43].

الخاص الهمايوني: ويتميز عن بقية الإقطاعيات السابقة، بجودة أراضيه واتساع مساحته وكان للسلطان وحده الحق في منحه لبعض أفراد الأسرة الحاكمة من أميرات وسيدات وأمراء.

الإقطاع الطائفي: ويضم الإقطاعيات التي استمرت في يد العصبيات الإقطاعية المحلية العرقية أو المذهبية. والتي أقرتها الدولة العثمانية في إقطاعياتها كما هو الحال في لبنان. وقد أطلق على هذا النوع اسم "الإقطاع الطائفي" تمييزا عن الإقطاع الحكومي[44].

كان يرأس السبايهية ضابط برتبة **الاي بك** ويختار من قبل أصحاب الإقطاعيات ويعطى إقطاعا من نوع زعامات مدى الحياة، وكان يزود بعلم وطبلة، وكان يتولى القيادة المباشرة للفرق النسبايهية. وكان التعيين للإقطاعيات الشاغرة يتم طبقا لتوصياته. ويليه مرتبة "الصوباشي"، ويختار من زعماء الوحدات الإدارية الصغرى التي كان كل منها يسمى قضاء وفيها كانوا يقومون بمهام الشرطة في أوقات السلم. ولقد عين قادة السبايهية حكاما للولايات، وكان هؤلاء الحكام يمنحون الإقطاعيات إلى عام 1520 أي إلى عهد سليمان القانوني حيث قامت الحكومة العثمانية في استنبول بسحب هذه الصلاحية، وتركت لهم صلاحية منح إقطاع واحد فقط من درجة تيمار [45]. أما عن عدد السبايهية في الإمبراطورية العثمانية التي ذكرناها، هو 120.535 سبايهي[46]. نصيب ايالة الشام وحلب وطرابلس في الربع الأخير من القرن السادس عشر، كان 8263 سبايهي[47].

نظام الالتزام:

شرعت الدولة العثمانية في تطبيق هذا النظام في عهد السلطان سليمان القانوني إذ بدأت في تأجير الأراضي، وشيئا فشيئا أتسع نظام الالتزام تدريجيا فشمل أراضي الدولة والإقطاع بل حتى أراضي الوقف. فقد نصت قوانين سليمان في هذا المضمار "أن من واجب الدفتر دار أن يقدر دخل كل قرية وأن ينظم التزامها طبقا لذلك وأن يضعه في يد أحد الأشخاص الأثرياء ممن يمكنهم أيضا الإشراف على التزام أكثر من قرية في نفس الوقت.

يعرف نظام الالتزام[48]؛ بأنه تعهد الدولة لشخص ذا نفوذ (معنوي ومادي) بجباية الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية لمدة زمنية معينة كانت في بداية الأمر محددة بسنة. وكان على الشخص الذي تمنحه الدولة هذا الالتزام أن يدفع مبلغا ماليا يساوي ضريبة سنة واحدة من الضرائب المقررة على المنطقة التي يمارس فيها اختصاصه. وكانت هذه المنطقة تسمى دائرة الالتزام. وكان منصب الالتزام يرسو على من يدفع أكبر مبلغ مالي بين المتزايدين الذين يحضرون المزاد العلني. وقد طبق نظام الالتزام في بداية الأمر في مصر ثم عمم على بقية المناطق العربية.
ومن بين الامتيازات التي كان يتمتع بها الملتزمون؛ حصولهم على الفائض وهو الفرق بين ما يدفعه أو يتعهد به للخزينة وبين حصيلة ما يجبيه فعلا من الفلاحين، بالإضافة على احتفاظه بجزء من الأرض التي تمنحها له الدولة والتي تسمى **أرض الوسية**، المعفاة من الضرائب، وبين الفينة والأخرى كان الملتزم يكلف الفلاحين المتواجدين في دائرة التزامه بزراعة هذه الأرض بالمجان بدون مقابل وفقا لنظام السخرة. ويظهر أن الملتزم كان بمثابة المالك الفعلي للأرض المخصصة له، بمعنى أنه كانت له سلطة زيادة أو إنقاص بعض الرسوم والضرائب وإعطائها أو بيعها لملتزمين آخرين أو التوصية بها لإبنه أو بنيه.

في القرن الثامن عشر عرف نظام الالتزام تطورا آخر؛ تمثل في إدخال الدولة العثمانية الالتزام مدى الحياة أو ما يعرف ب **المالكانة** malkhana. وكان الهدف من وراء هذا الإجراء إصلاح حال الفلاحين نظرا لما سببه نظام الالتزام من مظالم

للفلاحين نتج عنها تقلص المساحات المزروعة بسبب هجرها من قبل الفلاحين وتناقص الإنتاج الزراعي، فاضطرت الدولة لإتباع نظام ثالث جديد في هذا المجال؛ هو نظام المال كانة، حيث أعطت للملتزم أو الإقطاعي حقا في استثماره للأرض مدى الحياة؛ وذلك من أجل رفع المظالم عن الفلاحين والسعي لاستزراع الأراضي وزيادة الإنتاج. ونص القانون؛ على وجوب اعتبار المالكانات، ملكا لشاغليها مدى الحياة، وله حرية التصرف في نقل ملكيتها عن طريق البيع شرط إقرار الدولة لذلك، وعلى إنزال الإقطاعيات إلى المزاد العلني حين وفاته على - أن تكون الأسبقية لأولاده. وبحلول القرن الثامن عشر أصبحت معظم الالتزامات تشغل مدى الحياة، مما حرم الدولة من مداخيل مالية معتبرة.

إلغاء الالتزام والإقطاع الحربي:

من الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية إلى إلغاء نظامي الالتزام والإقطاع الحربي في القرن التاسع عشر، الآثار المدمرة التي ألحقت بالزراعة والمزارعين نتيجة إسراف أصحاب الإقطاعيات الحربية في طغيانهم. ويلخص عبد العزيز الشناوي، مآخذ النظام الإقطاعي قائلا: "...أنه جعل الفلاحين أداة مسخرة في أيد العسكريين في أوقات السلم. كان الأولون ينصرفون إلى فلاحة الأرض واستثمارها تحت إشراف العسكريين الذين كانوا يفوزون بالغنم الأكبر ماديا وأدبيا، وأصبحوا في وضع يشبه وضع السادة وبقي الفلاحون في وضع أقل بكثير من وضع العسكريين، بل أنهم كانوا في حكم الأرقاء. والاستهانة بالسلطات الحكومية وقوانينها التي تحمي الفلاحين. إذ مع مرور الزمن تحول هؤلاء إلى مصدر خطر أحدق بالدولة بعد أن إزداد نفوذهم السياسي والمادي، وتحالفهم في كثير من الأحيان مع بعض الولاة للقيام بحركات تمرد ولم يكتفوا بذلك بل استغلوا الفراغ السياسي وغياب الدولة فاستعانوا بقوى أجنبية لإرغام الدولة على تلبية مطالبهم والخضوع لإرادتهم. فأصدر السلطان محمود الثاني Mahmud II سنة 1839 خط الشريف كلخانة، الذي بموجبه ألغي الالتزام والإقطاع ونص على مبدأ تولي الموظفين الحكوميين لمناصب الجباية القانونية وأن يتولى جمعها جباة مدنيون،

وكل موظف يتقاضى مرتبا معينا ثابتا وأن الترقية في الوظائف الحكومية تقوم على أساس الجدارة والكفاءة، وقد إنتقد منشور كلخانة نظام الالتزام وأظهر عيوبه ومساوئه، إذ وصفه بأنه أداة من أدوات الخراب، لأنه عبارة على تسليم المصالح السياسية والأمور المالية في منطقة ما لإدارة أحد الناس الذي أساء استخدام الصلاحيات المخولة له. وواصلت الدولة العثمانية إصلاح حال الزراعة والتخلص من أثار الأوضاع السابقة، بإصدار قانون الأراضي العثماني سنة 1858، والذي جاء في 132 مادة وخاتمة، هدفت الدولة من إصداره استرجاع سيطرتها على أراضيها. وبموجب هذا القانون قسمت الأراضي الزراعية في الدولة العثمانية إلى خمسة أنواع :

- الأراضي المملوكة الخاصة
- الأراضي الأميرية (الحكومية)
- الأراضي الموقوفة
- الأراضي المتروكة
- الأراضي الموات

اختتمت الدولة العثمانية عملية الإصلاح الزراعي، بإصدار قانون تسجيل الأراضي المعروف باسم؛ الطابو Tabou، أي منح حق استغلال أراضى زراعية للأفراد من قبل الدولة . إلا أن هذه القوانين لم تغير من وضعية الزراعة المتدهورة أو تحسن حالة الفلاح المزرية. لأن هذه القوانين تحتاج سلطة ردعية قوية تنفذها على أرض الواقع المعاش. ولا يخفى على أحد أن الإنهاك والوهن والضعف الذي كانت تعيشها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حال دون تحقيق المراد الذي سنت من أجله هذه القوانين وعجزت هذه الأخيرة على إزالة آثار التراكمات القديمة التي كبلتها بسبب مبدأ المحافظة الذي سارت على نهجه الدولة العثمانية وتمسكت به لقرون طويلة.

خصائص الزراعة في العهد العثماني:

من المميزات التي ميزت الزراعة في العهد العثماني أنها كانت زراعة اكتفائية. وسبب ذلك تلك العقلية التي كانت سائدة في أذهان المزارعين والمتمثلة في الاكتفاء بالقليل، هذا الأمر حال دون أن تتطور هذه العقلية باتجاه الفكر الرأسمالي الذي من مبادئه البحث عن المغامرة الاقتصادية ذات الصفقات الكبيرة وعن وفرة الإنتاج وزيادة الربح. وهذا التطور لم يحدث رغم توفر البلاد العربية على كل الشروط اللازمة والإمكانيات الممكنة لأي تطور اقتصادي. ورغم أن الوضع الاقتصادي كان متشابها نوعا ما من حيث أنماط التسيير والقوانين التنظيمية بين المشرق العثماني والعالم الأوربي، من جهة الاهتمام بالتجارة أولا ثم بالزراعة واحتكار الدولة والنظام الإقطاعي لكل مراحل العمليات الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية، إلا أن تحولات جعلت البلاد الأوربية خلال القرن الثامن عشر والمعروف بقرن الاستنارة. تحولات تبناها مفكرون اقتصاديون وفلاسفة ودعمتها البرجوازية الوطنية، عارضت فكرة احتكار الدولة النشاط الاقتصادي، وطالبت بضرورة توفير الحرية والحماية للقاعدة الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وتوفير الإمكانات والاهتمام بالأرض التي ظهر بشأنها مبدأ يقول الأرض هي ثروة الأمة. وقد كافح هؤلاء المفكرون طوال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لإقناع رجال السياسة بضرورة اعتماد هذه الأطروحات الجديدة وقد نجحوا في مسعاهم ذاك. في حين أن العالم العربي العثماني افتقد إلى مثل هذا المسعى أو المبادرة من طرف رجال الفكر أو من البرجوازية، ويمكن إرجاع سبب التخلف وعدم مواكبة التطورات في العالم الغربي إلى، طبيعة النظام العثماني السائد في العالم العربي في تلك الفترة.

ميزة أخرى ميزت الزراعة؛ وهي كثرة الضرائب الزراعية وتنوعها فهناك الضرائب المفروضة على الأرض والمحاصيل والحيوانات والأسواق الفلاحية. وهذه الضرائب تختلف مقاديرها من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب ظلم وعدل أصحاب الأراضي الزراعية من الإقطاعيين والملتزمين. ويمكن أن نضيف إلى هاتين

الميزتين، ميزة أخرى، وهي وضعية المزارع أو الفلاح المزرية. وتفسر هذه الوضعية بتنصل الدولة من مسئولية توفير الحماية الضرورية للمزارع، وتركه عرضة للاستغلال البشع الذي كان يتعرض له من طرف أصحاب النفوذ من الإقطاعيين والملتزمين والباشاوات. فمثلا لم يكن من حق هذا المزارع ترك قريته إلا لفترة محدودة وبإذن من سيده. وخولت القوانين العثمانية لهذا السيد صلاحيات إعادته بالقوة وفرض أية عقوبة يراها مناسبة لهذا الجرم. فقد جاء في قانون نامة الذي أصدره السلطان سليمان القانوني ما يلي: "... حين يبقى الحقل بدون زراعة نتيجة لخطأ المزارعين فعليهم أي الملتزمين والإقطاعيين وغير ذلك أن يبذلوا كل ما في وسعهم للتوصل إليه وبعد أن يرجعوه إلى قريته ويعاقبوه، وأن يجبروه على بذر البذور في حقله... " أمر آخر ساهم في تدهور حالة المزارع وضعف مرد وديته الإنتاجية هو تعرضه لجشع المرابين من اليهود، الذين استغلوا عوز الفلاح إلى المال والبذور وراحوا يدينوه بفوائد كبيرة كان في أغلب الأحيان يعجز على ردها مما يعرض أملاكه وأرضه إلى المصادرة. ويذكر الرحالة فولني أن يهود مدينة حلب كانوا يقدمون القروض بنسب فاحشة للمزارعين في المناطق المجاورة وأرباحها كانت تسدد لهم عينا. ويذكر أيضا؛ أن المزارعين ، إذا احتاجوا إلى سلفيات لشراء البذور وما إلى ذلك لم يكونوا يجدون مالا إلا بيع جزء من محصولهم أو كله - مقدما - وبأ بخس الأثمان وكان أقل ربح يصل إلى 12 في المائة والربح العادي الى20 في المائة وأحيانا كان يصل إلى 30 في المائة. كذلك كان المزارع ضحية تعديات الجند، الذين كانوا يتصرفون معهم كسادة مستبدين فيطلبون الخبز والقهوة والتبغ واللحم ويذبحون الدواجن وما يرافق هذه السلوكيات من إهانات وإذلال يقابلها صمت السلطات المحلية.

ويمكن أن نضيف إلى هذا، تعرض المزارع إلى غزوات القبائل البدوية دوريا حسب العوامل الطبيعية التي كانت تدفع هؤلاء البدو إلى الغزو [49].. فقد كانت هذه القبائل تجتاح الحواضر ومزارعها طلبا للماء و الكلأ والهجوم على مخازن الحبوب كما حدث عام 1815، عندما قامت هذه القبائل بالهجوم على مخازن

الحبوب في مدينة حماة. وفي كثير من الأحيان كانت الكثير من القرى والدن تضطر إلى دفع الإتاوات للقبائل المجاورة لها مقابل حمايتها من التعرض لهجمات قبائل أخرى. ويذكر الرحالة فولني أن الفلاحين، كانوا يضطرون إلى البذر والبنادق في أيديهم. وكانوا يسرعون في جني المحصول قبل نضجه حتى يخبئوه في مخابئ تحت الأرض. ومن تصرفات هذه القبائل، التدخل في مجرى المياه في أثناء الفيضان وتحويلها إلى حيث يشاءون ويقطعون الجسور. كذلك كان المزارعون ضحية العوامل الطبيعية والأوبئة وموجات الجراد والجفاف. فقد أشارت تقارير القناصل الفرنسيين إلى هذه الآفة التي كانت تجتاح الكثير من المناطق العربية. وتؤكد نفس التقارير أنه في سنة 1664، تعرضت الزراعة في فلسطين لموجة جراد كاسحة، حتى أنها قضت تماما على محصول القمح والقطن في جبال نابلس وعلى المحاصيل الزراعية الأخرى. وكانت النتيجة؛ انتشار المجاعة في كل البقاع ولم يستطع المزارعون دفع المترتب عليهم للملتزمين [50] ومن العوامل الأخرى انتشار المجاعات والأوبئة الفتاكة مثل الطاعون، وكان أشهرها طاعون إسماعيل بك في نهاية القرن الثامن عشر الذي نتج عنه تأخر الزراعة وتناقص تعداد الفلاحين الذين عمدوا إلى ترك الأرض بل الهجرة كلية من القرى. ويذكر الرحالة "فولني"؛ أنه شاهد المصريين في سوريا سنة 1785 أفواجا وجماعات. وقال أن أزقة صيدا وحيفا وسائر مدن وقرى فلسطين كانت تعج بالمصريين وقد توغل فريق منهم في اتجاه الشمال حتى حلب وديار بكر في العراق.

ويمكن أن نختم هذا الفصل، بالإشارة إلى دور الالتزام والملتزمين في تدهور الزراعة. في العهد العثماني، فقد لاحظ الفارس دارفيو chevalier d'arvieux، أثناء مشاهداته في فلسطين؛ أن الأرض الصالحة للزراعة فيها لم تزرع كلها ويعلل ذلك بأن الفلاحين خائفون فمهم إما مختبئون أو فارون، لأنه لا يمكنهم أن يرضوا جشع بكوات السناجق، الذين كانوا يحملونهم من الضرائب والرسوم أكثر من المقرر وأكثر مما يستطيعون تأديته، لذلك فإنهم كانوا لا يزرعون سوى مساحة محدودة من الأرض كافية فقط لتقيم أودهم بل أن محصولهم الضئيل هذا، كانوا

يخفونه في الكهوف كي لا تقع عليه عيون رجال بك السنجق[51]. ويقول الرحالة بوركهارت Bourkhart : "...قليلاِ ما ترى من الفلاحين الذين ولدوا في قرية ما يمارس عليهم نوع من الاضطهاد والتعسف، فيدفعهم ذلك للهجرة إلى قرية أخرى. والملاحظ أنه مع ازدياد تدهور الناحية الاقتصادية في الدولة العثمانية ولجوء هذه الأخيرة إلى زيادة الضرائب لتغطية نفقات الدولة، لجأ الملتزمون بدورهم إلى نفس الوسيلة والأسلوب فأرهقوا الفلاحين، وفرضوا مزيدا من الضرائب والرسوم الجزافية التعسفية، وتكدست الأموال في أيدي الملتزمين وظهرت مثلا في العراق طبقة جديدة من كبار الملتزمين جمعوا بين الثراء العريض والنفوذ الكبير وأطلق عليهم "أعياني مملكة". ومارس أفراد هذه الطبقة شبه سيادة إدارية ومالية وقضائية على المناطق التي تولوا أمرها.

مصادر ومراجع الفصل الرابع :

1 - ليلى صباغ : " الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث" . المجلة التاريخية المغربية العددان 7 /8، تونس 1977. ص 78- 98. ويقول Sauvaget " كل رعية من رعايا السلطان، كان بوسعه، منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندي ومن فارس إلى المغرب دون أن يكف خاضعا لقوانين واحدة ولتنظيم إداري واحد، دون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة واستخدام عملة واحدة ، وهو ظرف مؤات لحركة تبادل داخلية كبرى "

2 - . روبير مونتران : المرجع السابق، ج 1 ، ص 557.

3 - جب وباوون: المرجع السابق، ج 2، ص 150.

4 - أنظر عن الموضوع بتوسع، بديري الحلاق، المصدر السابق.

5 - عبد الرحيم عبد الرحمان: " نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني 1517-1788، وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية" ورقة قدمت للمؤتمر الدولي الأول حول؛ الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني زغوان، 1986، ص 60.

6 - نقلا عن عبد الرحمان الجبرتي: المصدر السابق ، ج 4، ص 250.

7 - عبد الرحيم عبد الرحمان: المرجع السابق، ص 61 .

8 - ليلى صباغ : الجاليات الأوربية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر. دار الرسالة بيروت 1989، ج 2، ص 853.

9 - عن هذه التسهيلات أنظر؛ عادل إسماعيل: السياسة الأوربية في الشرق العربي 3 أجزاء بيروت 1959 - 1961.

PELLISSIE DE RAUSAS : LE REGIME DES CAPITULATIONS DANS L EMPIRE OTTOMAN 2.VOL.PARIS 1902.- 1905.

CHARRIERE. E : NEGOCIATIONS DE LA FRANCE DANS LE LEVANT 4VOL. PARIS. 1848-1860.

LE BARON DE TESTA : RECUEIL DES TRAITES DE LA PORTE AVEC LES PUISSANCES ETRANGERES .10.VOL . PARIS 1854.

10 - ليلى صباغ : المرجع السابق ، ج 2، ص 853.

11 - ليلى صباغ ، نفسه ، ص 854.

12 - جب وباوون: المرجع السابق ، ج 2 ، ص 157.

13 - عبد الرحمان عبد الرحيم: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517- 1798من خلال وثائق المحاكم الشرعية . ورقة قدمت للمؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية تونس 1982. منشورة في؛ الولايات العربية جمع وتقديم عبد الجليل التميمي / تونس 1984. ص 399كانت التجارة الشرقية تمثل نسبة 36 في المائة من تجارة مصر الخارجية وكانت تجارتها مع مختلف ولايات الإمبراطورية المطلة على البحر المتوسط ، تمثل 50 في المائة بينما كانت تجارتها مع أوربا لا تمثل إلا نسبة 14 في المائة فقط. روبير مونتران: المرجع السابق، ج 1 ص 557.

14 - جب وباوون: المرجع السابق، ج2، ص 157.

15 -لمزيد من التفاصيل، أنظر؛

16- RAYMOND ANDRE : TUNISIENS ET MAGHREBINS AU CAIRE AU 18 S .CAHIERS DE TUNISIE. N 26.

- ISMAIL.A : HISTOIRE DU LIBAN DU 18 SIECLE A NOS JOURS . PARIS 1955. P 141.

17 -ليلى صباغ : المرجع السابق ، ج 2، ص 861.

18 - عن العلاقات الاقتصادية بين المشرق العربي المغرب العربي. أنظر؛ عبد الرحمان الرحيم عبد المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517- 1798. ، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس1982.

19 ـ جب وباوون: المرجع السابق، ج 2. ص 150.

20- VOLNEY .C.F : VOYAGE EN EGYPTE ET EN SYRIE. PARIS P154

21 -بكر، سيد عبد المجيد : الملامح الجغرافية لدرب الحجيج ، ص 10-12. الهامش.

22 - عبد العزيز الدوري : " نشوء الأصناف والحرف في الإسلام مجلة كلية الآداب، بغداد، 1954 ، ص 157.

23 - هارتمان بروفنسال وجب : فصل " صنف" ، دائرة المعارف الإسلامية، ج 1 ، ترجمة عبد أحمد الشناوي حافظ جلال وآخرون. القاهرة 1934. ومقال برنا رد لويس "النقابات الإسلامية ترجمة عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة ، العدد 357، مايو 1940.

24 - عماد عبد السلام رءوف: " الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق إبان العصر العثماني". ورقة قدمها الكاتب في مؤتمر " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني. ونشر في كتاب بنفس العنوان، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي ، تونس 1986، ص 453.

25 - عماد عبد السلام رءوف: نفسه، ص 452.

26 - ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني. ، مصر 1980، ص 65.
27 - بارنا رد ويس: المقال السابق
28 - عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت 1968.
29 - جب وباوون: المرجع السابق، ج1 ، ص 122.
30 - جب وباوون: نفسه، ص 123.
31 ـ القدسي إلياس: " نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية ". بحث قدم للمجمع العلمي الشرقي في ليدن عام 1883. ونشره كارل ولاندبرغ مع مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي 6 للمستشرقين. الذي أنعقد في ليدن 1883 .
32 - جب وباوون: المرجع السابق ، ج2، ص 116.
33-VOLNEY : OP. CIT. P. 68.
34 - شارل عيساوي : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ترجمة سعد رسمي ، دار الحداثة بيروت ، 1985. ص 328.
35 - عبد العزيز الدوري : المرجع السابق ، ص 134.
36 - ليلى صباغ : الجاليات الأوربية .....ج2 ص 823.
37 - عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، الهامش 8 ، ص 134.
38 - فمثلا قد بلغ النظام الإقطاعي ذروته في عصر الدولة الأيوبية ، وخاصة في عهد صلاح الدين الأيوبي، الذي قطعت أراضي مصر كلها للسلطان وأمرائه وأجناده كما يقول المقريزي. ودولة المماليك التي وصفت بأنها الدولة الإقطاعية الكبرى في الشرق الأوسط في العصور الوسطى. حول هذا الموضوع يرجى الإطلاع على إبراهيم علي طرخان؛ النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى. القاهرة، دار الكتاب العربي، 1968. ص 10-12.
39 - جب وباوون: المرجع السابق، ج 1، ص 68.
40 - أحمد صادق: المرجع السابق، ص 50-51.
41 - نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. دار الأفاق الجديدة، بيروت 1981.، ص 56.
42. BAKHIT. MOHAMED ADNAN. THE OTTOMAN PROVINCE OF DAMASCUS IN THE SIXTEENTH CENTURY. UNIVERSITY OF LONDON. 1972. P 106.

43 - رافق عبد الكريم : مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر. مجلة دراسات تاريخية . جامعة دمشق . العدد 1 1980. ص 66-95.

44 - ليلى صباغ : تاريخ .....ص 126.

45 - عبد العظيم رمضان: التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي. في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني . جمع وتقديم عبد الجليل التميمي . تونس 1984. ص 201-213.

46 - يوسف نعيسة : المرجع السابق. ص 254.

47- BELIN. OP CIT PP. 278-273.

48 - أفرد عبد العزيز الشناوي فصلا هاما عن الإقطاع الحربي ونظام الالتزام في الدولة العثمانية في كتابه الآنف الذكر . أنظر؛ الفصل السادس. ص 130-183.

49 - عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ج 1، ص 139.

50 - ليلى صباغ: الفعاليات اقتصادية في فلسطين، من أواخر العقد السابع حتى منتصف الثامن من القرن الحادي عشر الهجري / أواخر العقد السادس وحتى منتصف السابع من القرن السابع عشر من خلال مذكرات الفارس دارفيو. في؛ الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. تونس 1984. ص 233-255.

51 - ليلى صباغ : المرجع نفسه ص275.

الفصل الخامس

الدولة العثمانية وتحديات القرن الثامن عشر

- علي بك الكبير وحلم الدولة المملوكية 1767 ـ 1773
- تمرد ضاهر العمر في فلسطين1772 ـ 1775
- تمرد أحمد باشا الجزار 1775 ـ 1805
- الحركة الوهابية في الحجاز
- ازدياد النفوذ المحلي وموقف الدولة العثمانية
- موقف الدولة العثمانية من ازدياد النفوذ المحلي

الدولة العثمانية وتحديات القرن الثامن عشر:

رغم كل الاحتياطات الإدارية والعسكرية التي اتخذتها الدولة العثمانية لتستقر أحوال البلاد العربية والحيلولة دون تمرد وتململ شعوب المنطقة على حكمها، اشتدت حركات التمرد والثورة وأستفحل أمرها خلال القرن الثامن عشر وهذا بعد أن تلاشى التوازن الذي رسمته وحددته قوانين سليمان القانوني. وظهر هذا الاختلال وتجسد في الصراع بين السلطة المركزية التي يمثلها الباشا أو الوالي، وبين مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية من قوات محلية وإنكشارية، زيادة على أعمال النهب والغزو والتمرد على السلطة العثمانية من جانب القبائل البدوية وتطلع الفعاليات المحلية من أسر متنفذة وإقطاعيين، إلى الاستقلال والتفرد بالحكم في مناطقها.

إن المتتبع للوجود العثماني في الولايات العربية، يلاحظ؛ أنه عندما كانت الدولة العثمانية قوية ومهيبة الجانب ومؤسساتها السياسية والدينية والعسكرية والإدارية منتظمة والهيئة الحاكمة في استانبول وعلى رأسها السلطان أو الصدر الأعظم، حازمة وقادرة على القبض على ناصية الحال في المركز والولايات، فإن البلاد العربية كانت تتمتع ببعض الأمن والاستقرار النسبي على جميع الأصعدة. ولما أصاب الوهن جسم الدولة العثمانية ولاحقتها الهزائم العسكرية في حروبها المختلفة مع الدول الأوربية، وتفكك نظام مؤسساتها فإن قبضتها تراخت على ولاياتها[1]. فانبرت القوى المختلفة في تلك الولايات - التي ترك لبعضها حرية التصرف الذاتي أكانت ولاة أو قوى إقطاعية أو محلية أو عسكر إنكشاري - مما أدخل الدولة في دوامة من الصراعات فيما بينها انعكست نتائجها قهرا واستبدادا وابتزازا على الأهالي[2]. ومما زاد في تفاقم هذه الأوضاع، سوء الأحوال الاقتصادية وكثرة الاضطرابات الاجتماعية. قابلها عدم اكتراث السلطات العثمانية لمعالجة الأمور لإنقاذ الموقف لإعادة هيبة الدولة وتوفير الحماية والأمن للأهالي وتجسد انحطاط الدولة بكثرة الهزائم العسكرية المتكررة التي بدأت تتلقاها الجيوش العثمانية في مختلف جبهات القتال في القارة الأوربية

وبذلك فقدت الدولة العثمانية عنصرا التفوق والمبادرة اللذان ميزاها. ويمكن اعتبار قبول الدولة العثمانية بالشروط المهينة لمعاهدة Carlovitz سنة 1699 بين الدولة العثمانية والنمسا بداية الانحصار والانكماش وانتقال ميزان القوى لصالح الدول الأوربية. وقد تكاثرت هزائم الجيوش العثمانية في القرن الثامن عشر. ووكرد فعل من الدولة العثمانية للوقوف في وجه الجيوش الأوربية القوية المتفوقة قامت بعدة محاولات إصلاحية بخاصة في المجال العسكري، بعد أن وصلت الانكشارية إلى درجة كبيرة من الضعف والفوضى والتسلط. وكان العثمانيون قد اطلعوا على تفوق الغرب بواسطة احتكاكهم عن طريق الحروب والتجارة والبعثات الدبلوماسية الأوربية المقيمة في اسطانبول، والوفود العثمانية التي كانت ترسل بين الفترة والأخرى إلى أوربا وأيضا بواسطة اللاجئين من الغرب الأوربي إلى الإمبراطورية العثمانية الذين نزحوا إليها أعقاب فشل الثورات القومية في شرقي أوربا [3]. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المحاولة الإصلاحية التي قام بها السلطان العثماني **سليم** الثالث Salim III 1789 – 1807 الذي أصدر عدة قرارات سميت بالنظام الجديد Nitham Jadid لإصلاح الجيش والإدارة المالية ونظام الولايات والتجارة. لكن تيار المحافظين والرافضين الذي تزعمته المؤسسة العسكرية مدعمة بالمؤسسة الدينية كانا وراء فشل تحقيق طموحات وأهداف السلطان[4]. وزيادة على هذا الانحطاط في المجال العسكري؛ ازدادت أوضاع الدولة تدهورا، بانحطاط المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية [5]. ومنه نقول؛ أن الضعف كان السمة العامة التي ميزت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وانعكس هذا الضعف في تحول أحداث التاريخ الداخلي للولايات العربية خلال الحكم العثماني في القرن الثامن عشر، إلى صور قاتمة ودموية نتيجة الصراعات المحتدمة بين مختلف مراكز القوى في هذه البلاد للوصول إلى السلطة والاستقلال الذاتي وتحقيق مكاسب مادية [6]. ولتحقيق هذه الأهداف والأغراض، راحت هذه القوى تتنافس على عمليات النهب والاستغلال والاحتكار للموارد الاقتصادية لهذه الأقطار. ولم تكتف هذه القوى

بهذا، بل استعانت وتحالفت في كثير من الأحيان بالقوى الأوربية لمساعدتها ودعمها ماديا ومعنويا وبشريا وعسكريا، مقابل امتيازات عدة تمنحها هذه القوى للدول الأجنبية في أراضي الدولة العثمانية. أما طبيعة صراع هذه القوى فقد كان هناك صراع بين ولاة الدولة العثمانية والدولة نفسها والزعماء المحليين - الذين تركوا يحكمون مناطقهم السابقة - والدولة العثمانية الحاكمة، ثم الصراع، بين الحاميات من الانكشارية القديمة، التي غدت إنكشارية محلية وبين الانكشارية الجديدة أو القابي قول التي كانت تبعث بهم اسطانبول بين الحين والآخر، لدعم سلطة الوالي لإقرار الأمن. وأخيرا الصراع بين البدو وسكان الريف والمدن.

وقبل استعراض مراحل هذه التحديات الداخلية، التي واجهت الدولة العثمانية حلال القرن الثامن عشر؛ يجدر بنا الأمر، أن نشير إلى ملاحظة مهمة عن هذه التحديات تتمثل في أن زعماء هذه النزعات التمردية، لم يعلنوا استقلالهم التام عن الدولة العثمانية رغم ما تمتعوا به من سلطة مطلقة تقريبا في مناطقهم، وبإمكانيات مادية وعسكرية تمكنهم من الاستقلال التام عن الدولة العثمانية. ويمكن تفسير هذا الموقف بأن السلطان العثماني مهما بلغ ضعفه السياسي والعسكري، إلا أنه، كان لا يزال زعيما روحيا للمسلمين، وأن أي خروج عليه من شأنه أن يؤلب الرأي العام الإسلامي ضد الثائر. كما أن الانفصال عن الدولة العثمانية سيجعل المنفصل عرضة ليس فقط إلى مقاومة الدولة العثمانية بل إلى أطماع القوى الخارجية التي يسهل عليها عندئذ الانفراد به. وأمام هذا الموقف من جانب هؤلاء الزعماء فقد إعترف السلطان بوجود هؤلاء الحكام المحليين رغم ازدياد نفوذهم، لأنهم كانوا يقدمون الطاعة له ويحافظون على الأمن في مناطقهم بعد أن عجزت إمكانيات الدولة العسكرية والبشرية على ملء الفراغ الذي تركه ضعف السلطة العثمانية في الولايات. وسوف نتتبع تطورات هذه التحديات والأحداث وأثارها على الدولة العثمانية.

علي بك الكبير وحلم الدولة المملوكية:

من أهم التحديات التي واجهت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر تمرد علي بك الكبير Ali Bek el Kabir في مصر1767 - 1773. الذي أظهر أطماعه الاستقلالية، مستغلا الظروف السياسية التي كانت تجتازها الدولة العثمانية والمتمثلة في؛ انهيار الحكم العثماني في مصر، وانهماك الدولة بحربها مع روسيا [7]. فقد ترتب على انهيار سلطة الباشا العثماني والإنكشارية، أن طغت سلطة البكوات المماليك، وبالذات سلطة زعيمهم شيخ البلد، وهو حاكم مدينة القاهرة، على الحياة السياسية والعسكرية في مصر، مما أكد نفوذ المماليك المتزايد على إدارة شؤون البلاد ومع حلول أوائل القرن الثامن عشر أصبحت سلطة شيخ البلد المملوكي تفوق سلطة الباشا الفعلي [8]. وهنا استغل علي بك الفراغ السياسي وغياب السلطة المركزية وضعفها لتحقيق طموحاته السياسية والمتمثلة في الانفراد بحكم مصر وربما تحقيق حلم أسلافه لإعادة إحياء الدولة المملوكية.

كانت أولى خطواته، إنشاء جيش من المرتزقة وتوفير الموارد المالية للإنفاق عليه. ولم يجد وسيلة لتوفير المال سوى إتباع سياسة اقتصادية ومالية، كانت نتائجها وخيمة ومدمرة على مصر وقد دفعتها بسرعة إلى طريق الخراب الاقتصادي والتفكك الاجتماعي[9]. أما الخطوة الثانية فكانت الامتناع عن دفع الجزية إلى الباب العالي sublime porte وضرب النقود باسمه. وتذكر بعض المصادر أن الخطباء كانوا يدعون له في المساجد ولقبوه بسلطان البرين وخاقان البحرين. ثم شرع في عملية التوسع فأرسل حملة إلى الحجاز أزاحت شريف مكة ونصبت مكانه أحد الموالين له، وبذلك أزداد نفوذه وشاع في العالم الإسلامي خاصة بعد أن سيطر على طرق الحج[10]. وأمام عجز السلطة العثمانية في صده مد نظره لبلاد الشام[11]. فتحالف مع الثائر ضاهر العمر Dahir el Omar، ولما شعر بأن إمكانياته العسكرية والبشرية والمادية لا تمكنه من الوقوف في وجه الدولة العثمانية لمواصلة عملية التوسع أتصل بروسيا، التي كان أسطولها في هذه الآونة

في البحر الأبيض المتوسط، طالبا المساعدة والعون المتمثلان؛ وتزويده بالسلاح والفنيين لتقوية جيشه في مقابل أن يخلع طاعة السلطان ويسير في قتال جيوشه في بلاد الشام وأن يسمح للسفن الروسية بالتردد على الموانئ المصرية والتزود منها بما تحتاج إليه من المؤن على أن يكون الأسطول الروسي درعا يحميه من أي هجوم بحري من جانب قطع الأسطول العثماني[12]. لكن المفاوضات لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية[13]. ويمكن تفسير عدم اندفاع روسية في اتجاه دعم تمرد علي بك الكبير؛ فإن النتائج المستخلصة والمرجوة من وراء هذا الدعم لم تكن مؤكدة بسبب الرفض البريطاني والفرنسي للتدخل الروسي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

وهكذا انتهت محاولة هذا المتمرد بالفشل بعد أن استمالت الدولة العثمانية قائده العسكري محمد أبي لهب وإغرائه بملك مصر. إذ خرج على سيده وقضى عليه، إذ بعد عودة علي بك إلى مصر التقى بجيش قائده في موقعة الصالحية Salihia سنة 1773. وكاد علي بك أن يحقق انتصارا على قائد جيوشه لولا خيانة المرتزقة من مشاة المغاربة الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من جيشه[14].

تمرد ضاهر العمر في فلسطين 1772 - 1775 :

كان ضاهر العمر[16]من قبيلة عربية تدعى بنو زيدان إحدى بطون قبيلة أكبر هي بنو أسد النازلة حول معرة النعمان بين الشام وحلب. فهو بذلك من أسرة سنية قيسية ذات نفوذ محلي [16]. عين ملتزما على طبرية التي حكمها منذ سنة 1733. وباستقراره بها أخذ يوسع التزامه بضم البلاد التي حولها شيئا فشيئا بموافقة باشا صيدا، الذي لم يكن يرفض طلبات ضاهر العمر المدعمة بالهدايا. وقد اتبع ضاهر العمر سياسة المسالمة أولا في ضم البلاد الراغب في ضمها إلى التزامه، فإذا فشلت سياسة المسالمة لجأ إلى وسيلة الحرب. وكان النجاح حليفه في معظم الأحوال إن لم يكن كلها[17]. وقد أثارت سياسته الاقتصادية المتمثلة في اجتذاب التجار الأوربيين وإغرائهم واحتكار المنتجات الرئيسية في أراضيه شكوك الدولة العثمانية وبخاصة لما تمتنت علاقته بعلي الكبير. وتذكر المصادر؛

أنه كان وراء تشجيع **علي بك الكبير** على غزو بلاد الشام بين عام 1770 - 1771. وازدادت مكانة وهيبة **ضاهر العمر**؛ باعتراف الدولة العثمانية به حاكما لباشوية صيدا على إثر استيلائه عليها سنة 1772. واستغل ضاهر العمر فرصة تواجد الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط، فتحالف معه لطرد أحمد باشا الجزار من بيروت. وبالفعل ضرب الأسطول الروسي مدينة بيروت لمدة ثلاثة أشهر. إلا أن تمرد ضاهر العمر لم يدم طويلا، إذ أرسلت الدولة العثمانية جيشا سنة1775، ليضع حدا لطموحات هذا الملتزم.

تمرد أحمد باشا الجزار 1775 - 1804:

أشتهر أحمد باشا الجزارAhmed Bacha el Djazar [18] في بداية أمره كقائد عسكري ساهم في توطيد وتدعيم النفوذ العثماني في القضاء على تمرد **ضاهر العمر** الآنف الذكر وأبناءه من بعده. كان الجزار من المماليك البوشناق ظهر على مسرح الأحداث السياسية لأول مرة في مصر، إذ خدم عدة أشخاص منهم علي بك الكبير. ومع هذا الأخير نال رتبة **بك**، وبعدها أنتقل إلى بلاد الشام عارضا خدماته على سلطاتها المحلية التي كلفته بحماية بيروت. وأظهر مقدرته العسكرية وحنكته السياسية أثناء الحصار البحري الروسي لبيروت. وبعدها راح الجزار يستغل الفراغ السياسي الذي حدث في بلاد الشام الجنوبية في أعقاب تلاشي نفوذ الزيدانية وضعف سلطة ولاة دمشق[19].

كانت أولى خطواته في تقوية نفوذه، إعادة بناء تحصينات مدينة عكا، التي أصبحت تابعة له بعد أن عين واليا على صيدا، وجعلها أقوى مما كانت عليه. وفي هذا الإطار تذكر المصادر التاريخية المعاصرة، أنه لجأ إلى أعمال السخرة في تحصين المدينة وطلب إلى الفلاحين تقديم خدماتهم مجانا مما أضر بالفلاحة في المنطقة[20]. وباعتباره مملوكيا فقد لجأ إلى بني جنسه وللمرتزقة الذين كانوا يقدمون خدماتهم بالمقابل، لتحقيق طموحاته ومشاريعه؛ فكون جيشا قوامه أربعة آلاف مقاتل من البوشناق والأرناوط والمغاربة والأكراد والبدو. ولتوفير المال اللازم

لتمويل وتجهيز هذا الجيش عمد إلى أساليب وطرق أثارت عليه الجميع. فقد صادر أموال التجار الأجانب، مما ألحق أضرارا فادحة بالنشاط التجاري في المنطقة. وابتز الأموال من الفلاحين الذين لم يجدوا إلا وسيلة الفرار وهجرة قراهم. فنقصت بذلك الموارد الاقتصادية. وهكذا اعتمدت السياسة التوسعية للجزار على فرض الضرائب الخيالية بوسائل وأساليب في غاية الوحشية تحت سكوت السلطة العثمانية التي كسبها إلى جانبه بواسطة المال[21]. ووصل بطشه وظلمه إلى مختلف الطبقات الاجتماعية والدينية، ويذكر أحد المعاصرين:.. في مدة حكم الجزار الشام نحو خمس سنين ما ارتاح الناس ولا شهرا واحدا أولا من طلب القرش ظلما، ثانيا من طرح المعاملة المتصل التي أصدرت خسارة كبيرة، ثم طرح بضائع متنوعة ينهبها من جهات ويطرحها بأسعار زائدة... ولا عجب أن زينت شوارع دمشق وأقيمت الأنوار على الحوانيت حين خلع عام 1795 [22].
وكان أكثر المتضررين من سياسته الضريبية والاحتكارية هذه، التجار الفرنسيين وذلك ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر عندما بدأ في فرض احتكاره على تجارة القطن، وأن يكون هو الوحيد الذي له الحق بيع المنتجات الفرنسية ورغم أنهم واجهوه بمضمون الاتفاقيات المبرمة بين دولتهم والباب العالي والتسهيلات الممنوحة لهم بموجبها، إلا أنه أصر على تطبيق سياسته الاحتكارية. وبخاصة وأن الأوضاع الداخلية في سورية وفي فرنسا نفسها كانت غير قادرة لتحويل الرغبات إلى أفعال ردعية، تحول دون سير الجزار في هذا المسار المعادي للمصالح الفرنسية في المنطقة [23]. فالباب العالي كان منهمكا بحروبه على الجبهات الروسية والنمساوية ولا يريد مزيدا من القلاقل والمشاكل على جبهات أخرى. وفرنسا من جانبها كانت منشغلة بتسوية الأوضاع الداخلية التي أفرزتها الثورة الفرنسية. وتذكر المصادر التاريخية ضخامة الخسائر المادية التي ألحقها الجزار بالتجارة الفرنسية التي فقدت مكانتها وامتيازاتها لصالح دول أوربية منافسة كالبندقية التي منح الجزار لتجارها امتيازات وتسهيلات ساهمت في ازدياد عددهم في مدينة عكا وبعض المدن المطلة على الساحل السوري[24].

وأمام ضغوط التجار الفرنسيين وشكواهم المتعددة لدولتهم، وتذمر السكان، حاول السلطان عزل الجزار من منصبه، لكن هذا الأخير كان يشعر بمدى قوته، تحدى أوامر السلطان بعزله ووصلت جرأته إلى طرد الباشا الذي عين مكانه، فما كان من السلطان إلا الرضوخ للأمر الواقع[25]، بالتغاضي عن أعمال الجزار؛ لأنه في حقيقة الأمر كان يقدم خدمات جليلة للدولة العثمانية في وقت عصيب، تكاثرت فيه العصبيات المحلية الطامحة في التمرد على السلطة العثمانية المتداعية في القرن الثامن عشر. زيادة على هذا، فإن الجزار لم يظهر أية نزعة استقلالية تدفع بهذه السلطة للقضاء عليه. وفي نفس الوقت أنه أصبح قويا إلى درجة يصعب معها عزله بسهولة. وما التعيينات المتتالية للجزار على باشوية الشام إلا دليل على صحة ما ذهبنا إليه. فقد عين أول مرة في عام 1775، وبسبب ظلمه الرعية عزل في العام الموالي أي في 1776، وما لبث أن عين عام 1791، واستمر في نهج نفس السياسة الجائرة وابتزاز المال أكثر مما سبق دون أن يجرأ أحد على مقاومته والوقوف في وجهه وذلك بسبب شدة بطشه[26]. وحاول بعض مماليكه سنة 1789، أن يثوروا عليه مدعمين ببعض القوى المحلية والخارجية التي لها مصلحة في إزاحة الجزار لكنها أخفقت. وبعد فشل هذه المحاولة، شن الجزار حملة انتقام واسعة على الثائرين ومن بينهم بعض الفرنسيين الذين دعموا الثورة بالمال[27]. وهكذا فشلت كل المحاولات لإبعاد الجزار عن منصبه وبقي الموقف في بلاد الشام ولم يهدد سلطته خطر كبير. إلا أن المقاومة الباسلة التي أظهرها أحمد باشا الجزار أمام حصار نابليون لمدينة عكا، كان وراء عودته إلى مسرح الأحداث السياسية. إذ بعد حصار عسكري دام قرابة خمسين يوما، عاد نابليون على أعقابه. ومن هذه الحادثة التاريخية تحولت شخصية الجزار، إلى شخصية عالمية وتاريخية.

الحركة الوهابية:

تنسب الحركة الوهابية إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب 1703-1792 وهو من أسرة مارس أفرادها القضاء في مدينة العينية. درس في الحجاز وفي

البصرة، وخلال مشواره الدراسي تأثر كثيرا بتعاليم أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية. من المبادئ التي رفعتها الحركة مبدأ التوحيد الذي حسب مؤسس الحركة قد تعرض إلى كثيرا من التشوهات والانحرافات سببتها المفاهيم الفكرية والآراء العقائدية لبعض الحركات الهدامة التي استغلت عصور الانحطاط وانعدام المرجعية الدينية لتجد أفكارها صدىً لدى الكثير من المسلمين الذين مزجوها مع العقيدة الإسلامية. لهذا راح محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يحاربون البدع والخرافات ورفض كل وساطة بين الله والعبد وأضاف إلى مبدأ التوحيد، فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، لكل مقتدر عليه مستوف لشروطه.وهنا حدث الاصطدام بين الحركة وبقية الحركات الصوفية التي كانت تدعوا مريديها وأتباعها إلى التسليم وقبول الواقع والتزهد.والتطلع إلى الآخرة، مما أثار على الحركة رد فعل قوي من جانب الدولة العثمانية. وجمهور واسع من الرأي العام الإسلامي.

كان لدعوة الحركة الوهابية في ضرورة العودة إلى الإسلام الأول إسلام السلف الصالح والتشكيك حتى في الشرعية الدينية التي يدعيها السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين وراعي الشريعة الإسلامية، دور في شعور السلطان بجدية الخطر الوهابي الذي أصبح يهدد دولته خاصة بعدما اجتاحت جيوش الوهابيين بلاد الحجاز والعراق وهما منطقتان إستراتيجيتان عند العثمانيين بما لهما من مكانة دينية لدى الرأي العام الإسلامي. وقد استغل السلطان سخط قطاع واسع من المسلمين على تصرفات الوهابيين تجاه سكان هذه المناطق بعد أن أزالوا القباب وهدموا الأضرحة وأزالوا ما على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم من الزينة والحلي. فاتهمت الحركة بالزندقة والمروق والكفر. وقد استغلت الآستانة هذه الدعاية، بتجنيد العلماء والخطباء في حملة هجومية، بتأليف الكتب وإلقاء الخطب على المنابر ورمي أتباعها بالزندقة والخروج على الدين الإسلامي وضرورة طاعة السلطان العثماني. ولم تكتف الدولة العثمانية بهذا بل استنجدت بواليها محمد علي باشا في مصر، والذي لم يتأخر في تلبية طلب السلطان محمود الثاني واندلعت الحرب المصرية الوهابية سنة 1811 واستمرت إلى 1818 بتخريب

عاصمة الوهابيين الدرعية وإنزال عقوبة الإعدام بالإمام عبد الله بن سعود في الأستانة. ورغم هذه النهاية المأساوية التي تعرضت لها الحركة، إلا أن هذه الأخيرة فتحت أفاقا جديدة للمسلمين في الفكر العربي والإسلامي، باعتبارها أول حركة أصرت على تطهير المجتمع والدين من البدع التي لصقت به طوال الفترة السابقة. ورغم الضربة الموجعة التي ألحقت بالوهابيين، إلا أنهم استرجعوا أنفاسهم مرة ثانية وأعادوا بناء دولتهم مستغلين انهيار الدولة العثمانية وعجزها على فرض سيطرتها على الحجاز.

ازدياد النفوذ المحلي في بلاد الشام:

إزداد النفوذ المحلي في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، على مختلف الأصعدة والاستثناء الوحيد كان استمرار تعيين القضاة الحنفيين في مراكز الولايات، من الأروام لحرص الدولة العثمانية على أن تكون أمور تطبيق الشريعة الإسلامية في يدها [28]. وقد برز هذا النفوذ في المؤسسة العسكرية بظهور **اليرلية** وهم دمشقيون تسربوا إلى طائفة **الانكشارية** وسيطروا عليها، وعرفت تبعا لذلك بالإنكشارية اليرلية أو المحلية. وقد تعاون اليرلية مع طبقة الأشراف وبعض العلماء في معارضة السلطة العثمانية و"القابي قول" ولكي يحافظ الباشاوات على نوع من الاستقرار النسبي اضطروا إلى الإبقاء على جيش خاص كانوا يجمعون معظم أفراده من التركمان والأكراد والمغاربة. إلا أن هذا الإجراء الذي كان يهدف من وراءه خلق نوع من التوازن، أفضى إلى مزيد من المشاكل والقلاقل وازدياد أعمال الفوضى التي تزخر بها مصادر تاريخ القرن الثامن عشر [29].

وفي هذا الإطار، يجب أن نشير إلى دور بعض الأسر المحلية التي استطاعت أن تحد من ظاهرة التسيب والفوضى، واستطاعت أن تثبت دعائم الحكم العثماني في بلاد الشام ولم تعد السلطة المركزية في الباب العالي تستغني عن حكمها وخدماتها هناك[30]. ومن أهم هذه الأسر الذائعة الصيت؛ نذكر أسرة آل **العظم** Al Atham التي حكمت ولاية سورية وجنوبها ما يقرب من ستين عاما.

ومن أشهر حكامها محمد باشا Mohamed Bacha (1773 - 1783) وهو الذي قام بمهمة حفظ النظام الداخلي والخارجي في باشويته لمدة عشر سنوات. مخلفا وراءه سمعة طيبة بصفته خير من حكموا دمشق في القرن الثامن عشر (31). وفي حلب اختلفت الأمور نوعا ما، فقد شهدت هذه المدينة صراعا مريرا ومحتدما بين طبقة الأشراف والانكشارية. وكان لهذا الصراع أثار وخيمة على المنطقة كما يشير إلى ذلك الرحالة الفرنسي VOLNEY (32). أما عن العراق، فقد استطاع المماليك، أن ينشئوا حكومة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية رغم محاولات هذه الأخيرة استرجاع هيبتها وسيادتها على هذا الجزء من الوطن العربي.

موقف الدولة العثمانية من ازدياد النفوذ المحلي:

رغم جسامة التحديات والاضطرابات المتعددة الأهداف والغايات، إلا أن الوجود العثماني لم يتعرض إلى التهديد والزوال، اللهم إلا محاولة الوهابيين التي كادت أن تسلخ المنطقة العربية من جسم الدولة العثمانية، والتي تختلف عن المحاولات التي أشرنا إليها سابقا من ناحية الخلفيات والأهداف، والتي لم يسعفنا المقام للتطرق لها وربما يأتي أمر دراستها وبتوسعة في الفصول القادمة نعود فنقول؛ أن السلطات العثمانية كانت متيقنة بعدم انفصال الولايات العربية نهائيا عن السيادة العثمانية. وكان أسلوبها في مراقبة تطورات هذه الأحداث يعتمد على مبدأ الترقب والحذر والتأني. وما دامت أسس الحكم متبعة ومرعية وبالذات قضية الأموال، فإن الباب العالي لم يصر على الطاعة الصارمة والعمياء من جانب هؤلاء الأشخاص الذين تمردوا عليه.

ويلخص لنا الرحالة الفرنسي فولني موقف الدولة العثمانية بقوله... لا تقوم سياسة الأتراك على فرض طاعة صارمة على أتباعهم، فقد رأوا منذ وقت طويل أنهم إذا ما أعلنوا الحرب على جميع الثوار، فإن ذلك يستدعي منهم جهودا متواصلة وتبديدا وافرا للأرواح والأموال دون حسبان مخاطر الفشل في كثير من الأحيان، مما يستتبع ازدياد جرأة هؤلاء الثوار، لهذا مالوا إلى اصطناع الصبر، فهم يحرضون الجيران والأبناء والآباء (33).

والملاحظ أيضا على الأحداث السابقة، أن الدولة العثمانية كانت على يقين تام عنى أن الأمور لم تصل إلى درجة إثارة وتأليب رعايا الدولة على شخص السلطان، وإحياء الشعور القومي والوطني وفي هذا الإطار يذكر كل من "جب وباوون" : ... أنه لم يوجد حاكما واحدا منهم استطاع إثارة روح الولاء في رعاياه وإن واحدًا منهم لم يذرف عليه أحد الدمع لهذا لم يقم أحد على الإطلاق بتحدي السلطة المعنوية القصوى للدولة... [34].

زيادة على أمر آخر ساهم في التقليل من أهمية هذه التحديات في نظر الساسة العثمانيين وهو المؤسسة الدينية أو ما يعرف بالهيئة الإسلامية، التي كانت في هذه الحقبة مازالت وفية للسلطان باعتباره ممثل وحامي حمى المذهب السني ضد الكفرة في أوربا ومطامع الشيعة في فارس. ومن العوامل الأخرى التي سهلت على الدولة العثمانية أن تتحكم في الأوضاع الداخلية للولايات العربية إبان القرن الثامن عشر، الموقف الأوربي المؤيد لاستقرار واستتباب الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، وإن كانت الدول الأوربية غير متفقة كلها، لكن الموقف الرافض للتدخل كان مدعما بالقوى الأوربية. ومنه يمكن تبين موقفين:

الموقف الأول: الذي مثلته كل من فرنسا وبريطانيا، والذي يرى ضرورة المحافظة على تماسك الدولة العثمانية بقدر الإمكان ضمانا للسلام في منطقة المشرق العربي.

الموقف الثاني: كان عدائيا، ومثلته كل من روسيا والنمسا وبعض الدويلات الإيطالية وتجسد هذا الموقف في إثارة الاضطرابات والمؤامرات والدسائس، داخل الدولة العثمانية لإضعافها وإنهاكها حتى تسهل عملية الاستيلاء على الإرث العثماني تحقيقا لأهداف حربية واقتصادية وإستراتيجية ودينية. ومن الأساليب التي اتبعتها هذه الدول لتحقيق مآربها كما أشرنا سابقا الاتصال بالعصبيات الثائرة على الدولة ومدها بالمساعدة في حدود إمكانياتها وما تسمح به ظروفها العامة [35]. إلا أن محاولات هذه الأخيرة باءت بالفشل في أغلب الأحيان وذلك لانعدام النظرة الأوربية الموحدة تجاه المسألة الشرقية la Question d'orient .

لهذا نقول أن المشروعات العدائية من جانب الدول الأوربية لم يتم تنفيذها لأمرين ؛ أولاهما أن الدول الأوربية بصفة عامة لم يكن لها في المشرق العربي بين القرنين السادس عشر والثامن عشر – مصالح إستراتيجية واقتصادية ثابتة تخشى عليها وتنهض للدفاع عنها إذا مسها من جانب الدولة أو السلطة المركزية أو من جانب السلطات المحلية سوء أو تهديد. ثانيهما : أن الدول الأوربية في هذه الآونة كانت أنظارها ومصالحها ومطامعها متوجهة إلى مناطق أخرى احتدم حولها الصراع والتنافس، بخاصة بعد اكتشاف الأمريكيتين وجنوب شرق آسيا وما أفرزت من نتائج باهرة قللت من أهمية المنطقة العربية .

مصادر ومراجع الفصل الخامس :

1 - هاملتون جب، هارولد وباوون : المرجع السابق ، ج2 ، ص 28.

2 - ليلى صباغ : المرجع السابق ، ص 219.

3 - رافق عبد الكريم : المرجع السابق ، ص 229.

4 - عن الإصلاحات في القرن الثامن عشر، أنظر؛

Bernard. L: the emergency of moderne turkey. Oxford university. Press. Newyork. Toronto.PP. 40-72.

5 - خالد زيادة : اكتشاف التقدم الأوربي ، دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر. ط 1 دار الطليعة ، بيروت، 1981.

6. ليلى صباغ : المرجع السابق، ص 132.

7 - هند فتال، رفيق شكري: تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر. جرس بريس بيروت 1988.ص 180

8 - جب وباوون : المرجع السابق ص 42.

9 - الجبرتي عبد الرحمان: المصدر السابق ، ص 25.

10- هند فتال، رفيق شكري: المرجع السابق، ص 181.

11 - عن الأطماع الروسية في الدولة العثمانية . أنظر؛ الدراسة القيمة لخيرية قاسمية: روسية القيصرية والمشرق العربي. مجلة دراسات تاريخية. جامعة دمشق، العددان 10/9 1982. ص 40-88.

12 - عزت أحمد عبد الكريم : دراسات في تاريخ .....

13 - رغم أن بعض الروايات تذكر مشاركة علي بك الكبير ضاهر العمر وحليفهما الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط ببعض العمليات العسكرية في فلسطين وعلى ساحل بلاد الشام الجنوبية أنظر ؛ رافق عبد الكريم : المرجع السابق، ص 367.

14 - محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر . 3 أجزاء، القاهرة 1957. ص 18.

15 - من الدراسات المعاصرة عن شخصية " ضاهر العمر" ؛ حركة الشيخ ضاهر العمر الزيداني حاكم عكا والجليل 1695-1775. لأحمد حسن عودة ، المنشورة في : الولايات العربية

ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، تونس ، 1984ص 145-150.

16 - الصباغ ميخائيل: تاريخ ضاهر العمر الزيداني. نشره الخوري قسطنطين الباشا. حريصا 1912 ص 15.

17.رأفت الشيخ (الغنيمي): في تاريخ العـرب الحديث . دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة 1989. القاهرة 1989. ص 126.

18 ـ من الدراسات المعاصرة عن شخصية الجزار نور الدين محمود: الجزار والفرنسيون .مجلة تاريخ العرب والعالم . السنة الرابعة، ع 42، 1982. ص 62-69 . عبد الوهاب بكر: " أحمد باشا الجزار ومصر، رؤية جديدة" ورقة قدمت للمؤتمر الخامس للدراسات العثمانية . والمنشورة في: الولايات العربية ومصادر وثائقها.....المرجع السابق، ص 61-70.

19 - أنظر الفصل القيم الذي أفرده عبد الكريم رافق لهذه الشخصية في كتابه السابق ص 310-318.

20 - الأمير حيدر أحمد شهاب: تاريخ أحمد باشا الجزار ، نشره الأب أنطونيوس شبلي والأب أغناطيوس عبده خليفة ، بيروت 1955.

21- نور الدين محمود : المرجع السابق ، ص 66.

22 - ميخائيل الدمشقي : تاريخ حوادث الشام ولبنان 1197-1297 ، نشره الأب لويس معلوف ، بيروت 1912. ص 6-9.

23 - نور الدين محمود : المرجع السابق ، ص 67.

24- من الدراسات التي أشارت إلى خسائر الفرنسيين، نذكر؛

Charles roux / les echelles de Syrie et Palestine. Aux 18 Paris 1922

25 ـ البيطار عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. 3 أجزاء، تحقيق

26 ـ محمد بهجة البيطار دمشق، 1961-1962. ج 1 ، ص 128-132.

27 - نورا لدين محمود: المرجع السابق، ص 66.

28 - رافق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 234.

29 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص 30.

30- محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 134.

31 - المرادي محمد خليل : يقولBARBIR " إن آل العظم قد عينوا في دمشق لأنهم على وجه التحديد كانوا يتمتعون بالصفات التي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها في محاولتها الرامية الى إعادة تنظيم الولاية

Barbir (K) / ottoman rule damascus 1708-1758. priceton.

32– Volney. Ch. Comte. de : voyage en en Egypte et en Syrie. Jean Gaulmier. Paris 1959.

33 -Volney. IBID.

34 - جب وباوون : المرجع السابق، ص 50.

35 - أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص 70-73.

الفصل السادس

الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية

- الإصلاحات في عصر محمود الثاني 1807-1839
- التنظيمات الخيرية 1839 - 1908

1 - في عصر السلطان عبد المجيد 1839-1861

2 - في عصر عبد العزيز 1861-1876

3 - في عصر عبد الحميد الثاني 1876-1908

- عوائق الإصلاحات والتنظيمات
- آثار التنظيمات ونتائجها

خلفيات الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية :

كانت حاجة الجيش الإنكشاري للإصلاح[1] ، أهم ما لفت انتباه السلاطين العثمانيين خاصة بعد توالي انكسارات هذا الجيش في مختلف الجبهات القتالية خلال القرن الثامن عشر. وكانت النتيجة ؛ فقدانها لمعظم ولاياتها الأوربية والآسيوية والإفريقية. ويرى البعض ؛أن هذا الأمر لم يكن كافيا لاقتناع السلاطين بضرورة الإسراع في عملية الإصلاح، وإنما المهم اقتناع الدول الأوربية بأن ثمة إصلاح يجري في الدولة العثمانية، لعل ذلك يؤدي إلى إقناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية في البقاء فترفع يدها عن التدخل في شؤونها الداخلية. ولعل التظاهر بالإصلاح سيؤدي إلى ارتفاع سمعتها المنهارة لدى الرأي العام الأوربي والى حرمان الدول الأوربية من حجة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة داخل الدولة العثمانية.

رأى رجال الدولة العثمانية، أنه لا يمكن تحقيق هذا الإصلاح، إلا بالاقتباس من نظم أوربا العسكرية، باعتبار أن الدولة العثمانية دولة عسكرية بالدرجة الأولى وفساد أمورها بدأ بفساد جيشها، فإصلاحها ينبغي أن يبدأ بإصلاح هذا الجيش. ولهذا يلاحظ أن حركة الإصلاحات في بداية استهلالها لم تشمل النظم الإدارية والمالية والقضائية، إلا بعد مرور مدة طويلة تفوق ثمانية عقود. بدأت المحاولات الإصلاحية بداية محتشمة في أواسط القرن الثامن عشر بسبب عدة مصاعب وعراقيل واجهتها لذلك لم تدخل في طور التنفيذ الفعال إلا في عهد السلطان العثماني سليم الثالث SELIM III 1789-1807.

بدأ تنفيذ الإصلاحات العسكرية، والدولة العثمانية فاقدة لكثير من أقاليمها وذلك بموجب معاهدة **"كوجك قاينارجة"** المبرمة مع روسية عام 1774.[2]. ولم يكد السلطان سليم الثالث يستلم زمام الأمور حتى واجه تحديا خطيرا متمثلا في الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، هذه الأخيرة التي يقول عنها المستشرق اليهودي بارنا رد لويس Bernard Louis أنها "... أول قوة

مسلحة عبدت الطريق للغرب الحديث في الشرق الأوسط وكانت أول صدمة للسماحة الإسلامية وأول شراره كهربائية في طريق التغريب والإصلاح في الشرق الأوسط... [3]. هذا عن المستوى الخارجي أما عن المستوى الداخلي، فإن الظاهرة العامة التي كانت تسود ولايات الدولة، هي الضعف والانحطاط الذي أصاب الحكم العثماني والذي تجسد في ازدياد النفوذ المحلي في كل من مصر والعراق والشام وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى التحدي الداخلي، والمتمثل في التهديد الوهابي في الجزيرة العربية الذي بدأ خطره يستفحل من خلال تشكيكه في شرعية وجود الدولة العثمانية نفسها. كان لهذه المعطيات مجتمعة دور في أن يكون أول أمر فكر فيه السلطان، إنشاء جيش جديد. تجد فيه الدولة أداة الحكم القوي الفعال الذي يمكنها من القضاء على العصبيات المسلحة وأصحاب الحقوق المكتسبة شبه المستقلين، ثم مواجهة وردع أطماع الدول الأوروبية المتربصة [4].

في عام 1791، طلب السلطان موافاته بآراء نخبة من الزعماء المدنيين والعسكريين وبعض العلماء عن ضعف الدولة العثمانية ومقترحاتهم لإصلاحها. واتفقت الآراء على ضرورة البدء بالإصلاح العسكري ولكنهم اختلفوا على الطريقة التي تحقق هذا الإصلاح[5]. بعد هذه الاستشارة، أنشأ السلطان جيشا جديدا، عرف باسم "نظام جديد" ينخرط فيه من يشاء من الانكشارية أو من المحترفين . واعتماد النظم والأساليب الغربية الحديثة في الأمور الحربية من حيث التدريب والتعليم والتقنيات القتالية والأسلحة المستخدمة. وأستجلب في هذا الإطار عددا من الضباط والخبراء الأوربيين وبخاصة من فرنسا. ورغم أن هذه خطة كانت جريئة وشجاعة ووجدت الاستحسان والترحاب في الداخل والخارج، إلا أنها أثارت مخاوف الانكشارية، التي رأت في النظام الجديد تهديدا خطيرا لمصالحها وامتيازاتها يجب محاربته بكل الوسائل. وقد تحالفت في رفض هذا الإصلاح مع بعض رموز التيار المحافظ المدعم بأعضاء من الهيئة الإسلامية. وأفلح الطرفان في إفشال مشاريع سليم الثالث الإصلاحية، ولم يهنأ لهم بال حتى أسقطوه من سدة الحكم ثم دبروا له عملية لاغتياله[6].

الإصلاحات في عهد محمود الثاني (1807 - 1839) :

تركت المحاولة الإصلاحية الآنفة الذكر، أثرها العميق في سياسة محمود الثاني (1808-1839) Mahmud II إلا أن ظروفاً عدة حالت دون متابعة الإصلاح العسكري إلا بعد ثمانية عشر عاما(7). ومنها تلك الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد جارتها الشمالية روسية وخروجها منهزمة منكسرة وقبولها ببنود معاهدة "بوخارست" عام 1812 التي بموجبها منح الاستقلال الذاتي لرومانيا، والمعركة التي انتهت بتحطيم الأسطول العثماني في "نافارينو" Navarino عام 1827. وبعد سنتين من هذه الحادثة أشهرت عليه روسية مرة أخرى حربا، انتهت بمعاهدة أدرنه عام 1829. وكان أخطر التحديات الداخلية التي واجهت السلطان الخطر الوهابي في الحجاز و تمرد والي مصر "محمد علي" واجتياحه لبلاد الشام ووصوله لمشارف العاصمة العثمانية.

أن هذه الظروف التي كانت تجتازها الدولة ، كانت حافزا قويا للسلطان "محمود الثاني" للسير قدما في انتهاج سياسة الإصلاح، لتوفير أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية للدولة لتتمكن من مواجهة هذه التحديات، وبذلك تستطيع تشديد قبضتها على جميع ولاياتها والقضاء على أشكال الاستقلال والنفوذ المحلي في السلطنة. ويبدو أن نزعته المركزية ورغبته في خلق الدولة الحديثة القوية، قد استبدت به خاصة بعد نهاية حربه مع روسية(8). كان "محمود الثاني"، على دراية تامة بأن أفكاره الإصلاحية لا يمكن تجسيدها بدون إزاحة عقبة المؤسسة العسكرية القديمة والتخلص منها نهائيا. وفي كلمة أمام أعضاء مجلس الدولة بين المآل التي آلت إليها هذه المؤسسة وأثارها المدمرة على مصير الدولة ، وألح على الأخذ بالأساليب الأوربية الحديثة .

وفي أيار من عام 1826، أصدر "خط شريف"، ينشئ بموجبه "الفرق الجديدة" مع الاحتفاظ بفرق الانكشارية. أستغل الانكشارية انشغال السلطان بالحرب مع اليونان لإعلان التمرد والعصيان. إلا أنه عكس سلفه، أخذ احتياطاته

مسبقا، وحصل على فتوى من شيخ الإسلام؛ تبيح محاربتهم والتخلص منهم. استعان السلطان بفرق الجيش الجديد والأهالي الساخطين من أعمال الفوضى والأذى الذي ألحق بهم من جراء تصرفات أفراد هذه المؤسسة. استطاع في نهاية الأمر من التخلص منهم وتشتيت شملهم[9]. وفي نفس اليوم، أعلن عن تشكيل "العساكر المنصورة المحمدية." وخصص لإعدادها وتدريب جنودها الكثير من الموارد المالية. وبعد هذه الحادثة، تحمس رجالات الإصلاح إلى الإسراع بإصدار القوانين الخاصة بتنظيم الخدمة العسكرية في المؤسسة الجديدة وتحديد مراحلها ووضع الشروط والمقاييس للإعفاء أو الانخراط فيها. وأقامت الدولة المصانع العسكرية لتزويد أفراد الجيش بالذخائر واللباس والمئونة . وأفتتح عدد من المدارس العسكرية لتخريج الضباط من مختلف الأسلحة. وللإسراع في إنجاح الإصلاح، استعانت الدولة بالخبرة الأجنبية في ميدان التدريب والتلقين، وبعد البحث والانتقاء، اعتمدت النظم الألمانية في الشؤون الحربية العامة، والنظم البريطانية في الشؤون البحرية. ولسد احتياجات المدارس العسكرية إلى المترجمين أنشأ مكتب للترجمة المتعلقة بالفنون الحربية والنظم الأوربية.

والملفت للانتباه، أن الإصلاح في عهد "محمود الثاني"، لم يقتصر على الجانب العسكري وإنما تعداه إلى مجالات أخرى. فلتعميق السياسة المركزية الرامية إلى إخضاع مراكز القوى في السلطنة أنشأ السلطان مديرية الأوقاف وجعلها مسئولة عن عملية الإشراف على موارد الأملاك الوقفية من عقارات وبساتين بدل متولي الأوقاف ونظارها من قضاة ومفتين ينتمون إلى طبقة العلماء، وذلك لوضع حد للفوضى في إدارة الأوقاف... وأصبح موظفو مديرية الأوقاف مسئولين أمام الدولة. إلا أن الإشراف الحكومي على مديرية الأوقاف، ألحق بالأملاك الوقفية خسائر كبيرة من جراء فقر الدولة إلى الأموال اللازمة التي تمكنها من صيانتها وحمايتها [10]. في عام 1831، قامت الدولة بأول عملية إحصاء ومسح لضبط تجنيد الذكور في الجيش وتسجيل ملكيات الأراضي وذلك من أجل توزيع ضرائبها. وشهد النظام الإقطاعي تطورا جديدا بتحويل الإقطاعيات الحربية من

نوع (زعامات وتيمار) إلى أملاك الدولة وإعطاء حق جمع ضرائبها إلى الملتزمين، ووزع الفرسان على فيالق الفرسان الحديثة وأحيل الباقون على التقاعد[11]. وفي مجال الإدارة الحكومية، أدخلت تغييرات واضحة في بنية أجهزة الدولة. وفي عام 1835 تأسست وزارة المالية وأنشأ مجلس دار الشورى العسكري .وفي عام 1838 شكل مجلس الأحكام العدلية وشكلت أيضا لجان للزراعة والصناعة والأشغال العامة.

وفي الأخير، نقول أنه رغم الحماس الفياض الذي أبداه السلطان "محمود الثاني للسير قدما وبخطى سريعة في سياسة الإصلاحات العامة، إلا أن الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية كانت أقوى منه . فليس من اليسير، القضاء على ترسبات وتراكمات لعقليات ضلت ماسكة زمام أمور الدولة لعهود طويلة ودول أجنبية طامعة تتربص للانقضاض. ومن سلبيات فترة هذا السلطان، أنه فتح جزء من الإمبراطورية لقدر كبير من النفوذ الغربي في أعقاب الاحتلال المصري لبلاد الشام (1831 - 1840)، هذا النفوذ الذي أصبح محسوسا في المجال الاقتصادي، كما في المجال الثقافي حيث تدعم بنشاط الإرساليات المسيحية التبشيرية في ربوع الإمبراطورية وبصفة خاصة في بلاد الشام[12].

التنظيمات الخيرية (1839 -1908) :

يقصد بالتنظيمات الخيرية TANZIMAT، تلك الإصلاحات التي أدخلت على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها، فأرست قواعد وأسس تنظيم الدولة على المبادئ الأوربية وعرفت بهذا الاسم لأنها امتازت عن غيرها بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية[13]. وتمت هذه التنظيمات تحت تأثير دافعين أساسين أولاهما: اقتناع رجال الدولة المستنيرين أمثال "مصطفى رشيد باشا" و"مدحت باشا"، بحتمية الإصلاح في الدولة. ثانيهما: أن هذه الأخيرة سنت من أجل الحد من التدخل الأجنبي في شؤون الدولة، وبذلك هدفت الدولة من وراء هذا الإجراء؛ خطب ود الدول الأوربية التي استغلت قضية الرعايا المسيحيين. وقد تمت التنظيمات في

مرحلتين. المرحلة الأولى تعرف باسم التنظيمات الخيرية، وتبدأ من سنة 1839 إلى 1876 وشملت عصر السلطان عبد المجيد. والمرحلة الثانية، تعرف بالمشروطية LA CONSTITUTION وشملت عصر السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908. وسميت بالمشروطية، لأنها حاولت أن تقضي على نظام الحكم المطلق الذي كان قائما حتى ذلك الحين وأن تجعل حكم السلطان مشروطا بمراعاة القيود المقررة في القانون الأساسي[14].

عصر السلطان عبد المجيد (1839 - 1861) :

- **الخط الشريف كلخانة** : أستهل عصره، بإصدار "خط الشريف كلخانة" HATTI SHARIF DE GULHANE، الذي أعلنه أبو التنظيمات الصدر الأعظم "رشيد باشا" في الثالث من تشرين الثاني 1839. بعد انهزام الجيش العثماني في معركة "أينتاب" أمام الجيش المصري. وقرأ نص المنشور في قصر كلخانة بحضور السلطان وجمع غفير من ممثلي الدول الأجنبية المقيمة في الدولة العثمانية، وكبار رجالات الدولة. ولأول مرة تعترف الدولة العثمانية، بأن النظم الحضارية التي كانت تسير عليها لم تعد صالحة ولابد لها لمواكبة التطور من الأخذ بنظم أوربا ولو تعارض بعضها مع العادات والتقاليد والشرائع[15]. وقد تضمن المنسور التأكيد على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية دون تمييز بينهم وأهم ما جاء فيه :

1 - الوعد بالمحافظة على النفوس والأعراض والناموس وتوفير الأمن لكافة الرعايا.

2 - إلغاء الالتزامات وتنظيم توزيعها على المكلفين، لوضع حد لتعسف الملتزمين. أعتبر الالتزامات "من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمرنا فع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم... "

3 - تضمن الفرمان أو المنشور أيضا وعدا من جانب السلطان؛ بإصلاح الإدارة والقضاء وإجراء القرعة العسكرية.

4 - اعتبار الرشوة، أعظم سبب لخراب الملك لأنه منفور شرعا وهي "سبب في خراب الملك"

5 - أعلن السلطان في خاتمة المنشور، أن هذا الأخير سيوضع في خزانة الآثار النبوية، وطلب من الصدر الأعظم بتعميم مضمونه إلى جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية بغية توطيد الثقة بالدولة [16] .

إن منشور "كلخانة" لم يكن دستورا، وإنما منشورا تمهيديا يتضمن وعدا من جانب الدولة العثمانية بتنظيم شؤون الدولة وفقا للنظم المرعية في الدول الأوربية. وبذلك فقد مصداقيته الإلزامية وإنما أملته ظروف طارئة على الدولة نفسها. وكان على رأس هذه الظروف كسب ود الدول الأوربية للوقوف بجانب السلطان ضد التهديد المصري. وبعد أن تخطى السلطان هذا التهديد أغفل تنفيذ بنود هذا المنشور طوال ستة عشر سنة. تذكر المصادر؛ أنه لم يتحقق من هذه الوعود سوى قانون التجارة الذي صدر سنة 1850 وقانون الجزاء 1851.

الخط الشريف الهمايوني 1856 :

أعلن هذا الخط بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها من الدول الأوربية على روسية في حرب الفرم عام 1856. وذلك قبل أسبوع من انعقاد مؤتمر باريس [17]. جاء هذا القانون هدية من جانب الدولة العثمانية للدول الأوربية التي وقفت إلى جانبها في هذه الحربية ضد الأطماع الروسية[18]. إن أكثر ما ورد في الخط الشريف الهمايوني HATTI SHARIF HUMAYUNE هذا الخط، يتعلق بحقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، وتأكيدا للوعود والمبادئ التي نص عليها منشور كلخانة الآنف الذكر. إذ نص على معاملة جميع تبعة(رعايا) الدولة معاملة متساوية مهما كانت مذاهبهم وأديانهم والإبقاء على كافة الامتيازات الممنوحة للطوائف المسيحية وكافة الملل غير الإسلامية. قبول جميع رعايا السلطان في الوظائف والمناصب الحكومية والمدارس الملكية والعسكرية دون فرق ولا تميز. وسمح للطوائف بإنشاء مدارس تعليم العلوم والفنون والصناعات،

وضمن حرية هذه المدارس التعليمية. ومن القضايا المهمة التي نص عليها نذكر؛ إنشاء محلكم مختلطة للفصل في القضايا بين المسلمين وغير المسلمين ما عدا الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث، فتحال على المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. وفي نفس الوقت أمر بإصلاح السجون ووضع نظاما للشرطة وحرم التعذيب، وأوصى بتكوين مجالس للولايات. منع أيضا الموظفين أن يشتركوا في التزام الضرائب وأكد حق الدولة في تجنيد غير المسلمين، مع إعطائهم فرصة دفع البدل العسكري. كما نص أيضا على وضع ميزانية مفصلة للدولة ومعاقبة الرشوة والاختلاس، وشجع على إنشاء البنوك وإصلاح النقد لتوفير رؤوس أموال تستخدم في تنمية الزراعة والصناعة . وكان أخطر بند في المنشور ذاك الذي ينص على السماح للأجانب بالتملك العقاري في الدولة العثمانية وفق شروط معينة. وختم بالقول أن تحقيق هذه الأغراض يكون عن طريق الانتفاع بعلوم أوربة وفنونها ورؤوس أموالها[19].

قوانين إصلاحية مكملة :

صدرت قوانين مكملة لتنفيذ ما ورد في المنشور الهمايوني كان أهمها قانون الأراضي عام 1858، الذي هدف واضعوه إلى تطوير الريف العثماني ليكون في مثال الريف الفرنسي. إلا أن هذا القانون كانت له نتائج مدمرة لأنه أسئ تطبيقه، ولم ينفذ عمليا إلا على نطاق ضيق فقد مكن هذا القانون الأغنياء وأصحاب النفوذ من الاستيلاء والاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي بطرق ملتوية؛ كالرشوة والتحايل، بينما كان الفلاح عاجزا على توفير المال اللازم الذي يدفعه قيمة تصرفه بالأرض. وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنما يدل؛ أن رجال الإصلاح كانوا غير متبصرين حين أصدروا بطريقة آلية قوانين إصلاح الأرض مستلهمين بالنظم الفرنسية فقط دون فهم وإدراك للوضع القائم ونتائجه المحتملة.

الإصلاحات في عهد عبد العزيز (1861 - 1876) :

في عهد هذا السلطان، شهدت حركة الإصلاحات انتكاسة بموت أحد رموزها وهو "عالي باش" عام 1858. فوجد المناهضون لفكرة اقتباس النظم من الغرب الفرصة سانحة لتوجيه الرأي العام والالتفاف حول شخصية السلطان. عرفت الدولة العثمانية في عهد هذا الأخير نشاطا مميزا لحركة المعارضة السياسية التي تشكلت في المنفى، وتسربت أفكارها داخل الدولة داعية إلى التخلص من الحكم الاستبدادي للسلطان وتعويضه بنظام دستوري.

كانت أشهر حركات المعارضة التي ظهرت في الدولة العثمانية، حركة ""العثمانية الفتاة" والتي راح مؤسسوها يعملون على تهريب منشوراتها إلى العاصمة وبقية المدن العثمانية الرئيسية، بواسطة استخدام البريد الأجنبي التابع للسفارات والقنصليات الأوربية. أما توزيع هذه المطبوعات داخل الدولة، فكانت تتولاه التشكيلات والحركات السرية للجمعية المذكورة. وأمام الانكسارات التي واجهتها الدولة العثمانية في أوربا، والانتصارات التي حققتها الحركات القومية الأوربية من ناحية ثانية ؛ ناهيك عما قدمته الأنظمة القومية الأوربية من مكاسب تمثلت في تحديد السلطات وإقرار الدساتير التي ضمنت حقوق الشعوب. في وقت يعاني فيه العثمانيون من الاستبداد والاستغلال ؛ بدأ التيار القومي يلقى رواجا وانتشارا وتجاوبا بين الأوساط التركية وبخاصة تلك المتشبعة بالأفكار الأوربية. ورأى هؤلاء المثقفون ؛ أن تقوية الدولة وتطويرها وتحديثها، لا يكون إلا بإصلاحها على أساس قومي لا على أساس عثماني جامع وذلك بالرجوع إلى الأصول الوثنية القديمة للعنصر التركي والتخلي عن الروابط الدينية وبالتالي اعتبار ؛ أن عناصر الدولة الأخرى غير التركية شركاء لا يتكافئون مع الترك الطورانيين. وسيظهر هذا الموقف الداعي إلى القومية التركية والسياسة الطورانية بوضوح لدى بعض زعماء تركيا الفتاة، التي تأسست في الآستانة عام 1889 والتي سيصبح أسمها جمعية الاتحاد والترقي [20]. من أهم الإصلاحات في عهد هذا السلطان "قانون الولايات" الذي أصدره فؤاد باشا عام 1864. وكان الهدف

من وراء سن هذا القانون إشراك الأهالي في إدارة شؤون الولايات بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الإدارية المختلفة كذلك ربط الإدارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي وربط الولايات كلها ربطا منظما بالحكومة المركزية في العاصمة. ويتناول القانون التقسيمات الإدارية والموظفين، والمجالس الإدارية والسلطات القضائية. وبموجب هذا القانون أصبح عدد الولايات 27 ولاية، يحكم كل منها وال بسلطات واسعة. وقسمت الولاية إلى سناجق وأقضية ونواح وقرى، وأقيم في هذه الوحدات الإدارية مجلس إداري يعاون في الإدارة المحلية متكون من الوالي ومفتش الحكام الشرعيين ومأمور المالية ومعاون الوالي مع أربعة من ممثلي الأهالي من المسلمين والمسيحيين. إلا أن هذا القانون كانت له سلبيات منها؛ افتراضه أن جميع ولايات الدولة متماثلة متجانسة، رغم أن الولايات تختلف فيما بينها اختلافا بينا في ظروفها الجغرافية وعاداتها ومذاهبها فلا يمكن معاملتها معاملة واحدة.

ومن الإصلاحات البارزة في ميدان التعليم؛ افتتاح مدرسة "غلطة" العثمانية السلطانية في حي غلطة سراي بالآستانة، إذ يتلقى الطلبة المسلمون والمسيحيون تعليمهم جنبا إلى جنب باللغة الفرنسية، ويعتبر افتتاح هذه المدرسة أول خطوة نحو إلغاء التعليم الطائفي والأخذ بالتعليم الحديث. وكان تأثيرها ملموسا على النهضة التي شهدتها الدولة في العهدين السلطاني والجمهوري على حد سواء. فقد تولى خريجوها المناصب الإدارية والدبلوماسية والهامة، والتي تتطلب ثقافة غربية ومقدرة على التعامل مع الأجهزة الإدارية الأوربية.

وفي ميدان القضاء فقد دعي "أحمد جودت" المؤرخ والمشرع الشهير وناظر ديوان الأحكام العدلية، لوضع قانون مدني جديد، يقضي على الفوضى القائمة. فعمل بدأب مع لجنة مختارة من العلماء والفقهاء على سن فانون مدني يستند إلى الشريعة الإسلامية وتنظيم الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات وجمعها في مجلة. وأستغرق العمل فيه سبع سنوات. ويعتبر أهم إنجاز تشريعي في القرن التاسع عشر. وصدرت المجلة في ستة عشر كتابا تضم 1851 مادة. وأعتبر العمل مرجعا

للقضاة، باعتبار أن المجلة من حيث الأساس عبارة عن تجميع للقوانين المدنية المبنية على مبادئ الإسلام كما فسره الفقيه السني الكبير ومؤسس مدرسة القانون المدني المسيطر على الأتراك أبو حنيفة (699 - 767). لكنها مكيفة مع الظروف الحديثة تحت تأثير الفكر التشريعي الأوربي، وخصوصا المجموعة النابولونية. والقانون هذا في حد ذاته محاولة لمعالجة المشاكل المستحدثة، مثل العلاقات الحديثة، الصرف الأجنبي الشركات، الصك، الشهادة البنوك [21].

الإصلاحات في عهد عبد الحميد الثاني (1876 - 1908):

تفاقمت الأوضاع الداخلية والخارجية في الدولة العثمانية إبان عهد السلطان عبد العزيز تمثلت في ازدياد حدة الاضطرابات القومية في منطقة البلقان مدعمة من قوى أوربية قابلتها أزمة اقتصادية خانقة من جراء التدهور الذي مس مختلف قطاعات الدولة الصناعية و الزراعية والتجارية. هذا التدهور عجز رجال الإصلاح على التغلب عليه وتخطيه وذلك لعدم قدرتهم على تفهم التطورات الاقتصادية التي كانت تسود الغرب الأوربي في تلك الحقبة التاريخية. أما على مستوى ولاة الأمور، فإن فساد السلطان وحاشيته زاد من انتشار مظاهر السخط بين الأوساط الشعبية وبخاصة في الوسط الطلابي الذي عبر على مطالبه من خلال المظاهرات الحاشدة لطلبة المعاهد الدينية التي كانت تنادي برفض الاستبداد والمطالبة بالدستور والديمقراطية. إذ جاء في تقرير السفير البريطاني "هنري إيليوت" HENRI ELLIOT عام 1876: " .. إن كلمة الدستور كانت على كل لسان وقد وزعت نصوص من القرآن تظهر للمؤمن، بأن شكل الحكومة التي يؤيدها القرآن هو الشكل الديمقراطي، وأن السلطة المطلقة التي يمارسها السلطان هي انتهاك لحقوق الناس ولا يقرها الشرع الإلهي. وأن النصوص والسنن تثبت بأن الطاعة غير واجبة لحاكم بهمل مصالح الدولة... " [22].

ولم تنته هذه الأزمة - التي كان وراءها أشهر المصلحين العثمانيين وأكبر المتحمسين لفكرة تحديث الدولة العثمانية والذي توصل إلى قناعة مفادها "أن

هذه العقبات التي توشك أن توقع بالدولة كارثة محققة لا يمكن معالجتها إلا بإصدار قانون أساسي أي دستور يفهم السلطان أن سلطته ليست مطلقة بل مشروطة بقيود يحددها الدستور [23] ـ إلا بعد أن اصدر شيخ الإسلام فتوى بخلع السلطان عبد العزيز لعجزه وفساده وإسرافه. فكان السلطان عبد الحميد الثاني ABDUHAMID II (1876-1909) وفي عهده يعرف مسار التنظيمات تطورا ملحوظا بدخول الدولة العثمانية مرحلة الحياة الدستورية. عين عبد الحميد الثاني على مضض "مدحت باشا" صدرا أعظم تلبية للتيار الذي أوصله للسلطة. ومحاولة إقناع أعضاء مؤتمر السفراء بالآستانة، بأن الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي وعهد إليه بتحضير الدستور، وفي 23 كانون الأول 1876 أعلن الدستور. والذي ينص على القضايا التالية :

ـ فصل السلطات الأساسية في الدولة

ـ ضمان الحريات العامة

ـ إلزامية التعليم الابتدائي

ـ إنشاء سلطة تنفيذية يرأسها السلطان ، تساعده وزارة مسئولة أمام مجلس النواب، وعلى سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين (المبعوثان، والأعيان) وسلطة قضائية تتولاها محاكم مستقلة .إلا أن التجربة الدستورية لم تعمر أكثر من سنة واحدة أي من 19 مارس 1877 إلى 14 إبريل 1878 بعد أن أتخذ السلطان قرارا بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور. وقد ارتكز السلطان في اتخاذ هذا القرار على رفض التيار المحافظ لبرنامج مدحت باشا واعتراض الأحرار وأعضاء العثمانية الفتاة على تدابيره وإجراءاته. فطرده وطلب منه مغادرة البلاد [24].

إنتهج السلطان سياسة استبدادية أثارت عليه سخط الحركات والجمعيات السياسية وألبت ضده الدول الأوربية، التي لم تتوان في مد حركات المعارضة بكل أنواع الدعم والتأييد المعنوي والمادي ، خاصة إذا عرفنا أن هذه المعارضة قد تشكلت وترعرعت في مختلف العواصم الأوربية. ورغم سياسة الحذر والحيطة

التي بالغ فيها السلطان، في قمع أي تحرك يبدر من هذه المعارضة التي كان ينظر إليها على أنها من صنيعة الدول الغربية ـ محاولة منه في سد كل الثغرات والمنافذ أمام تحقيق مطامع الدول الأوربية في تفتيت الإمبراطورية العثمانية . والمتفحص لمذكرات السلطان السياسية، يستنتج؛ أن هذا الأخير كان على دراية تامة بما يحضر للدولة العثمانية من مؤامرات ودسائس، وطبيعة الارتباطات والعلاقات بين المعارضة السياسية والعسكرية وهذه الدول. ويعترف السلطان نفسه، أن الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في تلك الحقبة التاريخية كانت حرجة للغاية، لم تمكنه من مقاومة هذه المؤامرات، والدفاع عن الأقاليم التي اقتطعت عنوة من الدولة العثمانية [25].

وقد نجحت المعارضة السياسية، في تأليب الوضع على السلطان مما أرغمه على الخضوع لمطالبها والمتمثلة في العودة إلى الحياة الدستورية. وكانت أشهر الحركات الفاعلة في تيار المعارضة جمعية الاتحاد والترقي، التي تأسست عام 1889 من طرف طلبة المدارس العسكرية. كان هدف الجمعية محاربة استبداد السلطان وإعادة الحياة الدستورية إلى الدولة العثمانية. انتقلت تنظيماتها الثورية إلى صفوف الضباط داخل السلطنة، وكان من بينهم "مصطفى كمال" [*]. انتشرت فروعها في أغلب ولايات الدولة وسرعان ما تقرر نقل نشاط الحركة إلى "سالونيك" باليونان وذلك للهروب من مراقبة أجهزة مخابرات السلطان. وفي هذه المدينة اتخذت الجمعية شكلها العسكري النهائي، ونمت فعاليتها بفضل الاتصال مع المحافل الماسونية والصهيونية. وفي عام 1908، تحرك الجيش الثالث العامل في "مكدونية" مطالبة بالمشروطة. وتمكن أنصار الجمعية من إرغام السلطان على الرضوخ لمطالبهم. وتمكنت في يوليو 1908، من إعلان المشروطية الثانية الدستور، ومن خلع السلطان عبد الحميد الثاني في إبريل من عام 1909.[26].

رغم النعوت والأوصاف السلبية التي توجه إلى عصر السلطان عبد الحميد الثاني من طرف المدرسة التاريخية الغربية وإجماع رموزها على اعتباره من أحلك عصور الدولة العثمانية. إلا أن حركة الإصلاحات لم تتوقف في عهده بل شهدت

تطورا ملحوظا، وبخاصة في مجال التعليم فقد زاد عدد مدارس التعليم الحديث وعدد طلبتها. وكانت الملكية المؤسسة الأولى للتعليم العالي والتي ظلت مركزا فكريا مهما، موئلا للأفكار الحرة المعادية للاستبداد. زيادة على هذا أنشأ حوالي ثمانية عشر مكتبا حديثا لمختلف الصنائع والعلوم والفنون كالمالية والحقوق والفنون الجميلة والتجارة والهندسة المدنية والبيطرة والشرطة والجمارك والطب. وفي عام أفتتح أول جامعة في الدولة العثمانية، هي "دار الفنون" كان مقرها الآستانة. أما في ميدان القوانين، فقد صدر في عهده أربعة قوانين مهمة اثنان منهما يتعلقان بتنظيم المحاكم والباقيان بالإجراءات المدنية. أما في الميدان العسكري فإن القوات العسكرية العثمانية، كانت من أولى الأولويات التي أهتم بها السلطان فقد زود هذه القوات بالخبرة الأجنبية من خبراء ومدربين من الدول الأوربية وبصفة خاصة من ألمانيا .التي أرسل إلى كلياتها عدد من الضباط العثمانيين لمتابعة الدراسة فيها. ونشطت حركة ترجمة الكتب ذات الطابع العسكري من طرف الضباط العثمانيين من اللغات الأوربية إلى التركية. كذلك في عهد عبد الحميد أزداد حجم رؤوس الأموال الأجنبية التي استغلت في استثمار موارد الدولة الاقتصادية [27].

عوائق الإصلاحات والتنظيمات :

المصاعب المالية :

كانت الدولة العثمانية تعاني في مرحلة التنظيمات وبالتحديد بدءا من عام 1860 أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة. ففي عام 1869 كانت الدولة تشهد إفلاسا رهيبا، فقد أرتفع الدين العام العثماني إلى ما يقارب المليار فرنك. وكحل لهذه الأزمة، اتجهت الدولة نحو التقليل من الإنفاق على الإدارة والمؤسسة العسكرية، فانعكس هذا بدوره سلبا على سلوك الموظفين والمسئولين[28]، بقبولهم الرشاوى وميلهم إلى اختلاس أموال الدولة [29].

طبيعة الإصلاح والمصلحين :

إن الطبقة المثقفة التي حملت لواء التحديث، كانت طبقة تؤمن بحتمية الإصلاح، لكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية. فبينما أدخلت نظم التعليم الأوربي في مدارس الدولة بقيت المعاهد الدينية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح وبذلك تميزت الحياة الفكرية في الدولة بالازدواجية. كما أن هذه الطبقة المثقفة الجديدة ظلت تمثل النخبة التي تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة سحيقة. فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي والعربي، كانت الجماهير تعيش على أساليب وقيم بدائية، وفي نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة تعيش على أفكار أوربية باهتة[30].

غلبـة الجهل :

من الصعوبات الداخلية، غلبة الجهل بين السواد الأعظم من المجتمع العثماني ما عدا القلة القليلة. زيادة على ندرة المتعلمين الذين يتفهمون الإصلاح ويؤمنون بجدواه وأهميته في إنقاذ الدولة، .وتجلى لنا ذلك في ؛ افتقاد الدولة إلى الخبراء الماليين والاقتصاديين الذين يتفاذون الأخطاء المالية التي ارتكبت كانخفاض قيمة العملة وتفاقم التضخم وإصدار عملة ورقية دون تغطيتها بحسب الأصول العلمية المتعارف عليها[31]. ثانيا، معارضة الطبقات الإقطاعية، التي كان وجودها يعتمد على النظام الإقطاعي والاجتماعي التقليدي والتي كانت تحرص حرصا شديدا على مصالحها القائمة ضد أي تغييرات قانونية أو سياسية، يمكن أن تعرض وضعها إلى الخطر[32] لهذا راح رموز هذه الشريحة الاجتماعية ـ المتنفذة في دواليب الدولة ـ بافتعال الأزمات الداخلية لعرقلة تطبيق هذه التنظيمات[33].

المركزيـة الحكومية :

كانت التنظيمات، تهدف أساسا إلى مركزة السلطة العثمانية[34]، عبر إضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية فيها، وتحويل هذه الوسائط إلى وظائف

إدارية متخصصة، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرار المركزي الصادر عن الآستانة. وكان الهدف من وراء ذلك، الاستغناء والتخلص من المواقع والأدوار التي كان يقوم بها الأعيان والعلماء والمشايخ، ومشايخ الحرف والنقباء[35]. إلا أن الدولة فشلت في بناء إدارة مركزية قادرة على تلبية اتساع السلطة، وعلى إنشاء عساكر نظامية قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي تؤمن سرعة الانتقال ليس للسلع فحسب وإنما أيضا وبشكل أساسي، سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه. وقد أشار مدحت باشا إلى تلك المعاناة التي كانت تعانيها التنظيمات وكان على رأسها القصور الحكومي المركزي. فهو إلى جانب شكواه من سوء التطبيق والبطء وفساد الإدارة، يشدد على عنصر من عناصر أزمة التنظيمات، وهو عدم أخذها، مبدأ التنوع الاجتماعي والجغرافي والعرقي في البلاد العثمانية بعين الاعتبار[36].

الامتيازات الأجنبية :

إن سياسة الإصلاحات، لم تمس الامتيازات الأوربية، بالعكس فقد فتحت أبواب السلطنة على مصراعيها أمام الدول الأوربية لممارسة أنشطتها الاقتصادية والسياسية التبشيرية. ويلاحظ أن الرأسمال الأجنبي بدأ يتغلغل في السلطنة مع إدخال النظم الأوربية والقروض الأجنبية، ليسيطر بفضل نظام الامتيازات على صادرات الدولة ووارداتها وعلى البنوك والسكك الحديدية والمرافق الحيوية الأخرى، كمصادر الطاقة والمياه والتعدين[37]. والاختراق المالي والأجنبي تجسد في كون جميع المصارف الكبيرة في الإمبراطورية باستثناء المصرف الزراعي، واقعة تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي مثل؛ مصرف الشرق الألماني ومصرف كريديه ليوني الفرنسي، والمصرف العثماني[38]. وكانت هذه المصارف بؤرا لانتشار مماثل للنفوذ الأجنبي في الائتمان والتحويل وبالتالي، في توظيف الخدمات والتعدين والمشاريع التجارية. وبمرور الزمن أكتسب الرأسمال الأجنبي السيطرة على صادرات الإمبراطورية ووارداتها وسككها الحديدية وموانيها وإمداداتها الطاقية والمياه ومصادر تعدينها، وأصبح الحصول على عقود امتياز

للمناجم والسكك الحديدية سهلا، بعد رفع الحضر على بيع الأراضي للأجانب عام 1867[39]. لم تكتف الدول الأوربية بالتدخل في الجوانب الاقتصادية وإنما تعدتها إلى الجانب السياسي. فقد استغلت هذه الدول أوضاع الدولة العثمانية وراحت تقوي مزاعم حمايتها لرعايا السلطان من غير المسلمين. وقد ظهر التناقض بين سياسة التنظيمات الرامية إلى بسط سلطة الدولة المركزية على ولاياتها، وبين الحركات الاستقلالية والانفصالية لغير المسلمين التي كانت تغذيها وتحرض عليها الدول الأوربية، بحيث كان تنفيذ التنظيمات يتم في جو من الاضطراب الناتج عن الفتن التي نشبت كريت البوسنة والهرسك واليونان وبلاد البلقان بصفة عامة. وقد أشتك الصدر الأعظم "عالي باشا"، من تنكر الدول الأوربية الموقعة على معاهدة باريس 1856[*] TRAITE DE PARIS، للعهد الذي قطعته بالحفاظ على سلامة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ولاسيما بالعلاقة بين السلطان ورعاياه غير المسلمين فقال في تقريره: "...إن معاهدة باريس جعلت سلامة المماليك العثمانية تحت كفالة خمس دول، وكان من شروطها؛ أن هذه الدول لا تتدخل منفردة أو مجتمعة في علاقة السلطان مع رعاياه فحصل بهذه الشروط تأمين على الدولة من الخارج وتيسير لعلاقة السلطان برعيته من النصارى. فكان المأمول مراعاة هذا التأمين وتلك الشروط وأن الباب العالي يكون قادرا على إدارة مصالحه بوجه مرض، غير أن أصول هذه السياسة لم تلبث أن تغيرت تغيرا حير الناس جميعا، فإن علاقة هذه الدول اعتراها التكدير فلم يعد بوسع الباب العالي أن يعتمد عليها" [40].

الحروب الخارجية :

أدى انشغال الدولة العثمانية بالثورات البلقانية التي كانت تدعمها وتؤازرها الدول الأوربية وبخاصة روسية، إلى انصراف الدولة عن التركيز على مشاريع الإصلاح والى التفكير في الدفاع عن ولاياتها. وقد عبر الصدر الأعظم عالي باشا، عن ضيق الدولة بهذا الشاغل المكلف بقوله: "...فصار الباب العالي مع وجود هذه الارتباكات والأخطار مضطرا إلى أن يستخدم في المجهود رجالا

لا غنى لعيالهم ولا حياة الأرض عنهم، فأستغرق الاستعداد للدفاع جميع مواردنا وما عندنا من مال لإصلاح الحال ولا وقت لتنظيم الأحكام... " [41].

آثار التنظيمات ونتائجها :

1 - من أهم الآثار التي ترتبت عن تطبيق الإصلاحات والتنظيمات ؛ ذلك الانتقاص الذي سيصيب بالدرجة الأولى طبقة العلماء والذي سيؤدي إلى انحسار دورها في الحياة السياسية في المجتمع العثماني. وكمثال عن ذلك تقليص صلاحيات القاضي التي كان يتمتع بها بموجب النظام الشرعي والعرفي القديم فقد تقلص موقعه هنا إلى وظيفة إدارية (مفتش)، ولم يبق من صلاحياته الشرعية الواسعة سوى حق النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين العثمانيين[42].

2 - ترسخ الامتيازات الأجنبية القديمة وتوسع إطارها في مختلف مجالات الحياة العامة السياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا كله أدى إلى مزيد من التغريب الذي استفادت منه فئات اجتماعية غير إسلامية [43]. والتي سوف يحتل البعض منها مواقع مهمة في الهيكلة الإدارية الجديدة[44].

3 - رغم أن منشور التنظيمات لعام 1856، أقر مبدأ المساواة بين تبعة الدولة ورعاياها من غير المسلمين، إلا أن الحكومة لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ تطبيقا مطلقا. فقد ظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين دون غيرهم، بينما دفع المسيحيون البدل، كما ظلت الوظائف العامة، بصفة عامة ولاسيما الإدارية والقضائية محصورة في يد المسلمين [45]. وكانت النتيجة استمرار الدول الأجنبية الادعاء بحماية الطوائف المسيحية وزيادة ترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من أجل تنظيم شؤون البطركيات والأسقفيات وتكوين المجالس الملية[46].

4 - عرفت الحركة الفكرية والتعليمية، انتعاشا ملحوظا وذلك بسبب انتشار موجة المدارس التي هدفت الدولة من ورائها تخريج ضباط عسكريين

وموظفين مدنيين يساهمون في تكوين الجهازين العسكري والإداري. لذلك أكثرت الدولة من إنشاء المدارس الحديثة لاسيما العسكرية منها . ورغم مساهمة الدولة في إنشاء المدارس المدنية إلا أن نشاط الجمعيات والإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية كان قويا في مجال الثقافة والتعليم [47]. وكانت النتيجة ازدياد إحساس الانتماء إلى الحضارة والأمة العربية. وهكذا ساهمت التنظيمات الخيرية في حركة اليقظة الوطنية العربية والإسلامية[48].

5 - كانت التنظيمات أول اعتراف رسمي بالمساواة المدنية والاجتماعية بشكل واسع بين جميع رعايا الدولة العثمانية. إلا أنها أسهمت في الوقت نفسه في ازدياد التكتل الطائفي، عندما منحت لرجال الدين صلاحيات كثيرة مكنتهم من صيانة مفاهيمهم الطائفية [49]. الأمر الذي زاد من تطلعات مختلف الملل نحو أوربا، كل بحسب ميولها ومبشريها لتحقيق مزيد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية بواسطتها[50].

6 - رغم التقصير الذي أصاب تطبيق التنظيمات عمليا، إلا أن الدولة العثمانية طبقت التزاماتها تجاه رعاياها من غير المسلمين ـ التي وردت في منشور كلخانة ـ فيما يتعلق بأمنية الروح والشرف والمال. إذ أبطلت عادة مصادرة الأموال، ووضع حد لتلك التعسفات التي كانت تصدر من الولاة والباشاوات وضباط الانكشارية. وبذلك تمتع الرعايا بما فيهم المسيحيون واليهود بما يملكون علنا، بعد أن كانوا يضطرون إلى إخفاء ثرواتهم والتظاهر بالفقر، كما تمتعوا بحرية أكثر من ذي قبل [51].

مصادر ومراجع الفصل السادس :

1 - ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت، دار العلم للملايين، 1960، ص 72-73.

2 - عن المعاهدة، أنظر؛ محمد فيرد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية . دار الجيل، بيروت، 1977. ص 160 - 170 . جاءت المعاهدة في 28 بندا، أهمها: استقلال الفرم وبسارابيا وحرية الملاحة للسفن الروسية في البحر الأسود والمتوسط، وحق روسيا في حماية المسيحيين الأرثوذكس واعتبارهم رعايا تابعين لروسية القيصرية.

3 - بارنا رد لويس : الغرب والشرق الأوسط . لاغوس، 1965، ص 44.

4 - أحمد طربين : العالم العربي المعاصر ، ص 250.

5- LEWIS BERNARD EMERGENCY OF MODERNE TURKEY OXFORD ..UNIV EDLONDON.

6 - أحمد طربين : تاريخ المشرق العربي المعاصر. مطبعة طربين، دمشق 1981. ، ص 237.

7 - يذكر لامارتين ؛ أن السلطان محمود الثاني ، تلقى من عمه أثناء تواجده معه في السجن توصيات ،قد بقيت راسخة في ذهنه، ولقد وعده بأنه لو يخرج سالما من السجن فسوف يحقق ما خفق

-LAMARTINE / HISTOIRE DE LA TURQUIE. PARIS. MDCCLXIII .T.28.P232

8 - أحمد طربين : المرجع السابق ، ص.238.

9 - قدر عدد الانكشارية في زمن محمود الثاني بحوالي، 60ألفا . ولم تتحقق تصفينهم إلا بعد تخطيط دقيق من جانب السلطان العثماني حيث حرموا من ضباطهم في بداية الأمر ثم قسموا في مجموعات لعزلهم عن بعضهم بعض، ثم قتلوا بعد أن هاجمتهم القوات النظامية .أنظر محمد أسد: موجز تاريخ تصفية الانكشارية من قبل السلطان محمود عام 1826. باريس 1833. هيرشلاغ : المرجع السابق ، ص 40. أما عن عدد القتلى من

الانكشارية في الواقعة الخيرية ، فقد اختلفت المصادر حولها، إذ تراوحت بين 11000 و 20000 ألف قتيل . ويقال أن جثث القتلى قد ألقي بها في البحر .

LA JONQUIERE DE./ HISTOIRE DE L EMPIRE OTTOMAN DEPUIS LES ORIGINES JUSQU AU TRAITE BERLIN . 2 VOLS. PARIS 1914.

10- KARAL. L. LA TRANSFORMATION...........

11 - ساطع الحصري: المرجع السابق، ص 82.

12- LAMOUCHE . OP. CIT . P 251.

13- BERNARD . L. PO. CIT. P P 91-92.

14- IBID . P P. 90-92.

15 - هيرشـلاغ: المرجع السابق، ص 43.

16 - قسي جواد العزاوي: الدولـة العثمانية ، قـراءة جديدة لعوامل الانحطاط . الدار العربية للعلوم بيروت، 1994. ص 94.

17 - تعود أسباب حرب القرم الى سنة 1852 عندما منحت الدولة العثمانية بعض الامتيازات لرجال الدين الكاثوليك . من أهمها تسليمهم المفاتيح الثلاثة الخاصة بالأبواب الرئيسية لكنيسة العذراء وبالسراديب الكائنة تحت كنيسة المهد في بيت لحم . مما أثار خفيضة روسيا التي طالب قيصرها بحق حماية الأرثوذكس . وقد تحول هذا الاستياء الى تهديد باستخدام القوة في حالة رفض السلطان إبرام معاهدة تعترف بحماية روسيا المسيحيين الأرثوذكس . وتحت الضغط البريطاني رفضت الدولة العثمانية الخضوع للمطالب الروسية . أصول التاريخ العثماني ، ص 209 .

18 - ساطع الحصري: نفسه ، ص 90.

19 - عبد العزيز عوض : المرجع السابق، ص 28.

20 - رامزوز إرنست: تركيا الفتاة وثورة 1908. ترجمة صالح العلي، دار مكتبة الحياة بيروت 1960.

21 - هيرشلاغ : المرجع السابق، ص47.

22 -BERNARD . L OP . CIT . P P . 157-158.

23 - فدري قلغجي: مدحت باشا ، أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين. دار العلم للملايين بـيروت 1958.

24 - الدستـور: ترجمة نوفل نعمة الله. مراجعة وتدقيق خليل جوري. المجلد 1 ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، 1301 . ص 2.

25- السلطان عبد الحميد: مذكراتي السياسيـة 1891- 1908.مؤسسة الرسالة، بيروت 1986.

26 - رامزوز إنست : المرجع السابق.

27 - عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ص

28- ENGELHARD. · LA TURQUIE ET LE TANZIMAT. OU HISTOIRE DES REFORMES DANS L EMPIRE OTTOMAN DEPUIS 1826 A NOS JOURS.. PARIS.1882-1884.2.VOLS.P.56

29 - المصدر نفسه، ص 46 .

30- HEYD URRIEL. FONDATION OF TURKISH NA TIONALISM.PP 75-74

31 - أحمد طربين : المرجع السابق

32 - هيرشلاغ : المرجع السابق، ص 51-52.

33 - وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1988. ص 84.

34 - يذكر ألبرت حوراني أن هدف الإصلاحات كان إنشاء إدارة وحيدة النمط ومتمركزة ترتبط مباشرة بكل مواطن، وتعمل بالتوافق مع مبادئها العقلانية في العدل مطبقة بالتساوي على الجميـع. أنظر؛ " الإصلاح العثماني والمشرق العربي " في مجلة الواقع. ع 4. شباط 1982. بيروت ص 75.

35 - مصطفى أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثمانـي. دار الشروق . بيروت. 1982. ص 188.

36 - تقرير مدحت باشا عن أحوال سورية عام 1879. ملحق منشور في ؛ نادر العطار: تاريخ سورية في العصـور الحديثـة. مطبعة الإنشاء، دمشق ، 1962. ص 352.

37 - أحمد طربين : المرجع السابق ، ص 253.

38- BERNARD . L . OP'. CIT. P 178.

39 - هيرشـــلاغ : المرجع السابق ، ص 65.

* - نصت معاهدة باريس على :

- احترام أملاك الدولة العثمانية واستقلالها
- قبول مبدأ التحكيم في حالة وقوع خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول
- تتعهد الدولة بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين ، على ألا تتدخل أي دولة في شؤونها الداخلية
- تغلق الدولة العثمانية البوسفور والدردنيل في وجه أي سفن حربية غير عثمانية
- حيدة البحر الأسود ، بحيث لا يسمح بظهور سفن حربية فيه أو تقام على شواطئه منشآت حربية.
- حرية الملاحة في نهر الدانوب
- تسترجع والاشيا وملدافيا استقلالهما السياسي ، تحت السيادة العثمانية
- يحافظ الصرب على استقلالهم الذاتي تحت السيادة العثمانيين ووفق الضمان المشترك من جانب الأوربيين
- تخلي روسيا عن مصبات نهر الدانوب حتى وملدافيا، على أن تعود هذه المصبات للسيادة العثمانية
- إعادة سيباس تبول إلى روسيا وقارص إلى الدولة العثمانية .

40 - عبد العزيز عوض : المرجع السابق، نقلا عن ؛ كنز الرغائـــب في منتخبات الجوانب، ج 6. ص 138 - 142.

41 - المصدر نفسه، ص 141.

42 - خوري : طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق 1860-1908. ص 457-465.

43- ALBERT HOURANI. MINORITIES IN THE ARAB WORD. LONDON. OXFORD PRESS.1947.PP 42-47

44 - وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 84.

45 - محمد أنيس : المرجع السابق، ص 218.

46 - عبد العزيز عوض : المرجع السابق، ص 30.

47 - محمد أنيس : المرجع السابق. ص 218.

48- INALCIK . H :ARAB TURKISH RELATIONS IN HISTORICAL PERSPECTIVES1260-191. STUDIES ON TURKISH ARAB RELATION. T.1.P157

49 - أميل ثوما : تاريخ مسيرة الشعوب العربيـة الحديث. دار الفارابي ، بيروت ، 1979. ج 1 ، ص 81.

50 - محمد مخزوم : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسيـــة في المشرق العربي في عصر النهضة. معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1986 ، ص 35.

51- ENGELHARD. OP . CIT.. VOL. 1. PP 112-113.

الفصل السابع

مصر في القرن التاسع عشر 1798 - 1849

- الحملة الفرنسية الأسباب والنتائج
- التجربة التحديثية في مصر 1805 - 1849
- محمد علي ومشروع الدولة الحديثة
- السياسة التوسعية لمحمد علي
- الحكم المصري لبلاد الشام
- التسوية الدولية وانسحاب الجيش المصري

الحملة الفرنسية على مصر 1798:

تعاقبت على مصر في الفترة الحديثة، فترات تاريخية تداولت السلطة فيها عناصر غير مصرية مثل المماليك والعثمانيين والفرنسيين، وقد تركت أثارها واضحة في المجتمع المصري. ووضوح هذه الآثار لم يكن مرتبطا بمدة بقاء هذه العناصر التي تعاقبت على حكم مصر ولكن بمدى ما حملته من أثار حضارية. والجدير بالملاحظة مثلا، أن الحملة الفرنسية رغم قصر المدة التي بقت فيها في مصر قد تركت العديد من الآثار الحضارية والعادات الاجتماعية وربطت السلطة في مصر وكذا القاعدة الشعبية بمظاهر الثقافة الفرنسية وبعلومها وظل الرباط متينا وغطى على العديد من محاولات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية في مصر، طوال فترة محمد علي وخلفاءه من الخديويين.

والحديث عن مصر في الفترة الحديثة والمعاصرة، يجبرنا على التطرق الى الحادثة التي أحدثت طفرة ونقلة في المجتمع المصري سلطة وشعبا، وهي الحملة الفرنسية Expédition d'egypte التي وقعت في ربيع 1798 (1). ولا يسعنا هنا المجال للتطرق بالتفصيل لأسبابها ومجرياتها، ويكفينا القول أنها تدخل في إطار التغيرات العميقة التي أحدثتها الثورة الفرنسية داخل فرنسا وخارجها. وكانت الحملة على مصر وسيلة استعملتها فرنسا الثورة لضرب بريطانيا، التي ما فتئت تؤلب الدول الأوربية التي كانت ضحية للثورة الفرنسية مثل النمسا وبروسيا وأسبانيا ضد فرنسا سواء بتوجيه النصح لها أو بدفعها للتجمع في تحالفات دولية للتصدي للثوريين الفرنسيين. واختيار الفرنسيين مصر، إنما وقع لدوافع إستراتيجية عديدة منها؛ رغبة فرنسا في الاستيلاء على أقصر طريق بين الشرق والغرب لضرب المصالح التجارية البريطانية في الهند والشرق الأقصى. ففي رسالة تاليران Taleran الى نابليون Napoleon مؤرخة عام 1797 جاء ما يلي: "**إن مصر باعتبارها مستعمرة سوف تحل محل منتجات جزر الأنتيل**. وباعتبارها **طريقا فإنها سوف تعطينا تجارة الهند**[2]. وعند رحيله عن مصر ترك نابليون رسالة لكليبر Kleber يقول له فيها "**إنك تقدر مثلي أهمية امتلاك فرنسا للديار**

المصرية... فجلاؤنا عن مصر يكون نكبة، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه البلاد الجميلة تحتلها دولة أوربية أخرى" [3]. وهكذا فإن احتلال مصر، هو مرحلة من مراحل المنافسة الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا، بعد تأكد الفرنسيين، أن احتلال مصر، هو ميدان الحرب الذي يقهر فيه الإنكليز، وأنها ستعوض بها ما فقدته في أمريكا في مطلع القرن الثامن عشر [3] ولهذه الحملة دواعي وعوامل، خاصة بمصر. فالفرنسيون كانوا قد جمعوا معلومات كافية منذ منتصف القرن الثامن عشر بواسطة الرحالة والقناصل والجواسيس[4]، والتي تؤكد في مجملها أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر متدهور والبلد يعاني فراغا سياسيا لعدم وجود سلطة فعلية قوية نتيجة النزاع المتواصل بين المماليك والسلطة العثمانية المثلة في الباشا والحامية الانكشارية من جهة وبين المماليك بعضهم البعض من جهة أخرى الشيء الذي حفز وشجع الفرنسيين على التخطيط في إمكانية الاستيلاء على مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية[5]. ودليل الرغبة على تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية نجده في الحملة ذاتها وما حملته من وسائل الاستكشاف والتنقيب، سواء من علماء وصناع وآلات ومطابع ومترجمين. ومن العوامل الأخرى التي شجعت حكومة الإدارة في فرنسا، على المضي في مشروع احتلال مصر؛ الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الإمبراطورية العثمانية على كافة الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ففي هذه الحقبة التاريخية أي القرن الثامن عشر تلاحقت على الدولة الهزائم العسكرية، التي ألحقتها بها روسيا والنمسا، ازدادت وتيرة التمردات والثورات داخل الدولة، وكثرت مؤامرات وانقلابات المؤسسة العسكرية. هذه مجموعة من المعطيات كانت في صالح الطرف الفرنسي. إذ أضحت من خلالها الدولة وهي واهنة القوى وغير قادرة على المقاومة، مما جعلها هدفا مغريا لكل نوع من المخاطرات التوسعية التي كانت تسعى إليها الدول الأوربية. وفي هذا المضمار كتب نابليون إلى حكومته في باريس، قائلا: "إن الإمبراطورية العثمانية على شفا الهاوية، وليس ثمة ما يدعونا إلى إسنادها " [6]

لا يهمنا كثيرا مراحل الحملة الفرنسية على مصر، لكن الأمر الذي علينا أن نشير إليه؛ هو أن الجيش الفرنسي لم يجد مشقة في احتلال مصر، بسبب الفوضى العارمة التي كانت سائدة في مصر. وخلوها من سلطة سياسية وطنية قوية تجند وراءها المجتمع. ورغم المقاومة التي أظهرها المماليك، إلا أنها لم تكن فاعلة، بسبب الهوة الموجودة بينهم وبين مختلف شرائح المجتمع المصري، لهذا تركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم. وقد أستغل نابليون العداء الذي كان يكنه المصريون للمماليك لصالحه، فأعتمد أسلوب المودة والمداهنة والمراوغة في استمالة المصريين. وكانت أولى حيله؛ ادعاءه، أنه لم يأت إلى مصر غازيا، وإنما فاتحا ومحررا من الاستبداد المملوكي، ومنفذا لأوامر السلطان العثماني، الذي تطاول عليه هؤلاء المماليك، والذين حرموا المصريين من تبوء المناصب. وأستخدم نابليون أسلوبا جديدا لاستمالة الشعب المصري، تجسد في مشاركة المصريين في حفلاتهم القومية والدينية، وبدأ يعلن سياسته الإسلامية التي أراد من خلالها، إقناع المصريين باحترامه للدين الإسلامي واللغة العربية، والعادات والتقاليد، وتبجيله للعلماء والمشايخ. كذلك أشرك المصريين مع الفرنسيين في إدارة شؤون الحكم، فأنشأ الديوان الوطني لمساعدة الحاكم العام، يتكون من تسعة أشخاص كلهم من علماء الأزهر، وأنتخب الشيخ عبد الشرقاوي رئيسا لهذا الديوان. إلا أن هذه السياسة سرعان ما تخلى عنها نابليون وأظهر وجهه الحقيقي الاستعماري.وإذا كانت الحملة قد فشلت عسكريا في تحقيق أهدافها، إلا أنها نجحت في إحداث تطورات وتغيرات في المجتمع المصري الشيء الذي دعى المؤرخين إلى القول؛ بأن الحملة الفرنسية على مصر كانت علمية أكثر منها حربية.

وإذا كنا قد أوجزنا الحديث عن عوامل الحملة وأسبابها، فإنه يجدر بنا بالمقابل أن نولي اهتماما بما أحدثه الفرنسيون من تغيرات في الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في مصر، لما لهذه التغيرات من أثار قريبة وبعيدة عرفتها مصر وتفاعلت معها طوال القرن التاسع عشر. فقد مهدت الحملة الفرنسية الطريق أمام محمد

علي لإقامة دولة حديثة على النمط الأوربي من خلال تلك المؤسسات والتنظيمات التي وضعتها في مصر لإضفاء الصفة الشرعية على الوجود الفرنسي فيها. ومن بين هذه المؤسسات **الدواوين** التي هدف من وراءها نابليون، تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم[7]. أما عن آثار الحملة في الناحية الفكرية. تجدر الإشارة، إلى **المجمع العلمي**l'Institut scientifique، الذي تكون من العلماء الفرنسيين الذين رافقوا الحملة. وقد حددت أهداف هذه المؤسسة العلمية في النقاط التالية :

- **نشر المدنية الأوربية وأنماطها في المجتمع المصري**[8].
- **تقديم الدراسات التي تخص تاريخ مصر وطبيعتها وصناعتها**
- **إبداء الرأي في الأمور التي تستشيره فيها الحكومة** [9].

وقد ساهم **المجمع** في تطوير النواحي الاقتصادية الصناعية والزراعية والعمرانية.

إن أهم أثر للمجمع العلمي، فقد كان، ذلك الكتاب الضخم المعنون ب : **وصف مصر**، DISCRIPTION DE L EGYPTE. وقد طبع في باريس بين عامي1809 و1828 وصدر في تسعة مجلدات، تحتوي النصوص، وأربعة عشرة مجلدا تحوي الرسوم. ضم الكتاب مجموعة الأبحاث التي أعدها أعضاءه عن تاريخ مصر وحضارتها وجغرافيتها وإمكانياتها الزراعية والصناعية. فأضحى مرجعا لا غنى عنه لكل الباحثين في شتى الاختصاصات المعرفية، ومن جانب آخر ،كان الكتاب وراء ازدياد الاهتمام بمصر من جديد، بين الطبقات المتعلمة في كل أقطار غرب أوربا تقريبا، وأتجه هذا الاهتمام بشكل رئيسي الى آثار مصر القديمة، التي سوف تتعرض إلى عملية نهب واسعة[10]. وساهم المجمع أيضا، في إنشاء المطبعة التي طبعت جرائد المجمع، ومن أبرزها ؛ **العشرية المصرية**، وهي دورية أدبية وعلمية، ولسان حال المجمع العلمي. **وبريد مصر** le Courier d'Egypte.

إن فترة بقاء الفرنسيين في الديار المصرية وما رافقه من تجارب عدة، في مختلف الميادين الحياتية، أدى إلى خلق مفاهيم جديدة على حساب المفاهيم

الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع المصري الزراعي، و ستكون هذه المفاهيم الأرضية التي ستساعـد **محمد** علي Muhamed ali (1769-1849) في بناء أسس الدولة الحديثة المرتبطة أشد الارتباط بأنماط ومفاهيم ومعايير الحضارة الأوربية التي لم يستطع محمد علي وخلفائه فيما بعد التخلص منها .الأمر الذي سهل على القوى الاستعمارية اختراقها من الداخل وإفشال مشروع الانطلاقة الحضاريـة التي كان يحلم بها المصريون. ومنه يمكن أن نستنتج أن الحملة الفرنسية كانت للمجتمعات العربية، بمثابة منبه أيقظها من سباتها الطويل، وعرفها على المكتشفات العلمية والتقنية التي وصلت إليها الدول الأوربية والفارق الشاسع الذي يفصلها عن الركب الحضاري. فبدأت عملية التململ والتيقظ تنتشر في أوساط هذه المجتمعات من خلال بعض أعلامها الذين أسعفتهم الظروف الإطلاع على كوامن الحضارة الأوربية.

التجربة التحديثية في مصر (1805-1849):

شهد القرن التاسع عشر تميزا ومظاهر جديدة في الولايات العربية، التابعة للدولة العثمانية لأسباب، من أهمها، التدخلات الأجنبية لبعض الدول الأوربية التي بدأت تعمل جاهدة للتوغل داخل الولايات العربية، بحسب ما يتوفر لها من إمكانيات وفرص، إضافة إلى ضعف الدولة العثمانية الذي بدأت مظاهره الأولى منذ أواخر القرن السابع عشر وأستغرق قرونا بعد ذلك رغم المحاولات العديدة للسلاطين العثمانيين، لإصلاح الدولة والإبقاء على الولايات التابعة لها. ومن مظاهر ذلك التميز تلك الحركات التي بدأت تتململ وتتبلور معبرة عن وجهة نظر الأهالي ممثلين في رجال من النخبة المثقفة ثقافة العصر، والذين رفعوا راية الدفاع عن بلادهم سواء ضد التدخلات الأجنبية، التي ظهرت سافرة، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو حتى ضد التسلط اللاشرعي الذي بدأت تمارسه السلطات العثمانية في بعض مناطق تلك البلاد العربية.

ويجدر بنا في هذه الدراسة، أن تكون مصر هي محور اهتمامنا الأول، لأنها رائدة في تجربة الانفصال عن الدولة العثمانية، بفضل العديد من الفرص التي تهيأت لها على مدى الوجود العثماني فيها. وأول هذه الفرص؛ تمكن المماليك منها، وتسلطهم الدائم والشامل فيها رغم تبعيتها الظاهرية أحيانا، والفعلية أحيانا أخرى للدولة العثمانية. وثانيها موقعها الإستراتيجي، البعيد نوعا ما عن مقر السلطنة، والواقع في منطقة عبور دولي، شغلت بفضله مكانة كبيرة، لدى الدول الأوربية الآخذة في التطور السريع آنذاك. وثالثا؛ تلك الحملة التي قادها نابليون بونابرت والتي امتزجت فيها المقاصد العسكرية والسياسية والحضارية، والتي تركت من الآثار العديدة القريبة والبعيدة مما جعل جل المؤرخين ،يقرون أنها كانت، بالفعل المنبه الأول والعامل الأساسي في اليقظة العربية التي ستعرف مداها وأتساعها خلال القرن التاسع عشر.

ورابع هذه العوامل وليس آخرها، نزول ذلك القائد العثماني المعروف باسم؛ **محمد علي** على رأس الجيش العثماني لإنقاذ مصر من تعديات الحملة الفرنسية، وإعادة مصر إلى مصاف البلاد التابعة للدولة العثمانية. ولعل هذا العامل الأخير، ساعد أكثر من غيره على توفير الفرص والسبل، التي هيئت مصر لمرحلة الاستقلال التدريجي عن الدولة العثمانية.

والحديث عن دولة مصر في عهد محمد علي باشا متشعب الجوانب، وليس بالإمكان الإلمام به كله، وقد يشدنا الاهتمام للحديث عن هذه الدولة في إطار علاقتها الدولية أكثر من الحديث عن مجالات الإصلاح فيها دون إهمال هذه الأخيرة، وذلك بسبب الاهتمام، الذي أولته الدول الأوربية لمسألة التطور المصري والبعد الدولي، الذي منحه محمد علي باشا لدولته الفتية، حتى يمكنها من شغل مكانة بين الدول الكبرى المعروفة في تلك الحقبة التاريخية (12).

محمد علي ومشروع الدولة الحديثة :

وصل محمد علي إلى مصر ضمن الفرقة الألبانية التي رافقت الجيش العثماني الذي جاء لطرد الاحتلال الفرنسي. وبفضل ذكائه قدراته الميدانية استطاع هذا القائد كسب ثقة العلماء الذين توسموا فيه تخليص مصر من الفوضى السياسية والعسكرية والاقتصادية التي رافقت خروج الفرنسيين. وقد لعب نقيب الأشراف عمر مكرم، الدور البارز في تأييد محمد علي من خلال مؤازرة العلماء له [13]. وبسبب المكانة التي كانت تتمتع بها هذه الشريحة لدى السلطة المركزية بالأستانة، أذعن السلطان العثماني لمطلبهم؛ المتمثل في تولية **محمد علي** ولاية مصر سنة 1805. وحسب **عبد الرحمان الجبرتي**، فإن العلماء سعوا لمحمد علي لدى السلطان بعد أن تعهد لهم "**...بأن يسير بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وأن لا يفعل أمرا إلا بمشورة عمر مكرم ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه.**[14] وكانت الخطوة الثانية لمحمد علي، لتعزيز مكانته لدى المصريين إرغام الإنكليز على الانسحاب من الإسكندرية عام 1807. واعتمادا على تقرير القنصل الفرنسي دروفتي، فإن هذا الانسحاب ما كان ليتم لولا التزام محمد علي بحماية المصالح البريطانية وتقديم التسهيلات للحكومة البريطانية لربط مواصلاتها التجارية بالهند[15]. بعد ذلك، تفرغ محمد علي لمواجهة دوامة الصراعات الداخلية والمؤامرات السياسية بين مختلف القوى المتنافسة على مقاليد الأمور في مصر. وأستغل محمد علي سخط المصريين وتذمرهم من سوء أحوال بلادهم من جراء تسلط المماليك وفرق الانكشارية والألبان وتعدياتهم، ليلعب ورقة التناقضات بين مختلف هذه القوى واختلافها لصالحه، بحيث إتجه في بداية الأمر إلى كسب ود العلماء والأعيان بتجنيدهم ضد أعدائه. كان المماليك - رغم اندحارهم وأفول قوتهم بعد الحملة الفرنسية - لا يزالون يشكلون قوة لها جذورها وسيطرتها، قادرة على تأليب الأوضاع الداخلية ضد محمد علي. وفي مطلع آذار من عام 1811، دبر لهم مؤامرة القلعة المشهورة والتي مكنته فيما بعد من التخلص من المماليك و إحكام سيطرته على مقاليد

الأمور في مصر. اللهم إلا القلة القليلة منهم التي نجت من هذه الحادثة، وفرت إلى إقليم **دنقلة** ملاذا لهم. **بعد التخلص من منافسة المماليك، شعر محمد علي** بثقل الرقابة الشعبية عليه، و التي كان يمثلها العلماء وخاصة عندما راح يتعجل عملية الإصلاح، التي تتطلب هدم كل ما يمت بصلة للعهد العثماني ـ المملوكي. فقد قرر التخلص من عمر مكرم باعتباره أهم شخصية منافسة لمحمد علي في السيطرة على طبقة العلماء فأبعده إلى دمياط ومنها إلى طنطا، التي توفي بها. وعلى إثر ذلك، باشر محمد علي إصلاحاته العامة دون أية مقاومة أو رفض من جانب المجتمع المصري.

السياسة الاقتصادية :

من أهم التحديات التي واجهت محمد علي في الميدان الاقتصادي الزراعة لما لها من صفة غالبة على حياة المجتمع المصري في العهد العثماني. وكان الاستحواذ على الضرائب الأميرية المترتبة على الأراضي الزراعية، من أهم انشغالات محمد علي التي تصدى لها. لهذا أدخل تغييرات على نظام التملك. فألغى التزام الأموال على الأرض بعد التعويض للملتزمين بمنحهم رواتب سنوية، تعادل فائض الالتزام، وهو المال الذي يبقى لهم بعد دفع مال الالتزام آلي الخزينة الحكومية. ولم تكن هذه العملية سهلة التطبيق لما لهؤلاء الملتزمين من نفوذ وسطوة مكنهم منها النظام العثماني - المملوكي لعهود طويلة من الزمن. وبفضل هذا الإجراء تمكن محمد علي، خلال الفترة 1808 - 1814، من الإستيلاء على جميع الأراضي الأميرية وأراضي المماليك، ومن ثمة الاتصال المباشر بالفلاحين دون وسائط. أما أراضي الوقف، وهي الأراضي التي خصص أفرادها إيرادات أراضيهم للأغراض الدينية والخيرية، أو للتهرب من دفع الضرائب والمصادرة الحكومية، فقد عزل نظارها والمتولين عليها من العلماء والمشايخ والأعيان، وعين نفسه مكانهم وحدد لهم رواتب سنوية وفرض عليها الضرائب مما أثار عليه سخط هؤلاء ورفضهم لإجراءاته. أما عن الفلاحين فقد وزع عليهم الأرض ونال كل

فلاح ؛ ما بين 3 إلى 5 أفدنة، كحق انتفاع لاحق ملكية، مقابل دفع الضرائب المستحقة على الأرض. وفي حالة التأخر، عن تسديد هذه الضرائب فقد تنتزع منه وتعطى لغيره. وللتحكم أكثر في الجانب الزراعي، قام محمد علي بعملية مسح لجميع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في مختلف مناطق مصر، مع استبعاد أراضي البور. الأمر الذي مكن محمد علي من تنظيم ملكية الأرض وتوزيع الخراج وإدخال محاصيل زراعية جديدة. وهذا الأمر، تطلب منه تحسين نظام الري، وإتباع أحدث الأساليب الهندسية المستخدمة من جانب الدول الأوربية في ميدان الزراعة، وقد استعان في هذا السياق، بمهندس فرنسي يدعى آلفون دولينان alfonse de linane الذي جمع حوله، عددًا من المساعَدين الفرنسيين الذين اختصوا بتطوير الزراعة المصرية 16. ومن المحاصيل الزراعية التي وجدت الاهتمام والعناية الفائقة من جانب محمد علي ؛ نذكر القطن طويل النيلة ، الذي وجد رواجا كبيرا في الأسواق العالمية وبصفة خاصة البريطانية. زيادة على أشجار التوت من أجل تربية دودة الحرير، وأشجار الزيتون لصناعة الصابون. وأهتم كذلك بزراعة النخيل، النيلة، الكتان، القنب، الحبوب على مختلف أنواعها. وهذا التنوع في المحاصيل الزراعية أدخل لخزينة الدولة مبالغ مالية ضخمة. فعلى و ومثال ذلك فقد ارتفعت كميات القطن المصري المصدرة للخارج من 944 قنطار عام 1821 إلى 316000 قنطار عام 1837، أي أنها تضاعفت 335 مرة خلال 16 عاما (17).

ما يلفت الانتباه، في ميدان الزراعة ؛ نظام الاحتكار الذي مارسه **محمد علي**. فبموجبه يقتسم هذا الأخير المنتجات الزراعية مع الفلاحين بعد إجبارهم على بيع محاصيلهم إلى الحكومة بالأسعار التي تحددها هذه الأخيرة. وتجمع الحكومة هذه المحاصيل في مخازنها لتصديرها إلى الخارج مباشرة أو لبيعها للوكلاء الأجانب المقيمين داخل مصر الذين بدورهم يبيعونها في الأسواق الأوربية. وإذا أحتاج الفلاح إلى شيء منها لقوته اليومي، أضطر لشرائه بالسعر الذي تعينه الحكومة. ولم يقتصر النظام الاحتكاري على الميدان الزراعي وإنما أمتد لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية والتجارية، مما أثار حفيظة التجار

الأجانب، الذين ألحقت بهم خسائر فادحة بعد حرمانهم من الأرباح التي كانوا يجنونها بموجب اتفاقيات الامتيازات المبرمة مع الدولة العثمانية. وقد أحتج هؤلاء على فرض الضرائب المرتفعة على تجارة الاستيراد التي كان يهدف من وراءها **محمد علي** ، إلى حماية الاقتصاد المصري من المنافسة الأجنبية . وكان احتكار تجارة القطن، أهم قطاع اعترضت عليه الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا، التي مارست ضغوطا متواصلة على الدولة العثمانية لإلغاء نظام الاحتكار. ولما كانت أوضاع الدولة العثمانية لا تسمح لها برفض المطلب البريطاني، فإنها خضعت وأبرمت معها معاهدة **بلطة** ليمان balta limane عام 1838. تعهد بموجبها الباب العالي، بمنح رعايا الدولة البريطانية، امتياز شراء المحاصيل الزراعية والصناعية المرغوبة. وتحديد رسوم الاستيراد بـ 3 في المائة. وحددت رسوم التصدير ب [12] في المائة، يدفع منها المصدرون الأجانب ثلاثة في المائة. وقد نال رعايا الدول الأوربية الأخرى، نفس الامتيازات المترتبة على تطبيق بنود هذه المعاهدة.أستهدف واضعو هذه المعاهدة ،كسر الاحتكار الاقتصادي الذي طبقه **محمد علي** في مصر ،وتطبيق أساليب التجارة الحرة ، من خلال فتح أسواق الدولة العثمانية على مصراعيها أمام تدفق البضائع الأوربية و الأجنبية [18]. إلا أن محمد على استطاع أن يمتص تأثيرات هذا الاتفاق، بالاحتفاظ لنفسه بحق تحديد أسعار المنتجات المصرية، واحتكار عمليات النقل بالنيل ومن الآثار السلبية للنظام الاحتكاري الذي أنتهجه محمد علي؛ أنه أعدم العمل التجاري في البلاد فلم نعد نسمع عن حركة تجارية للأفراد سواء من المواطنين أو الأجانب [19].

لما كانت التجارة من الأنشطة الأساسية في الحياة الاقتصادية في العهد العثماني، فقد أولاها محمد علي الاهتمام الأكبر؛ وذلك من خلال العناية بوسائل النقل وطرق المواصلات لتمكين تنقل البضائع من مراكز إنتاجها إلى مواطن تصريفها وتسويقها. لهذا شقت الطرق المعبدة وأصلحت القديمة منها. كما تأسست في هذا الإطار شركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط عام 1835 وأخرى في النيل. أما عن إيرادات الحكومية، فقد كانت فيها الضرائب تحتل الصدارة. وكان أهمها

ضريبة الأرض، وقد سهل نظام الاحتكار جبايتها وذلك عن طريق اقتطاع ما يوازى قيمتها من أصل المحصول. زيادة على هذه الضريبة كانت هناك ضريبة أخرى، هي ضريبة الفردة التي تدفع على الأفراد البالغين، ومقاديرها تتفاوت بحسب ثروة الأشخاص وطبيعة أعمالهم. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أهمية المبالغ المالية التي كانت تعود للحكومة من جراء الرسوم الجمركية في الموانئ الهامة، وإيرادات احتكار الملح والسكر والبن والنيلة... الخ. وحسب تقرير ديهاميل duhamel فقد بلغت إيرادات الحكومة المصرية من مختلف الضرائب والاحتكار، أكثر من ثلاثة ملايين جنيه إسترليني عام 1838 مقابل خمسون ألفا جنيه، حين أستلم **محمد علي** مقاليد مصر[20].

أما الصناعة فقد نالت بدورها، العناية والاهتمام في مشاريع محمد علي الإصلاحية حتى أوصلها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وتعداه في كثير من المصنوعات إلى التصدير. وما كاد عام 1830 ينته، حتى كانت مصانعه تنتج المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والكتانية، زيادة على إنتاج الورق والزجاج والسكر والمصنوعات الجلدية وبعض المواد الكيماوية. والملفت للانتباه؛ أن الصناعة الحربية والإنتاج الحربي سيستأثر بنصيب الأسد فأنشأ مصانع الملابس والأقمشة والجلود والمصنوعات الخشبية بنى **محمد علي** قاعدته الصناعية، بعد الاستعانة بالخبرة الأوربية وبصفة خاصة الفرنسية. لكن الملاحظ هنا؛ أن فوائد هذا التطور النوعي في البنية الاقتصادية لم تظهر أثاره على. وضعية المصري المادية إنما وجهت إلى المجهود الحربي تماشيا مع السياسة التوسعية التي ميزت عصر **محمد علي** بالإضافة إلى خدمة أفراد أسرته، والحاشية المقربة من البلاط العلوي. لكن هذا لا يجعلنا نقلل من المجهودات الجبارة التي بذلت في سبيل تطوير البنيات التحتية والفوقية للمجتمع المصري. فقد حاول محمد علي إعداد أيدي عاملة مدربة تدريبا حديثا من المصريين، فأرسل حوالي 300 مبعوث إلى أوربا، وأدخل أضعاف هؤلاء إلى المدارس المختصة التي أنشأت داخل مصر لدراسة الطب والهندسة والكيمياء والفنون العسكرية والورشات المهنية[21]. وقد قدر ما أنفقه محمد علي

على إقامة المصانع وتجهيزها بالآلات والمواد الأولية بما لا يقل عن 120.000.00مليون جنيه إسترليني [22]. ورغم أن التجربة الصناعية المصرية قد أصيبت بخسارة كبيرة [23]، وبخاصة في مراحلها الأولى بسبب التسرع ونظرة المجتمع المصري السلبية لها، إلا أن إدارة هذه الصناعات بدأت في الانتظام، وحققت بعض الفوائد. فقد كان يوجد في مصر سنة 1828، ثلاثون مصنعا لغزل القطن ونسجه. وفي الثلاثينات من نفس القرن، كان الإنتاج السنوي لخيوط القطن حوالي 2500 طن ولنسيجه مليون متر. وكانت معامل السكر تنتج حوالي ألف طن سنويا وخرجت من دار الصناعة البحرية في الإسكندرية، 17 سفينة حربية وخمسة سفن تجارية. [24].

التوسع المصري في بلاد الشام [*] :

إن ضم بلاد الشام إلى مصر كان فكرة قد راودت ذهن محمد علي منذ العشرينات من القرن التاسع عشر، فقد كان دائم التدخل في شؤونها الداخلية، كلما سمحت له الظروف بذلك، وفي كثير من الأحيان تحولت مصر إلى ملاذ لكثير من الشخصيات الساخطة على الدولة العثمانية هناك مثل **بشير الثاني الشهابي**Bachir Chihabi، أمير جبل لبنان سنة 1822، بعد خلاف مع السلطان العثماني وتوسط له محمد علي لدى هذا الأخير وتدخل أيضا في دعم هذا الأمير ضد ثورة بشيرجنبلاط Bachir Djounbelat الأمير الدرزي. وقد كانت أوضاع بلاد الشام المتردية وانهيار السلطة العثمانية، عاملا مشجعا دفع بمحمد علي إلى التفكير في ضم هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية، مادامت هذه الأخيرة عاجزة على توفير الحمايةلها[25]. ويمكن القول؛ فإن **محمد علي**، أعتبر أن رسالته هي إنقاذ الدولة العثمانية نفسها من خطر الخراب وإحداث تغييرات جذرية، ونفخ حياة جديدة فيها [26]. وهناك أسباب ومعطيات عجلت في تجسيد هذه الفكرة، ويمكن أن نجملها في النقاط التالية :

الأسباب الاقتصادية :

كانت الإمكانيات الاقتصادية لمصر ضعيفة وغير قادرة على تلبية متطلبات ذلك التحول في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي رافقت تجربة محمد علي التحديثية. فراح **محمد علي** يبحث عن مصادر خارج حدود مصر لتغطية العجز الداخلي، فوجد ضالته في بلاد الشام التي تتوفر على منتجات اقتصادية ذات مردودية تجارية كبيرة مثل القطن والحرير والخشب.

الأسباب السياسية :

ويمكن إجمال هذه الأسباب في النقاط التالية :

1 - حماية حدوده الشرقية من التهديدات المتكررة من جانب القبائل البدوية التي كانت تمارس أعمال النهب والسرقة على الطرق التجارية التي تربط بين مصر وبلاد الشام.

2 - منع الهاربين من التجنيد الإجباري من الفلاحين ، الذين وجدوا الملجأ في بلاد الشام.

3 - نمو قوته العسكرية ؛ إذ كان هذا النمو مشجعا له على منافسة الدولة العثمانية. والدليل على مدى قوته العسكرية، استعانة السلطان العثماني **محمود الثاني** به في قمع التمرد الوهابي في الحجاز، والثائرين اليونانيين في المورة Maura

4 - شعر محمد علي بأن السلطان العثماني لن يسكت على انسلاخ مصر عن الإمبراطورية العثمانية، وأنه يتحين الفرصة المواتية لإرجاع مصر إلى حضرة الباب العالي. والضامن الوحيد لاتقاء أي هجوم من جانب السلطان، هو مد حكمه على الأقطار الشامية والحجاز وسواحل البحر الأحمر، وهكذا يضمن القوة الاقتصادية والسلامة العسكرية والإستراتيجية، واعتراف الدول الأوربية بمركز مصر الخاص [27].

الظروف الدولية :

كانت الظروف الدولية التي قرر فيها **محمد علي** تنفيذ مشروعه التوسعي ملائمة ؛ فبريطانيا كانت منشغلة بالإصلاحات الداخلية ، للإسراع في مواجهة المد الثوري الذي أجتاح فرنسا. زيادة على انشغالها بالقضية البلجيكية. أما فرنسا ، كانت أيضا منشغلة بثورة 1830 في باريس وبمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري Amir Abdelkader. أما عن الدولة العثمانية فقد كانت أوضاعها في هذه الفترة التاريخية متدهورة. وترتب عن الواقعة الخيرية التي تم فيها القضاء على الجيش الإنكشاري على يد السلطان **محمود الثاني** ؛ اهتزاز مقدرة الجيش العثماني ، وتحطم الأسطول العثماني في **نفارينو** سنة 1827. ونشوب الحرب الروسية - العثمانية ، وانتهائها **بمعاهدة أدرنه** Traite Andrianople المجحفة سنة 1828. أما عن أوضاع بلاد الشام فقد تميزت بضعف التواجد العسكري العثماني فيها ، وما رافقه من اضطرابات سياسية وعسكرية ، مثل الثورات التي قامت على الباشا العثماني **عبد الله** ، كثورة سكان مدينة دمشق سنة 1831. وثورة الفلاحين في مدينة نابلس. أما عن الأوضاع الداخلية في مصر فإن أحوالها كانت نشطة ، وجيشها منظم ، وسمعة قائده **إبراهيم باشا** Ibrahim Bacha عالية والمصانع الحربية في أقصى إنتاجها. وهكذا كانت كل المعطيات الداخلية والخارجية في صالح محمد علي الذي لم يفوت هذه الفرصة.

مراحل التوسع المصري :

بدأت عملية غزو بلاد الشام برا وبحرا ، في تشرين الأول من عام 1831. وعبرت قوة من إحدى عشر ألف رجل صحراء سيناء في طريقها إلى غزة. وأنتقل الأسطول المصري من ميناء الإسكندرية لملاقاة الجيش البري. ضرب الحصار على مدينة **عكا** Saint Jeans d'Acre ، التي لم تستطع الصمود فاستسلمت في شهر أيار من عام 1832. وبدأت المدن الشامية الواحدة تلو الأخرى تستسلم لجيش محمد علي دون مقاومة. وتابع الجيش المصري مسيره شمالا بعد أن ضم أغلب

المدن الواقعة في الجزء العربي، حاولت القوات العثمانية المنسحبة الوقوف في وجه هذا الزحف في كثير من المواقع مثل بيلان وكونية، إلا أن قوة الجيش المصري وتنظيمه وحسن تسليحه كانا وراء ترجيح الكفة لصالحه. وكانت النتيجة أن أصبحت الطريق مفتوحة إلى **القسطنطينية** (28).

أمام هذا التغير المفاجئ في موازين القوى، بدأ التحرك الغربي وكانت البداية من روسيا القيصرية التي شعرت أنها معنية أكثر من غيرها، لأن سقوط الدولة العثمانية سيفتح المجال واسعا أمام **محمد علي**، لتهديد سواحلها الجنوبية المطلة على البحر الأسود، وهذا معناه القضاء على الحلم الروسي القديم، والمتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة. فسارعت روسيا إلى عرض مساعدتها على الدولة العثمانية، في صيغة تحالف عسكري معها، لمواجهة هذا الخطر المحدق بهما. ارتابت الدول الأوربية الأخرى من التقارب العثماني- الروسي وكانت بريطانيا، أولى الدول التي وقفت دون فوز روسية بأية مكاسب إستراتيجية في المنطقة وذلك بالضغط على الأطراف المتحاربة من أجل التفاوض، والجنوح إلى السلم. وقد رمت الدبلوماسية البريطانية بكل ثقلها بالضغط على فرنسا بسحب تأيدها الغير المعلن **لمحمد علي**، لأن انتصار هذا الأخير، وبقاءه في بلاد الشام ومنطقة الأناضول، معناه تهديد المصالح البريطانية مقابل فتح المنطقة على نطاق أوسع أمام المصالح الفرنسية. لاسيما بعد أن شرع **محمد علي** في الاستغناء عن البضائع البريطانية، بل لا في مصر والمشرق العربي فحسب، بل في الهند أيضا.

إن جدية التحرك الأوربي، وتقلص مجال المناورة، وعدم مقدرة الجانب الفرنسي على الاستمرار في تدعيم الطموحات المصرية؛ رضخ محمد علي وأبرم مع الدولة العثمانية **معاهدة كوتاهية** Traite Cutahie. في مايو 1833، التي بموجبها اتفق الطرفان على ما يلي:

- انسحاب الجيوش المصرية إلى ما وراء جبال طوروس.

- تعيين إبراهيم باشا واليا على أدرنة.

- احتفاظ مصر ببلاد الشام، وجزيرة كريت، مقابل أن تدفع مصر، جزية سنوية للسلطان العثماني [29].

لم تنه **معاهدة كوتاهية** الأزمة السورية، فأسباب هذه الأخيرة مازالت عالقة والأطراف المعنية لم تكن راضية على المكاسب الإستراتيجية التي حققها محمد علي على حساب الدولة العثمانية، إلا أن كل الأطراف أرغمت على التظاهر بقبولها. فدخلت المنطقة أجواء الحرب الباردة، وراح كل طرف يتهم الطرف الآخر بمختلف النعوت والأوصاف، وفي نفس الوقت السعي لكسب التأييد الداخلي والخارجي.بالموازاة مع انتهاج سياسة تسليح عسكرية واسعة النطاق للاستعداد للمواجهة. في هذا الجو، شعرت الدولة العثمانية، بأن موقف الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا من الأزمة، كان فاترا. رغم أن الباب العالي، لم يتوان في طلب التدخل الأوربي لإيقاف الزحف المصري، وهذا من خلال الوفود الرسمية التي تنقلت إلى العواصم الأوربية لطلب العون والمساعدة لمواجهة هذا الموقف الذي تعاملت به أوربا مع الاجتياح المصري للأراضي للإمبراطورية. لم تجد الدولة العثمانية أمامها سوى الاستنجاد بعدوتها التقليدية روسية القيصرية. هذه الأخيرة سارعت إلى تلبية الطلب العثماني لاعتبارات كثيرة؛ منها اختلال موازين القوى غلى حدودها الجنوبية، بظهور خطر محمد علي في الأناضول واقترابه من الأستانة، زيادة على أن الفرصة أضحت مواتية، لتحقيق حلمها المتمثل في الوصول إلى البحار الدافئة، وهذا ما حققته لها **معاهدة إنكار إسكلسي** traite d'Unkiar-skelessi في1833 [30].كانت هذه الأخيرة بمثابة المحرك الذي نشط الآلة الدبلوماسية الأوربية، وبصفة خاصة البريطانية منها . هذه الأخيرة التي اعتمدت أسلوب تدويل المسألة السورية، بجعل الدول الأوربية مسئولة عن الحفاظ على سلامة السلطنة، وضمان استقلالها بالتزام دولي. وخلفيات هذا التحول في الموقف البريطاني مرجعها، تخوف بريطانيا من تحول الدولة العثمانية إلى محمية تابعة لروسيا القيصرية، ومن خلالها تفتح المنطقة أمام التطلعات والأطماع الروسية في غياب قوى منافسة لها. في هذا الإطار

مارست بريطانيا ضغوطا على البلاط الروسي، مع تحذيره من مغبة الانفراد في إيجاد تسوية انفرادية للأزمة.ولم يجد البلاط الروسي أمام الإصرار البريطاني المدعم بالإجماع الأوربي، إلا الخضوع لإرادة الجميع أرسلت روسية وإنكلترا وفرنسة وبروسية **مذكرة جماعية** في حزيران 1839 إلى الباب العالي تطلب منه؛ عدم إبرام أي اتفاق أو صلح مع **محمد علي** ما لم توافق عليه الدول الأوربية.

وفي نفس الوقت مارست بريطانيا ضغوطا على فرنسا، لسحب دعمها لمحمد علي، وحث الحكومة الفرنسية على ممارسة كافة الضغوط الممكنة على الطرف المصري، وإقناعه بالخضوع لإرادة الدول الأوربية. إلا أن مساعيها في هذا الأمر فشلت، فاتجهت إلى استخدام سلاح الحرب التجارية، وإثارة الفتن والقلاقل على الحكم المصري في بلاد الشام ودفع السكان إلى الثورة والتمرد عليه. أفلحت الجهود البريطانية، بعد أن أرغمت الدولة العثمانية على إبرام **معاهدة بلطة ليمان** Balta Limane سنة 1838[31]، التي نصت على منع الاحتكار والتزام التجار الأجانب بدفع الرسوم الجمركية المبينة في المعاهدة فقط. كما نصت على جواز تعامل التجار مع الأهالي مباشرة، بما في ذلك أهالي مصر. وعمد القناصل البريطانيون إلى حماية بعض رعايا السلطان من هذه الرسوم الجمركية، بغية تقليص واردات مصر المالية لتعجز عن تمويل جيوشها وإدارتها. وهكذا كانت هذه المعاهدة ضربة موجعة لنظام الاحتكار الحكومي الذي أنتهجه **محمد علي**.

الحكم المصري لبلاد الشام :

أدخل المصريون عدة تغييرات على الأوضاع التي كانت سائدة في بلاد الشام على غرار ما حصل في مصر. فأعاد **إبراهيم باشا** تنظيم الدولة إداريا وأعتمد مبدأ المركزية في الحكم أما في المجال الاقتصادي؛ فقد أنتهج أساليب جديدة ساهمت في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية. وعرف التعليم أيضا تطورا ملحوضا، بعد أن أدخلت عليه إصلاحات جديدة شبيهة بتلك التي عرفها

التعليم في مصر، مثل بناء المدارس والمعاهد الحديثة. وفي هذا المضمار، نشير إلى أول مطبعة أسست كانت في لبنان. أما الزراعة، فقد عرفت تطورا كبيرا، فبفضل التشجيع الذي وجدته من جانب الإدارة المصرية، بعد أن حددت الضرائب وتم القضاء على العوائق التي حالت دون تطورها. وما يؤخذ على الحكم المصري في بلاد الشام اعتماده على العنصر المسيحي في ترسيخ دعائم الدولة المصرية في المنطقة، مما ولد نوعا من العداء في نفوس الطرف الإسلامي، سيكون سببا، يستغل من طرف بريطانيا لتأليب الأوضاع الداخلية على الحكم المصري.وقد أثارت سياسة إبراهيم باشا المنتهجة في بلاد الشام نقمة السكان، خاصة وأن الإدارة المصرية اعتمدت اعتمادا كليا على الجيش لتوطيد الأمن وفرض السيادة المصرية، ولهذا فإن توطيد الحكم المصري في بلاد الشام، كان يعني بالضرورة تدعيم الجيش والقضاء على العناصر المناوئة له. ومن أجل ذلك طبق المصريون التجنيد الإجباري سنة 1834، الذي جرد السكان من السلاح. وقد ألحق نظام الخدمة العسكرية، أضرارا بالغة بالزراعة والمزارعين، فقد كانت الخدمة العسكرية، لمدى الحياة، وهذا يعني ؛ أن الفلاح المجند، إما يؤجر أرضه أو يبيعها وهنا انتشرت عادة الاحتماء بالقنصليات الأوربية، وتشويه الأعضاء البشرية. وكانت هذه الإجراءات سببا وراء الثورات التي شهدتها بلاد الشام، ومنها ؛ ثورة الفلاحين في فلسطين وثورة الدروز في جبل لبنان. [32].

التسوية الدولية و انسحاب قوات محمد علي :

ساهمت الدول الأوربية، وبخاصة بريطانيا في زعزعة الوجود المصري في بلاد الشام بإثارة الضغائن والأحقاد في المنطقة وتشجيع الثائرين والناقمين على السياسة المصرية بدعمهم ماديا ومعنويا. لم تكتف بريطانيا بهذا، بل كان لمساندتها الدولة العثمانية، الأثر البالغ في تمسك هذه الأخيرة بسيادتها على هذا الجزء من الإمبراطورية. ويمكن تفسير هذا الإصرار البريطاني ؛ بتخوف بريطانيا، من أن بقاء **محمد علي** في بلاد الشام، يعطي الذريعة لروسيا القيصرية في التدخل

في فلسطين، بحجة حماية رعاياها من الأرثوذكس. زيادة على أن بقاء هذه المنطقة تحت النفوذ المصري، سيعمل على تغلغل النفوذ الفرنسي فيها. أمام هذا كله لم يجد السلطان العثماني بدا، من إعلان الحرب على محمد علي سنة 1839. إلا أن هزيمة الجيش العثماني النكراء في **موقعة ناصبين** Nazib ووفاة السلطان **محمود الثاني** واستسلام قسم من الأسطول العثماني لمحمد علي، زاد من تمسك هذا الأخير بالبقاء في المنطقة.توصلت الدول الأوربية إلى قناعة تامة، مفادها أن عودة الاستقرار والسلام لبلاد الشام، مرهون بوضع حد لطموحات هذا الوالي المتمرد على الدولة العثمانية. انتهت المشاورات **الماراطونية** بين هذه الدول، إلى التوصل إلي صيغة تفاهم جسدت في **معاهدة لندن** Traite Londres سنة 1840 التي بموجبها تم الإنفاق على النقاط التالية :

1 - منح محمد علي وخلفائه حكم مصر بالتوارث، مع إحتفاضه بحكم المنطقة الجنوبية لبلاد الشام، بما فيها مدينة عكا لمدى الحياة. وتخليه في المقابل عن جزيرة كريت والمناطق العربية الأخرى. ومنحت له مهلة عشرة أيام للرد.

2 - في حالة رفضه لهذا القرار، في المدة الزمنية المحددة، تركت له ولاية مصر فقط، ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها. فإذا لم يقبل خلال هذه المدة كان السلطان في حل من حرمانه.

3 - يدفع محمد علي باشا جزية سنوية إلى الباب العالي، تحدد نسبتها وفقا للبلاد التي يعهد إليه بإدارتها.

4 - تسري في كل من مصر وولاية عكا القوانين العثمانية ويتولى محمد علي وخلفائه جباية الضرائب باسم السلطان.

5- تشكل القوات المصرية البرية والبحرية جزءا من القوات العثمانية.

6- يتكفل الحلفاء في حال رفض محمد علي باشا لتلك الشروط باللجوء إلى وسائل القوة لتنفيذها وأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحمايته وجعل المضايق بمأمن من كل اعتداء.

7- يحق لإنكلترا بالاتفاق مع النمسا مساعدة سكان بلاد الشام على خلع طاعة محمد على باشا.

8 -يحق للسفن الإنكليزية والروسية والنمساوية الدخول إلى المضايق لحماية استانبول لو تقدمت الجيوش المصرية نحوها.

9 - قطع المواصلات بين مصر وبلاد الشام ومراقبة تنقل الذخائر والمؤن الحربية بمختلف أنواعها بين المنطقتين. وإذا قام محمد علي، عقب رفضه الانصياع لشروط التسوية - بتوجيه جيوشه نحو الآستانة فإن حلفاء السلطان على استعداد لتلبية طلبه للتدخل للدفاع عن عرشه[33]. وأمام رفض محمد علي لبنود هذه المعاهدة، بادر قناصل الدول الأوربية إلى توجيه إنذار ثاني، ضمنوه حرمانه من ولاية عكا، وإمهاله عشرة أيام للخضوع لمطالبهم، إلا أن عدم الرد من طرف محمد علي خلال المدة المحددة، فسر على أنه رفض، عندئذ سارع السلطان العثماني إلى إصدار فرمان بخلع محمد علي من ولاية مصر. وتحركت قطع الأسطول البريطاني لقطع المواصلات بين مصر وبلاد الشام وضرب الحصار البحري على المدن الساحلية. لم يجد محمد علي أمام الإصرار الأوربي على القضاء عليه وتخاذل فرنسا في نجدته سوى الإذعان للشروط الأوربية. وفي 27 من شهر تشرين الثاني عام 1840، وقع محمد علي على اتفاق مع الأميرال البريطاني، بموجبه قبل الجلاء على بلاد الشام بشرط ضمان ولايته الوراثية على مصر. ورغم التحفظ الذي أثاره هذا الاتفاق من جانب الدول مثل روسيا والدولة العثمانية، إلا أن التحرك الفرنسي والبروسي والنمساوي، نجح في إقناع الرافضين للمطلب المصري، وبذلك انتهت المسألة السورية.

مصادر ومراجع الفصل السابع :

1 - من المصادر الأساسية التي تطرقت للحملة الفرنسية والتي لا يمكن الاستغناء عنها ؛ كتاب نقولا الترك المعنون ب ؛ ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية. تحقيق وتقديم العميد الركن ياسين السويد. دار الفارابي، بيروت 1990. والكتاب فيه وصف لمسير بونابرت إلى مصر بحرا وحروبه فيها واستيلائه عليها.زيادة على وصف حملته على بلاد الشام وحصاره لقلعة العريش، واحتلاله لغزة ويافا وباقي معاركه في بلاد الشام . ثم حصاره لعكا وعودته من ذلك الحصار بعد أن أصيب جيشه بالطاعون، ووصول أنباء من فرنسا بأن مؤامرة تحاك ضده. وينتقل المؤلف إلى وصف القتال الذي جرى بين الفرنسيين من جهة وبين العثمانيين والإنكليز من جهة أخرى.

وكتاب، محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي. القاهرة 1944. ومقال، شفيق غربال " مصر عند مفترق الطرق 1798 -1801. المنشور في مجلة كلية الآداب الجامعة المصرية 1938.

The biginning of the Egyptian question and the rise of Mohamed Ali : London. 1928.

2- RIGAUT. G : LE GENERAL ABDALLAH MENOU ET LA DERNIERRE PHASE.DE L EXPEDITION D EGYPTE. PARIS. 1911. P. 349.

3 - عبد الرحمان الرافعي : تاريخ الحركة القومية في مصر . القاهرة ، مطبعة النهضة . 1929. ج 2 .ص 98.

4 - طلال المهتار : آثار حملة بونابرت على مصر . كلية الحقوق الجامعة اللبنانية .1962. ص17.

5 - عن أوضاع مصر قبل الحملة الفرنسية أنظر ، مذكرات الرحالة الفرنسي فولني الذي زار الذي زار الإسكندرية عام 1782. وكتاب :

CHARLES - ROUX . F : LES ORIGINES DE L EXPEDITION DEGYPTE. PARIS . PLON - NOURIT . 1910.

6 - لوتسكي : تاريخ الأقطار العربية الحديث. دار الفارابي . بيروت، 1980. ص 43.

7 - عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر . ج 1، مكتبة النهضة المصرية القاهرة . ص 102.

8 - قال جومار أحد علماء الحملة: " إذا كانت فرنسا ذاهبة لتحرير مصر من نير المماليك فكانت سوف تحررها أيضا من وباء آخر الجهل، وتعيد لها النور والحضارة اللذين تلقتهماأوربا من الشرق في الماضي. أنظر :

ALOUCA : LA RENAISSANCE EGYPTIENNE ET LES LIMITES BONABARTE.CAHIERS. D HISTOIRE. EGYPTIEN. VOL. 7. 1957. P.6.

9 - منذر معا ليقى : معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية . دار أقرأ، بيروت 1986 ، ص. 86

10 - جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر1799- 1882. ت. عبد العظيم رمضان. الهيئة المصرية العامة للكتاب.1972. ص 17.

11 -CHARLES –ROUX. BONAPART GOUVERNEUR D EGYPTE. PARIS.1910

12- من الدراسات الحديثة التي اهتمت بعصر محمد علي نذكر؛

JOSEPH HAJJAR : L EUROPE ET LES DESTINEES DU PROCHE ORIENT. MOHAMMED ALI D EGYPTE ET SES AMBITIONS SYRO-OTTOMANES1818-1848. EDITIONS TLAS

ولنفس الكاتب؛ أوربا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1976. أما الدراسات الكلاسيكية فهي كثيرة ومتعددة ، نكتفي فقط ب :

CHARLES. ROUX : EGYPTE DE1801 A 1882. MOHAMED ALI ET SA DYNASTIE. JUSQU A L OCCUPATION ANGLAISE. T.VI. PARIS. 1936

SABRY . MOHAMED : L EMPIRE EGYPTIEN SOUS MOHAMED ALI ET LA QUESTION D ORIENT 1811-1849. PARIS.1930.

13 - فتحي رضوان: دور العلماء في تاريخ مصر الحديث. القاهرة، الزهراء للإعلام العربي. 1986. ص 19-24.

14 - عبد الرحمان الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار .ج 4.مطبعة بولاق 1297.ص43.

15 ـ محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر 1801-1811. ج3. القاهرة 1958. ص 826- 827.

16 - جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882. ترجمة عبد العظيم رمضان. الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 1967. ص 25.

17 - أحمد طربين : تاريخ المشرق العربي المعاصر . مطبعة طربين . دمشق 1981/1982. ص 64.

18 -HUREWITZ. J- C. DIPLOMACY IN THE MIDDLEAST. DUCOMENTARY RECORDERS 1535-1914. NEWYORK. 1972. P.P 110-111.

19 - عبد الوهاب بكر: ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . المجلة التاريخية المغربية ، العددان 38-39. تونس 1985. ص314.

20 - محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص 391-360.

21 - عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي . بيروت. 1968. ص 133.

22 ـ محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي . القاهرة.1948.ص ص217-236.

23 -ALAIN SAINT – MARIE / LA TENTATIVE DE L INDUSTRIATION DE L EGYPTE SOUS MOUHAMED ALI.LES RAISONS D UNE ECHEC . IN / C.M. N8. JUIN 1974. P.P 73-86.

24 - عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 133.

* - انظر خريطة التوسع المصري في بلاد الشام في الملحق الخرائط.

25 - للاستزادة حول موضوع التوسع المصري في بلاد الشام ، يرجى العودة الى :

ـ أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز 1804-1840، منشورات المكتبة البوليسية . بيروت ط 2، 1985.

ـ بازيلي ميخائيليو فيتش : سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية . ترجمة يسر جابر. دار الحداثة .بيروت 1988. ص 125-315.

CALDELVENE ET BARRAULT : HISTOIRE DE LA GUERRE DE MOHAMED ALI CONTRE LA PORTE OTTOMANE EN SYRIE ET EN ASIE MINEURE 1831-1833. PARIS 1837. JOSEPH HAJJAR : OP CIT . PP 99-305

26 - عادل إسماعيل . أميل خوري : السياسة الدولية في الشرق العربي . ج 2 . دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت 1990. ص ص 57-58.

27 - أحمد طربين : المرجع السابق ، ص 92.

28 - عن معارك الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا وأضاع بلاد الشام ، يرجى العودة الى ؛ مجهول مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا . تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو . دار قتيبة للنشر والتوزيع ، دمشق ، ب ت

29 - بازيلي م : المرجع السابق ص 164-167.

30 - راجع نص المعاهدة عند ؛ سليمان بن محمد الغنام : قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية 1811-1840. تهامة ، جدة ، 1980. ص 150-153. و

CREASY. ES : HISTORY OF THE OTTOMAN. TURKS FROM THE BEGINNING OF THEIR EMPIRE TO THE PRESENT TIME. BEIRUT.1961. KHAYAT.PP525-529

31 - أنظر بنود هذه المعاهدة عند ؛ شارل عيساوي : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ترجمة سعد رحمي. دار الحداثة ، بيروت 1985. ص 36-37.

32 - عن ثورات بلاد الشام ضد الحكم المصري أنظر ؛ مجهول : مذكرات تاريخية......ص 123-137.

33- HUREWITZ / OP. CIT. 116-119.

الفصل الثامن

عوامل ضعف الدولة العثمانية

- الفساد الإداري
- ضعف السلاطين
- الانهيار الاقتصادي
- الامتيازات الأجنبية
- تهور المؤسسة العسكرية

عوامل انهيار الدولة العثمانية :

بدأت الدولة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر تسير تدريجيا نحو التدهور والضعف، وشرعت أوربا تتدخل في شؤونها، بل وتقتطع أجزاء من أراضيها، وهذا منذ أن فقدت الدولة العثمانية زمام المبادرة العسكرية في أوربا وبالتحديد بعد معاهدة **كارلوفيتز** عام 1699. التي وصفت بأنها أول تفكيك لأوصال الإمبراطورية العثمانية، بحكم أنها بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ ذلك الوقت. وكانت أول معاهدة سياسية تنازلت فيها الدولة العثمانية عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها. إذ تنازلت عن هنغاريا للنمسا وشبه جزيرة المورة للبندقية وغنمت روسيا بحر أزوق. ومنه يعتبر المؤرخون أن هذه المعاهدة تمثل منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية، إذ نظر إليها على أنها نهاية حقبة وبداية أخرى فبعد أن أرهبت الدولة العثمانية الدول الأوربية لأكثر من ثلاثة قرون، توقفت عن أن تكون قوة مهاجمة، ودخلت مرحلة التراجع والانكماش بتوالي الهزائم العسكرية على مختلف جبهات القتال في الساحة الأوربية. ففشلت في صد التوسعات الروسية على حساب أراضيها وبخاصة في عهد بطرس الأول وكاترين الثانية انتهت بتنازل الدولة العثمانية لروسية القيصرية عن **شبه جزيرة القرم** والالتزام بتطبيق بنود اتفاقية **كوجك كاينارجة** عام 1774 المهينة .

ومن بوادر الضعف ، تبدل الأماكن التي عقدت فيها اتفاقيات الصلح. ففي فترة القوة العثمانية كان الأعداء يأتون صاغرين إلى الأستانة لتوقيع الاتفاقيات كمنهزمين. وفي فترة الضعف تنقل العثمانيون لتوقيع المعاهدات إلى العديد من المدن الأوربية. وكانت النتيجة اختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، بانتقال المبادرة إلى الجانب الأوربي. ويجسد القرن التاسع عشر ذروة الانهيار في تاريخ الدولة العثمانية، وتحولت هذه الأخيرة إلى موضوع صراع و تنافس حاد بين الدول الأوربية ، فظهر مصطلح **"المسألة الشرقية**

"la Question d'Orient" [1]، أي التدخلات الأوربية المباشرة في تحديد مصير الدولة العثمانية. ويمكن إجمال أسباب الانهيار العثماني في النقاط التالية :

1 - الفساد الإداري:

تجسد هذا الفساد في شيوع ظاهرة الرشوة في كل مجالات الدولة، وإسناد الحكم إلى القيمة المادية للمنصب لا إلى القدرة الذاتية، وراحت الوظائف تباع وتشترى علانية، وكانت النتيجة وصول كثير من الجهلة والفاسدين إلى مناصب رفيعة في الدولة. فكما يشير **"مصطفى قوجي بك"** في رسالته للسلطان مراد الرابع " أن بيع المناصب انتقلت عدواه إلى الملازمين الذين ليسوا إلا كتاب بسطاء والى غيرهم من الأشخاص الذين يصيرون بواسطة المال مدرسين وقضاة "ويواصل " أن هذه التجاوزات قد سهلت انتشار الجهل الذي يسيطر حاليا ، فلا نقدر أن نميز الحسن من السيئ ؛ ومن هنا يأتي التعسف والاختلاس [2].

ويذكر كل من جب وباوون ،في محاولة لتحديد هذه الظاهرة، أنها تعود في أساسها "عندما أصبح قبول الهدايا نظاما قائما في الواقع في عهد السلطان سليمان القانوني... ومن ذلك الوقت كان يطلب من المرشح لإحدى الوظائف أن يدفع مبلغا من المال مقابل منحه إياه وكان هدف هذه الرشوة التي لم تكن ملزمة، هو الدخول في خدمة الحكومة أو الترقي في وظائفها كقاعدة عامة وهذا ما سبب عدة أضرار في تنظيم نظام الحكم من ناحيتين ؛ تغير شخصيات هيئته والمساس بقاعدته الخاصة بالترقي والتي تعتمد مبدأ الكفاءة [3]. وقبل أن تستشري هذه الظاهرة في الدولة العثمانية كانت المناصب الحكومية كما يشير مصطفى قوجي تستند إلى أناس مجربين في الفن العسكري وحكم إدارة الأقاليم وكانوا أمناء ومحافظين على الشريعة وكانوا يحتفظون بمناصبهم مددا تتراوح بين العشرين والثلاثين عاما، وهذا ما حصن الدولة وجعلها قوية [4]. زيادة على هذا، فقد كان النظام العثماني يمنح رؤساء الإيالات والألوية سلطات واسعة، لكن ضعف الحكومة المركزية واختلال نظام المؤسسة العسكرية، جعلا هذا النظام يؤدي إلى

نتائج سيئة، إذ راح الموظفون يستخدمون نفوذهم لتحقيق أغراضهم بواسطة القوات العسكرية التي كانت تحت تصرفهم، ولم يكتفوا بهذا بل أقاموا في كثير من المرات اتصالات مع الدول الأجنبية، فانتشرت الاضطرابات الداخلية والمنازعات الثأرية، وراح الملتزمون يمارسون سلطة الحاكم الإقطاعي الذي يلجأ إلى مختلف الوسائل والغايات من أجل الربح.

2 - ضعف السلاطين :

لعبت شخصية السلطان الدور المحوري في التنظيم العثماني وذلك بسبب تلك الهالة والقدسية التي أضفاها الفقهاء المسلمون على شخصية السلطان أو الخليفة، باعتباره خليفة الله على أرضه. وترسخ هذا المفهوم لدى الرأي العام العثماني والإسلامي. وقد نجح السلاطين الأوائل في تجسيد هذه المكانة. وها هو أحد المؤرخين العثمانيين يصف مهام هؤلاء السلاطين بقوله: "..كان السلاطين يحضرون بأنفسهم الديوان السلطاني ويهتمون شخصيا بأمور الدولة ويعتنون بشؤون البلاد والعباد وعائدات الخزينة..." ويواصل كلامه "أن الواحد منهم لم يضع بينه وبين الناس حجابا مما سهل عليه معرفة الكثير من الأمور وبذلك ازدهرت السلطنة... " (5)

وبالفعل أكدت الأحداث التاريخية التي شهدتها الإمبراطورية العثمانية بعد سليمان القانوني 1520-1566، على أن السلاطين الذين جاءوا بعده كانوا سلسلة من الحكام الضعاف فبجانب ضعف شخصيتهم وحداثة سن بعضهم وافتقارهم إلى الدراية والحنكة والمقدرة السياسية، كانوا منهمكين في ملذاتهم وإسرافهم وتحجبهم في القصور، فضلا عن زواجهم بالأجنبيات الأوربيات وهكذا أنسحب أغلبهم وبالتدريج من المساهمة الفعلية في قيادة الجيوش بعد أن سمح سليمان القانوني لضباط الانكشارية بقيادة الجيوش. وباستلام سليم الثاني selim II^{éme} الملقب بالسكير 1566 - 1574 تقلد سيف عثمان للمرة الأولى سلطان لا يقود الجيوش بنفسه بل يمضي أوقاته في الملاذ الرخيصة بعد أن كان أسلافه

يمضونها في تصريف شؤون الدولة. وترك مهمة تصريفها للصدر الأعظم **محمد صوقوللي**، زيادة على تخليه عن العادة القديمة التي درج عليها السلاطين، وهي تدريب الأمراء العثمانيين على شؤون الإدارة والحرب من خلال إشراكهم في تسيير أمور الولايات وأضحوا يمضون أوقاتهم في قصور الحريم دون أن تكون لديهم خبرة ودراية وثقافة تساعدهم حين يتولون الحكم. وهكذا انتقلت زمام الأمور إلى الصدر الأعظم، هذا الأخير الذي بلغت شهرته حتى أصبح يظن عند الكثير أن الباب العالي هو مقر السلطان. وكانت نتيجة انسحاب السلطان من الحياة العامة؛ أن شاغلي الصدارة العظمى الذين كانوا وحدهم في وضع يمكنهم من تعويض أوجه النقص في شخصية السلطان، كانوا أحيانا غير أكفاء لوظائفهم [6]. فغالبيتهم عينوا في وظائفهم بتوصيات من حاشية السلطان ومحظييه، ومنذ ذلك الوقت، فإن هؤلاء الأخيرين وجدوا الطريق مفتوحا للتدخل في شؤون الدولة، ومطالبة الوزراء العظام بأمور غير عادلة والذي كان يرفض التواطؤ معهم ساعون لدى السلطان للوشاية به وكانت النتيجة أن أجبر الوزراء منذ ذلك الوقت على تنفيذ كل طلبات المحظيين وعدم رفض طلباتهم[7].

3 - الانهيار الاقتصادي :

إن من أسباب الانهيار الاقتصادي، أن النظام الاقتصادي للدولة العثمانية كان مستندا على الأسس القديمة البيزنطية والعربية الإسلامية، تلك الأسس التي تطورها الدولة العثمانية لتتماشى مع التطورات الاقتصادية الأوربية والعالمية[8]. مما حول السوق العثمانية إلى سوق استهلاكية لما تنتجه المصانع الأوربية وخاصة وأن الدولة العثمانية لم تحاول على الإطلاق انتهاج سياسة حمائية لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية. ورغم كون الدولة العثمانية كانت دولة زراعية أكثر منها صناعية، إلا أن مساهمة هذه الأخيرة في تطوير الناحية الزراعية كانت معدومة ففساد نظام الالتزام والفوضى التي أصابت الإقطاعيات العسكرية ساهمت في تدهور مردودية الفلاح الإنتاجية وخراب القرى الفلاحية. وها هو أحد المعاصرين يفسر لنا أسباب هذا الخراب بقوله : "...تواتر المصادرات والمظالم

من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان وأحداث أنواع المظالم ويسمونها مال الجهات، ودفع المظالم الفردة حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم وأشتد كربهم وطفشوا من بلادهم... وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم انتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرق من قشور البطيخ وغيره... "[9].

وقد تولد عن سوء الأوضاع الاقتصادية ظهور الأزمات المالية والنقدية مثل الأزمة النقدية التي حدثت في النصف الثاني من القرن السادس عشر بعد أن تدفقت كمية كبيرة من الفضة الرخيصة إلى الدولة العثمانية، فأرتبك النقد العثماني انهارت قيمة وحدته الفضية، وأرتفع سعر الذهب وقل وجوده بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة. فالعملة المحلية وهى القرش العثماني الذي ظهر للمرة الأولى في منتصف القرن السابع عشر، قد تعرض لتدهور كبير في قيمته حيث كانت قيمته في أول إصداره تبلغ خمسة إلى ستة فرنكات ذهبية، فتدهور حتى وصل إلى فرنكين ذهب عام 1780 والى 38 سنتيم عام 1838[10]. ولمواجهة هذه الأوضاع المتردية قامت الدولة العثمانية بعدة إجراءات من بينها إصدار عملة نقدية فضية ولكنها لم تفد في القضاء على التضخم والحد من غلاء الأسعار. ولتلافي العجز المالي عمدت الدولة إلى إعادة تقييم بعض الضرائب الخيرية على غير المسلمين وأوجدت ضرائب جديدة عرفت ب "عوارض ديوانيه" وأصبحت منذ أواخر القرن السادس عشر ضرائب سنوية ثابتة شملت مختلف السكان. ورغم هذه المحاولات في إنقاذ الاقتصاد العثماني من الانهيار إلا أنها لم تضع حدا لمسبباته، انتقلت تأثيراتها إلى موظفي الدولة أصحاب المرتبات فعمت الرشوة بين أوساطهم وأنهار مستوى الأخلاق العامة ولجأ العساكر المتنفذون إلى فرض ضرائب بدون حق على السكان والى الثورة على السلطة التي عارضتهم وما كاد القرن التاسع عشر ينتصف حتى كان الانهيار المالي الذي شل الحياة الاقتصادية بسبب الضغط الأجنبي ورضوخ الدولة المتواصل مما زاد في تبعيتها للخارج وجاء مرسوم 20 كانون الأول سنة 1881 ليعطي السيطرة الكاملة على اقتصاد البلاد

للدول الأوربية بتأسيس صندوق الدين العثماني العام عام 1881 تحت إشراف فرنسا وبريطانيا. وقد استولى هذا الصندوق على كل الاحتكارات العثمانية مقابل الأموال المودعة زيادة على منحه كامل التنازلات في المجالات التعدينية والمرفئية والمناجم، وكانت معفاة من الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة[11].

4 - الامتيازات الأجنبية :

يتفق الدارسون لتاريخ الدولة العثمانية؛ أنه لم يكن هناك خطر على الدولة من هذا النوع من الاتفاقات حينما كانت الدولة قوية وفي أوج ازدهارها. لكن مع حلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأ الأجانب يسيئون استعمال الامتيازات les capitulations والتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية لهم. فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة وكانت بداية عملية إضعاف الدولة وإنهاكها وذلك من خلال العمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان على السلطة العثمانية. ويتفق نفس الدارسين على أن نقطة الضعف في نظام الامتيازات[12] أن الدولة لم تضع الحدود والمقاييس التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، وكانت هذه هي المنفذ الذي بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي. وهذه الثغرة أو الفجوة كانت بمثابة الحجة والذريعة التي استخدمتها الدول الأوربية للدفاع عن مصالحها التجارية والدينية والثقافية والسياسية في ربوع الدولة العثمانية، ويمكن إجمال آثار الامتيازات فيما يلي :

أ- المجال الاقتصادي :

1 - ليس من حق الدولة العثمانية أن تجبي أية ضريبة مباشرة من الأجانب. فقد كانت متاجرهم ومصانعهم ومصارفهم تعمل في البلاد العثمانية بكل حرية وتتصرف في أرباحها كما تشاء دون أن تدفع ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة مما حرم هذه الأخيرة من أموال طائلة .

2 - في الميدان التجاري، كان المصدر والمستورد على السواء هو الأوربي مما مكنه من التحكم في الأسعار وممارسة الاحتكار الكامل لسلعه لصالحه وحرمان تجار البلد والسكان المستهلكين أنفسهم منها[13] يضاف إلى ذلك سيطرة هذا الأجنبي على وسيلة التعامل التجاري وهي النقد. فقد أغرق البلاد بنقده ولاسيما المزيف منه، فكان سببا في خفض قيمة النقد المحلي.... في أزمات مالية في جميع أجزاء الدولة العثمانية في القرن السابع عشر. وبذلك كانت الامتيازات وراء خروج التجارة الداخلية والخارجية في الدولة العثمانية من أيدي أصحابها لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأوربية كيف ما تشاء مصالحها[14].

المجال القضائي: استبعدت المحاكم المحلية في التدخل في شؤون الرعايا الأجانب. إذ قضى نظام الامتيازات بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحيات كاملة للنظر في الخصومات التي تقع بين الرعايا الذين ينتمون إلى هذه القنصليات. فكان القنصل هو القاضي، وكانت النتيجة؛ أن أزداد دور القناصل في الحياة السياسية للدولة العثمانية.

ب. المجال السياسي:

يبرز لنا خطر الامتيازات، في التدخل السافر في السيادة العثمانية، فقد استغلت الدول الأوربية ذلك الحق الذي منحته هذه الاتفاقات للقناصل في فرض إرادتها وحماية مصالحها على حساب مصالح الدولة العثمانية نفسها. ومن ثمة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. يذكر أسد رستم أن "القناصل الأجانب اعتادوا على فرض حمايتهم على الأهالي الذين يطلبونها، فمثلا، رفع القنصل الإنكليزي في بيروت إلى محافظ المدينة قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت حماية دولة الإنكليز وكانت هذه القائمة تضم مسيحيين ومسلمين" [15]. وبذلك تحولت القنصليات الأجنبية إلى أوكار دس وتآمر على الحكم العثماني والعمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان والوقوف إلى جانبها بل ومساعدتها على ذلك مع بث الشائعات

التي كانت تقلق بال الولاة فينصرفون عن إدارة شؤون الولاية.[16] وفي هذا الإطار لاحظت الدولة اهتمام قنصل فرنسا في فرض نفوذ بلاده إلى منطقة بيروت، مما دفع بالدولة إلى فصل بيروت عن ولاية سورية في عام 1887 وربطها بإستانبول مباشرة ليسهل عليها مراقبة نشاط القناصل الأجانب فيها والحد من تدخلاتهم[17]. وقد استغلت الدول الأوربية قضية الملل، فأنحاز كل قنصل من القناصل إلى طائفة من السكان يدافع عن مصالحها مقابل اعتراف الطائفة بأفضله وولائها لدولته. وهذا يتجلى لنا في العلاقة الحميمة بين فرنسا والموارنة في لبنان، الذين ارتموا في أحضانها لا طلبا في الحماية الفرنسية فقط، بل استدعاء الدول الأوربية تحت ستار اضطهاد العثمانيين للموارنة والتلويح بالخطر على المسيحية في لبنان إذا لم تبادر الدول الأوربية لاسيما فرنسا إلى إنقاذهم[18].

زيادة على هذا استفادت المؤسسات الأجنبية الاقتصادية والثقافية والخيرية المنتشرة في الدولة العثمانية من هذه الامتيازات حيث لقيت التشجيع من الدول التي تنتسب إليها لأنها - تلك المؤسسات - كانت تسهم إسهاما كبيرا في تقوية وتوسيع نفوذ هذه الدول ماديا ومعنويا، الأمر الذي ساعدها على تحقيق أطماعها، فقد كان النفوذ الاقتصادي والثقافي الذي اكتسبته هذه الدول بواسطة تلك المؤسسات كثيرا ما يسبق النفوذ السياسي الذي كان غالبا ما يتوج بالاحتلال العسكري. وهكذا فإن الاتفاقيات التجارية وعهود الأمان التي منحتها الدولة العثمانية للأوربيين في القرن السادس عشر، تحولت في القرون التالية إلى امتيازات فعلية وحقوق يتمتع بها الأوربيون دون سكان البلاد ويستثيرون بواسطتها خبراتهم ويفرضون سيادتهم وسيطرتهم عليها.

5 - تدهور المؤسسة العسكرية :

نتج عن اختلال نظام الانكشارية الذي أشرنا إليه سابقا توالي الهزائم العسكرية على الدولة العثمانية في مختلف جبهات القتال في اليمن وشبه جزيرة البلقان وبلاد فارس لهذا بدأت عملية التفكير في إصلاح هذه المؤسسة مبكرا،

بعد أن عجزت إمكانيات الدولة المادية على الاستمرار في الاحتفاظ بجيش مكلف، انتقل عدد العسكريين من 4800 في عام 1595 إلى 70900 عام 1630 ومن 64150 عام 1635 إلى 59200 عام 1640 ثم إلى 85000 عام 1652 حيث يمثل الانكشارية وحدهم ثلثي هذه الأرقام. إلا أن رفض الانكشاريين لأي إصلاح حال دون مسعى الدولة في تطوير بنية هذه المؤسسة . ويمكن إجمال مظاهر تدهور هذه الأخيرة فيما يلي :

- أزداد تدخل الانكشاريين في شؤون السياسة العليا للدولة، مثل المطالبة بخلع السلطان أو اختيار السلطان الجديد.

- المطالبة بالأموال والأعطيات عند ارتقاء الدولة سلطانا جديدًا بحيث تحولت هذه العادة تقليدا راسخا لم يكن في استطاعة أي سلطان تجاهله وإلا قوبل بالتمرد والعصيان وفي بعض الأحيان الاغتيال [19] .

- أمام عجز الدولة وتراخيها في مواجهة الانكشارية، راح أفراد هذه الأخيرة يعينون من يرضونه من الصدور العظام وبقية الموظفين الذين تحولوا إلى أدوات طيعة في أيدي ضباط الانكشارية يلبون لهم مطالبهم ويتملقون وينفذون أوامرهم خوفا من بطشهم، وبلغت بهم روح التمرد إلى رفض كل الأوامر العسكرية الصادرة لهم من قيادتهم[20]. وكانت النتيجة، أن راح أفرادها يشعرون بقوتهم بشكل لم يعهد من قبل جعلهم على استعداد تام لأن يواجهوا بالقوة أية معارضة لرغباتهم ونزواتهم. ورغم أن محاولة السلطان مراد الرابع توقيف التجنيد ب الدوفشرمة من أجل تخفيض عدد المشاة إلا أن النتيجة كانت وخيمة فقد أضمحل نظام التدريب العسكري والإداري بأسره.[21] وفقد ت المؤسسة تلك الصفات التي ميزتها مثل الصرامة والانضباط ، وتحولت إلى وكر للمؤامرات والدسائس والفساد، يثير المتاعب ويرهق الدولة بالنفقات دون فائدة، وبالتالي أضحى الإنكشاريون عديمي الجدوى في الحروب ومثلا للفساد والانحلال تحتذ به كل قوة أخرى منافسة تكونها الدولة لتلافي عيوبهم[22].كان لتدهور هذه المؤسسة

دورا في عدم استتاب الأوضاع داخل ربوع الدولة العثمانية، بازدياد ظاهرة تمرد الولاة على الحكومة المركزية التي فقدت سيطرتها على الولايات مما جعل هذه الأخيرة عرضة لمختلف الأطماع الداخلية كانت أو الخارجية. وهذا الوضع المتردي أتاح الفرصة لظهور حكام محليين في كثير من الولايات العثمانية ، ازدادت هذه الظاهرة استفحالا كلما تناقصت هيبة السلطة المركزية في الولايات وعجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار. فلا عجب أن أسترسل الباشاوات والولاة والملتزمون والإقطاعيون في إعلان استقلالهم على الآستانة وراحوا يرهقون الأهالي بفرض المغرم عليهم مستخدمين القوة العسكرية لضمان مصالحهم. وقد أشرنا سابقا إلى عدد من هؤلاء المتنفذين الذين أزداد عددهم في القرن الثامن عشر.

مصادر ومراجع الفصل الثامن :

1 ـ من الكتب التي درست هذا الجانب ؛

DRIAUT . ED. LA QUESTION D ORIENT. PARIS. 1905.
MARRIOT.L. THE EASTERN QUESTION. LONDON. 1951.

2 - خالد زيادة : المرجع السابق ، ص 24.

3 - جب وباوون : المرجع السابق ، ج2، ص 250.

4 - خالد زيادة : المرجع السابق ، ص 22.

5 - خالد زيادة : نفسه .

6 - جب وباوون: المرجع السابق ، ص 248.

7 - خالد زيادة : المرجع السابق ، ص7.

8 ـ ليلى صباغ : الجاليات الأوربية ....ج2 ، ص 865.

9 ـ صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، مكتبة مد بولى ، القاهرة، ص 133-134.

10- SALGUR KANCAL. LA CONQUETE DU MARCHE INTERNE OTTOMAN PAR LE CAPITALISME INDUSTRIEL CONCURENTIEL 1838-1881. EN ECONOMIE ET SOCIETES DANS LEMPIRE OTTOMANARIS.CNRS.1983.P405

11- أندريه ميكال : الإسلام وحضارته، ترجمة كمال الدين الحناوي، المكتبة العصرية صيدا1981. ص ص458- 490.

12 - من الدراسات الحديثة حول موضوع الامتيازات باللغة العربية نذكر دراسة ؛ وليد عوض " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها " في مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد24، العدد1 ، شباط1997 ، ص 145-174. وتعود أهمية هذه الدراسة في أن صاحبها عاد إلى المصادر العثمانية الأصلية .

13 - ليلى صباغ : الجاليات الأوربية ، نقلا عن دارفيو ، ص 224.

14- ISMAIL. A : HISTOIRE DU LIBAN DU XVII ANOS JOURS. T.1PARIS1955. Pp.141

15- أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا. المجلد 5. بيروت، منشورات الجامعة الأمريكية، 1950.ص ص 58 -59.

16 - عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ص 327.

17 - عبد العزيز عوض : نفسه، ص 332.

18 ـ أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت 1970. ص ص 250-251.

19 - عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 494.

20 - عبد العزيز الشناوي : نفسه، 496.

21 - جب وباوون : المرجع السابق ، ص 253.

22 - جب وباوون : نفسه ، ص 254.

الفصل التاسع

النهضة العربية الإسلامية

- عوامل النهضة
- تيارات النهضة العربية
- رواد النهضة العربية الإسلامية
- الحركة العربية القومية وتطورها

النهضة العربية الإسلامية الحديثة :

يرجع بعض الدارسين بوادر تشكل الفكر العربي الحديث، إلى الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، واستدلوا في ذلك، على أن هذا الاحتكاك والاصطدام بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية الذي مثلته هذه الحملة، رافقه ظهور عدة معطيات ومفاهيم فكرية واجتماعية وفلسفية وسياسية جديدة، لم يشهدها العالم العربي والإسلامي منذ انضوائه تحت ظل الخلافة العثمانية. ومن منظور هؤلاء، فإن الحملة الفرنسية كانت السبيل وراء إدراك المجتمع العربي لماهية وكنه ما يحدث حوله من متغيرات وتطورات حضارية في القارة الأوربية. بدأت محاولات تكسير العزلة والتقوقع، المفروض من قبل العثمانيين على العالم العربي، من خلال الاستفادة من هذه التطورات. بدأ التحول في فلسفة ونظرة الطبقة المثقفة العربية، التي راح أفرادها يطّلعون ويكتشفون كوامن الحضارة الغربية، وبالمقابل وجدوا أنفسهم أمام عدة أسئلة تطرح نفسها وبإلحاح. تمحورت هذه الأسئلة، في طبيعة السبل والوسائل التي تمكن المجتمع العربي، من الخروج من حالة التخلف والانحطاط والجهل.

والنتيجة من هذا كله؛ أن النهضة العربية في الواقع وبمضمونها الشمولي، هي تنبه المجتمع في كل أنحاء العالم الإسلامي والعربي منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى وجوده في حالة خمول وتخلف وتبعية لا تنسجم مع ماضيه العربي الإسلامي وحضارته الأصيلة وسيادته السابقة، وبالتالي لا تتلاءم مع الإيقاع الحضاري الذي كانت تعيشه أوربا [1]. ويمكن إجمال عوامل النهضة العربية فيما يلي :

التنظيمات العثمانية :

لعبت التنظيمات العثمانية، دورا أساسيا في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي مست البنى التحتية والفوقية للمجتمعات العربية، في العصر العثماني الثاني وذلك بما حملته من أفكار ثورية و تحديثية. كان أبرزها

تحديث الإدارة، قانون الأراضي وفتح المجال أمام الرساميل الأجنبية، إعادة النظر في المنظومة التعليمية. وكانت النتيجة؛ إعادة هيكلة المجتمعات من جديد على أسس مستوحاة من الحضارة الغربية من خلال القضاء على نفوذ العائلات الإقطاعية والدينية التي كانت تتحكم في تسيير وتوجيه المجتمع، وذلك بإلغاء نظام الالتزام والإقطاع، واستحداث نظارة الأوقاف، والاتجاه إلى المركزية ،وتحديث الإدارة مما حرم هذه الفئات المتنفذة من تلك الامتيازات الواسعة التي كانت تتمتع بها في نواحي القضاء وإدارة شؤون الوقف، خاصة إذا عرفنا إصرار الدولة على الاتجاه إلى تعويض هؤلاء بفئات من الموظفين أكثر ارتباطا وولاء للدولة. إلا أن أبرز ما رافق حقبة التنظيمات العثمانية في البلاد العربية ،كان الأهمية التي أولتها للتعليم الحديث،من خلال **خط الشريف Hatti sharif** لعام 1845 التي أوصى بتشكيل لجنة لدراسة أوضاعه واقتراح الحلول، وقد قدمت اللجنة تقريرها سنة 1846 ومن توصياتها الإبقاء على التعليم الديني القديم وإنشاء نظام تعليمي جديد مواز من الابتدائية ثم الثانوية ثم الجامعية. وفي نهاية نفس السنة صدر قانون إصلاح التعليم في الدولة، وبموجب هذا الأخير؛ تولت الحكومة عملية الإشراف على التعليم بدل الهيئة الإسلامية . وتدعم نظام التعليم بإنشاء وزارة المعارف سنة1866 وفي سنة 1869، صدر قانون المعارف الذي نص على خلق مدارس حكومية حديثة ابتدائية وإعدادية في أهم المدن الرئيسة في البلاد العربية. وكان لظهور هذا النوع من المدارس الحديثة أثر إيجابي في بروز طبقة من المثقفين العرب أسعفها الحظ في متابعة دراستها العليا في اسطنبول وبعض العواصم الغربية، مما أتاح لها الإطلاع على ما توصل إليه الأوربيون في ميدان الحضارة والثقافة والفكر وبعد عودتها ساهمت في اليقظة العربية الحديثة . كذلك كان للتنظيمات ومن خلال التسهيلات الواسعة التي منحت للأجانب في الميادين التجارية والثقافية، خلقت نوعا من التنافس والتسابق بين الدول الأوربية في نشر نفوذها وهيمنتها وحضارتها في البلاد العربية، وهذا عن طريق تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها وخاصة في القرى والمدن التي يكثر فيها العنصر المسيحي

ولاسيما في ولايات حلب والموصل وبيروت ومصرفيتي القدس ولبنان [2].عامل لا يقل أهمية أرتبط بالتنظيمات، ألا وهو إقرار مبدأ المساواة بين مختلف رعايا الدولة العثمانية من مسلمين ومسيحيين ويهود، مما خفف من حدة الصراعات والاختلافات العقائدية وخلق نوعا من التعاون والتفاهم والتآزر، خاصة بين المسلمين والمسحيين، تجسد ذلك في ظهور الجمعيات الأدبية المختلطة والتي كانت بمثابة بذورا **للحركة القومية العربية** Mouvement Nationaliste Arabe [3].

لم تكن إصلاحات الدولة العثمانية، وحدها وراء هذه التطورات والنقلة النوعية التي تعرض لها المجتمع العربي، إنما نضيف إليها ما تركته التجربة التحديثية التي عرفتها مصر في عهد محمد علي إبان القرن التاسع عشر،التي انتقلت فيما بعد تأثيراتها إلى بلاد الشام وبقية البلاد العربية. والذي يهمنا في هذه التجربة جانبها الفكري الذي أرسته في المجتمع المصري من خلال بناء المدارس والمعاهد العلمية وإرسال البعثات الطلابية إلى أوربا، واستقدام الخبراء والمدرسين الأجانب، مما ساهم في نشر الثقافة الحديثة. رغم الفشل الذريع التي آلت إليه مشاريع محمد علي في الميدان الاقتصادي والعسكري والسياسي، إلا أن ازدهار الحياة الثقافية أستمر حتى بعد عصر محمد علي.

كان للإجراءات المتخذة من طرف إبراهيم باشا في بلاد الشام، دور في دخول المنطقة العربية مرحلة التحديث والاستقرار. وكان التعليم من أهم الانشغالات التي وجدت الاهتمام والرعاية في سياسة هذا الأخير لما له من أثر فعال في توجيه الرأي العام . أنشأ المدارس الابتدائية والثانوية في مختلف مناطق بلاد الشام، وأسس الكليات في كل من دمشق وحلب وإنطاكية على شكل داخليات تتيح لطلابها السكن والطعام واللباس والتعليم مجانا. وقد ضمت كلية دمشق حوالي 600 طالب، وفي حلب 400 طالب. ومنذئذ بدأت تظهر تباشير يقظة ونهضة في التعليم، ولاسيما في الأوساط الإسلامية التي كان أفرادها يشكلون الغالبية في هذه المدارس الرسمية. وبذلك فإن السياسة التعليمية، من خلال وجهة نظر إبراهيم باشا ،لم تكن تهدف إلى نشر التعليم لذاته مجردا، وإنما

أراد أن تكون المدرسة وسيلة ،تخدم أهدافه السياسية والعسكرية.ولإرساء قواعد الدولة الحديثة، عملت الإدارة المصرية على التخلص من نفوذ العصبيات والزعماء المحليين، وفرضت التجنيد الإجباري وأقامت المجالس المحلية التي شارك فيها المسلمون والمسيحيون على السواء . وكان لهذه الإجراءات ،أثر كبير في إحداث تغييرات في جوانب من الحياة القديمة. ساهم بعض رجالات الدولة العثمانية المتشبعين بالثقافة الغربية في حركة التمدن والإصلاح، وكان أشهرهم **مدحت باشا** Mudhat Bacha أبو الدستور، ففي عهده زاد عدد المدارس الابتدائية بحيث خصص لها إيرادات الأوقاف وتبرعات السكان وشجع على تأسيس الجمعيات العلمية والخيرية.أنشأ عام 1878 ثماني مدارس ابتدائية للإناث والذكور، ودار للصنائع...ووضع عقوبة لولي أمر الطفل إذا أمتنع عن إرسال أبنه في سن السادسة إلى المدرسة[4].

ومن هذا كله، فإن الأفكار التي رافقت الموجة الإصلاحية العثمانية والمصرية في القرن التاسع عشر، من خلال القوانين المتعددة والفرمانات السلطانية والمستلهمة من الحضارة الأوربية مهدت لدخول مصر وبلاد الشام عصرا جديدا، عصرا دفع أبناء المنطقة لإعادة النظر في واقعهم المعيشي من جميع جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

الإرساليات التبشيرية :

كان للإرساليات التبشيرية دور les Missionnaires، لا يستهان به في تفعيل الحياة الفكرية والثقافية في البلاد العربية والتالي رفد النهضة العربية.يعود تاريخ هذه الإرساليات في المشرق العربي إلى القرن السابع عشر، وكان معظم المبشرين الأوائل الذين وفدوا إلى المنطقة من أتباع المذهب الكاثوليكي ،لكن فيما بعد توالت إرساليات، تمثل مختلف المذاهب المسيحية من أرثوذكسية وبروتستانتية. ونشطت هذه الإرساليات في ميدان تحديث اللغة العربية والترجمة وبناء المدارس، وتأسيس الجمعيات العلمية والأدبية. وفتح المجال واسعا أمامها

خاصة في عهد إبراهيم باشا، وتشجيع الدول الأوربية من خلال ضغطها المستمر على الدولة العثمانية لهذا أنتقل تنافس الدول الأوربية إلى هذه الإرساليات ووصل هذا التنافس في بعض الأحيان إلى درجة التناحر، إلا أنه من جهة أخرى كانت له انعكاسات إيجابية تمثلت في انتعاش اللغة العربية، وبذلك قامت حركة فكرية انتقلت خلال زمن قصير من الأدب إلى السياسة [5]. وقد حدث حدثان جليلان جعلا لهذه الإرساليات فائدة ذات قيمة أولهما كان؛ تعريب الكنائس الأرثوذكسية، وثانيهما؛ أن من مبادئ المذهب البروتستانتي أن يتلى الإنجيل باللغة التي يفهمها الناس، فلما عزم مبشرو هذا المذهب على بث الدعوة لمذهبهم استهلوا عملهم بترجمة الإنجيل إلى اللغة العربية، وهذا ما أعطى دفعا قويا بالاهتمام بالغة العربية وآدابها وخاصة بعد ظهور رجال الدين من أبناء البلاد العربية، يمارسون مختلف الطقوس الدينية وصلواتها باللغة العربية.

كانت أولى المدارس التعليمية التي أسستها هذه الإرساليات مدرسة عين ورقة في القرن الثامن عشر في منطقة دير مار أنطونيوس بلبنان، وكانت تدرس اللغة العربية والسريانية واللاتينية والإيطالية وعلم اللاهوت وبقية العلوم الأخرى. اشتهرت كذلك مدرسة عين طورة التي تأسست من قبل المبشرين اليسوعيين في منطقة كسروان.وأشتد التنافس التعليمي والديني والخيري بين البروتستانت والكاثوليك على مختلف المستويات لكسب المريدين والأنصار. وكمثال على حدة التنافس، نذكر أنه ما بين 1834 - 1860 استطاع المرسلون الأمريكيون أن يؤسسوا أكثر من 33 مدرسة ابتدائية وثانوية في بلاد الشام[6]. ولتوضيح الأهمية التي أولتها هذه الإرساليات التبشيرية، نشير إلى قرار المجمع المقدس سنة 1732 والذي جاء فيه: نأمر بأن تفتح في المدن والقرى والأديرة مدارس إننا نحث المطارنة والكهنة ورؤساء الأديرة على التعاون في سبيل تعيين المعلمين"[7]. ازدادت وتيرة النشاط التعليمي والتربوي لهذه الإرساليات بعد أن استقدم المبشرون الأمريكيون سنة 1834 مطبعتهم العربية من مالطة إلى مدينة بيروت، وبدأت هذه المطبعة في طباعة الكتب، وخاصة الكتب المدرسية

المختصرة، حيث سدوا احتياجات المدارس التعليمية التابعة لهم، ولغيرهم من الكتب المدرسية[8]. ولم يمر وقت طويل حتى سارع اليسوعيون إلى امتلاك مطبعتهم التي اشتهرت بالمطبعة الكاثوليكية[9]. وهكذا ساهمت عملية استجلاب المطابع إلى البلاد العربية، في طباعة التراث العربي، الذي أخذ يشق طريقه إلى النور، بعد أن كان حبيس المخطوطات في بيوت بعض العلماء أو بعض المساجد أو لدى الوراقين[10]. ولما شعر ت الإرساليات بالحاجة إلى مؤسسات تعليمية عالية لاستكمال مهامها التربوية التبشيرية، باشرت في تأسيس الكليات والجامعات وكان السبق للبروتستانت بتأسيسهم للكلية السورية الإنجيلية سنة 1866، التي صارت تعرف بالجامعة الأمريكية. قدمت هذه الجامعة خدمات جليلة للغة والثقافة العربية إذ كانت الدراسة في هذه الجامعة تتم باللغة العربية حتى العلمية منها، وفي هذا السياق أشاد جورج أنطونيوس في كتابه يقضة العرب، بالدور الريادي لهذه الجامعة بقوله: "أنه كان للجهود التعليمية التي بذلها المبشرون الأمريكيون في ذلك العهد المبكر ميزات، من بينها ميزة كبرى هي إحلال اللغة العربية محل الصدارة. وما أن حملوا عبء التدريس بها حتى أخذوا على عاتقهم واجب إصدار الكتب الملائمة وكانوا في هذا الرواد الأوائل، الذين كان لجهدهم أكبر الفضل فيما تميزت به الحركات الأولى للنهضة العربية من جيشان فكري" [11].
والأمر المهم في هذا، انفتاح هذه الجامعة على مختلف الطوائف الدينية والطبقات الاجتماعية مما مكنها من لعب أدوار بارزة في حياة لبنان والبلاد المشرقية، إداريا واجتماعيا وسياسيا وهذا ما أكده رئيسها دانيال بيلس بقوله: "إن هذه الكلية تفتح أبوابها لجميع الطلاب على اختلاف ظروفهم وطبقاتهم دون أي اعتبار للون أو التابعية أو العرق أو الدين...ويستطيع كل إنسان أن يدخل هذه الكلية ويستفيد من كل ما تقدمه له هذه المؤسسة... ويخرج منها وهو يؤمن بإله واحد أو بآلهة عديدين أو ملحدا لا يؤمن بإله" [12]. وبلغت المنافسة التربوية ضراوتها، بتأسيس اليسوعيين لجامعة القديس يوسف سنة1875 بدعم ومساعدة فرنسا. وقد تخرج منها آلاف الطلاب من مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية. ولم يبق الاحتكار على بناء

المؤسسات التعليمية والتربوية مقتصرا على الكاثوليك والبروتستانت، بل برز دور الإرساليات الروسية والإيطالية والألمانية في انتهاج نفس السياسة التعليمية. وعلى الرغم من السيطرة المسيحية على الحياة العلمية والفكرية فإن الجانب المسلم لم يتوانى في القيام بدور مماثل مدفوعا بروح المنافسة والغيرة الدينية، إلا أن إمكانياته المادية لم تسمح له بزحزحة المؤسسات المسيحية المدعمة ماديا ومعنويا من طرف الدول الأوربية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل، عن حقيقة الدور الذي قامت به هذه المؤسسات، كتشجيع الطائفية وترسيخ لمفاهيم وعادات وثقافات متعارضة مع تقاليد المجتمع العربي، زيادة على طبيعة ارتباطات البعض منها مع قوى أجنبية، التي استخدمتها لتحقيق مآربها والدفاع عن مصالحها في المنطقة. وهذا ما ينطبق على جامعة القديس يوسف التي ارتبطت مصالحها مع السياسة الفرنسية في البلاد العربية، لقاء الدعم المالي الذي كانت تتلقاه إدارة الجامعة لتسيير أمورها. وتشير بعض الدراسات أن هذه المؤسسة لعبت دورا حماسيا إبان الحرب العالمية الأولى، بالتمهيد للانتداب الفرنسي من خلال المناهج المدرسية التي تهدف من وراءها إلى تحويل المسيحيين عن تيار العروبة والتنكر لها.

الجمعيات العلمية والأدبية:

عرف المجتمع العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،ظهور عدد من الجمعيات العلمية والأدبية في كل من مصر وبلاد الشام والعراق، سارت على نفس النهج الذي سارت عليه مثيلاتها في العالم، من حيث الاهتمام بالأدب والحركة الرومانتكية الأدبية، في شكل إحياء للغة العربية وآدابها القديمة وبعث التراث العربي، مما مكنها من لعب دور أساسي في النهضة الفكرية العربية.

كانت أولى الجمعيات وأشهرها، الجمعية العلمية السورية، التي أنشئت عام 1847 ولما كان هدفها نشر مختلف العلوم والفنون دون التعرض إلى القضايا السياسية والدينية، فقد اعترفت بها الدولة العثمانية عام 1867. تعود أهمية هذه الجمعية إلى أنها نجحت في ضم أعضاء من مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحية، مما زاد في

انتشارها. فكانت تضم حوالي 150 عضوا من مختلف الانتماءات الطائفية، أشهرهم ؛ حسين بيهم Husein Baihem، سليم البستانيSelim Boustani إبراهيم اليازجي Ibrahim Elyazigi، محمد أرسلان، Mohamed Arselan زيادة على انضواء كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام في بيروت والآستانة ودمشق وحماة وطرابلس واللاذقية وبعلبك وصيدا وصور وعكا وحيفا ويافا والقدس وحلب والقاهرة [13]. وكان لها مجلة شهرية هي ؛ مجموعة العلوم، تنشر المقالات التي تدور موضوعاتها حول القضايا والإشكاليات المطروحة في الساحة الثقافية مثل التقدم والتأخر وتعليم النساء، الحضارة الغربية زيادة على الموضوعات الأدبية والعلمية والصناعية والزراعية [14]. وتمثل نشاطها أيضا في إلقاء المحاضرات والخطب والندوات التي تبين فضل الفكر العربي على الحضارة الإنسانية في ميدان العلوم والآداب، زيادة على حث المجتمع العربي على استعادة دوره الحضاري الذي فقده. وقد حدد هدف الجمعية بتنشيط المعارف وتعزيز شأن الآداب، ونشر المدارس لتنوير أذهان الشعب والارتقاء بالأمة العربية في معارج الفلاح [15].

ومن الجمعيات الأدبية، نذكر جمعية الآداب والعلوم ، التي أنشأها كل من بطرس البستاني ناصيف اليازجي Nacif el Yazigi عام 1848. لكنها تختلف عن الجمعية العلمية السورية في أن أعضاءها كانوا من النصارى، وقد استمر نشاط هذه الجمعية خمس سنوات، وفي عامها الأخير أصدرت كتابا عن أعمالها ونشاطها حرره بطرس البستاني. وبعد سنتين، أي في عام 1850 أسس اليسوعيون الجمعية الشرقية لنفس الأهداف، وكانت تعقد اجتماعات دورية تلقى خلالها بعض الأبحاث إلا أن تأثير هذه الجمعية كان محدودا في أوساط المجتمع العربي بسبب هيمنة النصارى من المسيحيين العرب وحتى الأجانب عليها.

ومن الجمعيات أيضا ؛ جمعية المقاصد الخيرية، التي تأسست عام 1878 بإيعاز من مدحت باشا وقد ترأسها عبد القادر القباني صاحب جريدة ثمرات الفنون. وكان الدافع وراء تأسيس هذه الجمعية، دافع تعليمي، متمثلا في مناهضة النشاط التعليمي الإرسالية. ومن خلال أدبيات الجمعية، طرحت فكرة

كيفية دخول المسلمين في السباق والتنافس التعليمي الذي أطلقته المدارس الأجنبية، وكيفية تلافي خطر وتأثيرات التعليم الأجنبي، الذي نظر إليه مؤسسو الجمعية على أنه مصدر تعبئة سياسية من أجل خدمة مصالح الدول الأوربية في منطقة المشرق العربي. وقد أوضحت مجلة ثمرات الفنون في أحد أعدادها خلفيات النشاط التعليمي المسيحي المدعم أوربيا قائلة: ...إن أوربا لم تتجشم هذه المشاق وتصرف تلك المبالغ رحمة بالشرق ولا رأفة بأهل الشام وإنما رغبة في أن تجعل لمشربها السياسي حزبا يتغذى بصحبتها صغيرا، فإذا كبر وانتشر في البلاد كان لها عونا على مساعيها "[16].

تلا هذه الجمعيات جمعيات أخرى منها جمعية شمس البر 1869 وجمعية زهرة الآداب 1873، كما أنشأت الفتيات المتعلمات جمعية باكورة سورية 1881. هذا عن جمعيات بلاد الشام أما عن مصر، فإن الأمر يختلف؛ فقد بادر الفرنسيون المقيمون فيها إلى تأسيس هذا النوع من الجمعيات، وكان أشهرها جمعية المعهد المصري عام 1859 والجمعية الجغرافية الخديوية عام 1875[17]. أما الجانب المصري فلم تتح له الفرصة إلا في عام 1868 بظهور جمعية المعارف وهي أول جمعية في مصر تهدف إلى نشر الثقافة عن طريق التشجيع والتأليف والنشر، وأشرفت على طبع الكتب التراثية في ميدان التاريخ واللغة والأدب مثل كتاب "تاج العروس" و"البيان والتبيين"، مما شجع الطبقة المستنيرة على التأليف في اللغة العربية وآدابها وفي النقد والبلاغة. وهذا ما أدى إلى إبراز مقومات الأمة العربية واثبات شخصيتها أمام التحديات الداخلية والخارجية. ومن الأمثلة الدالة على دور هذه الجمعيات هي بروز كوكبة من المثقفين والأدباء العرب ترعرعوا في أجواء هذه الجمعيات الأدبية والعلمية نذكر من بينهم، رفاعة رافع الطهطاوي وكتابه "التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية، حمزة فتح الله وكتابه المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، الشيخ حسين المرصفي وكتابه الوسيلة الأدبية لعلوم العربية ".

أما في بلاد الشام فإننا نركز دراستنا على اثنين من الأدباء هما ناصيف اليازجي و بطرس البستاني. ولد ناصيف اليازجي عام 1800 بمنطقة جبل لبنان، ألحق ببلاط الأمير البشير الشهابي الثاني مما مكنه من ارتياد المكتبات والإطلاع على أعماق الأدب العربي القديم الذي كان في تلك الحقبة التاريخية مجهولا. هذا الأمر مكنه من اكتشاف ذلك الدمار الذي تعرض له هذا التراث من جراء الإهمال واللامبالاة، ومنذ ذلك الحين أصبح إحياء التراث العربي واستعادة أمجاد الماضي من سمات منهجه الفكري، الذي دأب عليه حتى وفاته. ولنبوغه في ميدان علوم العربية وآدابها، سارع إليه البروتستانت الأمريكان لطلب مساعدته في إصدار كتب في ميدان علوم اللغة العربية .وكان هدف البروتستانت من وراء هذه الكتب أن تستعمل في المدارس ولاسيما المدارس التعليمية التابعة للبعثة التبشيرية الأمريكية.فراح يؤلف الكتب المدرسية في النحو والمنطق والبلاغة والعروض، مما مكنها من الانتشار الواسع بين أوساط المدرسين والطلاب وظلت زمنا طويلا بعد وفاته عام 1871 كمرجع أساسي في مناهج تدريس علوم اللغة العربية [18]. وكان أشهر كتاب ألفه في هذا السياق "فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب". وقد وقف ناصيف اليازجي ضد التعصب الديني - رغم أنه عاصر فتنة 1860- داعيا العرب إلى الوحدة العربية، على أساس التراث المشترك .

أما الشخصية الثانية ؛ فكان بطرس البستاني Butrus al Boustani، ولد عام 1819 في جبل لبنان وقد تخرج من المدرسة الدينية المارونية. إلا أنه أعتنق المذهب البروتستانتي، ومنذ ذلك الحين ارتبطت جهوده بجهود البعثة التبشيرية الأمريكية ارتباطا وثيقا، مما مكنه من أجل إظهار إبداعاته وإمكانياته العلمية والأدبية. وكان لإجادته عدة لغات أجنبية، أن أفلح في ترجمة التوراة إلى اللغة العربية. وفي سنة 1870، أصدر معجمه، محيط المحيط، وأرفقه بمختصره قطر المحيط وقد جاء في مقدمة محيطه "أن هذا التأليف خدمة للوطن وأبناء العربية أملا أن يرى تقدمهم في المعرفة والحضارة لخدمة لغتهم الشريفة [19]. أما أثره الأدبي الثالث ؛ فهو دائرة المعارف، التي ظهر منها خلال حياته، 6 أجزاء. أنشأ بطرس

البستاني المدرسة الوطنية عام 1863، التي تعتبر أشهر المدارس العربية على الإطلاق.غايتها كانت، أن يلتقي فيها التلاميذ على اختلاف مذاهبهم، تعليما أساسه التسامح الديني والمثل الوطنية. ونشر مجلتين أسبوعيتين هما "نفير سوريا" 1860 و"الجنان" 1870. ومن خلال دعوته إلى حب الوطن ووحدة سوريا، ندد بالتعصب وعدم التسامح الديني، والنزاعات والخصومات الدينية والانفصالية والإقطاعية، وفساد السلطة التركية واستعباد المرأة.

استطاع بطرس البستاني وناصيف اليازجي أن يجمعا، طلائع المثقفين العرب السوريين في تلك الحقبة التاريخية. وفي عام 1857 شكل أتباعهما في بيروت، الجمعية العلمية السورية التي وحدت لأول مرة، المثقفين العرب بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. ومما يجدر الإشارة إليه أنه لم يسمح للمبشرين الأجانب بالانتساب إلى هذه الجمعية ومن هذه الجمعية خرجت الصيحة الأولى للقومية العربية والمناداة بالاستقلال عن الدولة العثمانية والتي فجرها إبراهيم اليازجي ابن ناصيف اليازجي في قصيدته التي مطلعها :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب * فقد طمي الخطب حتى غاصت الركب

الله أكبر ما هذا المنام فقد * شكاكم المهد واشتقاتكم الترب

الضعف العثماني في القرن التاسع عشر :

بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر وتعرض جيشها للهزائم المتلاحقة على الساحة الأوربية وأخذت ممتلكاتها في التقلص والانكماش تدريجيا، حتى إذا أطل القرن التاسع عشر اجتازت أوربا ثورتين عظيمتين هما؛ الثورة الفرنسية والثورة الصناعية انقلبت موازين القوى بصورة جذرية. فقد أدت الحروب التي رافقت الثورة الفرنسية في أوربا وخارجها إلى يقظة قومية عامة وتحرك لشعوب أوربا، بسبب انتشار مبادئ الثورة الفرنسية وتلا ذلك ثورة صناعية، قامت بعدها الكيانات السياسية الجديدة بتعزيز صناعاتها

الناشئة، من خلال البحث عن المواد الأولية وإيجاد أسواق لمنتجاتها فاحتدم الصراع والتنافس بين هذه الدول وأشتد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أما الجانب العثماني، فرغم مبادرة بعض سلاطين الدولة العثمانية لإصلاح أوضاع الدولة ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري الذي سارت عليه أوربا إلا أن محاولتهم باءت بالفشل وكانت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت 1798-1801 إيذانا بدخول الدولة العثمانية حقبة الغزو الأوربي الجديد لممتلكاتها في آسيا وإفريقية وأوربا، وتمهيدا لدخول الدول الأوربية في تنافس اقتصادي وسياسي وثقافي شديد[20]. وظهر في عالم الدبلوماسية والعرف السياسي مصطلح "المسألة الشرقية، التي تعني؛ مواقف الدول الأوربية من ضعف الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بالذات وصلاتها بشعوبها، وسياسة تلك الدول تجاه بعضها البعض، نتيجة لمواقفها تلك من الدولة العثمانية [21].

سارعت الدولة العثمانية بتطبيق سلسلة من الإصلاحات والتنظيمات في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي للحيلولة دون استغلال أوربا لذريعة حقوق الأقليات المسيحية التي كانت تستخدمها كوسيلة ضغط على الدولة العثمانية . إلا أن مبدأ حماية الأقليات الذي رفعته الدول الأوربية في المحافل الدولية، كان يخفي في حقيقة أمره الأهداف الاستعمارية والتوسعية لهذه الدول. فرغم النوايا الحسنة التي أظهرها الجانب العثماني في التعامل بصورة أكثر جدية مع هذه القضية الشائكة، إلا أن التدخلات والتحرشات الأوربية لم تمكن الدولة العثمانية من التفرغ للعملية الإصلاحية برمتها. ولهذا فإن للطرف الأوربي الدور الأكبر في إفشال الإصلاحات وعرقلتها، من خلال خلق بؤر التوتر في مختلف مناطق الإمبراطورية خاصة المنطقة الأوربية ،بتدعيم الحركات الانفصالية والقومية على التمرد والثورة. هذا الأمر دفع بالدولة إلى تجنيد إمكانياتها الاقتصادية والبشرية لمواجهة هذه الأخطار التي بدأت تهدد كيان الدولة بالانهيار والزوال. ودخلت الدولة العثمانية، في سلسلة من الحروب الخاسرة خرجت منها، منهكة وضعيفة وخاصة مع الطرف الروسي الذي اقتطع ممتلكات واسعة دون أن يلقى معارضة من الجانب الأوربي، رغم أن معاهدة باريس Traité de Paris 1856 تنص في

أحد بنودها ؛ "أن الأطراف المتعاقدة السامية رغبة منها في اشتراك الباب العالي في مزايا الاتحاد الأوربي المكون بين الدول الأوربية وفق القانون العام تتعهد، كل طرف من جهته، باحترام استقلال ووحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية وتضمن بشكل مشترك المراعاة الصارمة لهذا التعهد وتعتبر بناء على ذلك، أي إجراء أو حدث من شأنه أن يشكل تهديدا نها مسألة تهم أوربا [22].

هكذا، فشلت معاهدة باريس، في إيجاد حل نهائي للمسألة الشرقية، لأن الأحداث القادمة ستبين لنا، عدم التزام أوربا بمبدأ احترام وحدة أراضي الدولة العثمانية، وتخلي كل من بريطانيا وفرنسا عن سياساتهما التقليدية، الخاصة بالمحافظة على وحدة الأراضي العثمانية. فبريطانيا لم تعد تثق في إمكانية الطرف العثماني الزائل للسقوط، لحماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لذا يتعين عليها التواجد بشكل راسخ في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وفي جزيرة قبرص، وعلى ضفاف قناة السويس، والاعتماد على عناصر في الإمبراطورية من غير الأتراك كالأرمن أو العرب أو البلغار [23].

عصر السلطان عبد الحميد الثاني 1876 - 1908 :

تعتبر فترة حكم عبد الحميد الثاني، من أصعب الفترات التاريخية الحرجة في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، أولا ، تزامن عصره مع اشتداد الهجمة الغربية الأوربية المدفوعة من أجل البحث عن المواد الأولية .وعن الأسواق للمنتجات الأوربية المصنعة ثانيا، أن القدرات العقلية والدهاء السياسي الذي ميز شخصية السلطان، مكناه في خضم هذه التطورات من إطالة عمر الدولة العثمانية مستغلا في ذلك الاختلافات الأوربية حول المسألة الشرقية، من مواصلة مشوار الإصلاحات ومحاولة إعادة أمجاد الإمبراطورية. ثالثا، شهدت فترته اهتماما عثمانيا متزايدا بالبلاد العربية، إذ منحت في عهده للعناصر العربية مكانة أوسع في حياة الدولة والاستفادة من بعض المشاريع التعليمية والإنمائية التي يكون لها الأثر الكبير في تطور الوعي القومي والوطني العربي.

من التحديات الخارجية، التي واجهت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر المسألة البلقانية. وتعوذ خلفياتها إلى تطور التيار القومي التحرري لدى شعوب المنطقة. وتطورت الأحداث في تجاه المطالبة بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية. وقد وجد هذا التيار الدعم المادي والمعنوي من الدول الأوربية، وبصفة خاصة من النمسا وروسية اللتان كانتا تتطلعان وتتحينان الفرصة السانحة لفرض نفوذها على الشعوب السلافية. وكانت روسية القيصرية اشد المتحمسين لضمها لأنها ترتبط معها بعلاقات تاريخية ودينية وعرقية، لا يمكن التنازل عنها بسهولة. وكانت الأطماع الروسية في المنطقة سببا في اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية عام 1877، التي كانت نتيجتها انكسار الجيش العثماني واقتراب الروس من الآستانة ولم يجد السلطان العثماني بدا من إبرام معاهدة سان استيفانو Traité San Stefano 1878. هذه الأخيرة أنهت تقريبا الوجود العثماني في منطقة البلقان. إلا أنها لم تضع حدا للتطورات الخطيرة التي سوف تتعرض لها المنطقة، فكان مؤتمر برلين Congrès de Berlin 1878 لمراجعة معاهدة "سان استيفانو" وتسوية نتائج الحرب الروسية ـ العثمانية [24] وقرر المؤتمرون :

- منح الجبل الأسود ورومانيا الاستقلال التام .
- منح بلغاريا استقلالا ذاتيا مع التزام الطرف البلغاري دفع الجزية للسلطان
- منح روسية ميناء باطوم وقارص وبسارابيا .
- احتلال النمسا للبوسنة والهرسك.

إن الهدف، الذي دفع الدول الأوربية إلى التعامل مع الأزمة البلقانية بهذه الطريقة، كان كسر اندفاع الوحدة السلافية لدى الروس والصرب، فبدلا من الوحدات الإقليمية الكبرى التي كان حكام بطرسبورغ وبلجراد يحلمون بها أنشأ دبلوماسيو الدول الأوربية حشدا متباينا من الإمارات والمناطق ذات الحكم الذاتي المستعدة إحداها لتمزيق الأخرى.

وكانت الدولة العثمانية، الخاسر الأكبر في هذا المؤتمر، فقد خسرت الجزء الأكبر من أراضيها البلقانية، وجزيرة قبرص، والولايات الأناضولية الشرقية كما خسرت موارد مالية هامة. وشعوبا تعتبر أكثر الشعوب اجتهادا ورفاهية في الإمبراطورية [25].

أما داخليا، فنجد الأزمة المالية، التي اشتدت ذروتها سنة 1875، بإعلان إفلاس الدولة بعد استلام السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، كانت من أهم العقبات التي واجهت السلطات العثمانية. وفشلت معها كل الحلول الممكنة وبقيت مسألة تسوية الديون العثمانية تنتظر الحلول. وأمام ضغوط الدائنين أرغمت الدولة العثمانية على الدخول في مفاوضات مع الدول الأوربية توجت بصدور مرسوم محرم عام 1881، الذي نص على تخفيض وتثبيت الديون العثمانية وبموجبه سينتقل حجمها من 220 إلى 116 مليونا من الجنيهات التركية ولخدمة هذا الدين رصدت الدولة العثمانية عدد معينا من مداخلها، كدخل احتكار الملح والضريبة على الكحوليات،ورسوم الدمغة، وضريبة العشر على الحرير، والضرائب المفروضة على صيد السمك وعوائد التبغ. وللتحكم في تسيير الاقتصاد العثماني ،أنشئت إدارة الدين العام التي أشرف عليها مجلس متكون من سبعة أعضاء يمثلون حملة السندات العثمانية إنجليزي، فرنسي، إيطالي، ألماني عثماني، وممثل عن صيارفة مدينة جالتا. ويرأسه بالتناوب المندوب البريطاني والمندوب الفرنسي[26]. ولإظهار مدى السيطرة التي مثلتها هذه المؤسسة نذكر أنه في أواخر القرن التاسع عشر، كانت هذه الأخيرة تمتلك 720 فرعا لجباية الضرائب في الولايات، ويستخدم حوالي5500 شخصا وهو عدد اكبر من موظفي وزارة الشؤون المالية، وتحكمت في 30 في المائة من إيرادات الدولة [27].

التحدي الثاني، كان الامتيازات الأجنبية وآثارها المدمرة. وقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني في كثير من المناسبات، التخلص أو حتى التخفيف من قيودها.ولم يتمكن مثلا من زيادة الرسوم الجمركية على الواردات إلى الإمبراطورية بنسبة 3 في المائة إلا في عام 1908. زيادة على هذا حاولت الدولة

العثمانية استعادة سيادتها على بعض القطاعات الحيوية التي كانت تحت إشراف ومراقبة الدول الأوربية كقطاع مكاتب البريد الأجنبية التي وجدت في الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، بحجة سوء تنظيم البريد العثماني. وقد كانت هذه المكاتب بعيدة عن أية مراقبة أو إشراف عثماني، وقد وصل العدد الإجمالي لهذه المكاتب في الإمبراطورية إلى سبعة وخمسين مكتبا [28]. ولما أصرت الدولة على استعادة إشرافها عليها، لوحت الدول الأوربية باستخدام القوة العسكرية. وهكذا اصطدمت أية محاولة عثمانية لإلغاء أو الحد من الامتيازات، برغبة أوربية في الحفاظ على امتيازاتها بالإمبراطورية .

إن الانهيار والضعف العام، الذي أصاب الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر سبب في انتشار حالة من الشعور باليأس بين صفوف المجتمع العثماني، في مقدرة الحكام في إنقاذ الدولة من مصيرها المحتوم. هذا المصير، الذي بدأت ملامحه تتجلى من خلال المشاريع الاستعمارية الأوربية الهادفة إلى تقسيمها. وقوى هذا الشعور وأستفحل أمره بعد أن أصبحت عاصمة الخلافة قاب قوسين أو أدنى من السقوط في يد الجيش الروسي. وقد وصف أحد الأوربيين المعاصرين الوضع الداخلي في الدولة العثمانية قائلا: كان على السلطان أن يواجه مشكلة صعبة في أوائل حكمه. ففي عام 1880-1881 كان يعم المجتمع التركي في الأناضول بأسره شعور باليأس وفقدان الأمل في مستقبل البلاد. وقد انتشرت النبوءات التي ذهبت إلى أن نهاية سلطة الأتراك وشيكة الوقوع وكان على عبد الحميد أن يوجد شعورا بالأمل لدى رعاياه.[29]. وهو نفس الشعور الذي كان سائدا في البلاد العربية، حتى أن بعض الفعاليات السياسية بدأت تفكر في الوضع الذي ستكون عليه المنطقة العربية في حالة سقوط الآستانة. واعتمادا على رواية أحد المعاصرين فان، وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سورية، كان حافزين أهابا بأهل البلاد ليتداولوا في ما يجب عمله لتجنيب وطنهم المصير السيئ ومن أفجع صوره وقوع احتلال أجنبي [30]. واتفقوا على مشروع يرمي إلى استقلال بلاد الشام عن الدولة العثمانية، وإقامة دولة عربية يكون على رأسها

الأمير عبد القادر. أما عن أسباب اختيار الأمير عبد القادر، فيعود إلى المكانة التي اكتسبها من خلال دوره الإنساني في حوادث دمشق عام 1860. لما داهمت الدولة العثمانية أحداث 1877، أخذ اسمه يروج كقائد للحركة الوطنية[31]. وبعد اتصالات ومشاورات ومساعي كثيرة توصل الوطنيون الشوام في اجتماع لهم في مدينة دمشق إلى القرارات التالية:

- اختيار الأمير عبد القادر الجزائري رئيسا لهذه الحركة.

- الاعتراف بالخلافة العثمانية وكان هذا تلبية لمطلب الأمير الذي تمسك ببقاء الارتباط الروحي بين البلاد الشامية والخلافة العثمانية قائما، وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين، وأن يتم للأمير البيعة من أهل البلاد جميعا [32].

أما عن ماهية الاستقلال فقد اتفقوا على، إقرار مبدأ السعي لتحقيق استقلال بلاد الشام وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال إلى انتهاء الحرب الروسية - العثمانية، وانجلاء وضع الدولة ومصيرها [33]. وقد تدارس المجتمعون أيضا وضعية الدولة العثمانية وما سوف تسفر عنه قرارات مؤتمر برلين بخصوصها، ويذكر عادل الصلح؛... كان على رجال مؤتمر دمشق أن يراقبوا ما يجري في مؤتمر برلين ليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم لأصوب، وكان يروج أنه إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على بلادنا، كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك وروسية في بعض المناطق الشرقية من الأناضول ونية بريطانيا في قبرص، فلا بد من طلب الاستقلال التام، أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلدان البلقان"[34].

هذا الموقف السياسي، يدل على وجود رغبة شديدة عند الوطنيين السوريين، للتعبير عما يختلج في أنفسهم من تغيير الوضع السائد في البلاد العربية والحصول على استقلال أو شبه استقلال يمكنهم من إقامة دولة تستطيع الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في التصدي للتحديات والتحرشات الأوربية[35]. أما

الأمر الثاني الذي تفاعلت معه البلاد العربية وساهم بدوره في تطور الوعي القومي العربي والإسلامي، فهو السياسة الجديدة، التي بدأت تنتهجها الدولة العثمانية تجاه البلاد العربية وبصفة خاصة المشرقية منها باعتبارها الجزء الوحيد الذي مازال تابعا لها، رغم الاختراقات المتكررة من القوى الأوربية لإيجاد موقع قدم لها من خلال فرض هيمنتها الاقتصادية والثقافية والدينية. لهذا سعت الدولة العثمانية إلى إيجاد صيغ جديدة تعيد لها المكانة المعنوية التي كانت تتمتع بها في فترات ازدهار الإمبراطورية، وتقوي إيمان العرب خاصة والمسلمين عامة في إمكانيتها من استعادة قوتها وعافيتها. ولما كانت فكرة الجامعة العثمانية، تعتمد على مبدأ المساواة بين رعايا الإمبراطورية، على مختلف مذاهبهم العقائدية. كان على الحكومة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني، ضرورة البحث عن مبدأ آخر يقوي فكرة التضامن ويثبت أسس الدولة التي بدأت تهتز. ولم تجد من وسيلة أنجع، من انتهاج سياسة إسلامية تعتمد على تعبئة العرب والمسلمين حول فكرة الخلافة الإسلامية، وتقوية الرابطة الدينية. وقد أرادت الدولة من وراء هذه السياسة؛ التصدي للنزعات القومية والوطنية التي اشتدت وتيرتها في أواخر القرن التاسع عشر بين أوساط الشعوب الإسلامية ومنها العرب، الذين بدأت بريطانيا في استغلال قضيتهم ضد السلطة التركية [36]. زيادة على تهديد الدول الأوربية التي تحتل مناطق عثمانية تقطنها شعوب إسلامية بإثارة تلك الشعوب من خلال الدعوة إلى حرب جهادية مؤازرة للخلافة وخليفة المسلمين.

حققت السياسة المتبناة من جانب السلطان عدة نجاحات بفضل التجنيد والدعاية الواسعتين اللتين رافقتا عملية التوعية وإقحام بعض الشخصيات العلمية والدينية المؤثرة في الأوساط العربية والإسلامية، مثل جمال الدين الأفغاني وأبو الهدى الصيادي وطباعة ونشر المؤلفات الدعائية بالعربية، للدفاع عن شرعية الخلافة العثمانية وضروراتها الشرعية. ومن بين النجاحات، أنها أوجدت للسلطان عبد الحميد كثيرا من الأنصار في الولايات العربية خاصة بعد التحول في معاملة ونظرة الدولة العثمانية تجاه العناصر العربية، فلاسترضاء هذه الأخيرة

تلقت المؤسسات العلمية العربية مساعدات مالية معتبرة، ومنحت المناصب والألقاب للأمراء العرب وأعيانهم، وخصصت موارد مالية ،لإصلاح وزخرفة المساجد في مكة والمدينة والقدس. ولم يتوقف عبد الحميد عند هذا الحد، بل ألحق عدد معتبر من العرب ضمن فرقة عسكرية ضمها لحرسه الخاص، زيادة على الهالة التي أغدقها على رجال الطرق الدينية كالقادريةKhaderia والرفاعية Refaiya، لما لهذه من قوة تأثيرية على الرأي العام الإسلامي[37]. والتقرب كذلك من العائلات الكبرى، من الأعيان الدمشقيين والحلبيين والحجازيين وزعماء العشائر والقبائل العربية، وتسخيرهم من أجل سياسته الإسلامية في الأوساط العربية وأثمرت هذه السياسة، من خلال مشروع سكة حديد الحجاز لربط المدينتين المقدستين في شبه الجزيرة العربية. بعد النداء الذي وجهه إلى المسلمين عامة موضحا فيه الدوافع الدينية من وراء مد السكة الحديدية وأهاب بهم أن يتبرعوا بالمال لجمع نفقات المشروع. وقد أثار هذا المشروع الحماسة الدينية في جميع ديار الإسلام، ووصلت التبرعات من كل البلاد الإسلامية وقد قدرت هذه التبرعات بثلثي المبلغ الذي خصصته الدولة لإنجازه. وقد حدد السفير البريطاني في الآستانة في تقريره السنوي المرفوع إلى حكومته عام 1908، أثرين لهذا المشروع أولاهما؛ ظهور السلطان العثماني بمظهر الخليفة والزعيم الروحي للإسلام أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين حين مد سكة حديد الحجاز، التي تيسر لكل مسلم في المستقبل القريب سبيل الحج إلى الأماكن المقدسة. وثانيهما؛ أنه أصبح للسلطان من نتيجة ذلك، رعايا يدينون له بالطاعة العمياء إلى حد لم يسبق له مثيل، وأصبحوا راضين باستبداده المطلق.[38]. من النجاحات أيضا توقف الاعتداءات الأوربية على أملاك الدولة العثمانية بعد احتلال بريطانيا لمصر.
وقد فسر ذلك، باستعمال السلطان، للإسلام كسلاح مقاومة وتهديد في وجه الأوربيين، وهو السلاح الذي أدى إلى تحول التنافس بين الدول من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي فيما تبقى من حكم عبد الحميد[39].

تيارات النهضة العربية الإسلامية :

تعددت التوجهات والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية، بين مفكري عصر النهضة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهذا التعدد والاختلاف كان تعبيرا عن واقع اجتماعي وفكري وسياسي واقتصادي كانت تعيشه الأمة الإسلامية. ورغم هذا التنوع في المفاهيم والأطروحات لحل الإشكاليات المطروحة على هؤلاء المفكرين، إلا انه كانت هناك قضية محورية قارة، تمثلت في اثر الإسلام كدين وارث حضاري فيها جميعا.

التيار التقليدي :

لما شعرت الدولة العثمانية بضرورة تثبيت حكمها على قاعدة أصيلة تضمن لها البقاء والاستمرارية والديمومة في مواجهة التحديات والأخطار التي أصبحت محدقة بها داخليا وخارجيا برزت حاجة السلطنة العثمانية إلى مساندة العلماء ورجال الدين ليكونوا صلة الوصل بين عامة الشعب والحكومة المركزية [40]. أمام الامتيازات الواسعة الممنوحة لهم من طرف الدولة، والمكانة المرموقة التي احتلها أفرادها في الهيئة الدينية، برز أصحاب هذا التيار كمدافعين عن شرعية الخلافة العثمانية، ونادوا بضرورة طاعة الحاكم أو الخليفة طاعة مطلقة، باعتبارها واجب ديني، حتى ولو كان هذا الخليفة أو الحاكم ظالما[41]. استمد أنصار هذا التيار أطروحاتهم من بعض المفكرين، أمثال الماوردي 991-1031 واحمد بن تيمية 1263-1328. فمثلا اقر احمد بن تيمية، حق الحاكم في أن يفرض الطاعة على رعاياه، وعلى الرعية واجب الطاعة حتى ولو كان ظالما بحجة تفادي الفتنة وانحلال الأمة. ومنه، عارض أصحاب هذا التيار فكرة الإصلاح، انسجاما مع مواقعهم الطبقية في النظام لكنهم لم يتمكنوا رغم سيطرتهم على التربية، من إيجاد مفكر بارز ينطق باسمهم، فشكلوا حركة سياسية أكثر مما شكلوا حركة فكرية [42]. كان الشيخ أبو الهدى الصيادي - شيخ الطريقة الرفاعية ونقيب الأشراف في مدينة حلب (1848 - 1900)، ومستشار السلطان – قد هاجم الأفكار الداعية للعودة إلى نقاوة الإسلام، كما سعت إلى ذلك الحركة الوهابية، وغيرها

من الحركات السلفية ،وذلك دفاعا عن الخليفة وضرورة التفاف المسلمين حوله ومما ينسب إليه "إن الخلافة ضرورة إيمانية، انتقلت شرعيا من آبي بكر إلى العثمانيين ؛ وبأن الخليفة هو ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه وبأن من واجب جميع المسلمين أن يطيعوه وان يكونوا من الشاكرين إذا أصاب ومن الصابرين إذا أخطأ، وبأن عليهم ؛ حتى إذا ما أمرهم بمخالفة شرائع الله، أن يلجئوا قبل عصيانه، إلى النصيحة والدعاء، واثقين بأن الله أقوى منهم على تغييره [43]. وقد ضمن أفكار عن الخليفة والخلافة في رسالة سماها ؛ دعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد[44].

التيار السلفي الإصلاحي:

بدأت بوادر التيار السلفي في الظهور مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وتجسد في الدعوة إلى العودة إلى الإسلام الأول. اعتبرت هذه الدعوة، رد على التحدي الداخلي المتمثل في التدهور والانحطاط الذي أصاب الفكر الإسلامي إبان العصور الحديثة. وبذلك فهي، نقد لاذع للإسلام الرسمي المتمثل في السلطنة العثمانية.[45] يتفق أصحاب هذا التيار على أن سبب تخلف المسلمين مرجعه، ابتعادهم عن الدين الإسلامي، الذي دخلته البدع والضلالات. ولذلك جعلوا هدفهم الأول، تنقية الدين من الشوائب والبدع التي ألصقت به، والعودة به إلى منابعه الأولى بالاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله [46]. أول من مثل هذا التيار؛ الحركة الوهابية. اعتمدت دعوة هذه الحركة على التوحيد، وإفراد العبادة لله وحده، وعدم إشراك غير الله في العبادة، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، فليس كلام أحد حجة في الدين إلا كلام الله ورسوله .يرى محمد بن عبد الوهاب، أن إقفال باب الاجتهاد كان نكبة على المسلمين، إذ فقدوا القدرة على الفهم والحكم وأضحوا جامدين مقلدين، حتى انحط شأنهم وتفرقوا شيعا وأحزاب. وإذا كانت الحركة الوهابية، قد فقدت الكثير من نفوذها السياسي في القرن التاسع عشر، من جراء حروبها مع محمد علي والدولة العثمانية فإن تأثيراتها كانت بادية في الحركات الإصلاحية التي

ظهرت في هذا القرن.وتجلى لنا هذا في الطريقة السنوسية والمهدية، وفي أفكار بعض مصلحي القرن التاسع عشر [47].

مع مطلع القرن التاسع عشر، شهد التيار السلفي الإصلاحي تطورا جديدا في مبادئ وأهداف فلسفته الإصلاحية. وكان أشهر من مثل هذا التوجه الجديد رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمان الكواكبي. كان القاسم المشترك، بين أصحاب هذا التيار هو السعي إلى التوفيق بين الفكر الإسلامي التقليدي السلفي والفكر العلمي الحديث، وبين مبدأ الأمة الإسلامية الجامعة ومبدأ الاستقلال القومي[48]، أي أنهم قالوا؛ بإحياء الإسلام والعودة إلى عهده الأول، وضرورة توحيد البلاد الإسلامية ومواجهة الاجتياح الأوربي، الذي بدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام 1798، والدعوة إلى الانفتاح الخارجي. اتفقوا أن سبب تخلف المسلمين، نابع من رفضهم الأخذ بأساليب الحضارة الغربية ، لهذا دعوا المسلمين إلى الاستفادة من مصادر قوة هذه الحضارة، في ميادين العلوم والاقتصاد، وربط الحرية والحكم البرلماني بمفاهيم إسلامية كالشورى والاختيار، على أن يكون هذا الاقتباس غير متعارض مع معتقداتهم وتقاليدهم الإسلامية [49].

رواد النهضة العربية-الإسلامية :

- رفاعة رافع الطهطاوي (1801 - 1873) :

كان تعيين رفاعة رافع الطهطاوي Rifa`a al Tahtaoui، إماما للبعثة الطلابية المصرية المتجهة إلى باريس عام 1826، فرصة مكنته من الإطلاع والتعرف على معالم الحضارة الغربية عامة والثقافة الفرنسية خاصة. بعد عودته إلى مصر عام 1834، بدأ مسيرته الإصلاحية بالإشادة بالتقدم الأوربي والأسباب التي أوصلت الدول الأوربية إلى هذه الدرجة من الرقي الحضاري. نشر وصفا دقيقا لإقامته في باريس في كتاب عنوانه **"تخليص الإبريز في تلخيص باريس"**. وصف فيه ما رآه في فرنسا من عادات وتقاليد، وشرح بإسهاب الحكم البرلماني،

وترجم الدستور الفرنسي مع التعليق عليه وأشاد كذلك بأهمية الصحافة كوسيلة لنقل المعرفة والأفكار بين الناس [50]. ومن خلال إنتاجه الوفير، يمكن تلخيص أهم أفكاره الإصلاحية فيما يلي :

1 - أكد أن ما يدعو إليه من اخذ عن الغرب، إنما هو إحياء لماضي الشريعة الإسلامية أخذه منا الغرب وبقينا نحن ـ نتيجة إغلاق باب الاجتهاد ـ قانعين بما وصل إليه السلف دون محاولة تطويره، فطوره الغرب بدلا عنا [51].

2 - دعا إلى تجديد التشريع الإسلامي اعتمادا على؛ تراث الحضارة الإسلامية في ميدان التشريع بعد تطويره حتى يتلاءم مع متطلبات العصر والتشريع الأوربي الذي لا يتناقض مع الأصول والأحكام التي قررتها الشريعة. ويحث المسلمين على الاقتباس التشريعي قائلا : "أن الحالة الراهنة اقتضت أن تكون القضايا والأحكام وفق معاملات العصر، بما حدث فيها من المتفرعات الكثيرة المتنوعة بتنوع الأخذ والإعطاء من أمم الأنام" مناهج الألباب [52].

3 - أكد على فصل السلطات في الدولة، التي قسمها إلى قوتين القوة المحكومة، ويقصد بها الشعب والتي يجب أن تكون محرزة لكمال الحرية، متمتعة بالمنافع العمومية. أما القوة الثانية، فهي القوة الحاكمة، ويقصد بها الحكومة التي من مهامها :

ـ قوة تقنين القوانين وتنظيمها.

ـ قوة القضاء وفصل الحكم.

ـ قوة التنفيذ للأحكام بعد حكم القضاء بها[53].

4 - أهمية تربية وتعليم البنين والبنات.

5 - تطهير العقيدة الإسلامية من الخرافات والأوهام والبدع والعودة إلى منابع الإسلام الأول وفتح باب الاجتهاد مما يمكن من تغيير الشرائع بتغيير الأزمنة والظروف.

6 - قارن بين عادات قومه وأساليب تفكيرهم، وبين مثيلاتها الفرنسية وتوصل أن أسباب الانحطاط في بلده تعود إلى نقص في الأخلاق العامة والفقر في موارد الثروة والخيرات، لهذا فإن التمدن والعمران يقومان على قاعدتين أساسيتين هما، تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والمدنية توفير الثروة القومية بتنمية المنافع العامة وتطويرها [53].

7 - أكد على الإقبال على الغلوم الحديثة، باعتبارها علوم إسلامية أخذتها أوربا عن العرب فيجدر بالمسلمين استعادتها.

8 - إحياء ذهنية الماضي، عن طريق التربية والتعليم، فينشأ أبناء قومه على الفضائل التي أعطت الأمة الإسلامية مجدها السالف.

إلا أن طابع الصفوة أو النخبوية، الذي ميز مدرسة رفاعة الطهطاوي جعل تأثيرها محصورا في جهاز الدولة فقط، زيادة على هذا، فإن موقفها غير الثوري من الظاهرة الاستعمارية التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي خلال تلك الحقبة، أبعدها عن الطابع الشعبي الثوري الذي يمكنها من الانتشار .ويتجلى لنا ذلكفي انحياز بعض من رموزها إلى جانب الحكومة المصرية إبان الثورة العرابية 1881 -1882.

جمال الدين الأفغاني (1839 - 1897) :

عاصر جمال الدين الأفغاني الهجمة الإمبريالية الشرسة، التي تعرض لها العالم الإسلامي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية هذا الوضع انعكس على أفكاره الإصلاحية التي اتخذت من الأوضاع موقفا مغايرا لعله أقرب إلى موقف العداء للغرب الأوربي، منه إلى موقف الاحتذاء به. و أهم فكرة ركز عليها جمال الدين الأفغاني Jamel Eddine al Afghani في تصوره للنهضة الدينية، اعتبار الإسلام دين ومدنية إنسانية مزدهرة في كل نواحيها [54]. وسمحت له ظروف

إقامته في مصر، تكوين جيل من الشباب في الأزهر قاوم عملية التحديث والعلمنة، التي كانت وراءها بريطانيا. في باريس أسس مع محمد عبده، مجلة العروة الوثقى، التي حملا على عاتقهما، من خلال مقالاتها، إحياء الإسلام الصافي الجامع بين الشريعة والعقل، خدمة لبناء الأمة الإسلامية الجديدة.

ارتبط جمال الأفغاني أيضا، بحركة الجامعة الإسلامية، التي من خلالها دعا إلى وحدة صفوف المسلمين شعوبا وحكومات وعلى رأسها الدولة العثمانية وهذا لمجابهة الزحف الاستعماري المتزايد على ديار المسلمين، وشحذ هممهم لمباشرة الإصلاح الديني والاجتماعي والتعاون الوثيق لتحرير بلادهم من السيطرة الأجنبية. وقد أكد على شعيرة الحج، كوسيلة أساسية لتقوية هذه الوحدة، لأن الحج عبارة عن مؤتمر إسلامي سنوي كبير يلتقي فيه المسلمون من كافة أرجاء الأرض، يتباحثون في الشؤون الإسلامية ويضعون الخطط ويرسمون الطرائق، للدفاع عن الإسلام والمسلمين [56]. بالإضافة إلى هذا أكد الأفغاني على ما يلي :

1 - ضرورة الاقتباس من الحضارة الغربية في ميادين العلوم الحديثة والأنظمة السياسية والدستورية، وإقامة الدولة على أساس العقل وتضامن الطوائف في وحدة المجتمع القومي والتمسك بالسعي لا بالقدرية.

2 - أن الوحدة الحقيقية تقوم على الاعتقاد الديني المشترك، أكثر مما تقوم على أي نوع من أنواع الو لاءات الأخرى، بما فيها الو لاءات الوطنية.

3 - إن دواء ضعف البلدان الإسلامية، إنما يكون بالعودة إلى القرآن والإسلام الصحيح، وبناء الدولة على أساس ديني. ولتطبيق أفكاره هذه ارتبط بالسلطان عبد الحميد الثاني، هذا الأخير الذي بدأ يروج لفكرة الجامعة الإسلامية. وحدث التقارب بين الرجلين وراح الأفغاني يدعو المسلمين إلى الالتفاف حول السلطان بوصفه خليفة المسلمين لكن العلاقة بينهم شابها نوع من الفتور وعدم الانسجام، انتهى إلى القطيعة النهائية، بعد أن فقد الأفغاني ثقته في

شخص السلطان، فقد خاطبه ذات يوم قائلا "بايعتك بالخلافة والخليفة لا يصلح أن يكون غير صادق الوعد ..." [57]. ورغم فشل حركة جمال الدين الأفغاني سياسيا، إلا أنها تركت أثارا بعيدة المدى في حياة المجتمعات الإسلامية من الناحية الدينية، وذلك أنها كانت أكثر إدراكا لمشكلات العالم الإسلامي، إذا قورنت بالحركة الوهابية و السنوسية .

محمد عبد (1849 - 1905):

كانت فلسفة محمد عبده الإصلاحية، تعتمد على العمل التربوي، الذي يعطيه الاهتمام الأكبر، لئلا يأتي العمل السياسي ناقصا أو ضعيف الأساس. وهو بذلك يرى أن التربية والتعليم وسيلتين من وسائل إيقاظ الوعي في الأمة، وتأهيل أفرادها للمساهمة في الحياة الجديدة. وحسب محمد عبده Mohamed Abdou فإنه بواسطة هاتين الوسيلتين تتحدد حيوية الأمة ويعاد تكوينها. ومن هذه النظرة، يظهر أن محمد عبده ابتعد عن السياسة عكس أستاذه جمال الدين الأفغاني، الذي فضل النهج السياسي قبل كل إصلاح ولم يشتغل محمد عبده بالسياسة إلا حين دفعه تيار الثورة العرابية أو حين كان تحت تأثير أستاذه. ولخص فكره الإصلاحي قائلا: ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين الأول تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف الأمر الثاني؛ إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير سواء كان في المخاطبات الرسمية آو في المراسلات بين الناس، وهنا أمر آخر كنت من دعاته هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة. دافع محمد عبده أيضا عن موقف الإسلام من المدنية الغربية بقوله "إن الإسلام لن يقف عثرة في سبيل المدنية أبدا، ولكنه سيهذبها وينقيها من أو ضارها، وستكون من أقوى أنصاره متى عرفته وعرفها أهله... وهذا الجمود سيزول.. بعودة هذا الكتاب الذي كان يتبعه العلم حيثما سار شرقا وغربا، لابد أن يعود نوره إلى الظهور ويمزق حجب الضلالات.[58]

وهكذا يتضح أن الإسلام بمفهوم محمد عبده والأفغاني قادر، على استيعاب الحضارة الغربية، ومنافستها، والسبق عليها، إذا ما أعيد إحياؤه وفتح باب الاجتهاد فيه، بشكل يعطي للعقل قيمته التي افتقدها طيلة عصور الانحطاط. وهذا الإسلام المتنور من شأنه أن يحمي المسلمين والعرب من أثر التدخل الأجنبي باسم التحديث والتطوير [59].

عبد الرحمان الكواكبي (1849- 1903):

يحمل الكواكبي Adelrahman al Kawakibi الدولة العثمانية، مسؤولية حالة الضعف التي كانت تعانيها الأمة الإسلامية والعربية. بسبب عقم سياستها وتفريطها في وقوع بعض الأمم الإسلامية تحت السيطرة الأجنبية مما أفقدها ثقة المسلمين. ألف الكواكبي كتابا سماه طبائع الاستبداد وهو هجوم لاذع على الحكم المطلق، الذي مارسه السلطان عبد الحميد الثاني. والاستبداد من وجهة نظره، أنواع عدة ، نكتفي بتعريفه للاستبداد المحلي، الذي هو في نظره؛ تسلط طبقة المعممين الجهلة الذين ينشرون الأوهام والأباطيل والخرافات، الأمر الذي يراه الكواكبي انحرافا عن الإسلام وسببا في انهيار المجتمعات الإسلامية " [60]. ويرى أن مساهمة هذه المجتمعات في تطور الحضارة العربية، كانت سلبية بسبب ابتعاد الأتراك عن اللغة العربية والعرب، وحسبه أن هذا السلوك فريد من نوعه في التاريخ الإسلامي، لأن جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول وكيانات إسلامية، ما لبثوا أن استعربوا وتخلقوا بأخلاق العرب .في تفسيره لهذا الموقف من جانب الأتراك، على أنه ناشئ من تعاليهم وبغضهم للعرب [61].

القضية الثانية ،التي طرحها عبد الرحمان الكواكبي، كانت قضية الخلافة. وعالجها في كتابه، "أم القرى" في هذا الكتاب تخيل انعقاد اجتماع لممثلي الدول الإسلامية، لتدارس قضاياهم. ونقل على لسان أحدهم "أن العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعا في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء فلا يأنفون عن إتباعهم أخيرا وهذه هي الأسباب التي جعلت

جمعية أم القرى تعتبر أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية"[62]. وبذلك فهو يحصر منصب الخلافة في العنصر العربي ويقترح أن تكون أم القرى هي عاصمة هذه الخلافة. أما عن الخليفة، فينتخب من هيئة شورية عامة تتكون من أعضاء منتخبين من الإمارات والسلطنات الإسلامية لفترة محدودة [63]، مع تمتع هذه الكيانات باستقلالها الذاتي. وهكذا يقترح الكواكبي صيغة، تتلاءم مع معطيات الواقع المحلي ومع قوانين التاريخ الإسلامي. صيغة ليست هي بصيغة الدولة القومية الأوربية التي تنطلق من العرق أو الجغرافيا أو الثقافة... بل هي صيغة واسعة تطمح أن تستوعب مجموعة من الأقوام، في إطار العلاقات المتوازنة التي تراعي مصالح الأقوام وخصائصها الذاتية وسلطاتها المحلية، دون أن تهمل القاسم المشترك الذي دخل في صلب ثقافتها وتمثلاتها القومية نفسها، إلا وهو الإسلام [64].

الحركة العربية القومية وتطورها :

من خصوصيات هذا التيار، أن العنصر المسيحي لعب فيه دورا رياديا، وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها في؛ مساهمة المدارس التبشيرية في خلق جيل من المسيحيين العرب المؤمنين بفكرة القومية العربية، سعي الطبقة البرجوازية التي ترعرعت من خلال التعامل مع الجاليات الأوربية، إلى إيجاد دور لها في الحياة السياسية والتطلع إلى الحكم، بعد أن انعكس عليها تعاملها مع الأوربيين، بالثراء والتشبع بمبادئ الحضارة الغربية، وما تحمله من أفكار تحررية. وقد مرت الحركة العربية في تطورها التاريخي بدورين أساسين. الأول، بدأ من عام 1908 إلى عام 1911. أما الثاني، فقد بدأ من عام 1911 وأستمر إلى الحرب العالمية الأولى. في المرحلة الأولى، كان زعماء الحركة يناضلون من خلال الحركة التركية القومية، التي أشتد عودها إبان عصر السلطان عبد الحميد الثاني كما أشرنا سالفا وقد حدث التقارب بين الحركتين لوجود قوا سم مشتركة، كانت وراء هذا الوفاق والنضال المشترك، فقد شن المثقفون العرب، من خلال الصحف

والجمعيات، حملة تنديد واستنكار ورفض للسياسة الاستبدادية التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني، بنفس الحدة التي قادها قادة الحركة التركية القومية. تركت الحركة التركية القومية بصماتها واضحة على أدبيات الحركة العربية وهذا التأثر يعود إلى نشاط الاتحاديين الأتراك الواسع في البلاد العربية، وانخراط بعض العرب في جمعية الاتحاد والترقي. كانت بداية الحياة الحزبية العربية، متأثرة بنفس الأسلوب الذي سار عليه الأتراك، فظهر حزب العربية الفتاة، وهو تقليد لحزب تركية الفتاة.

توطدت العلاقات الودية بين الحركتين، إلى درجة ظهور تيار من المدافعين العرب على الوجود العثماني في البلاد العربية. فظهرت جمعية الإخاء العربي العثماني في القسطنطينية كان من أهدافها توحيد العرب على الالتفاف حول الخلافة العثمانية، وإدخال الإصلاحات عليها. ويذكر وجيه كوثراني Wajeeh Kawtharani؛ أن الحركة العربية وُجدت في برامج تركيا الفتاة، وكتابات جريدة " مشورات" Machourate - التي كانت تدخل سرا أراضي الدولة العثمانية. استجابات لتطلعاتها وتعبيرات عن جزء كبير من مطالبها. إلا أن أفكار الحركة العربية لم تجد الانتشار و التجاوب من العرب كافة، بسبب تقوقع الحركة في نطاق جغرافي ضيق، شمل بلاد الشام والعراق. أما بقية البلاد العربية فلم يصلها من تأثيرات الحركة إلا القليل، ويمكن إرجاع سبب هذا القصور في انتشار الأفكار في العالم العربي إلى ظروف كل منطقة. فشبه الجزيرة العربية، تأخرها الاقتصادي والاجتماعي وخضوعها، لأنظمة قبلية وعشائرية، حالت دون ظهور بوادر وعي لإنبعاث عربي. أما بلدان إفريقيا الشمالية، فإن ظروف الاحتلال الفرنسي واحتياطاته المشددة، أفقدت العرب إمكانية استرجاع هذه المنطقة إلى الحظيرة العربية. كان يمكن للحركة العربية أن تحقق انتصارات كبيرة على الساحة العربية، لو انضمت مصر إلى نضالات القوميين العرب. إلا أن انعزال مصر بعد فشل مشروع الدولة العربية التي تزعمها محمد علي وترسيخ خلفاءه لمفهوم الاستقلال عن الخلافة العثمانية، أكسبها شخصية ذاتية مستقلة

عن بقية أجزاء الدولة العثمانية، فأدى هذا إلى انعزالها. وركز الوطنيون المصريون نضالهم السياسي على تحقيق الوحدة المصرية السودانية، كمرحلة أولى ثم تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي عن بريطانيا. وهذا التناقض في الأهداف بين مصر والقوميين في بلاد الشام والعراق، عمق التباعد بين الطرفين. فبينما انصرفت مصر تكافح ضد السيطرة الأوربية وتتطلع إلى مساعدة عثمانية، كانت الشعوب المشرقية تكافح في سبيل تحررها من السيطرة العثمانية، وتتطلع إلى تأييد الدول الأوربية. وفي هذا السياق توطدت العلاقة بين زعماء الحركة العربية وخاصة المسيحيين منهم، والقنصليات الأوربية المتواجدة في كل من بيروت ودمشق. كان لطبيعة هذه العلاقة أثر، في تعميق الاختلاف الإيديولوجي والسياسي بين الطرف المسلم والطرف المسيحي. فالأول، تمسك أصحابه بالبقاء في حضرة الدولة العثمانية مع تحسين وضعية العرب فيها، أما الثاني، فقد عبر أصحابه من خلال إحدى العرائض إلى القنصلية الفرنسية يعبرون فيها عن أمانيهم قائلين "... حتى في حال الافتراض بأن الإصلاحات ممكنة التطبيق مع أو بدون مؤازرة أوربا، فإن هذا الحل لا يمكن أبدا أن يستجيب لأماني مسيحي سورية الحقيقية، فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطا نهائيا، وهم لا يمكنهم إلى الأبد أن ينسوا ما يدينون به من إكبار لعظمتها وحضارتها ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد. إن الأمنية الكبرى لمسيحي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية ..." [65]. وكانت النتيجة لهذا الاختلاف في التعامل مع القضايا السياسية المطروحة، تأخر في بلورة البديل الحضاري الذي يمكن العرب من خلاله، من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تعصف بالعالم العربي في تلك الحقبة التاريخية. وأظهر هذا الأمر أيضا قصور العقل العربي في فهم طبيعة وأهداف الاستعمار الأوربي الحديث الذي بدأ يخطط لفرض هيمنته على المنطقة العربية.

أما في المرحلة الثانية، فقد بدأت الحركة العربية تتخذ لنفسها نهجا سياسيا وموقفا مغايرا ومتميزا عن الحركة القومية التركية من الدولة العثمانية. وقد لعبت سياسة الاتحاديين دورا أساسيا في تغير مواقف الحركة العربية .

مصادر ومراجع الفصل التاسع :

1 - ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 221.
2 - ساطع الحصري : المرجع السابق ، ص 85.
3 - احمد طربين : المرجع السابق، ص 377.
4 - احمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الإسلامي. دار الكتاب العربي، بيروت، ص 55.
5 - جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 4 ، 1984. ص 99.
6 - فيليب حتى : خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى . المجلد الثاني ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، 1982.ص 185.
7 - جبران مسعود : لبنان والنهضة العربية الحديثة ، بيت الحكمة ، بيروت 1967.ص 38.
8 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 105.
9 - فيليب حتى : المرجع السابق ، 187.
10 - عبد العزيز عمر : المشرق العربي الحديث ، ص 417.
11 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 107.
12 - فيليب حتى : لبنان في التاريخ . مؤسسة فرانكلين ، 1959. ص 552.
13 - زيادة نقولا : أبعاد التاريخ اللبناني . جامعة الدول العربية . القاهرة 1972. ص211-213.
14 - المرجع نفسه ، ص ص 202-203.
15 ـ المرجع نفسه، ص 211.
16 ـ وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع ... المرجع السابق ، نقلا عن ثمرات الفنون الهامش 75، ص 145.
17 - لويس شيخو : الآداب العربية في القرن التاسع عشر ن ج2 ، مكتبة الآباء اليسوعيين ، بيروت 1926 .
18 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 111.
19 - بطرس البستاني : محيط المحيط .

20 - علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت 1980. ص 14.

21 - ليلى الصباغ : المرجع السابق ، ص 21.

24 - روبير مونتران وآخرون : تاريخ الدولة العثمانية .ج 2 ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر الدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، باريس 1989.ص 138.

23 - المرجع نفسه ، ص 166.

24 - مصطفى عبد الرحيم : في أصول التاريخ العثماني . دار الشروق ، بيروت 1989.

25 - مونتران وآخرون : المرجع السابق ، 158.

26 - المرجع نفسه ، ص 181.

27 - المرجع نفسه ، ص 182.

28 - المرجع نفسه ، ص 188.

29 - STEPHEN DUGUID : THE POLITICS OF UNITY HA;IDIAN POLICY IN EASTERN ANATOLIA. IN MIDDLE EASTEN STUDIES . LONDON. VOL II. MAY1973. PP139-155

30 - وجيه كوثراني : المرجع السابق ، ص 135.

31 - عادل الصلح : سطور من رسالة : تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877. بيروت 1966. ص ص93-94.

32 - المصدر نفسه، ص 100.

33 - المصدر نفسه، 100.

34 - المصدر نفسه، ص 101.

35 - نادية طرشون : الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847-1911. رسالة ماجستير ، جامعة دمشق 1986. ص 189.

36 - مونتران وآخرون : المرجع السابق ، ص 176.

37 - المرجع نفسه ، ص 176.

38 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 144.

39- SHAW STANFORD - EZEL KURAL : REFORM AND REVOLUTION THE RISE OF REPUBLIC MODERNE TURKY. CONBRIDGE. U.P 1977. VOLII.P.1977.

40 - الفكر العربي في مائة سنة . بحوث مؤتمر الدراسات العربية، المنعقدة في الجامعة الأمريكية ببيروت في تشرين 2/ 1966.. الجامعة الأمريكية 1967. ص 407.

41 - حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985. ص 399.

42 - المرجع نفسه ، ص 400.

43 - ألبرت حوراني : الفكر العربي ...... ص 136.

44 - محمد كامل الخطيب: الإصلاح والنهضة، ج 1منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ج2/1 1992.ص 185-222.

45 - عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1984.ص 141.

46 - علي المحافظة : المرجع السابق، ص 161.

47 - رافق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 343.

48 - الفكر العربي في مائة سنة...... ص 412.

49 - علي المحافظة: المرجع السابق ، ص 162.

50 - رافق عبد الكريم: المرجع السابق ، ص 485.

51 - احمد السماوي: الاستبداد والحرية في فكر النهضة، دار محمد على الحامي للنشر، تونس 1988.ص 23.

52 - محمد عمارة : التراث في ضوء العقل. دار الوحدة ، بيروت 1980 . ص 82.

53 - المرجع نفسه : ص 53.

54 - رفاعة رافع الطهطاوي : مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية ، مطبعة شركة الرغائب ، القاهرة 1912. ص 22.

55 - ألبرت حوراني : المرجع السابق ، ص 144.

56 - احمد طربين : المرجع السابق ، ص 292.

57- عبد الرحمان الكواكبي : الأعمال الكاملة لعبد الرحمان الكواكبي ، تحقيق محمد عمارة بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1975.ص 53.

58 - محمد كامل الخطيب : المرجع السابق ، ص 331.

59 - احمد السماوي : المرجع السابق ، ص 27.

60 - عبد الرحمان الكواكبي : الأعمال ...ص 145.

61 - عبد العزيز الدوري : المرجع السابق ، ص 170.

62 - عبد الرحمان الكواكبي: المرجع السابق، ص 361.

63 - عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 172.

64 - عبد الرحمان الكواكبي : المرجع السابق، ص 47.

65 - وجيه كوثراني : المرجع السابق ، ص 177.

الفصل العاشر
المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى

- سياسة التتريك وظهور المعارضة العربية
- الاتصالات البريطانية - العربية
- الثورة العربية 1916
- معاهدة سايكس بيكو 1916
- الحركة الصهيونية ووعد بلفور 1917.
- العرب ومؤتمر الصلح
- مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب

سياسة التتريك وظهور المعارضة العربية :

رفع حزب الاتحاد والترقي في بداية أمره، شعارات الحرية والعدالة والمساواة بين رعايا الدولة العثمانية دون اعتبار للدين أو العرق، وقد استبشرت شعوب الإمبراطورية بوصول الشبان الأتراك الى سدة الحكم، وبدأت تتطلع إلى تجسيد هذه الشعارات على أرض الواقع. إلا أن ظروف الدولة الداخلية والخارجية حالت دون ذلك. فحدث الانحراف نحو اعتماد سياسة عنصرية محضة يتولى فيها العنصر التركي مهمة السيادة والحكم، وهذا بعد أن تبين للاتحاديين أن مبادئ الحزب لا تجمع حولها إلا القليل من الشبان، وأن الزعماء والأمراء وكبار رجال الإقطاع لا يميلون إليهم، بل يميلون أكثر فأكثر إلى حزب الحرية والائتلاف الداعي إلى اللامركزية في الحكم [1].

وكان لحالة الإحباط، التي بدأ يشعر بها الاتحاديون من جراء الرفض العام لسياستهم من طرف رعايا الدولة، أن دفعتهم إلى انتهاج سياسة عنصرية، زادت في تأليب الأوضاع عليهم على كافة المستويات، خاصة وأن الحركة الطورانية Touranisme، وهي اتجاه إلى إحياء أمجاد الأوائل وربط الأتراك المحدثين بالأقدمين عن طريق إحياء التراث الحضاري القديم، قد بدأت تترك بصماتها على سياسة الاتحاديين. كان العرب من ضمن من أعلن الرفض التام لهذه السياسة. وهنا بدأت ملامح التطور في العمل السياسي، بظهور المعارضة السياسية العربية ممثلة في أحزاب سرية عديدة، متفاوتة في اتجاهاتها وميولها، إلا أن القاسم المشترك بينها، كان الاتفاق على خلق كيان عربي متميز في إطار الدولة العربية. ويمكن إجمال عوامل ظهور المعارضة السياسية العربية إلى :

1 - خيبة الأمل التي شعر بها العرب من السياسة التي بدأ ينتهجها حزب الاتحاد والترقي الذي خيب آمالهم وطموحاتهم التي علقوها عليه. جاء في تقرير السفير البريطاني في الآستانة ؛ أن العرب على العموم شعروا بخيبة أمل شديدة عندما اكتشفوا بعد عودة الدستور أن الاتحاديين بدءوا يستولون على مقاليد

الحكم، وأنهم يسيرون على ميولهم التركية وليس على سياسة اللامركزية التي كان العرب يتوقعونها، وان ما كان يتوقعه العرب هو تطوير الولايات العربية نحو المزيد من الحرية الذاتية تحت سيادة الدولة العثمانية " [2].

2 - انتهاج الاتحاديين Les Jeunes Turks لسياسة عنصرية طورانية هدفها، إحياء أمجاد الأوائل، وربط الأتراك المحدثين بالأقدمين عن طريق إحياء التراث الحضاري القديم[3] . ويمكن إجمال مظاهر هذه السياسة العنصرية فيما يلي :

- إبعاد وعزل العناصر العربية التي عينها السلطان عبد الحميد الثاني في المناصب الحكومية بعد أن وجهت لها مختلف التهم. وكانت نسبة المعزولين منهم عالية، حتى لم يبق في وزارة الخارجية العثمانية من العرب سوى موظف واحد [4]. ورغم أن هذا الإجراء يتنافى مع الوزن الديموغرافي، الذي يمثله العنصر العربي في الخريطة السياسية العثمانية، فمثلا في انتخابات مجلس المبعوثان التي أعقبت المشروطية الثانية، من بين 275 وهو مجموع أعضاء المجلس، لم يكن نصيب العرب منه سوى 50 نائبا، رغم أنهم يمثلون خمس سكان الإمبراطورية أما نصيب الأتراك فكان 152 نائبا [5].

- تهميش اللغة العربية واحتقارها، واعتبار اللغة التركية لغة إجبارية وإلزامية في الإدارة وفي المدارس الحكومية. أثار هذا المسلك من جانب الاتحاديين، ردود فعل قوية من العرب وخاصة من الطبقة المثقفة. فاندلعت حربٌ على صفحات الجرائد مندِدة ومستنكرة بسياسة التتريك وطالب البعض من المثقفين من الاتحاديين، اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في البرلمان على غرار ما هو جاري تطبيقه في النمسا، التي تقر بوجود ست لغات رسمية [6]. تفاقمت الأوضاع بتمسك الاتحاديين بتطبيق المادة 68 من الدستور العثماني، التي تجبر المرشح لهيئة المبعوثان الإلمام باللغة التركية. وانتقلت سياسة فرض الأمر الواقع إلى ميدان القضاء، بصدور الأوامر إلى رؤساء المحاكم، بإجبارية أن تكون

المرافعات باللغة التركية وقد سبقت هذه الأوامر حملة صحفية من جانب الاتحاديين، على مهاجمة الوزير العربي للأوقاف خليل حمادة باشا، لأنه ختم تدخله في مجلس المبعوثان، بقراءة الدعاء باللغة العربية. ولم تتوقف هذه الهجمة إلا بعد أن أبعد هذا الوزير عن الوزارة.

- أثارت سياسة الاتحاديين تجاه القضية الليبية، حفيظة القوميين العرب الذين حملوا ضياع هذا الجزء من الوطن العربي للحكومة التركية. وفي تقريرهم المفصل - الذي قدموه لمجلس المبعوثان اتهم نواب هذه الولاية، حكومة الاتحاديين بالتهاون في توفير الوسائل المادية والبشرية التي تمكن الولاية من الوقوف في وجه الغزو الإيطالي، وخاصة وأن الحكومة التركية كانت قد سحبت جزءا من قواتها العسكرية المتواجدة في الأراضي الليبية وأرسلتها إلى اليمن، مما رجح كفة الميزان لصالح الإيطاليين [7].

ومن الأحزاب السياسية التي تركت بصماتها على توجهات الحركة القومية العربية، المنتدى الأدبي al Muntada al Adabi، الذي تأسس في الآستانة عام 1911. اعتبر هذا الحزب عند البعض "الجمعية التي أحيت الروح القومية وبثت المبادئ السامية بين طبقات الشبيبة العربية في الآستانة وخارجها وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة للقضية القومية الوطنية" [8]. وقيل فيه أيضا "...أنه عباءة العروبة في عاصمة الدولة، ففيه كان الطلاب الجدد يتلقون بمن تقدموهم في الدراسة مبادئ القومية ومراميها، وفيه كانت تدرس وتناقش خطط الأتراك الاتحاديين الرامية إلى تسيير القومية التركية والقضاء على القوميات السائدة في الدولة [9]. وفي مقر هذا الحزب كان كبار العرب يلتقون فيه ويلقون الخطب الحماسية، وفتحت له فروع في عدة مدن عربية، مما مكن الكثير من العرب في الانخراط في صفوفه. وظل الحزب يواصل نضاله السياسي السلمي إلى عام 1915 عندما بطش الاتحاديون بزعماء الحركة العربية، وأرسل رئيسه عبد الكريم الخليل إلى المشنقة من الجمعيات الفاعلة في تاريخ الحركة العربية السياسية، حزب اللامركزية Parti de la Decentralisation، الذي تأسس عام 1913 في القاهرة. وقد اختار مؤسسوه القاهرة لاعتبارات سياسية، منها الترحيب البريطاني النابع

من تدهور العلاقات مع الجانب العثماني، وبعد المنطقة عن الرقابة العثمانية. كان من أهداف الحزب:

1 - السعي لتطوير أسلوب الحكم في أقطار الدولة العثمانية على أساس اللامركزية، أي منح كل ولاية قسطا كبيرا من الاستقلال الإداري حتى تستطيع تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

2 - المطالبة بتأدية الشبان العرب الخدمة العسكرية داخل ولاياتهم في زمن السلم

ورغم أن الحزب أعلن في بيانه بأنه "... ليس حزبا خفيا وليس فيه ما يعد من الأسرار فقد ناصبه الاتحاديون العداء، حتى أن الانتماء إليه كان السبب الذي دفع جمال باشا إلى شنق من ثبت انخراطه في الحزب بذريعة أن الحزب قد عدل من برنامجه السياسي وراح يطالب باستقلال سورية، وأن الوثائق التي تم ضبطها بالقنصليات الفرنسية في كل من دمشق وبيروت تؤكد ذلك [10].

ساهم أعضاء الحزب في انعقاد المؤتمر العربي الأول Congrés General Arabe في باريس عام 1913. هذا الأخير الذي اتخذ قرارات هامة حول ضرورة تطبيق نظام اللامركزية في الولايات العربية. ومن أجل ذلك أرسل المؤتمر وفدا إلى الآستانة للتفاوض حول أحسن السبل والصيغ لخلق قنوات تفاهم وتعاون مع الطرف العثماني. وقد قدم الوفد مجموعة من المطالب لحكومة الاتحاديين منها:

1 - تطبيق الخدمة العسكرية محليا في أوقات السلم

2 - اعتبار اللغة العربية، لغة رسمية وإدراجها في مختلف مراحل التعليم.

3 - فتح المجال أمام العرب لاستلام مناصب حكومية رفيعة، كولاة ووزراء... الخ.

وخوفا من تأثير فرنسي على المؤتمر وافقت الحكومة العثمانية على استقبال الوفد المفاوض. ولا ينفي ساطع الحصري الدور الخفي الذي لعبته فرنسا، من خلال تحريك بعض العرب المتفرنسين في توجيه أشغال المؤتمر، إلا أنه يذكر، أن

المخلصين من أبناء الأمة العربية تفطنوا لهذا الأمر وتولوا زمام المؤتمر، وإن التصريحات التي صدرت عن المؤتمر بنبذ التدخلات الأجنبية، كانت ضربة شديدة للمطامع الفرنسية في المنطقة العربية [11]. إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى وعدم اقتناع الاتحاديين بمطالب العرب، كانت وراء تأجيل تحقيق هذه الإصلاحات التي كان قد تم الاتفاق حولها [12].

ومن الجمعيات العربية السرية ذات الطابع السياسي نذكر، الجمعية القحطانية Qahtaniya التي تأسست بعد إعلان الدستور. وقد أسسها عرب عسكريون في الجيش العثماني ومن المدنيين. إلا أن الغلبة كانت للعسكريين، نذكر منهم عزيز المصري وسليم الجزائري. كان هدف الجمعية تجديد قوة الدولة من خلال تحويلها إلى دولة اتحادية، تركية ـ عربية، على غرار دولة النمسا والمجر. زيادة على رفع مستوى العرب ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتوعيتهم بالمطالبة بحقوقهم في الدولة. ومن الجمعيات التي لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية العربية، جمعية العربية الفتاة Jam'iyat al arabiya al fatat، التي تأسست في باريس عام 1911 من بعض الطلاب العرب المقيمين بالعاصمة الفرنسية. وأتبعت أسلوب التكتم والسرية في نشر أفكارها وضمت في عضويتها شخصيات بارزة كساطع الحصري، وعزة دروزة، ومحب الدين الخطيب وخير الدين الزركلي.... الخ. وبلغ عدد الشخصيات البارزة التي انخرطت في هذه الجمعية حوالي 70 شخصية قبيل الحرب العالمية الأولى. من أهداف الجمعية النهوض، بالأمة العربية للوصول بها إلى مراتب الدول المتقدمة، وظلت تحرص على عدم انفصال العرب عن الدولة العثمانية على أمل أن يصلح جهاز الدولة. لكن نشوب الحرب العالمية الأولى وما رافقها من ممارسات استبدادية من جانب جمال باشا ضد القوميين العرب، أصبح هدفها؛ الاستقلال التام للعرب عن الدولة العثمانية. وسوف يكون لها دور بارز في الحركة العربية إبان الحرب العالمية الأولى.

الاتصالات البريطانية - العربية :

اندلعت الحرب العالمية الأولى في آب 1914، بين الدول المتحالفة (فرنسا بريطانيا وروسيا) من جهة ودولتي الوسط (ألمانيا والنمسا) من جهة أخرى. وانضمت الدولة العثمانية إلى الدولتين الأخيرتين في نوفمبر من نفس السنة. وصدر بيان عثماني يدعو جميع المسلمين إلى إعلان الجهاد المقدس ضد الحلفاء. وأرفق هذا البيان، بقرار إلغاء الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية. هذه التطورات التي رافقت الحرب، حولت منطقة المشرق العربي إلى منطقة ذات اهتمام سياسي دولي متزايد، وذلك لما تتمتع به من إمكانات بشرية واقتصادية وإستراتيجية ذات تأثير فعال على مسار الحرب. ازدادت تطلعات الدول الأوربية بهذه الرقعة الجغرافية بعد أن تخلت الدول الراعية لمعاهدة باريس 1856، عن مبدأ المحافظة على كيان وسيادة الدولة العثمانية. استغلت هذه الدول، الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية من أزمة الاقتصادية وثورات قومية لاقتطاع أجزاء مهمة من أراضي الدولة (الجزائر، عدن تونس مصر). وفي هذا السياق، تحركت الدبلوماسية البريطانية في اتجاه كسب العرب إلى صف الحلفاء وتأليبهم ضد الأتراك، مقابل وعدهم الاعتراف باستقلالهم عن الدولة العثمانية

بدأت الاتصالات العربية البريطانية، بتكليف بريطانيا مندوبها السامي في مصر LORD KITCHINER، للتعرف على نوايا العرب الحقيقية من فكرة التحالف، واتجهت الأنظار إلى أمير مكة الشريف الحسين بن علي Cherif Hocein Ibn Ali [13]. ويعود اختيار بريطانيا لهذا الأخير، لما يتمتع به من مكانة وقبول لدى القوميين العرب، الذين رشحوه في وقت سابق لتزعم الثورة العربية. هذه المكانة التي استمدها من نسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوليه إمارة مكة وحماية الأماكن المقدسة. أما الأمر الثاني، الذي استغلته بريطانيا، هو لعب ورقة العداوة الموجودة بين الشريف حسين والاتحاديين، الذين بدءوا في انتهاج سياسة مركزية متشددة بعد عام 1908 وكان التخلص من نظام الشرافة Sherifisme في الحجاز، من أولويات الاتحاديين التي باشروها بعد

استلامهم زمام الأمور في الدولة . كان هذا الأمر يقلق بال الشريف حسين ، الذي رأى أن اصطدامه بالدولة العثمانية وشيك الوقوع ، فأخذ يتطلع إلى دولة كبرى لمساعدته [14]. ولم تكن هذه الدولة سوى بريطانيا ، التي رأت من جانبها ، أن مركز الشرافة الديني ، إذا تطور إلى خلافة عربية يستطيع أن يحول ولاء مسلمي الهند عن الخلافة العثمانية إلى الخلافة العربية ومن القسطنطينية إلى مكة [15].

أما الأمر الثالث ، وراء اختيار الشريف حسين ، فهو الأهمية الدينية التي تمتع بها الحجاز عبر التاريخ في العالم الإسلامي ، فإذا ضمن البريطانيون وقوف زعماءه موقف التحالف والود معهم ففي ذلك ضمانة لعدم تعرض مواصلاتهم للخطر ، وفي نفس الوقت ، إضعاف لدعوة الجهاد التي نادى بها السلطان العثماني[16]. هذا ما أكده أحد البريطانيين قائلا : أن أعظم خدمة أدارها الشريف لبريطانيا كانت في نوفمبر 1914 عندما رفض دعوة الجهاد التي نادت بها تركيا بإعلان الحرب الدينية المقدسة.

قبل أن يباشر الشريف الحسين اتصالاته مع بريطانيا ، دخل مع زعماء الحركة العربية في اتصالات ومفاوضات ، مقترحا عليهم فكرة الثورة على الأتراك ، وقيام دولة عربية ، وإجراء اتصالات مع بريطانيا ، لتحديد حدود هذه الدولة وشكلها. واجه الشريف موقفين اثنين الأول تزعمه الإسلاميون ، اعتمد على ضرورة التفاهم مع العثمانيين ومساندتهم في الحرب الثاني كان يمثله القوميون العرب ، وأصحابه يؤيدون الثورة على العثمانيين ، والتعاون مع بعض الدول الأوربية. سوف تساهم السياسة القمعية والعنصرية التي انتهجها جمال باشا تجاه العرب ، في تغلب التيار الثاني. وقد توجت الاتصالات بين الطرفين بإصرار الجميع على ضرورة قيام الثورة فورا وتولي الحسين قيادتها ، وقدمت للأمير فيصل مشروع معاهدة تحالف بين العرب وبريطانيا لعرضه على والده وإبداء رأيه فيه ، وفي حالة الموافقة عليه ، خول بالاتصال مع بريطانيا لتنفيذ بنوده. عرف هذا الاتفاق بميثاق دمشق ، ونص على أن تكون حدود الدولة العربية على الشكل التالي :

شمالا: خط مارسين ـ أضنة الى ما يوازي خط عرض 37 شمالا ثم على امتداد خط بيرة جلك ـ أورفة ـ ماردين ـ ميدان ـ جزيرة بن عمر ـ العمادية إلى حدود إيران.

شرقا: على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوبا.

جنوبا: المحيط الهندي باستثناء عدن التي يبقى وضعها كما هو.

غربا: على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مارسين شمالا.

ومن النقاط الأخرى المدرجة في هذا الاتفاق؛ إلغاء الامتيازات الأجنبية، اعتراف بريطانيا باستقلال هذه الدولة، وعقد معاهدة تحالف معها. وافق الشريف الحسين على هذا الاتفاق وأعتمده أساسا لمفاوضاته المقبلة مع بريطانيا. وبدأ في مراسلاته المشهورة مع المندوب البريطاني السير هنري مكماهون في 14 جويلية 1915.

مراسلات الشريف حسين ـ مكماهون:

إن الذي يهمنا في هذه المراسلات، هو تطور مواقف الحكومة البريطانية من القضية العربية فقد كانت الردود الأولى يشوبها نوع من العموميات، والتهرب من اتخاذ موقف صريح من شروط الشريف حسين. إلا أن سير العمليات الحربية في منطقة الشرق العربي في غير صالح الحلفاء، كان وراء تغير موقف الحكومة البريطانية تجاه العرب. هذه الحكومة التي أخذت تصرف كل همها؛ إلى منع حصول أي تحالف بين العرب والأتراك أولا، ثم استمالة العرب إلى جانب البريطانيين وإثارتهم على الأتراك ثانيا [17]. لهذا تعهدت بريطانيا في ردها المؤرخ في 24 أكتوبر 1915، بالاعتراف باستقلال العرب في الحدود الترابية التي حددها ميثاق دمشق باستثناء؛ بعض التحفظات التي أبدتها على بعض المناطق الواقعة في آسيا الصغرى والشام ومرد هذه التحفظات، أن هذه المناطق ليست بعربية. زيادة

على هذا، فقد تحفظت على بعض المناطق العربية، لأن بريطانيا مرتبطة بحكامها بعدد من المعاهدات[18].

ومقابل هذا التزمت بريطانيا، بتوفير الحماية العسكرية للأماكن المقدسة في حالة تعرضها لأي هجوم خارجي.كذلك التزمت بتقديم المساعدة للعرب لإقامة نظام حكم مناسب ،مع إلزامهم بالاستعانة بالحكومة البريطانية دون غيرها، وفي المقابل ،تلتزم بتزويدهم بعدد من المستشارين والخبراء والموظفين. تمسكت بريطانيا فيما يخص العراق، بإقامة نظام إداري خاص في كل من ولاية بغداد والبصرة. وهذا الشرط يمكن تبريره، بأهمية المصالح البريطانية في هذه المنطقة.

أرسل الرد العربي في 5 نوفمبر من نفس السنة، وتضمن موافقة الشريف حسين على مضمون الرسالة البريطانية باستثناء ولاية أضنه من الدولة العربية ورفض استثناء تلك الأجزاء التي أشارت إليها الرسالة البريطانية من بلاد الشام على أساس أنها مناطق عربية أما عن العراق، فقد رفض الشريف التنازل عن سيادة الدولة العربية عليه، إلا أنه وافق على مكوث القوات البريطانية على أراضي العراق بصورة مؤقتة، مقابل دفع معونة مالية. أما عن المقاطعات العربية الخاضعة للأمراء العرب، فلم يبد أي اعتراض على التحفظات البريطانية في شأنها.الأهم في الرد العربي كان، مطالبة بريطانية، بتأييد العرب ومساندتهم في مؤتمر الصلح وألح على حصوله على ضمانات أكيدة، من خلال تبني الحكومة البريطانية رسميا للقضية العربية في هذا المحاقل الدولية.

جاء الرد البريطاني في 13 ديسمبر 1915 ،كررت بريطانيا التزامها بالدفاع عن حرية الشعوب العربية. إلا أنها تمسكت باستبعاد المناطق الشمالية، لوجود مصالح دولة صديقة هي فرنسا، وليس لأنها مناطق غير عربية. ويتضح أن الرد البريطاني هذه المرة، كان أكثر وضوحا. رد الشريف حسين في يناير 1916، واقترح على بريطانيا تأجيل نقطة الخلاف على أساس، أن الظرف غير مواتي وقد يؤثر على العلاقات الحسنة التي تربط بريطانيا بفرنسا.وهذا في منظوره ليس

معناه التنازل أو التفريط في تلك المناطق لفرنسا أو لغيرها من الدول، لأنه سوف يستغل أول فرصة بعد انتهاء الحرب، للمطالبة باسترجاع كامل بلاد الشام للدولة العربية [19].

في نفس الشهر من عام 1916، ردت بريطانيا على رسالة الشريف ولم يحمل الرد البريطاني أي جديد ماعدا، أن بريطانيا ليس في استطاعتها أن تلتزم بإدخال تلك المناطق ضمن الدولة العربية التي تعهدت بالاعتراف بها وبحماية هذا الاستقلال. بهذا الرد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية البريطانية، كان محورها كيفية الإعداد لقيام الثورة. ويمكن أن نجمل الاتفاق البريطاني العربي الجديد فيما يلي:

- تلتزم بريطانيا بتقديم المساعدة المادية والعسكرية للشريف حسين.
- استخدام الشريف حسين كل إمكاناته المادية والبشرية المتاحة لديه ضد القوات التركية.
- التزام الشريف حسين، بإعلان الثورة العربية والتنديد بالأتراك علنا.
- **تعهدت بريطانيا صراحة بالاعتراف بالخلافة العربية في حالة إعلانها من طرف الشريف حسين.**
- الاعتراف باستقلال العرب ضمن منطقة معينة وحماية هذا الاستقلال.

الثورة العربية 1916:

رغم إقرارنا، بأن الثورة العربية la Révolte Arabe كانت من تدبير وإيحاء خارجي(*) لضرب الدولة العثمانية، إلا أنه في نفس الوقت، لا يمكننا أن ننفي مسئولية الدولة العثمانية في تردي أوضاع العرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما فتح المجال للدور الأجنبي، في أن يستغل هذا الوضع بتأليب العرب ودفعهم إلى إعلان الثورة. كان في إمكان الدولة العثمانية تفادي اندلاع الثورة، لو لبّت بعض

المطالب العربية، ومنها التخفيف من حكمها المركزي المتشدد، الذي ازدادت وطئته مع حكم الاتحاديين. ويمكن اعتبار فترة حكم جمال باشا، من أحلك فترات الحكم العثماني في البلاد العربية، فتعيينه حاكما على سورية، كان نكبة تاريخية للعلاقات بين العرب والأتراك [20]. ففيها تعرض زعماء الحركة العربية إلى شتى أنواع التنكيل والمتابعة والتصفية الجسدية، من خلال نصب المشانق وتعليق الأحرار عليها [21]. ولم يكتف بهذا بل قام، بتشريد حوالي 300 أسرة عربية من مدن سورية، ووزعها على مدن الأناضول لزرع الرعب والهلع في نفوس من تسول له نفسه، التفكير في التمرد على الحكم التركي. وفي عام 1915 قامت السلطات التركية، بمصادرة تسعة أعشار محاصيل الحبوب في سورية ولبنان وفرضت أعمال السخرة إلى أقصى حد، وأخذ الفلاحون من مزارعهم، وألزموا بالقيام بأعمال شتى ذات طابع استراتيجي وعسكري [22]. كانت النتيجة؛ انتشار الجوع والفاقة والغلاء، والأوبئة يقول مصطفى الشهابي: "...لو وصفت لكم حال الجياع الذين كنت أشاهدهم في دمشق نفسها وهم مستلقون على الأرض يئنون ويجودون بالنفس، لاقشعرت أبدانكم ولعرفتم كيف كان يعيش سكان الشام في تلك الأيام السود " [23]. ولخص لنا الشريف الحسين، أسباب قيام الثورة في البيان الذي نشره. جاء فيه: "إن الاتحاديين خرجوا على العهد الأخوي بين الشعبين، رغم المعونة الصادقة التي بذلها العرب في ظل الخلافة، وخرجوا على الشريعة فبدلوا الأحكام وشنقوا أحرار العرب جماعات وفرادى وشردوا أسرهم ونفوها من أرضها وصادروا الأموال، ولقد نصحنا فلم ينفع النصح، وقد وفقنا الله لأخذ الاستقلال فضربنا على أيدي الاتحاديين انفصلت بلادنا عن المملكة العثمانية انفصالا تاما، وأعلنا استقلالا، لا تشوبه شائبة مداخلة أجنبية، ولا تحكم خارجي جاعلين الغاية نصر دين الإسلام وإعلاء شأن المسلمين مستندين في كل أعمالنا على أساس أحكام الشرع الشريف، ولن يكون لنا مرجع سواه في جميع الأحكام وأصول القضاء " [24]

اندلعت الثورة العربية في يوم الاثنين الخامس من شهر حزيران 1916 وكانت انطلاقتها محصورة في بداية الأمر في منطقة الحجاز. وقد كانت الخطة

العسكرية تعتمد إعلان الثورة في كامل ربوع بلاد الشام والحجاز معا، ويتزامن ذلك مع نزول الحلفاء في الإسكندرونة وبذلك يحصر الجيش التركي بين نارين. إلا أنه تم التخلي عن هذه الخطة، بسبب رفض الحلفاء لها، فاكتفى الشريف بإعلان الثورة في الحجاز، تمهيدا لتعميمها على بقية المناطق العربية.

سايكس بيكو 1916 :

كان للتطورات التي عرفتها الحرب العالمية الأولى، الأثر الكبير في انعقاد هذه المعاهدة فقد شعر الحلفاء بضرورة التعاون والعمل سويا في الحرب، من أجل ضمان سير العمليات العسكرية على الوجه المطلوب، ومواجهة الانتصارات العسكرية الألمانية. زيادة على ضرورة التباحث فيما بينهم حول تحديد مناطق النفوذ حتى تزول أسباب الشكوك والخلافات. أزداد هذا التقارب والتفاهم بين الحلفاء، بعد تردي الموقف العسكري في الجبهة الروسية أمام الانتصارات العسكرية الألمانية الساحقة، وفشل الأساطيل الأوربية في تحطيم الحصون العثمانية. فبادرت كل من فرنسا وبريطانيا إلى إنزال حملة برية في شبه جزيرة غالي بولي وقد أثار هذا الإنزال مخاوف روسيا، فتقدمت إلى حليفاتها بطلب أن تكون كل من اسطنبول والمضايق من نصيبها بعد الانتهاء من الحرب مقابل اعتراف روسيا بمصالح الدولتين في الممتلكات العثمانية الآسيوية. واقترح الطرف الروسي إنشاء حكومة إسلامية مستقلة تشرف على الأماكن المقدسة في شبه الجزيرة العربية[25]. وبسبب أوضاع الحرب قوبل الطلب الروسي بالموافقة الفرنسية البريطانية المؤقتة. إلا أن مخاوف الدولتين من اختلال مبدأ التوازن في اقتسام مناطق النفوذ في الدولة العثمانية، كان وراء الاقتراح الفرنسي، بإجراء محادثات بريطانية - فرنسية، حول تحديد مصالح كل دولة في أراضي الدولة العثمانية من أجل التخفيف من القيمة السياسية والإستراتيجية التي تستفيد منها روسيا من ضمها القسطنطينية والمضايق. فبدأت المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية .

عين الفرنسيون قنصلهم السابق في بيروت فرنسوا جورج بيكو ممثلا لهم في المباحثات، أما الجانب البريطاني فقد مثله السير مارك سايكس. وبعد مفاوضات أبرمت إتفاقية sykes - picot وتم الاتفاق بين الجانبين على تعيين مناطق النفوذ للدولتين في المنطقة العربية كما يلي :

1 - إنشاء دولة عربية مستقلة يحكمها زعيم عربي في منطقة (أ) وتضم المدن التالية ؛ الموصل حلب حمص، حماة، دمشق. ومنطقة (ب) وتضم كركوك شرقي الأردن ،النقب، العقبة وتعترف فرنسا وبريطانيا بهذه الدولة وتعاضدانها على أن يكون لفرنسا في منطقة (أ) ولبريطانيا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات وتقديم المستشارين والموظفين بناء على طلب الحكومة العربية.

2 - يخضع الساحل السوري من الإسكندرونة شمالا حتى صور جنوبا (المنطقة الزرقاء) لحكم فرنسا المباشر، وتخضع ولايتا البصرة وبغداد (المنطقة الحمراء) لحكم بريطانيا المباشر . ولدولتان الحرية التامة في إنشاء ما ترغبان فيه في مناطقهما من أشكال الحكم بالاتفاق مع الحكومة العربية.

3 - خلق إدارة دولية في منطقة فلسطين _ المنطقة السمراء) بعد الاتفاق مع روسيا وبقية الحلفاء وشريف مكة.

4 - تنال بريطانيا ميناء حيفا وعكا.[*]

رغم المكاسب التي حققتها الدولتان، إلا أن بعض السياسيين من الدولتين أبدوا عدم رضاهم على محتواها. ففرنسا، اعتبرتها اتفاقية مؤقتة وقال عنها رئيس جمهوريتها بوان كاريه "إن هذه الإمبراطورية العربية الكبرى لا توحي إلي بالاطمئنان وأخشى من تأثيرها السيئ على مستعمراتنا الإفريقية، وأود أن لا أراها تخرج إلى حيز الوجود [26]. أما بريطانيا، فقد وصفت الاتفاقية على لسان لويد جورج رئيس وزرائها ؛ بأنها وثيقة خرقاء ولا تلبي الأماني البريطانية [27]. وربما كان يقصد أن هذه الاتفاقية قد حرمتها من فلسطين التي كانت تعتبرها محطة مهمة على طريق مواصلاتها إلى الهند .

إن بنود هذه الاتفاقية، توضح لنا مدى أطماع الدول الأوربية في مناطق الشرق العربي بعد أن تخلت هذه الأخيرة على مبدأ المحافظة على تكامل الدولة العثمانية، الذي أقرته معاهدة باريس 1856. فهي على حد قول أحد المؤرخين ليست صورة للجشع فحسب بل هي صورة مرعبة للمخادعة والمكر، فقد ألغت تلك الوحدة التي كانت تميز المنطقة العربية في العهد العثماني، وقسمتها إلى وحدات إدارية تتنافى مع النزعات القومية والأوضاع الاقتصادية، وخلقها لنظام سياسي يخدم مصالحها ويقوي نفوذها في المنطقة العربية، من خلال نصها على وضع سوريا والعراق تحت الوصاية والحكم المباشر، بينما أقامت في المنطقة الداخلية دولة عربية مستقلة رغم افتقادها للمقومات الضرورية لإقامة هذه الدولة. ومن النتائج التي ترتبت على هذه الاتفاقية ترسيخ مبدأ التجزئة، الذي حال فيما بعد، دون تقديم العرب العون والمساعدة لعرب فلسطين في مواجهة المخططات الصهيونية.

بقيت بنود الاتفاقية سرية، حتى أذاعها البلاشفة الروس بعد الثورة البولشيفية في 7 نوفمبر 1917. وفي يناير من عام 1918 نشرت جريدة البرافدا موجز الاتفاق الثلاثي، وفي 1918/04/21 نشرت كامل بنود الاتفاق. وكان جمال باشا قد أبلغ الأمير فيصل le Prince Faycal بمضمون الاتفاقية في 1917/11//26، وبين له أن الحلفاء قد ضللوا العرب بوعدهم بالاستقلال في حالة قيامهم بالثورة على الوجود التركي، وأن نوايا هؤلاء؛ هي اقتسام البلاد العربية ووضعها تحت السيطرة الأجنبية، وليس أمام العرب لمواجهة هذه المؤامرة إلا العودة إلى الحضرة العثمانية، وأن الدولة العثمانية لا تمانع في منح العرب الاستقلال الذاتي وتعيين ألمانيا كطرف ضامن لهذا الاتفاق. أما عن علم الشريف حسين بمضمون الاتفاق الثلاثي، فإن لورانس العرب يذكر في كتابه أعمدة الحكمة السبعة أنه أحاط فيصل بنصوص اتفاقية سايكس بيكو [28].

ولتهدئة الخواطر العربية أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا، تصريحا مشتركا في 7نوفمبر1918 يعلن وحدة الأهداف الحربية بين فرنسا وبريطانيا في الشرق

ويحددها بأنها تنطوي على تحرير الشعوب الرازخة تحت مظالم الترك، وإقامة حكومات وطنية يختارها الأهالي بمحض إرادتهم ويؤكد التصريح، بنبل وسمو مقاصد الحكومتين. وأنها ستترك للدول العربية التي سوف تتحرر من السيطرة التركية، أن تحكم نفسها بنفسها [29].

الحركة الصهيونية و وعد بلفور 1917 :

إن حلم الحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين قديم، وليس وليد الفترة التي نحن في بصدد دراستها، لكن ما يمكن أن نشير إليه هنا، هو ذلك التأييد المادي والمعنوي الذي بدأت تتلقاه الحركة الصهيونية من القوى الأوربية الاستعمارية، وبخاصة وأن أهداف الطرفين كانت متطابقة والمتمثلة في؛ الإطباق على تركة الرجل المريض واقتسامها تدعمت الحركة الصهيونية Sionisme بفضل تأثيرها على مراكز القرار في الدول الأوربية وتوجيهه طبقا لمخططاتها وأهدافها، مستغلة سيطرة ممثليها على المؤسسات المالية والتجارية العالمية. استطاعت هذه الأخيرة أن تتحكم في توجيه دفة السياسة في كثير من الدول وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وفيما بعد أمريكا. وقد تفطنت الدولة العثمانية للمؤامرات والدسائس التي كانت تحيكها الأوساط الصهيونية[30]، من خلال تأليب المعارضة السياسية على السلطان العثماني، وقد أشرنا سابقا إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط حزب الاتحاد والترقي والحركة الصهيونية. كان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، هدفا لهذه المؤامرات بعد أن أبدى رفضا قاطعا للخضوع لضغوطها. لهذا أصدر السلطان سنة 1885 فرمانا يحرم على الأجانب تملك أو حيازة أراضي في فلسطين. حاول تيودور هرتزل Theodor Herzlمرارا إقناع السلطان عبد الحميد الثاني، أن يصدر بيانا لمنفعة اليهود، يتضمن عرضا بحق الهجرة غير المحدودة لفلسطين، مقابل أن يسدد أغنياء اليهود الديون المستحقة، لبعض الدول الأوربية التي كانت في ذمة الدولة العثمانية، وأن يقوم الخبراء اليهود بتنظيم الشؤون المالية العثمانية. ولما فشلت

الحركة الصهيونية في مسعاها، راحت تستغل الحضوة، التي كانت لألمانيا لدى الدولة العثمانية من خلال إقناع قيصرها، بالفوائد التي تجنيها ألمانيا بعد استيطان اليهود في فلسطين، وأنهم الوحيدون الذين يمكنوا ألمانيا، من تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد. لكن التطورات التي شهدتها الساحة العالمية والتي من أهمها اندلاع الحرب العالمية الأولى، وانضمام الدولة العثمانية بجانب ألمانيا في 5نوفمبر 1914، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية غمار الحرب. هذه التطورات خلقت نوعا من التنافس لكسب ود اليهود، لما يتمتعون به من نفوذ مالي واسع النطاق. تركزت رغبة هذه الدول على كسب يهود أمريكا، وبالضبط يهود مدينة نيويورك الذين كانوا يسيطرون على الصناعات الكبرى فيها، مما حولهم إلى قوة ضاغطة على القرار الأمريكي. وفي هذا السياق نشير إلى التقارب الألماني- اليهودي، فقد التقى السفير الألماني في القسطنطينية في نوفمبر 1914 تعليمات من حكومته بموجبها؛ يسعى هذا الأخير لدى السلطات التركية، كي تسهل نشاط البنك الإنجليزي الفلسطيني، وهو البنك الذي كان يمول اليهود لشراء الأرض في فلسطين. أفلحت ألمانيا في تليين الموقف التركي تجاه اليهود، ففي زيارة جمال باشا إلى برلين، أقنعته بالالتقاء،بوفد من زعماء يهود، صرح في نهاية اللقاء؛ أن اليهود في فلسطين سيلقون معاملة حسنة.لكن الحكومة التركية، لا تستطيع أن تصدر تصريحا رسميا يسمح بهجرة يهودية إلى فلسطين. كان أكبر انتصار حققته الحركة الصهيونية، وصول لويد جورج، واستلامه منصب رئيس وزراء لبريطانيا. كان هذا الأخير في السابق مستشارا قانوني للصهاينة في بريطانيا وساهمت الحركة في وصوله إلى هذا المنصب، من خلال الحملة الدعائية الواسعة التي مولها اليهود على أعمدة الصحافة، لتهيئة الرأي العام البريطاني لإحلال لويد جورج محل اسكويث. وأفلحت الحركة في تشكيل لجنة غير رسمية ضمت ممثلين عن الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية، وضمت كل من؛ وايزمان لورد روتشيلد سير مارك سايس، هربرت صمويل، وانتهى اللقاء ـ بتحديد أهداف الحركة الصهيونية التالية :

- اعتراف دولي بحق اليهود في فلسطين

- اعتراف قانوني بالقومية اليهودية في فلسطين.

- إنشاء شركة يهودية مساهمة في فلسطين لشراء الأراضي فيها.

ولترضية بريطانيا وروسيا والفاتيكان، أقرت اللجنة بوحدة فلسطين وخضوعها لإدارة واحدة مع تمتع الأماكن المقدسة بوضعية خاصة. في عام 922 أعلن الانتداب البريطاني رسميا على فلسطين، وأدمج في مقدمة صك الانتداب تصريح بلفور، لتكون له حرمة وقداسة المعاهدات الدولية، وبموجبه أصبح للأقلية اليهودية سلطان على ما يقارب 93 في المائة من السكان العرب، الذين أشير إليهم بتعبير" الطوائف الأخرى من السكان. ونص الصك على أن الحكومة البريطانية ، تعترف بالوكالة اليهودية، وتتعاون معها وتستشيرها في كل ما له علاقة بتأسيس الوطن القومي لليهود من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . ومنحت هذه الوكالة حق التشاور المباشر مع الحكومة البريطانية في لندن، زيادة على الاعتراف باللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. على الرغم أن وثيقة الانتداب كانت توجب على بريطانية حكما ذاتيا، في البلاد غير أنها لم تعمل على قيامه، خوفا من تضاؤل الأقلية اليهودية في الكثرة العربية. وهكذا فإن التحيز البريطاني، هو الذي جعل من أحلام اليهود حقيقة واقعة [31].

العرب ومؤتمر الصلح :

سعت الدول الأوربية المنتصرة في الحرب دون مشاركة العرب في مؤتمر الصلح بباريس Conference de Paix de Paris ذلك من خلال المماطلات والعراقيل التي قوبل بها المطلب الغربي المتجسد في ضرورة طرح أماني الشعوب العربية على المؤتمرين بعد مساهمتها الفعالة في الحرب العالمية الأولى. سمح للأمير فيصل في 29 يناير 1919 بعرض المذكرة العربية، والتي لخص فيها مطالب العرب قائلا : "... **جئت ممثلا لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك، تلبية منه لرغبة**

بريطانيا وفرنسا لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة، وديار بكر حتى المحيط الهندي جنوبا معترفا باستقلالها وسيادتها بضمان عصبة الأمم". وذّكر أعضاء المؤتمر، بمبادئ الرئيس ولسون، والبند الثاني عشر، الذي ينص على" يجب أن تكفل لجميع القوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية المجال لاستكمال استقلالها الذاتي وأن يكون مضيق الدردنيل حرا على الدوام في وجه جميع السفن[32]. وجدت هذه المذكرة صداها لدى الرئيس الأمريكي، الذي اقترح إرسال لجنة لتقصي الحقائق ومعرفة رغبات السكان في سوريا.وهي اللجنة التي عرفت بلجنة كينج كراين.

رغم المواقف الرافضة التي أبدتها كل من بريطانيا وفرنسا على هذه اللجنة، والامتناع عن إرسال ممثلين لهما، إلا أن اللجنة وصلت إلى سورية في شهر يونيو1919، وراحت تباشر أعمالها. وأثناء تواجد أعضاء اللجنة نظمت القوى العربية نفسها في شكل مؤتمر سوري عام وقد قدمت عريضة لأعضاء اللجنة ركزت فيها على النقاط التالية :

- الاعتراف باستقلال سورية والعراق وفلسطين. وتشكيل حكومة يرأسها الأمير فيصل

- إلغاء اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور .

- رفض الوصاية السياسية التي تتضمنها النظم الانتدابية المقترحة، وقبول المعونة الأجنبية لفترة محدودة على شرط أن لا تتعارض مع الاستقلال الوطني.

- رفض المعونة الفرنسية [33].

رغم المشاكل المصطنعة التي واجهت أعضاء اللجنة، إلا أن هذه الأخيرة أصدرت في 21 يونيو1919 تقريرها، جاء فيه: "أنه طبقا لرغبات السكان، ترى اللجنة أن تظل سوريا بحدودها الطبيعية قطرا واحدا مستقلا، تساعده دولة أجنبية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا تعذر ذلك، فإن رغبة السكان، هي أن تتولى بريطانيا مساعدتهم اقتصاديا ولكنهم يرفضون الوصاية الفرنسية المباشرة

وقالت اللجنة ؛ على أنه إذا كانت فرنسا تتشبث بمصالحها في سورية تشبثا، لا تبالي معه بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء، فإنه من الممكن، أن تعطى وصاية على لبنان. واقترحت أن يكون فيصلا، رئيسا للحكومة السورية طبقا لرغبة السكان، وأن يكون النظام السياسي لهذه الحكومة، ملكي دستوري، نيابي. وختمت تقريرها، أنه لا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به".
لكن هذه التوصيات بقيت حبرا على ورق بسبب الإهمال الذي قوبلت به حتى من جانب الحكومة الأمريكية. وخلال هذه المدة راحت كل من فرنسا وبريطانيا، تعملان على وضع أسس التفاهم والاتفاق بينهما. فقد انسحبت الحاميات البريطانية، من كليكية والساحل السوري، وحلت محلها الكتائب الفرنسية وأرغمت بريطانيا الأمير فيصل على إبرام اتفاق مع فرنسا جاء فيه :

- اعتراف الحكومة العربية بالاحتلال الفرنسي للبنان وسائر المناطق الساحلية في سورية كذلك إجبار الدولة العربية على طلب المعونة من فرنسا في حالة احتياجها. والإقرار على أن هذه التدابير مؤقتة، ريثما تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح. وردا على هذا الاتفاق تحرك المؤتمر السوري، ورفض مضمون الاتفاق، وأعلن استقلال سورية ولبنان وفلسطين. وفي نفس الوقت أجتمع العراقيون واتخذوا نفس القرار. إلا أن هذا التحرك الشعبي العربي

لم يكن ذا تأثير على تغيير مصير المنطقة، الذي حددته الاتفاقيات السرية والعلنية التي أبرمت بعد انهيار الدولة العثمانية.

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب :

اجتمع المجلس الأعلى بسان ريمو Saint Rimo ما بين 19-25 إبريل 1920 وقرر وضع المناطق العربية الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والحدود الفارسية تحت الانتداب. فوفقا للمادة 23 من ميثاق عصبة الأمم ؛ فإن نظام الانتداب يقوم في شكله، على الاعتراف للمجتمعات التي انفصلت عن الدولة العثمانية، والتي

يتوافر لها قسط مناسب من التطور والتقدم، بالحق في التمتع مؤقتا، بمميزات الدولة المستقلة بشرط ؛ أن تستعين هذه المجتمعات بإرشاد ومعونة دولة أوربية تنتدب لهذا الغرض، ويكون انتدابها، مشروطا برغبة الجماعة التي تنتدب عليها (34).

كما نص الميثاق على تحديد مهمة الدولة المنتدبة، ونص أيضا على مراقبتها في أدائها لمهمتها وعلى حق عصبة الأمم في إنهاء الانتداب، متى رأت العصبة موجبا لإنهائه، ومتى يتبين لها زوال أسبابه. وأوصت المادة، بأنه يحضر على الدولة المنتدبة، الإفادة من وضعها ومن سلطتها التي خولها لها انتدابها لتزيد من قوتها العسكرية في البلاد المنتدبة، أو تحصل لنفسها ولحلفائها على مزايا اقتصادية (35). هكذا وضعت كل من سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي . والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع التزام بريطاني بتطبيق وعد بلفور. وبهذا الإجراء نكث الحلفاء وعودهم تجاه الشعوب العربية، التي قطعوها لهم قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى. وأتضح، أن العرب كانوا ألعوبة في يد الدوائر الاستعمارية لضرب الدولة العثمانية لتسهل لهم مهمة ابتلاع ممتلكاتها

أمام هذه المؤامرة المكشوفة، تحرك عدد من الضباط العرب وهاجموا الحاميات الفرنسية مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى توجيه إنذار شديد اللهجة للحكومة العربية التي كان يرأسها الأمير فيصل تأمره بتوقيف الدعاية ضد فرنسا، وإلغاء التجنيد وتخفيض عدد الجيش العربي وقبول الانتداب الفرنسي قبولا غير مشروط وبتداول العملة التي اختارتها الإدارة الفرنسية، ومعاقبة الأشخاص الذين تسببوا في الاضطرابات، ومنح الجنرال الفرنسي قورو General Gorou لفيصل مهلة أربعة أيام، لتنفيذ مضمون الإنذار الفرنسي (36). ورغم النية الحسنة التي أبداها الأمير فيصل بقبول الشروط الفرنسية، أعطيت الأوامر للجيش الفرنسي بالتحرك نحو دمشق ودخولها. ورغم المقاومة الباسلة التي لاقاها الجيش الفرنسي من جانب المقاومون العرب وبالضبط في معركة ميسلون Maysaloune، إلا أن الإمكانات لم تكن متكافئة بين الطرفين وأرغم الأمير فيصل على الانسحاب، ومن ثم الإبحار إلى إيطاليا. لم تتوقف مآسي العرب عند هذا الحد فقد قضت بنود معاهدة سيفر Traité Sevre في أغسطس 1920، على

آخر الآمال العربية المعلقة على حسن نوايا الدول الأوربية، وكشفت هذه الأخيرة عن أطماعها الاستعمارية المبيتة في منطقة المشرق العربي. جاء في المادة 94 من هذه المعاهدة

اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاعتراف مؤقتا بسورية وفلسطين والعراق، وفقا للفقرة الرابعة من المادة 22 من القسم الأول من ميثاق عصبة الأمم، كدول مستقلة، شريطة أن تسترشد إدارتها بمشورة ومعونة دولة منتدبة حتى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على حكم نفسها بنفسها[37].

لكن هذه التسويات لم تمر بهدوء، فقد قامت بعض الثورات المسلحة احتجاجا على تسويات ما بعد الحرب. كانت أخطر هذه الثورات تلك التي حدثت في العراق عام 1920 والتي حضرت لها جمعية العهد وبعض قيادات الشيعة.وحسب المصادر البريطانية فإن خسائر هذه الثورة فاقت عشرة آلاف إصابة، كانت خسارة الجانب العربي، أربعة آلاف شهيد، وفقدان ما يزيد على أربعمائة من البريطانيين، فضلا عن ألف وثمانمائة من الإصابات . وكلفت الثورة الخزينة البريطانية أربعين مليون من الجنيهات، وهو مبلغ يفوق ثلاثة أضعاف المعونات التي دفعتها بريطانية لتموين الثورة العربية من بدايتها إلى نهايتها [38].
كان لهذه التطورات التي عرفتها الساحة العراقية، الدور الكبير في ظهور بعض الأصوات البريطانية المطالبة بتخفيض النفقات على الالتزامات في الخارج فدعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر القاهرة، الذي خرج بقرارات هامة منها تسليم إدارة العراق إلى حكومة عربية يرأسها الأمير فيصل، والدخول معها في مفاوضات، لإبرام معاهدة تحالف تحل محل الانتداب.زيادة على خلق دولة شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، يرأسها الأمير عبد الله. أما فلسطين فقد بقيت تحت الإدارة البريطانية مباشرة .

مصادر ومراجع الفصل العاشر :

1 - عبد الرحمان برج : المرجع السابق ، ص 31.

2 - نقلا عن سليمان موسى: الحركة العربية، الحديثة 1908-1924.دار النهار العربي، بيروت 1977. الهامش 1 ، ص 28.

3 - محمد برج : دراسة في تاريخ العرب الحديث ص 124.

4 - سليمان موسى: المرجع السابق، ص 26.

5 - محمد برج: المرجع السابق، ص 119.

6 - المرجع نفسه، ص 124.

7 - عبد الرحمان برج : المرجع السابق ، ص 131.

8 - أحمد عزت الأعظمي : ص 3.

9 - الأمير الشهابي : ص 71.

10 - مذكرات جمال باشا : ص 258.

11 - ساطع الحصري ، نشوء ...ص 219 نقلا عن برج

12 - ساطع الحصري : المرجع السابق ص ص 134-135.

13 - من المراجع التي تطرقت الى هذه المراسلات بشيئ من التفصيل كتاب : سليمان موسى الآنف الذكر .والذي عاد فيها الى المصادر البريطانية والعربية الأصلية ص ص 201-260.

14 - محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 277.

15 - محمد أنيس : المرجع السابق ، ص 278.

16 - عبد الرحمان برج: المرجع السابق ، ص 165.

17 - أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى .دار الطليعة، بيروت ط 1 1966. ص 75.

18 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 259.

19 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 264.

(*) ـ يذكر المؤرخ لوتسكي أن " الإستخبارات البريطانية استغلت تذبذب العرب واعتمدت الإستخبارات على الفروع المحلية لحزب اللآمركزية وعلى الجمعيات السرية المعادية

للأتراك ...ووزعت الطائرات البريطانية المناشير ، التي دعت العرب الى الفرار من الجندية وعدم دفع الضرائب " أنظر ؛ لوتسكي ....ص442.

20 - ابوصير صالح : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. دار الفتح، بيروت ط2، 1969.ص 38.

21 - من بين الشخصيات العربية التي أعدمها ، نذكر ؛شفيق المؤيد ، شكري علي رشدي شمعة ، سليم الجزائري ، سيف الدين الخطيب ، الأمير عارف الشهابي أحمد طبارة ، عمر النشا شيبي ، محمد الشنطي ، جورج حداد ، عمر الجزائري ...الخ .

22 - لوتسكي : المرجع السابق ، ص 438.

23 ـ الشهابي مصطفى : محاضرات في الإستعمار . جزءان ، مطبعة نهضة مصر ، ط2، القاهرة 1957 . ج2، ص 52.

24 ـ محمد بديع وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة. بيروت ، 1984. ص 146.

25 - علي المحافظة : المرجع السابق ، ص 41.

(*) - أنظر خريطة سايكس بيكو في الملاحق.

26- ANDREW ET A.S KANYA- FORSTNER : LA FRANCE A LA RECHERCHE DE LA SYRIE INTEGRALE. 1914-1920. RELATIONS INTENATIONALES. N.19. 1979.
PP. 268-269.

27- HAROLD. T / A HISTORY OF THE PEACE CONFERENCE OF PARIS 6.VOL .LONDON. .OXFORD UNIVERSITY PRESS.1969.PP16-17.

28 - عبد الرحمان برج : المرجع السابق ، ص 222.

29 - عبد الرحمان برج : المرجع السابق ، ص 223.

30 - عن نشاط الحركة الصهيونية ودورها . راجع ؛ حسان علي حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية [1897- 1909] . الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، 1980 .

31 - أحمد طربين : المرجع السابق ، ص 433.

32 - عبد الرحمان برج : المرجع السابق ، نقلا عن ، فيشر تاريخ أوربا ... ص 227.

33 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق ، ص 406.

34 - محمد علي الغتيت : الشرق والغرب .1 من الحروب الصليبية الى حرب السويس الجزء 2 عدوان الغرب . الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة . ص 375.

35 - محمد الغتيت : المرجع السابق ، ص 386.

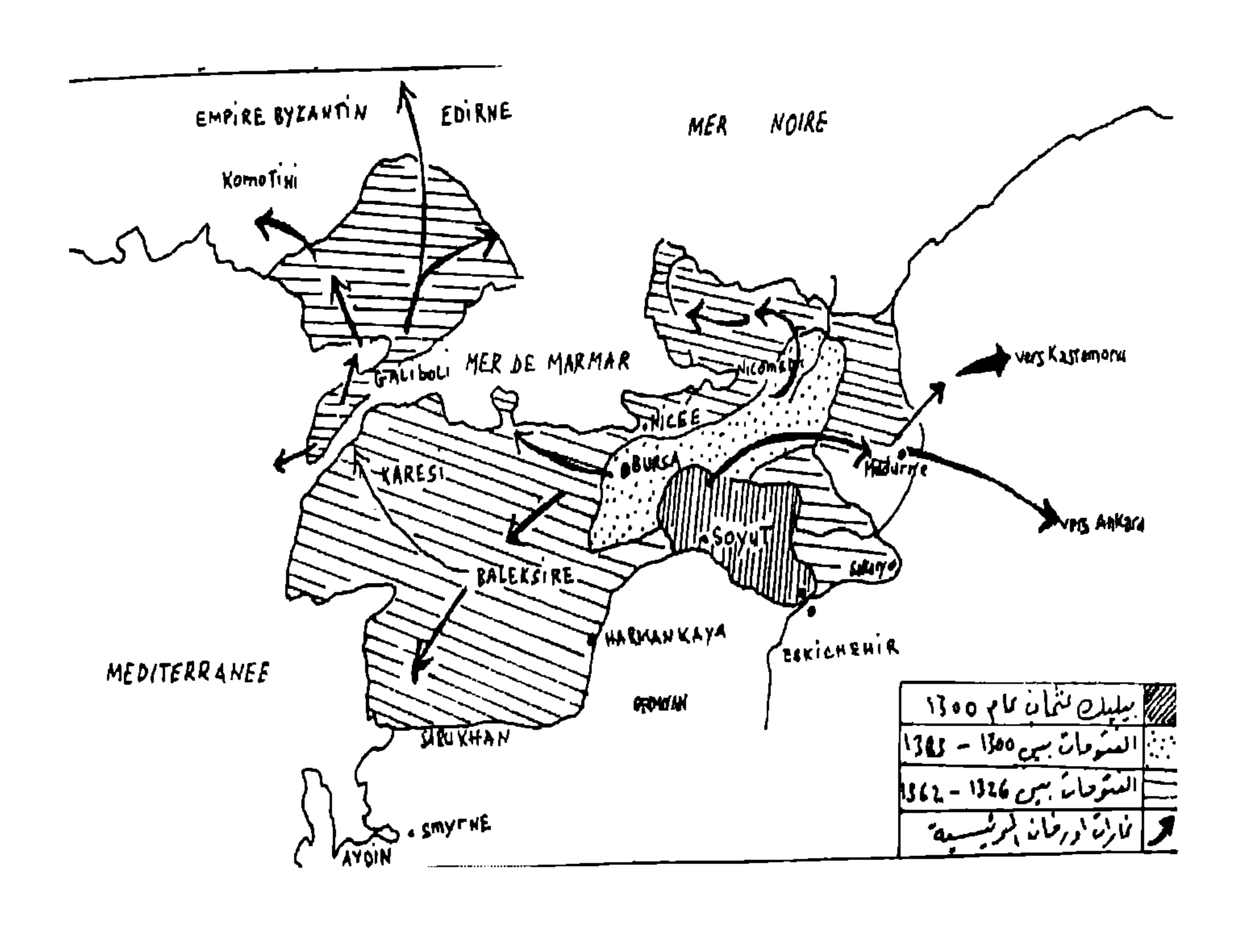
36 - على المحافظة : المرجع السابق ، ص 89.

37- REVUE DU MONDE MUSULMAN .V 41. SEP- DEC1920. PP218-290

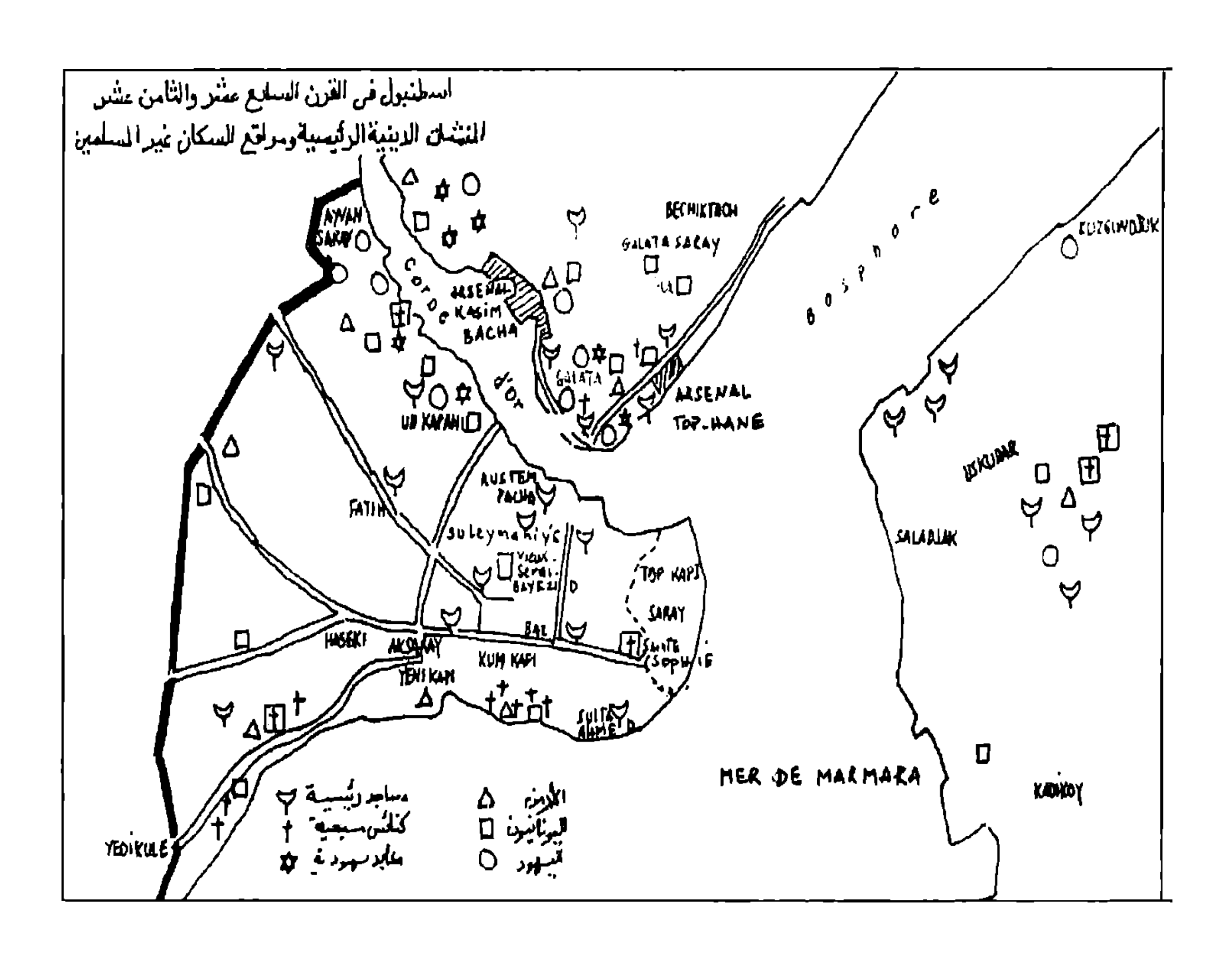
38 - جورج أنطونيوس : المرجع السابق، ص 431.

الخرائط التاريخية

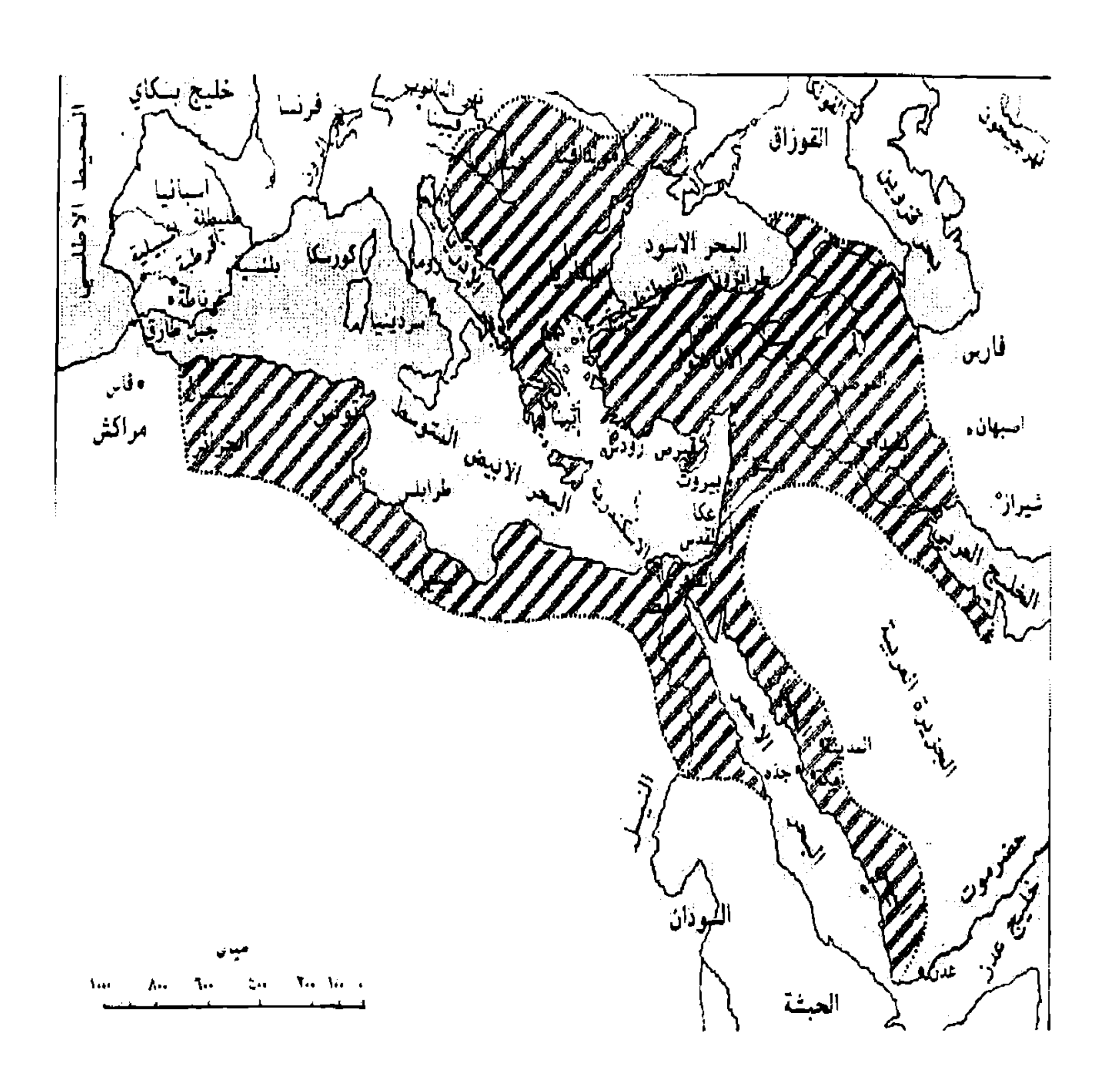
الخريطة (1) : بدايات الإمبراطورية العثمانية



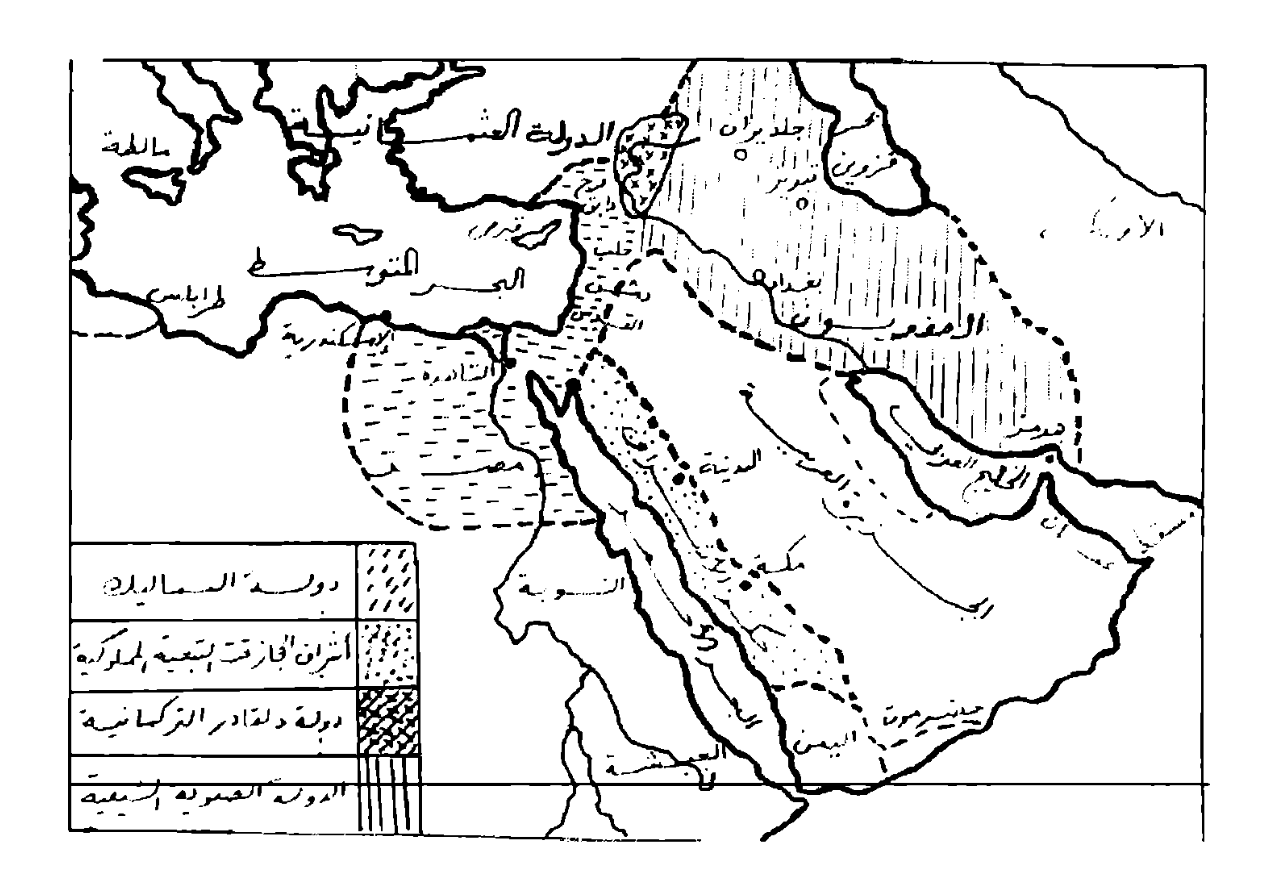
الخريطة(2) اسطانبول في القرن السابع عشر والثامن عشر
المنشئات الدينية الرئيسة ومواقع السكان



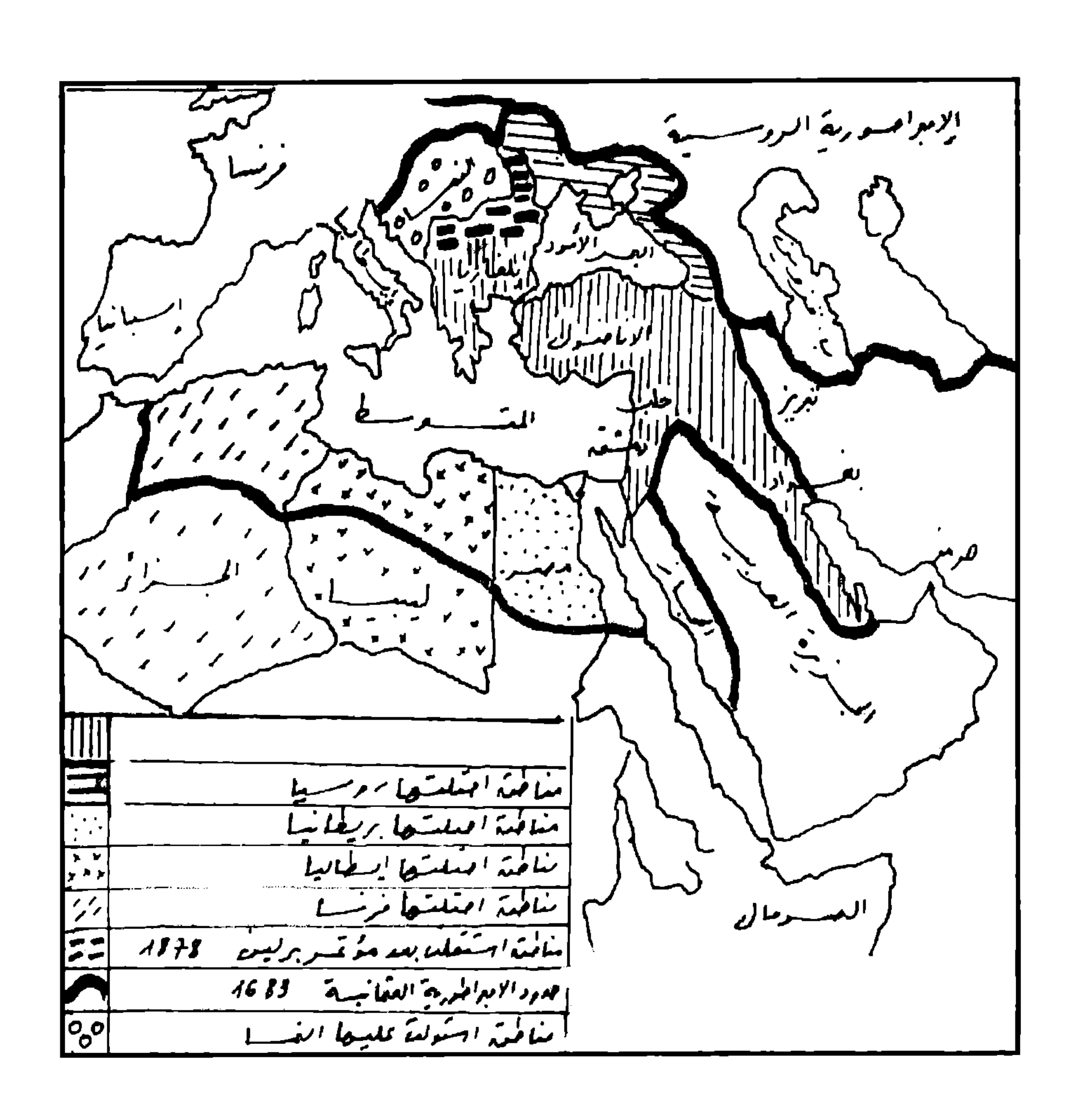
الخريطة (3) : الإمبراطورية العثمانية في أوج عزها حوالي 1550



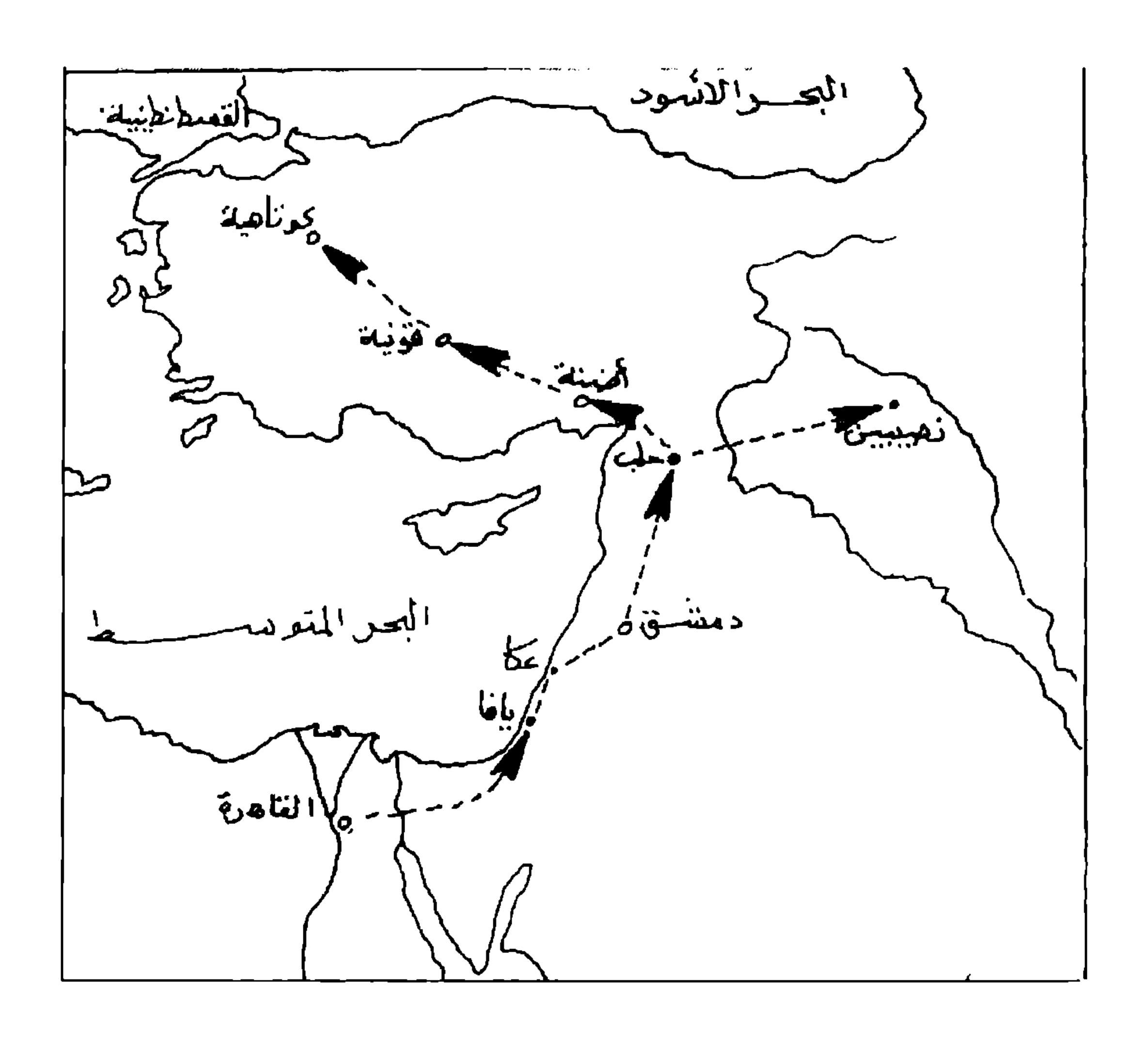
الخريطة (4) : توسعات محمد علي الخارجية



الخريطة (5) : إنهيار الإمبراطورية العثمانية



الخريطة (6) : توسعات محمد علي في بلاد الشام والأناضول



الملاحق

(1) : الأحداث التاريخية الكبرى في الدولة العثمانية

(2) : الخط الشريف كلخانة1839

(3) : نص معاهدة الامتيازات القنصلية

(4) : التنظيمات الخيرية التي صدرت بين 1839 - 1879

(5) : أر نولد توينبي والتوسع العثماني

(6) : الوضع الإقتصادي في مصر في القرن الثامن عشر

(7) : الجهاد والدولة العثمانية

(8) : النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية

(9) : عصر محمد علي من وجهة نظر استشراقية

(10) : انتقال الخلافة إلى العثمانيين

الملحق رقم : 1

الأحداث التاريخية الكبرى في الدولة العثمانية

1326 : بروسة أول عاصمة للعثمانيين

1360- 1363 : تأسيس مؤسسة الإنكشارية

1395 : سن قانون الإنكشارية

1453-1456 : صدور قانون نامة محمد الفاتح الذي يحدد واجبات وحقوق الرعية.

1354 - 1356 : الإستيلاء على غاليبولي والإنتقال الى أوربا

24 جوان 1389 : الإنتصار العثماني في موقعة كوسوفو واغتيال مراد الأول.

1396/09/25 : الانتصار العثماني الساحق في نيكوبوليس

1402/07/27 : انهزام العثمانيين في موقعة أنقرة على يد تيمورلانك.

1402-1413 : الحرب الأهلية بين الأخوة

1444/11/10 : انتصار الجيش العثماني على التحالف الأوربي في فارنا.

1453/05/29 : سقوط القسطنطينية.

1485-1491 : الحرب العثمانية - المملوكية

1514/09/28 : معركة تشال ديران

1516/09/25 : انتصار العثمانيين على المماليك في مرج دابق.

1571/10/7 : الانهزام العثماني في ليبانتو

1699/01//26 : إبرام اتفاقية كالوفيتز مع النمسا.

1774/07/21 : إبرام اتفاقية كوجك كاينارجه مع روسيا.

1635/04/13 : إعدام الأمير فخر الدين المعني بإستانبول .

1768-1773 : تمرد علي بك الكبير في مصر

1548-1522 : إصدار مجموعة أو عدة قوانين نامة

1536/02/18 : منح فرنسا عدة امتيازات .

1792/01/9 : معاهدة ياسي مع روسيا.

1798/07/2 : استيلاء نابليون على الإسكندرية .

1798/08/1 : هزيمة الأسطول الفرنسي في أبو قير .

1801/09//31 : انسحاب الفرنسيين من مصر

1826/06/15 : الواقعة الخيرية القضاء على الإنكارية

1827/10/20 : تحطم الأسطول العثماني في نافارينو

1833/05/14 : معاهدة كوتا هيا

1833/08/8 : معاهدة إنكار إسكلسي .

أوت 1838 : معاهدة بلطة ليمان

1839/06/24 : معركة ناسبين

جويلية 1841 : معاهدة لندن

1854/03/28 : اندلاع حرب القرم

1856/03/29-/02/25 : مؤتمر باريس

1878/03/3 : معاهدة سان ستيفانو

1878/07/13-06/13 : مؤتمر برلين

1924/03/3 : إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية

الملحق رقم : 2

الخط الشريف، كالخانة عام 1839

لقد علم الجميع أنه لما كانت حصلت الرعاية التامة للأحكام الجليلة القرآنية والقوانين الشرعية منذ بداية ظهور دولتنا العلية، وصلت قوة واستحكامات سلطتنا السنية وجميع تبعتها إلى أعلى مرتبة من الرفاه والمعمورية، لكن بحسب ما وقع منذ مائة وخمسين سنة، من عدم الانقياد إلى الشرع الشريف والامتثال إلى القانون المنيف، بداعي الغوائل المتعاقبة والأسباب المتنوعة، قد تبدلت تلك القوة الأولى والعمار بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار. ولما كان من الأمور الواضحة عدم إمكان ثبات الممالك التي لا تكون إدارتها تحت قوانين شرعية، كانت أفكارنا الملوكية الخيرية منحصرة منذ جلوسنا الهمايوني في مجرد أعمار الممالك والإنماء وترفيه الأهالي والفقراء. ونظرا لموقع ممالك دولتنا العلية الجغرافي، وخصب أراضيها وقابلية واستعداد أهاليها، لابد من توفيق الباري تعالى أن يحصل المطلوب بظرف خمس أو عشر سنين، متى حصل التشبث بالوسائل اللازمة بعد الاعتماد على معونة الله، واستمداد عنايته الإلهية، والتوسل بجناب صاحب الرسالة، والاستناد على روحانيته النبوية.

ولذلك نرى من اللازم المهم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة، وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس، وكيفية تعيين التكاليف وجمع العساكر المقتضية ومدة استخدامها. وذلك لأن لا شيء في الدنيا أعز على الإنسان من النفس والعرض والناموس، فإذا رآها في التهلكة ولم يمل عند ذلك إلى الخيانة بحسب ما في خلقته الذاتية وجبلته الفطرية، لابد له أن يتشبث ببعض الصور لأجل المحافظة على نفسه وناموسه ومن المسلم أن هذا الأمر يكون مضرا بالدولة والمملكة، كما يسلم أن الإنسان متى كان مستأمنا على نفسه وناموسه لا بد له من أن لا ينفصل عن الصدق، والاستقامة وتكون أشغاله وأعماله عبارة عن حسن الخدمة لدولته

وملته، لكن عندما تفقد الأمنية على المال لا يعود يلتفت لا الى الدولة ، ولا الى الملة، ولا ينظر إلى أعمار الملك، بل يكون دائما غير خال من بلبلة الفكر والاضطراب، وبعكس ذلك إذا كان بحالة الأمنية الكاملة من جهة أمواله وأملاكه ن فإنه يكون مهتما بأشغاله وتوسيع دائرة معاشه، وتتزايد غيرته يوما فيوما على دولته وملته ومحبته لوطنه، لا ريب أنه يجتهد بحسن السلوك الموافق لذلك، كما أن مادة تعيين التكاليف نستلزمها كل دولة بسبب الاحتياج الى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها، وبما أن هذا الأمر لا يدرك إلا بالأموال ولا يدرك المال إلا من عطاء الأهالي، كان التبصر في صورة حسنة له ما من أهم الأمور ، ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن، ولله الحمد والمنة، من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف إيرادا لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات، جارية حتى اليوم وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح إحدى البلاد الأساسية، وأمورها المالية لإدارة أحد الناس وربما إلى مخالب جبره وتغلبه، فإنه إذا لم يكن في حد ذاته صالحا ينظر لحين في ما هو لمنفعته الخصوصية، وتكون جميع حركاته وسكناته مبنية على الغدر والظلم، ولذلك يلزم بعدة الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته، وكذلك يجب تحديد مصاريف دولتنا العلية العسكرية وغيرها برا وحرا وتعيينها بقوانينها المقتضية، وعلى ذلك يصير إجراؤها وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأمور المهمة كما تحرر، ومع أن إعطاء العساكر لأجل المحافظة على الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي، لم يزل على ما هو جار لحد الآن غير منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة بل يطلب من بعضها اهو زائد عن درجة ا حتماله، ومن البعض الآخر اهو أنقص وكما أن هذا الأمر يوجب عدم التر[illegible]يب والخلل في المنافع موارد الزراعة والتجارة، كذلك استخدام الذين يحضرو[illegible] إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم، يوجب الملل وقطع النسل، فيجب وضع بعض أصول حسنة

لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار للعسكرية ، وتأسيسه بطريق المناوبة أيضا ، فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين ، والحاصل إذا لم تتحصل هذه القوانين النظامية لا يمكن تحصيل القوة والعمار والراحة لأن أساسها جميعا ، هو عبارة عن هذه المواد المشروحة .

كذلك يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية ، وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام أحد أصلا ، لا خفيا ولا جليا ، ولا بطريق التسميم وأن لا يحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص آخر ، بل كل واحد يكون مالكا أمواله وأملاكه ومتصرفا بهما بكمال حريته ، وليس لأحد أن يتداخل معه بذلك ، وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أوقباحة وكان وثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة والقباحة ، لا يحرمون من حقوق إرثهم بواسطة ضبط أمواله ، ولكي لا تكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطتنا العلية نائلين مساعدتنا هذه الشاهانية ، بدون استثناء أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم ، وبما أن باقي القضايا سوف يعطى لها قرار باتفاق الآراء ، فيلزم تكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم ، وأن يجتمع أيضا هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض أيام يصير تعيينها ، ويتكلموا جميعا بحرية غير متأخرين عن إبداء آرائهم ومطالعتهم ، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية على الأنفس والأموال وتعيين ويركو ، ويكالموا عن قضية التنظيمات العسكرية أيضا في دار شورى الباب السر عسكري ، وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الهمايوني لأجل المصادقة عليه وتوشيحه بخطنا الهمايوني ، ليكون دستورا للعمل إلى ما شاء الله تعالى ، وبما أن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لإحياء الدين والدولة والملك والملة ، يعطى العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعد حركة تخالفها ، والقسم بالله على ذلك أيضا بحضور جميع العلماء والوكلاء في حجرة الخرقة الشريفة وتحلف العلماء والوكلاء وينتظم قانون جزاء مخصوص لإجراء

التأديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء، أو غيرهم أيا كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم، غير ملتفت في ذلك إلى رتبة، ولا خاطر وبما أن جميع المأمورين لهم والحالة هذه معاشات وافية، وستترتب معاشات أيضا لمن وجد بينهم بلا معاش.

يجب أن ينظر بقانون قوي يتأكد به بعد الآن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعا والتي هي السبب الأعظم في خراب الملك، وبما أن هذه المواد المشروحة هي كناية عن تغيير الأصول العتيقة وتجديدها بتمامها، ينبغي أن تعلن إرادتنا هذه السلطانية مشاعة إلى أهالي دار السعادة، وجميع ممالكنا المحروسة، وأن يعلم بها رسما جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا، لتكون الدول المتحابة أيضا شهودا على إبقاء هذه الأصول إلى الأبد إن شاء الله تعالى، ونلتمس من ربنا تعالى وتقدس، أن يوفقنا جميعا، والذين يفعلون حركة تخالف هذه القوانين المؤسسة فيكونون مستحقين لعنة الله تعالى وعدم الفلاح إلى الأبد، آمين. في 26 شعبان سنة 1255 يوم الأحد3 تشرين الثاني نوفمبر1839

الدستور: ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، ومراجعة وتدقيق خليل أفندي. المجلد 1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1301.

الملحق رقم : 3

الامتيــــازات القنصليـة

في أوائل شهر شباط (فبراير) سنة 1536 تم الاتفاق بين المسيو لافوري سفير فرنسة والباب العالي وصدر به خط شريف يمنح بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسة النازلين بأراضي الممالك المحروسة . وهذا نص هذه المعاهدة مترجما من مجموعة البارون دي تستا، الموجودة في الكتباخانة الخديوية : ليكن معلوما لدى العموم أنه في شهر ... سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر شباط(فبراير) سنة 1536 من الميلاد) ، قد أتفق بمدينة الآستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا ، المتعمق في المسيحية ملك فرنسة ، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان ، خاقان الترك إلى آخر ألقابه ، والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان ، بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب ، وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة ، على البنود التالية :

البند 1 : قد تعاهد المتعاقدان ، بالنيابة على جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسة ، على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما ، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر ، وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد ، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة ، أو التجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها ، أو الرجوع إلى الثغور أو المدن أو غيرها ، بقصد الاتجار على حسب رغبتهم ، بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعدي عليهم أو على متاجرهم .

البند 2 : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين ، البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع الاتجار فيها ، ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى ، مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما ، بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد

العثمانية ما يدفعه الأتراك، ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون، بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى .

البند3: كما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو بيرا (3) أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية، كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاض شرعي أو (صوبا شى) (4) أو أي موظف آخر ولكن لو أمتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل، فله أن يستعين بموظفي جلالة الملك على تنفيذها، وعليهم مساعدته ومعاونته ، وعلى أي حال ليس للقاض الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسة حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم. وإن أصدر حكما في مثل هذه الأحوال ، يكون حكمه لاغيا ولا يعمل مطلقا.

البند 4: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك، أو جباة الخراج، أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان، ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسة، أو الحكم عليهم فيها، ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي، أو من القنصل الفرنساوي، وفي حالة وجود سندات أو حجج، لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند 5: ولا يجوز للقضاة الشرعيين، أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية، سماع أي دعوى جنائية، أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسة، بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي. وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري

الحكومة السلطانية، وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

البند **6** : لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم خادميهم ، فيما يختص بالمسائل الدينية، أمام القاضي أو السنجق بك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي. ومن جهة أخرى، مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم، ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

البند7 : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسة مع أحد العثمانيين ، أو أشترى منه بضائع، أو استدان منه نقود ، ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به، فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزما بشيء، بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه، وأملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند **8:** لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين، أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو قواربهم أو ما يوجد بها من اللوازم أو المدافع والذخائر أو التجارة، جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند **9** : يكون لتجار فرنسة ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاته بالوصية بعد موتهم وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل، لو كان في محل وفاته قنصل، وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقا، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير

تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند **10** : بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة، فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما، أو على مراكبهما أو سفنهما، أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما، في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب ، يصير إخراجهم فورا من حالة الاسترقاق الى بحبوحة الحرية، بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص، ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعا لإطلاق سراحه. ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسة، ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب، أو أي شخص آخر تابع لأحدهما، أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر أو البحر، أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء، ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين إلى أخذ أحد رعايا الطرف الآخر، أو اغتصاب أملاكه وأمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح، عبرة لغيره، ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه وإذا لم يضبط الفاعل، فيمنع هو جميع شركائه من الدخول في البلاد ، وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها، ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح، وهم سر عسكر من الجناب السلطاني وأكبر القضاة من ملك فرنسة.

البند **11** : لو تقابلت دونانمات إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى، فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها، حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجرها أو تضايقها السفن الحربية، أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين، فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع، والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع

إليها، ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لإحداها أن تفتش الأخرى بالقوة، أو تسبب لها أي عائق كان.

البند **12** : إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية، سواء بطريق الصدفة أو غيرها، إلى إحدى موانئ وشطوط الدولة العلية، تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب، دون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد وإذا وصلت إلى الآستانة وأرادت السفر منها، بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمارك، ودفع الرسم اللازم، وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه، فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر، إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقا، لا عند هذا البوغار ولا في أي مكان عند خروجها، خلاف ناصار دفعه، سواء كان الطلب باسم السلطان أو أحد مأموريه.

البند **13** : لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر، فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعا بحريته، لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها. أما لو غرق جميع من بها، فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها

لأربابها، بدون أن يأخذ القبودان أو السنجق بك أو القاضي، أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئا منها، وإلا فيعاقب من أرتكب ذلك بأشد العقاب. وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

البند **14** : لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين، واحتمى في بيت أو مركب، أحد الفرنسيين، فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه، ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله، ويرد الرقيق لسيده، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي ، فلا يسأل عن ذلك مطلقا.

البند 15 : كل تابع لملك فرنسة، إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان أسمها، ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان، ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسة. وقد أشترط ملك فرنسة أن يكون للبابا، وملك إنجلترا، أخيه وحليفه الأبدي، وملك ايقوسيا، الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا، بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان. ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند 16 : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسة تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها، مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها، والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين، وجميع الرعايا، بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لا يدعى أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الآستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة، وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل الطرفين.

قيس جواد العزاوي / الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط

الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994. ص 181-186.

الملحق رقم : 4

التنظيمات الخيرية التي صدرت بين1839- 1879

التاريخ	الموضوع
1839/11/3	خط شريف كالخانة
1840/3/8	إعادة تنظيم مجلس الأحكام العدلية
1840	إصدار مجموعة قوانين جنائية
1840	إنشاء محكمة تجارية في وزارة التجارة
1843/9/6	القانون الخاص بالمجندين في الجيش
1845	مجمع نواب الولايات في العاصمة
1845	إنشاء الجامعة ومعاهد أخرى للتعليم الثانوي
1846	نشر مجموعة قوانين إدارية
1847	إنشاء محاكم مدنية وجنائية مختلطة
1847	إنشاء وزارة للمعارف العمومية
1850/5/24	فرمان لصالح غير المسلمين
1852/7/28	إصدار مجموعة قوانين تجارية
1855/5/7	إبطال الخراج على الرعايا وقرار تجنيدهم
1856/2/18	خط همايوني
1856/3/30	معاهدة باريس
1856	تأسيس بنك عثماني
1858/8/21	نشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي
1858/8/9	نشر مجموعة من القوانين الجنائية
1862/2/4	امتياز إنشاء البنك السلطاني العثماني
1863/8/20	قوانين الخاصة بالتجارة البحرية

1864/4/1	نظم خاصة بالطائفة اليهودية
1864/9/6	النظام الأساسي للبنان
1864/11/8	قانون الولايات
1867/6/16	قانون يعطي الأجانب حق تملك العقار
1868/4/2	إنشاء مجلس للدولة ومحكمة عليا
1868	افتتاح مدرسة(ليسيه) غلطة سراي
1868/6/1	قانون خاص بالجنسية العثمانية
1869/4/4	قانون خاص باختصاص المحاكم النظامية
1869	تنقيح القانون المدني (مجلة أحكام عدليه)
1876	الستة عشر الخاصة بهذا القانون بين عامي
1870/3/10	القانون الخاص بإدارة الولايات
1871/2/21	إلغاء الأوقاف الدينية
1876/12/23	إصدار القانون الأساسي
1879/5/20	النظام الأساسي لوزارة العدل والعبادات

المصدر: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط

قيس جواد العزاوي . الدار العربيـــة للعلوم بيروت

الملحق رقم : 5

أر نولد توينبي والتوسع العثماني في الشرق

لقد انتهت الجولة الأولى بين الشاه إسماعيل والسلطان سليم الأول في لعبة الشطرنج التي تناوباها بنصر مبدئي للسلطان سليم الأول، نصر تنقصه صفة الديمومة والاستقرار. فقد ثبت أنه إذا كان من المستحيل على الصفويين أن يوجدوا لأنفسهم فتوحات ثابتة في بلاد الأناضول، فإنه كان من العسير على العثمانيين أيضا أن يرسخوا أقدامهم في إيران.

فالنزاع الديني بين القوة الصفوية الشيعية، والقوة العثمانية السنية، لن يصفى بهجوم إحدى القويتين على الأخرى والانتصار عليها، إذ أن القوّتين متوازنتان. ومن هنا كان لا بد من البحث عن قوة ثالثة تقضي على ذلك التوازن، أو بمعنى آخر أن يبحث عن ميدان ثالث تخوضه إحدى القوّتين وتخرج منه رابحة. فحركة الهجوم ضد خصم ثالث، كانت ضرورية في النتيجة النهائية لامتحان القوى بين الفريقين المتنازعين. وكانت الدولتان اللتان تقومان على مسافات متساوية تقريبا من تبريز واستنبول، هما دولتا وذو القدر أو لغادر، في الجنوب الشرقي من الأناضول، وإمبراطورية المماليك في بلاد الشام ومصر. ولكن دولة ذي القادر دولة صغيرة المساحة لا يمكنها أن تكون وزنا راجحا في إحدى كفتي الميزان. ولذا فالفريسة المنتظرة هي البلاد العربية التابعة للدولة المملوكية.

ليلى صباغ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مطبعة ابن حيان، دمشق 1982/1981

الملحق : رقم 6

الوضع الاقتصادي في مصر في القرن الثامن عشر

انقضت هذه السنة 1198 / هـ كالتي قبلها في الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والقردة حتى اهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم، فحولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم المعينين في بيوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجية من ذلك و تتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب إضعاف ما قدر عليه وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار من الموكوسات المستقبلة. ولما تحقق التجار عدم الرد استعاضوا خسارتهم من زيادة الأسعار ثم مدوا أيديهم آلي المواريث فإذا مات الميت أحاطوا بمجوده سواء كان له وارث أو لا وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات أما الكليات فيختص بها الأمير. فحل بالناس ما يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته أو اختلس شيئا من حقه فان اشتروا عليه عوقب على استخراجه وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدلي به إلى الظالم حتى خرب الإقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغرور وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرق من قشور البطيخ وغيره ولا يجد الزبال شيئا يكنسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير فإذا خرج الحمار ميت تزاحموا عليه

وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئا من شدة الجوع ومات كثير من الفقراء بالجوع. هذا الغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير..

عبد الرحمان الجبرتي : عجائب الآثار

الملحق رقم : 7

الجهـــاد والدولة العثمانية

عن مقومات هذه المرحلة، كانت مثالية فكرة الغزو عاملا هاما في تأسيس وتطوير الدولة العثمانية فالمجتمع في إمارات الحدود قد صاغه إطار فكري خاص أشبعه بفكرة الجهاد المستمر والتوسع الدائم في دار الإسلام إلى أن تشمل العالم كله. فالغزو كان واجبا دينيا في هذا المجتمع يتطلب كل جهد وتضحية. ومن ثم تكيفت جميع الفضائل الاجتماعية في مجتمع الحدود مع مثالية فكرة الغزو. أما تلك الحضارة المتقدمة البيزنطية الكائنة في الامتداد الأرضي وراء الحدود بأرثوذوكسيتها الدينية وثيولوجيتها التعليمية وأدب بلاطها المنسوج في لغة أدبية مصطنعة، فإنها هي والشريعة الإسلامية قد شقتا السبيل إلى الثقافة الشعبية لسكان أراضي الحدود وما بينها من تشكيلات دينية هرطقية فانتشرت بينها الصوفية والأدب الأسطوري والمعرفة التقليدية لتعاليم الشريعة. كان الهدف من وراء الحرب الجهادية إخضاع عالم الكفر دار الحرب وليس تدميره. وأقام العثمانيون إمبراطوريتهم على أساس توحيد الأناضول الإسلامية والبلقان المسيحية تحت حكمهم. وبالرغم من أن الحرب الجهادية المستمرة كانت المبدأ الأساسي للدولة، فإن الإمبراطورية ظهرت في ذات الوقت كحامية للكنيسة الأرثوذكسية وملايين المسحتين الأرثوذكس. فقد ضمن الإسلام حياة وممتلكات المسحيين واليهود في مقابل استسلامهم وتأدية الخراج ، وسمح الإسلام لهؤلاء بحرية ممارسة شعائرهم الدينية الخاصة. ومع وجود العثمانيين في مجتمع الحدود واختلاطهم بحرية مع المسحيين طبقوا مبادئ الإسلام بأقصى درجة من الحرية والتسامح . وخلال السنوات الأولى من تاريخ إمبراطورية العثمانيين أتبعوا سياسة استهدفت تحقيق الاستسلام الاختياري وكسب ثقة المسحيين قبل اللجوء إلى الحرب. إن تنظيم دولة الكفالة الإسلامية، بشرائعها الدينية وضمانات التسامح فيها قد فاق بمعالمه غارات الغزاة، وأكثر من ذلك فإن حماية الفلاح باعتباره

مصدر الدخل الضريبي صارت سياسة تقليدية في دولة الشرق العثماني وعاملا هاما من عوامل تشجيع قاعدة التسامح. كانت الإمبراطورية العثمانية إذن وبحق إمبراطورية حدود أو دولة شمولية تتعامل مع رعاياها من كل الأصناف والأجناس بشكل واحد الأمر الذي أدى إلى توحيد البلقانيين المسحيين الأرثوذكس مع الأناضول المسلمة في دولة واحدة.

إبراهيم شحاتة : أطوار العلاقات المغربية العثمانية .(بالتصرف)

الملحق رقم : 8

النظام الإقطاعــي في الدولة العثمانية

أخذت الدولة بالنظام الإقطاعي في وقت مبكر جدا من تاريخ آل عثمان، ومن المحتمل أنه قد اتبع منذ بداية حكمهم. وكان الهدف الرئيسي لهذا النظام توفير أسباب العيش لفئات مختلفة من الجند بدلا من النفقة عليه باعتبارهم قوة ثابتو. وقد تضمن ـ كما كان الحال في أوربا ـ منح أراض لهؤلاء المحاربين وفي مقابل ذلك كانوا يلزمون بأداء الخدمة العسكرية حين يدعون إليها، لهذا كان عليهم أن يجهزوا أنفسهم ويعدوا الخيل ليس فقط لأنفسهم، ولكن عادة لعدد من الأتباع يختلف باختلاف مساحة كل إقطاع. وعلى هذا النحو وجدت الإقطاعت وكان يقوم عليها أصحابها والفلاحون الذين كانوا يعيشون عليها بصفتهم مستأجرين. وكان أصحاب الإقطاعيات يعيشون مما يزرعونه بأنفسهم من محاصيل أو غيرها، وكذلك من العشر والفروض المقررة على الفلاحين.

ولم يكن هذا النظام من اختراع العثمانيين في الإسلام، فإن منح الإقطاعيات بهذه الشروط لرجال محاربين قد شاع للمرة الأولى في فترة انحلال الخلافة، وإن يكن طابعه ـ في ظل النظام العثماني ـ قد أقترب كثيرا من ذلك الذي اتخذه في عصر السلاجقة. وكان القصد الأول من هذا النظام في تلك الفترة الأولى أن يخفف عن الإدارة المالية للدولة عبء جمع الضرائب وأداء مرتبات الجند نقدا ثم أبقاه السلاطين العثمانيون إلى حد كبير للأغراض نفسها. زد على ذلك أنه حقق ميزة أخرى في فترة الاتساع السريع لإمبراطورية نتيجة للفتوح الجديدة، فلقد كان من نتيجته أن قام طبقة من الفرسان المسلمين المرتبطين بالفاتحين على سكان الريف في المقاطعات التي وحدت بهذا الشكل، وفي معظم المناطق التي أدخل فيها هذا النظام نجده ـ بربط هؤلاء الفرسان بالأرض ـ يحول دون اتخاذ الفتوح طابع مجرد احتلال

عسكري. ومن هنا أعتبر الفلاحون والفرسان أنفسهم، بمرور الزمن، شعبا واحدا مهما كانت أصولهم الجنسية، وذلك باستثناء الحالات التي كانت الاختلافات الدينية فيها تحول دون ذلك فهذه الاختلافات قد استمرت عن طريق الميزات التي منحت لأهل الكتاب طبقا لأحكام الشريعة

هاملتون جب، هارولد بوون : المجتمع الإسلامي .. ج 1 ت. ص 67-68

الملحق رقم : 9

عصر محمد علي من وجهة نظر استشراقية

إذا كان الباشا المصري استغرقه طموحه استغراقا تاما ، فقد استخدم الوطنية العثمانية كحيلة يعزز بها أهدافه الخاصة، وأخذ برنامجه الإصلاحي وسيلة لتحقيق أغراضه... ولم يكن كفاحه في سبيل الاستقلال نضالا من أجل الاستقلال المصري، بل محاولة ليترك تركة مضمونة لذريته. وقد حقق غرضه فدفع بمصر دون قصد في طريق استقلال القومي؛ وفي الوقت نفسه سدد الضربة القاضية التي لم تفق منها الإمبراطورية العثمانية . يمكن تقسيم سيرة محمد علي آلي أربع مراحل: كفاحه من أجل السلطة احتجازه السلطة لنفسه، توسيع سلطته، ونقل السلطة آلي ورثته. وفي جميع هذه المراحل احتاج آلي جيش قوي ومورد دخل لا ينضب. وعليه، صاغ سياسة عسكرية وسياسة ضرائبية صممتا لتعطياه هذا وذاك...من الناحية الإيجابية، وفر محمد علي رأس مال للمحاصيل النقدية محولا الزراعة المصرية من اقتصاد الكفاف آلي اقتصاد المحصول النقدي ... وإذ أتى بمصر آلي مدار التجارة الأوربية ، فقد نقل محمد علي هذا البلد حتما آلي دائرة الحضارة الأوربية وإن كان هذا ـ للأسف ـ على أشد المستويات سطحية. ومن الناحية الثانية قوّض محمد علي الإمبراطورية العثمانية، وفتح الطريق للتغلغل الاستعماري الغربي... وعلاوة على ذلك إذ جرّد الطبقة الدينية من استقلالها، فقد شل محمد علي الطبقة الوحيدة القادرة على ممارسة نفوذ يكبح جماح الطبقة الحاكمة... وعليه، فقد أضعف قادة الشعب وهدم المؤسسات الواقية، دون أن يوفر في الوقت نفسه ما يلزم لتطوير قيادة جديدة ومؤسسات جديدة يمكن أن يبني عليها مجتمع صحي في مصر... إن التفكيك الثقافي، المترتب على سياسة محمد علي التربوية المبتورة، أمر يستحيل تقديره ولكن آثاره ما زالت محسوسة في مصر اليوم دون جدال... في ظل محمد علي، ارتفع الدخل القومي ومع ذلك فقد فشل في تحسين ظروف الفلاحين... لقد هدم

محمد علي أيضا الطبقة التجارية الأهلية، والطبقة الحرفية الأهلية، وبهذا كبت تطور طبقة وسطى مصرية ونموا صناعيا مصريا. والإضافة فقد أقام محمد علي نمطا من الملكية الواسعة للأرض حال دون انبثاق طبقة مسؤولة من المزارعين الصغار... وبتعبير مختصر، كادت مساهمة محمد علي أن تكون أكثر إثارة للإعجاب، لو ضبط طموحاته الخاصة ، وكرّس طاقاته لتحسين ظروف الشعب .... لقد كان محمد علي يحسن صنعا، لو ساعد السلطان العثماني في نضاله ضد الانتهاكات الغربية، بدلا من أن يخونه فيقدم للأمم الأوربية فرصة لكي تقرر مصير الإمبراطورية... حقا، لقد حقق الباشا المصري هدفه بإقامة أسرة وراثية في عائلة محمد علي، ولكنه فتح أيضا الباب للتدخل الأوربي، قبل أن تكون لمصر مؤسسات متطورة تستطيع أن تساعد المصريين على أن يلاقوا تحدي عهد جديد فيدافعوا عن استقلالهم ضد هجمات الأمم الأوربية النهاّبة .

Helen Anna. R: the agricultural policy of Mohammed Ali in Egypte

الملحق رقم : 10

انتقال الخلافة إلى العثمانيين

إن كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي، في الشرق والغرب تقول؛ أن آخر الخلفاء العباسيين في مصر المتوكل على الله، تنازل عن الخلافة للسلطان سليم وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين آلي العثمانيين. يقول البعض: أن التنازل تم في القاهرة، ويقول البعض أنه تم في القسطنطينية ولكن الجميع يتفقون في القول؛ بأن الخلافة قد انتقلت آلي السلطان وأخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي. ولكن الأبحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال على الرغم من قوتها، فلا تترك مجالا للشك في أن هذه الرواية غنما هي أسطورة تكونت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة والأدلة على ذلك يسيرة:

1 - إن المؤرخ ابن إياس كان معاصرا لاستيلاء العثمانيين على مصر فقد دوّن في تاريخه، كثيرا من الوقائع والأمور، بتفاصيل وافية. ولم يذكر شيئا عن أمور الخلافة. إنه يتكلم عن سفر الخليفة آلي القسطنطينية ويذكر الأخبار التي وردت منه، عدة مرات في مختلف المناسبات، حتى أنه يذكر الأخبار التي وصلت منه، بعد وفاة السلطان سليم، وبعد أن تولى العرش أبنه السلطان سليمان في كل مرة، يسمى المتوكل بالخليفة ويسمي سليم وسليمان بالسلطان، ولا يشير ولو مرة عابرة آلي تبدل أمر من أمور الخلافة.

2 - لا يوجد تاريخ تركي، كتب في عهد السلطان سليم. إلا أن منشآت فريدون بك تضم نوعا من اليوميات التي تسجل ما فعله السلطان المشار إليه، منذ مغادرته العاصمة بغية مصر، حتى عودته بعد الفتح آلي عاصمة ملكه. في هذه اليوميات، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة . تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد، لا توجد التي صلى فيها صلاة الجمعة، والأشخاص الذين أنعم عليهم والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم... والأماكن التي نزل فيها، والأشخاص الذين قابلهم...وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئا عن

أمر الخلافة. وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية ؛ الخليفة المتوكل على الله مولانا محي الدين من آل العباس، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية. كما تذكر اليوميات يوم وصول شريف مكة، وتشرح كيفية قبوله من السلطان بتفاصيل وافية، حتى أنها لا تهمل ذكرا عدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقائه في ضيافة السلطان. ونظرا إلى هذه التفاصيل، لا يعقل، أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة، أو انتقال الخلافة بصورة من الصور، لو كان حدث شيء من ذكر الخلافة.

3 - إن أقرب التواريخ العثمانية آلي عهد السلطان سليم هو المعروف باسم تاج التواريخ، وهذا الكتاب يحتوي بحثا طويلا عن السلطان سليم، ومع هذا لا يذكر شيئا عن الخلافة، وما يلفت النظر أن كاتب تاج التواريخ كان ابن شيخ الإسلام الذي رافق السلطان خلال سفره آلي مصر، وقد دون عدة وقائع وأمور نقلا عن والده، فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة خلال وجود السلطان في مصر أو بعد عودته آلي القسطنطينية لذكر ذلك بكل اهتمام. يتبين من كل ذلك أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي آلي السلطان سليم لا تستند آلي أي أساس يجوز الاعتماد عليه ...إن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقا بعد عهد السلطان سليم بمدة.

4 - ولا غرابة في ذلك ،لأن الخلافة في ذلك العهد كانت قد فقدت مكانتها منذ مدة طويلة ، والخليفة كان قد أصبح مقام تبرك لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية. انه كان يدخل في الشريفات مع القضاة الأربعة، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان بعد مشاورة العلماء والقضاة. حتى أنه أقصي من منصبه أيضا بأمر من السلطان في بعض الأحيان. وأبن اياس يذكر في باب ذكر الخلافة المتوكل على الله عبد العزيز ابن يعقوب: ... فطلبه السلطان، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة ...وقع الاتفاق من السلطان والأمراء على ولايته فتولى الخلافة ...

5 - ومهما كان الأمر، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة، لأن المهم في أمثال هذه الأمور، ليس موافقتها للحقائق التاريخية، بل هو واعتقاد الناس بها، أو عدم اعتقادهم. ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلا كبيرا. ولإظهار قوة هذا التأثير المعنوي أنقل فيما يلي ما كتبه محمد فريد بك في كتابه تاريخ الدولة العثمانية عن واقعة السلطان عثمان الثاني يقول: ...فأعدموا السلطان غير مبالين بهذا الجرم العظيم والإثم الذي ما بعده إثم إلا الكفر المبين. فإنه إن كانت مخالفة أوامر الخليفة الأعظم تعد كفرا بنص الكتاب الشريف فما بالك بقتله، وهنا يقف القلم ويكف المراد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء والكبيرة تاركا وصفها للقارئ اللبيب والمطلع الأديب لعجزي عن هذا المقام العالي.

ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية . (بالتصرف).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية :

1 - أباضة فاروق عثمان : الحكم العثماني في اليمن 1872- 1918.دار العودة ، بيروت 1979.

2 ـ أبن إياس محمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور .تحقيق محمد مصطفى القاهرة 1960-1962.

3 ـ أبو يصير صالح: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن . دار الفتح ، بيروت، ط 2 ، 1969.

4 - أسد محمد: موجز تاريخ تصفية الانكشارية من قبل السلطان محمود عام1826.باريس1833

5 - أسعد أحمد صادق : تاريخ العرب الاجتماعي (تحول التكوين المصري من النمط الآسيوى الى النمط الرأسمالي. دار الحداثة ، بيروت1981.

6 - إسماعيل عادل ، أميل خوري: السياسة الدولية في الشرق العربي.الجزء2. دار النشر للسياسةوالتاريخ بيروت، 1990

7 ـ إسماعيل عادل وأميل خوري : السياسة الأوربية في الشرق العربي . 3 أجزاء، بيروت، 1959

8 - انيس محمد :الدولة العثمانية والشرق العربي 1516 - 1914. مكتبة الأنجلو مصرية.القاهرة

9 - يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل . استنبول 1982.

10 - ايفانوف نيكولاي : الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 - 1574. دار الفارابي.بيروت . 1977

11 - بديع محمد شريف وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة . دار اقرأ .ط 2.1984

12 - بركات حليم :المجتمع العربي المعاصر.[بحث استطلاعي اجتماعي] .مركز دراسات الوحدةالعربية بيروت ،ط 2 ، 1985 .

13 - برج عبد الرحمان : دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر .مكتبة الأنجلو مصرية . القاهرة 1977
14 - برو توفيق : العرب والترك في العهد العثماني [1908-1914] جامعة الدول العربية ، القاهرة 1960.
15 - بروكلمان كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي دار العلم للملايين، بيروت 1977.
16 - البكري الصديقي: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة . ص 13.
17 - البيطار عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. 3 أجزاء ، تحقيق محمدبهجة البيطار . دمشق ، 1961-1962.
18 - بازيلي . م فيتش: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحبتين السياسية والتاريخية ترجمة يسر جابر، دار الحاثة، بيروت1977
19 - بكر ،سيد عبد المجيد : الملامح الجغرافية لدرب الحجيج ، ص ص 10-12. الهامش 3.
20 - بكر عبد الوهاب : ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . المجلة التاريخية المغربية ، العددان 38-39. تونس 1985.
21 - بكر عبد الوهاب: " أحمد باشا الجزار ومصر، رؤية جديدة" . ورقة قدمت للمؤتمر الخامس للدراسات العثمانية .في : الولايات العربية ومصادر وثائقها...
22 - الترك نيقولا : ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية . تحقيق العميد.الركن ياسين السويد .دار الفارابي ، بيروت 1990
23 - ثوما أميل: تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث. دار الفارابي، بيروت ، 1979.
24 - جبران مسعود : لبنان والنهضة العربية الحديثة. بيت الحكمة ، بيروت ، 1967.
25 - الجبرتي عبد الرحمان : عجائب الآثار في التراجم والأخبار . ج 2 . القاهرة ، مطبعة بولاق .
26 - جب هاملتون و هارولد باوون : المجتمع الإسلامي والغرب. ج2/1، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970.
27 - حتي فيليب : لبنان في التاريخ. مؤسسة فرانكلين ، 1959.
28 - حجار جو زيف: أوربا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية ترجمة. بطرس الحلاق وماجد نعمة ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1976.
29- الحصري ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية . بيروت ، دار العلم للملايين، 1960

30 . حسان علي الحلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية.[1897-1909].الدار الجامعية للطباعة والنشر . بيروت ، 1980.
23 - الحمود رجا نوفان :العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر. دارالأفاق الجديدة ، بيروت 1981.
24- حـوراني ألبرت :الإصلاح العثماني والمشرق العربي " في مجلة الواقع. ع4. شباط 1982
25 - حـوراني ألبرت : الأسس العثمانية للشرق الأوسط . لونجمانز ، 1969.
26 - حوراني ألبرت : الشرق الأوسط الحديث ، ج1 (طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوربا 1789-1918. ترجمة أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق1996.
27 - الخطيب عدنان : الشيخ الطاهر الجزائري. معهد البحوث والدراسات العربية . 1970.
28 - الخطيب محمد كامل : الإصلاح والنهضة . ج 2، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1992.
29 - خوري : طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمـــشق 1860-1908.
30 - الدستور: ترجمة نوفل نعمة الله. مراجعة خليل خوري.المطبعة الأدبية بيروت، 1301.
31 - ا لدمشقي ميخائيل : تاريخ حوادث الشام ولبنان 1197-1297. نشره الأب لويس معلوف بيروت 1912.
32 - الدوري عبد العزيز : نشوء الأصناف والحرف في الإسلام. مجلة كلية الآداب، بغداد . 1954،
33 - الدوري عبد العزيز: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي . بيروت 1968.
34 - رمضان محمــد : العالم الإسلامي . ج / 2 .
35 - الرافعي عبد الرحمان :تاريخ الحركة القوميــة وتطور نظام الحكم في مصر.ج 1 ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
36 - رافق عبد الكريـم:الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون 1516 - 1798. دمشق1968
37 - رافق عبد الكريـم : مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام.من القرن 16 حتى مطلع القرن 19 . مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق العدد1 ، سنة 1980، ص ص 66-95.
38 - رافق عبد الكريم : العرب والعثمانيون 1516- 1916. مكتبة دمشق ، 1974.

37 - رفاعة رافع الطهطاوي : مناهج الألباب في مناهج الآداب العصرية . مطبعة الرغائب، القاهرة 1912.
38- رستم أسد : بشير بين السلطان والعزيز 1804-1840.، منشورات المكتبة البوليسية ، بيروت 1985.
39 - رستم أسد : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا . منشورات الجامعة الأمريكي بيروت ، 1950.
40 - رضوان فتحي : دور العلماء في تاريخ مصر الحديث. القاهرة، الزهراء للإعلام العربي.1986.
41 - رمضان عبد العظيم : التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي. في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني . جمع عبد الجليل التميمي تونس 1984.
42 - رامزوز إرنست: تركيا الفتاة وثورة 1908 ت. صالح العلي، دار مكتبة الحياة بيروت ، 1960.
43 - زيادة خالد : اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة ، بيروت ، 1981.
44 - زيادة نيقولا : أبعاد التاريخ اللبناني . جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1972.
45 - سليمان موسى: الحركة العربية l المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924.دارالنهار للنشر ، بيروت ، 1977.
46 - السماوي أحمد: الاستبداد والحرية في فكر النهضة . دار محمد علي للنشر ، تونس ، 1988.
47 - شحاتة إبراهيم :أطوار العلاقات المغربية العثمانية . منشأة المعارف للطباعة والنشر.الإسكندرية 1981.
48 - شكري محمد فؤاد: الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي.القاهرة 1944
49 - شكري محمد فؤاد : مصر في مطلع القرن التاسع عشر1801-1811.ج3. القاهرة 1958.
50 - شكري محمد فؤاد وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي .القاهرة.1948.
51 - الشناوي عبد العزيز :دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان العصر العثماني . أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، منشورات دار الكتاب، 1970
52 - الشناوي عبد العزيز.: الدولة العثمانيـــة دولة إسلامية مفترى عليها .ج 1 ، مكتبة الأنجلو مصرية . القاهرة 1981.

53 - الشهابي مصطفى : محاضرات في الاستعمار .جزءان، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة 1957.
54 - الشهابي مصطفى : القومية العربية ، تاريخها وقوامها ومراميها . معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1960.
55 - الشهابي الأمير حيدر أحمد: تاريخ أحمد باشا الجزار ،نشره الأب أنطونيوس شبلي والأبعبده خليفة . بيروت 1955.
56 - صايغ أنيس : الهاشميون والثورة العربية الكبرى .دار الطليعة ، بيروت ، ط1 1966.
57 - الصباغ ليلى : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مطبعة ابن حيان دمشق.1982/1981
58 - الصباغ ليلى : المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني .وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، 1973.
59 - الصباغ ليلى : " الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث" المجلة التاريخية المغربية العددان8/7، تونس 1977، ص 78-98.
60 - الصباغ ليلى : " الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث" المجلة التاريخية المغربية العددان8/7، تونس 1977، ص 78-98.
61 - الصباغ ليلى: الجاليات الأوربية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر. دار الرسالة بيروت 1989، ج 2، ص 853.
62 ـ الصباغ ليلى :الفعاليات الاقتصادية في فلسطين ، من أواخر العقد السابع حتى منتصف الثامن من القرن الحادي عشر الهجري أواخر العقد السادس وحتى منتصف السابع من القرن السادس عشر من خلال مذكرات الفارس دارفيو . في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي ، تونس 1984، ص ص 233-255.
63 - الصباغ ميخائيل: تاريخ ضاهر العمر الزيداني. نشره الخوري قسطنطين الباشا.حريصا، 1912
64 - الماوردي : الأحكام السلطانية . ط 3 ، القاهرة 1973
65 - صبحي حسن : العالم العربي . دار النهضة العربية ، بيروت 1967.
66 - صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، مكتبة مد بولى ، القاهرة .
67 - الصلح عادل: سطور من رسالة [تاريخ حركة استقلالية في المشرق العربي سنة1877].بيروت، 1966.
68 - الصفصاف أحمد مرسي : الدولة العثمانية والولايات العربية .في ؛ الولايات

العربية. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي . ت6
69 - صفوت محمد مصطفى : السلطان محمد الفاتح ـ فاتح القسطنطينية دار الفكر العربي القاهرة 1948
70 - طربين أحمد : تاريخ المشرق العربي المعاصر. مطبعة طربين، دمشق 1981، ص 237.
71 - طرخان علي إبراهيم : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصــور الوسطى . القاهرة. دارالكتاب العربي ، بيروت ، 1968.
72 - طرشون نادية : الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام [1847-1911] . رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، 1986.
72 - الطويل توفيق : التصوف في مصر إبان العصر العثماني. القاهرة1946.
73 - عبد الحميد الثاني(السلطان): مذكراتي السياسية 1891- 1908.مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988
74 - عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمان: " نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني 1517-1788 ، وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية" ورقة قدمت للمؤتمر الدولي الأول حول؛ الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني . جمع وتقديم عبد الجليل التميمي ، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني زغوان، 1986 ، ص 60.
75 - عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمن: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1798 من خلال وثائق المحاكم الشرعية. ورقة قدمت للمؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية. في الولايات العربية...... تونس 1982.
76 -عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمان : " المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517-1798. منشورات المجلة التاريخية المغربية ، تونس 1982.
77 - عماد عبد السلام رءوف: " الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق إبان العصر العثماني". ورقة قدمها الكاتب في مؤتمر " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني جمع وتحقيق عبد الجليل التميمي تونس 1986.
78 - عمارة محمد : التراث في ضوء العقل. دار الوحدة، بيروت، 1980.
79 - عبد اللطيف ليلى: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني. مكتبة الخانجي مصر، 1980.

80- العزاوي قسي جواد: الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط . الدار العربية للعلوم، بيروت ، 1994.
81 - عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث (الشرق العربي). دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، 1971.
82 - عبد الكريم غرايبية : سوريا في القرن التاسع عشر . القاهرة 1962.
83 - عباس الغزاوي : تاريخ العراق بين الإحتلالين. المجلد 4 لعهد العثماني الأول. بغداد .1949
84 - العطار نادر: تاريخ سور يه في العصور الحديثة. مطبعة الإنشاء، دمشق ، .1962
85 - عودة حسن: حركة الشيخ ضاهر العمر الزيداني حاكم عكا والجليل 1695-1775. المنشورة في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني . جمع وتقديم عبد الجليل التميمي تونس 1984
86 - وليد عوض : تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها.مجلة دراسات الجامعة الأردنية المجلد24، العدد 1 ، شباط 1997. ص 145- 174.
87 - عيساوي شارل : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.ترجمة سعد رسمي دار الحداثة ، بيروت ، 1975 .
88 - الغتيت محمد علي : الشرق والغرب [من الحروب الصليبية الى حرب السويس].الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة . ب ، ت .
89 - غربال شفيق : " مصر عند مفترق الطرق1798-1801.المنشور في مجلة كلية الآداب الجامعة المصرية ، 1939.
90 - الغنام سليمان بن محمد: قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية 1811-1840.تهامة جدة، 1980. ص 150-153.
91 - الغنيمي رأفت الشيخ: في تاريخ العرب الحديث. دارالثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1989.
92 - فتال هند، رفيق شكري: تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر. جرس بريس.بريس بيروت 1988.
93 - فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية . دار الجيل. بيروت 1977.
94 - الفكر العربي في مائة سنة [بحوث مؤتمر الدراسات العربية، المنعقد في الجامعة الأمريكية تشرين 1966]، بيروت ، 1967.

95 - قاسميه خيرية : روسية القيصريـــة والمشرق العربي مجلة دراسات تاريخية . جامعة دمشق العددان 10/9 1982.
96 - فدري قلغجي : مـدحت باشا ، أبو الدستـور العثماني وخـالع السلاطين . دار العلم للملايـين بيروت 1958.
97 - القدسي إلياس : " نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية ". بحث قدم للمجمع العلمي الشرقي فيليدن عام 1883. ونشره كارلولاندبرغ مع مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي السادس للمستشرقينالذي أنعقد في ليدن 1883.
98 - القش سهيل :في البدء كانت الممانعة (مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي.دار الحداثة بيروت 1980.
99 - كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية . دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت.
100 - كرد علي : خطط الشام . ج 2 . دار العلم للملايين، بيروت 1969.
101 - الكواكبي عبد الرحمان : الأعمال الكاملة لعبد الرحمان الكواكبي. دراسة وتحقيق محمد عمارة . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1975.
102 - كوبريلي ، محمد فؤاد: قيام الدولة العثمانية ت. أحمد السعيد سليمان القاهرة دار الكتاببيروت .1967.
103 - كوثراني وجيه : العثمانيون من السلطة الى الدولة القومية . مجلة الفكر العربي المعاصر العددالثالث سنة 1980 ، الكويت.
104 - ألبرت حوراني " الإصلاح العثماني والمشرق العربي " في مجلة الواقع. ع4. شباط 1982.بيروت.
105 - وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي ، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1988.
106 - كوثراني وجيه : الفقيه والسلطان . المركز العربي الدولي . القاهرة 1982.
107 - لوتسكي : تاريخ الأقطار العربية الحديث. دار الفارابي . بيروت ، 1980.
108 - لويس بارنا رد : إسطانبول وحضارة الخلافة الإسلاميــة تعريب رضوان السيد علي.الدارالسعودية للنشر والتوزيع 1982.
109 - لويس بارنا رد : " النقابات الإسلامية "ترجمة عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة العدد 357 مايو 1940.
110 - لويس بارنا رد : الغرب والشرق الأوسـط . لاغوس ، 1965.

111 - لويس شيخو : الآداب العربية في القرن التاسع عشر . ج 2 ، مكتبة الآباء اليسوعيين ، بيروت 1926.
112 - مار لو جون : تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882.ترجمة عبد العظيم رمضان.الهيئة المصرية العامة للكتاب .القاهرة 1967.
113 - الماوردي : الأحكام السلطانية . ط 3 ، القاهرة 1973
114 - مجهول : مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا . تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو . دار قتيبة للنشر والتوزيع ، دمشق ، ب ت .
115 - المحافظة علي : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة [1798-1914] .الأهلية للنشر و التوزيع . ط 3. 1980.
116 - محمود نور الدين: الجزار والفرنسيون .مجلة تاريخ العرب والعالم . السنة الرابعة ع 42، 1982. ص ص 62-69
117 -مخزوم محمد : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة . معهد الإنماء العربي ، بيروت.
118 - المرادي محمد خليل : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. 4 أجزاء، بغداد 1966.
119 - مصطفى أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني. دار الشروق . بيروت. 1982.
120 - منذر معا ليقى : معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية . دار أقرأ ، بيروت ، 1986.
121-المهتار طلال : : آثار حملة بونابرت على مصر . كلية الحقوق الجامعة اللبنانية 1962.
122 ـ مونتران روبير وآخرون : تاريخ الدولة العثمانية .ج2 ، ترجمة بشير السباعي ، دارالفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، 1989.
123 - النبراوي فتحية ، محمد مهنا : قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر . منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1982.
124 - نوربيرتابير : الكواكبي، المفكر الثائر . ترجمة علي سلامة، دار الآداب بيروت، 1980.
125 - النيتشة رفيق : السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين . مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

126 - نعيسة يوسف : مجتمع مدينة دمشق ما بين 17772 - 1840. دار طلاس، دمشق 1986. ج1
127 - نورمان بيتز : الإمبراطورية البيزنطية . ترجمة حسين مؤنس محمود يوسف زايد، القاهرة1967 .
128 - وتلوف، ل، : تكون حركة التخرر الوطني في المشرق العربي[منتصف القرن 19 إلى 1908]. ترجمة سعيد حميد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ، 1981.
129 - دائرة المعارف الإسلامية، مقالات " الصفويين، الديوشرمة"الإنكشارية

المصادر والمراجع الأجنبية :

2- Andrew et A .S. Kanya- Forstner: La France e la Recherche de La Syrie Integrale. 1914-1920. In Relations International Es.N.19. A.1979.

2- Alouca : La Renaissance Egyptienne et les Limites de Bonabarte Cahiers d'histoire Egyptien. Vol 7. 1957. Bakhit.

3- Adnan . M : The Ottoman Province of Damascus In The Sixteenth Century. University of London 1972.

4- Belin. M : La Propriete Fonciere. dans . Ency of Islam. P 24-04

5- Caldelvene Et Barrault : Histoire de la Guerre de Mohamed Ali Contre la porte Ottomane en Syrie et en Asie Mineure 1831-1833. Paris 1837.

6- Charles Diehl : Byzance Grandeur et Decadence. Paris 1919 .

7- Charles Roux F : les Echelles de Syrie et de Palestine .aux Xviii Siecle. Paris 1928 Paris

8- Charles Roux .F : Egypte de 1801 a 1882 Mohamed Ali et sa dynastie jusqu a l'occupation Anglaise Tome Vi. Paris 1936

9- Charles - Roux .F : les Origines de l'Expedition d'Egypte .Paris . Plon Nourrit.1910.

10-Charriere.Ernest: Negociations de La France dans lel levant . 4 Vol , Paris 1848-1860.

11- Creasy Es : History Of The Ottoman. Turks From The Beginning Of Their Empire To The Present Time Khayat. Beirut1961.

12- Driaut.Ed Ouard : la question d'Orient. Paris 1905.

13-Engelhardt : la Turquie et le Tanzimat. Ou histoire des reformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 a nos jours.. Paris.1882-1884.2.Vols.P.56

14- Ghorbal ,Shafik: the Beginnings of the Egyptian question and The rise of Mehemet Ali. London, 1928.

15-Hajjar Joseph : l'Europe et les destinees du proche-orient. Mohammed Ali d'Egypte et ses ambitions syro-ottomanes1818-1848. Editions Tlass. Damas1988.

16-Hammer, Joseph de Histoire de l'Empire Ottoman depuis son Origine jusqu a nos jours. 18 Vol. Paris1835-1843.

17-Harold William. V Temperly : a history of the peace conference of Paris. 6 Vol. oxford university press.1969.

18-Hourani. a : Minorities In The arab word. London . Oxford Press.1947.

19-Heyd Urriel : fondation of turkish na tionalism.PP 75-74

20-Hurewitz J.C : diplpmacy in the near and midle east. documen - Tary Record 1535-1914. Newyork 1972..

21-Inalcik. H : Arab - Turkish Relations in historical perspectives 1260-1914. studies on turkish arab relations T. 1. P

22 -Inalcik the rise of the ottoman empire. in the camb. hist of islam. 2 Vols. Pp 295-323

23-Ismail Adel : histoire du Liban du 18/S à nos jours. Pari. 1955

24-Lamartine: Histoire de la turquie Paris . Mdcclxiii.T.28

25-Lammens.H: la Syrie. precis historique. 2 Vol Beirut 1914.P61

26-La Jonquiere : Histoire de l'Empire ottoman depuis les Origines jusqu au traite Berlin . 2 Vols. Paris 1914. P

27-Lebaron de Testa. Recueil des Traites de la porte avec puissances etrangeres.10.Vol.Paris 1854.

28-Lewis. Bernard : the emergence - of Moderne Turkey. Newyork . Toronto. Oxford University Press 1961. Pp 40-72.

29-Lyber : Albert H : the gouvernement of the ottoman empire in the time of suleiman the magnificent. harvard univ. Press1913

30-Marriot. L : the tastern question. London. 1951.

31-Nahoume Weissman : les janissaires, etude de l'Organisation militaire des ottomans. Paris 1964.

32-Pellissie de rausas: le regime des capitulations dans l' empire ottoman. 2 Vols.. Paris . 1902-1905..

33-Rafek. A : the province of damascus1723-1783. khayat. beirut. 1966.P.44.

34-Raymond andree : grandes villes arabes a l'Epoque ottomane. Paris sindbad. 1985.

35-Raymond . andre : tunisiens et maghrebins au caire au 18s . In. les cahiers de Tunisie.N²26

36- Artisants et commercants au caire aux 18 siecle. Damas.1973.

37-Ricaut sir paul : histoire de l'Empire ottoman .6 Vol la hague.1709. Pp 14-

38-Rigault. G : le general Abdallah Menou et la derniere phase expedition d'Egypte. Paris . Plon . Nourit . 1911.

39-Robert, Mantrant : les grandes dates de l'Islam. Librairie. Larousse. Paris.1990

40-Russel .See; The Natural History of Aleppo. London 1974.

41-Sabry Mohamed: l'Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient 1811-1849. Paris 1930.

42-Salgur Kancal. la conquete du marche interne ottoman par le capitalisme industiel concurentiel 1838-1881. eneconomie et sicietes dans l'Empire ottoman. Paris . Cnrs .1983.

43-Shaw Stanford J: the financial and administration organisation anddevelopment of ottoman Egypte..princeton .1962.

44-Shaw Stanford . Ezel Kural : reform Revolution and republic the Rise of Modern turkey. cambridge. U.P.1977. Vol II. P 260.

45-Stephen Duguid : the Politics of Unity Ha;Idian Policy in eastern anatolia. in middle eastern studies. London. Vol 9 N 2. May 1973. Pp 139-155.

46-Sainte- Marie Alain: la tentative d'Industrialisation de L'Egypte sous Mohamed Ali . Les raisons d'un echec. in C.M N 8 Juin 1974.Pp 73-86

47-Toynbee. A : a study of history. 3 Vols. Oxford University 1945.

48-Turan . anatolia in the period of the Seljuks and the Beylicks . In cambridge history of Islam. 1970. PP 231-262.

49 -Volney C.F - Chasseboeuf : comte de : voyage en Egypte Et en Syrie. ed . Jean gaulmier . Paris 1959.

الفهرس

قائمة الكتب التي صدرت في إطار سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

1- الأسس العقلية للسياسة

د. بليمان عبد القادر

2- علم النفس القياسي: المبادئ الأساسية

د. بوسنة محمود

3- دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288 – 1916)

د. الغالي غربي

4- القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي

د. زمام نور الذين

5- معالم الحضارة العربية الإسلامية: مدخل - نظم - علوم- زراعة وصناعة- اجتماعيات- عمارة والفنون - تأثيرات

د. سامعي إسماعيل

6- الميسر في العروض والقافية

د. لوحيشي ناصر

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية ـ بن عكنون

الجزائر